



۵۶۲

تَعْلِيمِيَّةٌ فِي سِيَاقِهَا

الَّتِي يَتَّبِعُهَا تَعْلِيمِيَّةٌ فِي سِيَاقِهَا

عَلَى

السِّيَرِ الْوَسْطِيِّ

لِإِسْلَامِ الْوَسْطِيِّ

مَوْجِدَاتُ الْفَنِّ الْإِسْلَامِيِّ

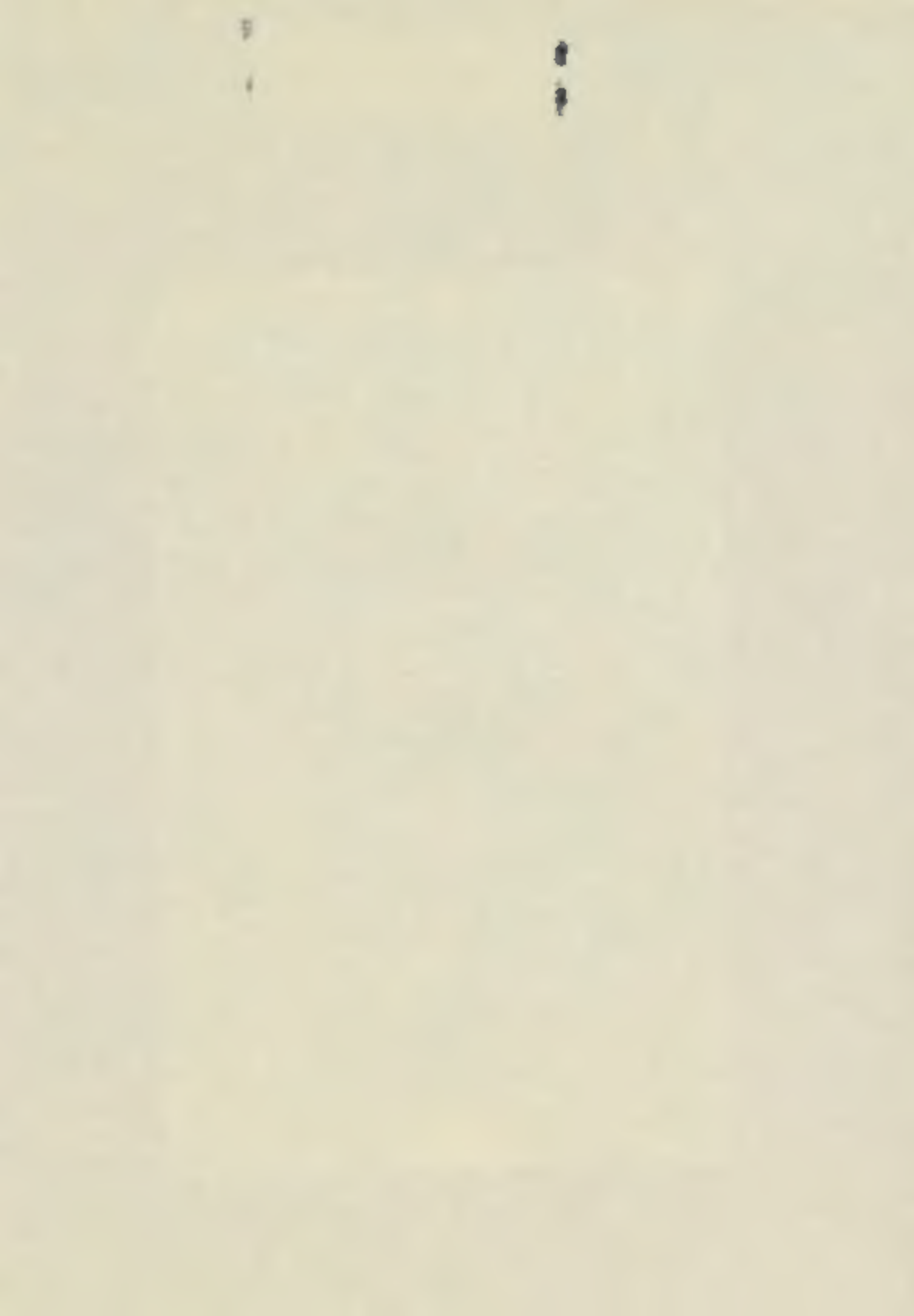
الَّتِي يَتَّبِعُهَا تَعْلِيمِيَّةٌ فِي سِيَاقِهَا

BP
17
19



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*





تَحْلِيفَةُ سَيِّدِ الْإِسْلَامِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الشَّيْخِ آغَا ضِيَاءِ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ ^{١٣٠٧}هـ

عَلَى

الْمَرْوَةِ الْوُثْقَى

لِسَيِّدِ الطَّائِفَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ كَاسِمٍ الْيَزْدِيِّ ^{١٣٣٧}هـ

مُؤَسَّسَةُ النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ

الَّتَابِعَةُ لِمَجْلَعَةِ الْمُدَرِّسِينَ بِمَعْمَرِ الْمَشْرِقَةِ



(Arab)

BP174

IT323I726

1989

تعليقة استدلالية

على العروة الوثقى

لآية الله العظمى السيد محمد كاظم اليزدي «قدس سرّه»

الشيخ المحقق آغاخاين الدين العراقي «قدس سرّه»

مؤسسة النشر الإسلامي

فقه

جزء واحد

الأول

٣٠٠٠ نسخة

١٤١٠ هـ ق

■ تعليق:

■ تحقيق ونشر:

■ الموضوع:

■ عدد الأجزاء:

■ الطبعة:

■ الكمية:

■ التاريخ:

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجامعة المدرسين بقم الشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمه المتواصلة، وله المجد والثناء، والصلاة والسلام على محمد المصطفى وعلى آله الطيبين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

لا يغيب عن أنظار القراء والمطالعين ما للمؤسسات النشر والتحقيق في العصر الحاضر من دور خطير في إحصاء الكتب العلمية واستخراج الكنوز المدفونة في أعماق المكتبات وزوايا البيوتات وجعلها في متناول اليد ليسهل الرجوع إليها والانتفاع منها.

وهذا الدور يختلف أهمية وخطورة باختلاف أهداف هذه المؤسسات والخط الفكري المتبنى لديها، وما مؤسستنا إلا واحدة من المؤسسات التي أخذت على عاتقها إحياء التراث الإسلامي ونشر كل ما يمكن الانتفاع به منتقين من الكتب أحسنها كما ينتقي الطير الحب الجيد من الرديء.

والكتاب الذي بين يديك تعليقة على «العروة الوثقى» لتعلم من أعلام الطائفة وشيخ مشايخها المعاصرين الآقا ضياء الدين العراقي نور الله مضجعه. والحاجة إلى هذه التعليقة بيئة جليلة لأصحاب الفن وفضلاء الخوزات العلمية لما للمعلق من مكانة علمية عالية فيها، فلذا تصدت مؤسستنا لنشر هذا الكتاب بعد تحقيقه ومقابلته خدمة للعلم وأهله.

ولا يسعنا إلا أن نقدم شكرنا وتقديرنا لسماحة العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي إذهياً للمؤسسة بعض مخطوطات صاحب التعليقة. قدس سرح منها هذه التعليقة، سائلين الله جلّ وعلا أن يوفقه وإتانا لنشر معالم دينه القويم إته ولي حيد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة

نبذة عن الكتاب والمؤلف



بين يدينا تعليفة استدلالية على كتاب «العروة الوثقى»، والمتن للفقهاء المتطلع آية الله السيد محمد كاظم اليزدي قدس الله نفسه، والتعليفة لآية الله الشيخ ضياء الدين العراقي الفقيه المحقق المعروف بتحقيقاته العلمية الرفيعة.

والمتن من المتون الفقهية المعاصرة المروفة الذي يتنازل باستيعاب الفروع وتكثير المسائل الفقهية. ونظراً لهذه الميزة الفقهية فقد دأب الفقهاء المعاصرون أن يصنعوا أعمالهم الفقهية حول محور هذا الكتاب، فأصبح هذا الكتاب محوراً أساسياً للأعمال الفقهية المعاصرة بعد أن كان كتاباً «شرائع الإسلام» للمحقق الحلي و«التبصرة» للعلامة الحلي رحمهما الله محوريين لأكثر البحوث الفقهية.

والأعمال الفقهية الى تمت حول هذا الكتاب في منتصف القرن السابق والعشر الأول من هذا القرن على ثلاثة أقسام:

- ١ - شروح استدلالية.

- ٢ - تعليقات فتاوية على الكتاب، ومهمة هذا التعليقات إبراز نقاط اختلاف الرأي بين صاحب المتن والفقيه صاحب التعليقة. وهذه التعليقات تنفع المتقنين في الغالب، وأكثر الفقهاء المعاصرين دونوا تعليقاتهم على الكتاب بهذه الصورة.

- ٣ - تعليقات استدلالية تؤدي نفس المهمة مع إضافة شرح استدلال في موجز لمواضع

اختلاف الرأي الفقهي والمبني الفقهي.

والكتاب الذي بين أيدينا من هذا القبيل تعلية استدلالية فقهية، يشير فيها صاحبها الى مواضع اختلاف الرأي بينه وبين الماتن مع إشارة سريعة وخاطفة الى دليل هذا لاختلاف. وهذه الرسالة على اختصارها هي عصارة جهود طويلة عبر عمر مبارك قضاء فقينا المحقق العراقي في تحقيق المباني الفقهية وتنقيح الأدلة واستنباط الفروع من الأصول، وكانت هذه الرسالة محفوظة عند ورثته، ولم يقدر لها أن تنشر بين أيدي الفضلاء والمحققين من أهل العلم رغم اشتياق الكثيرين منهم الى هذه الدرة المحبوبة عن أنظار العلماء، حتى قيس الله تعالى مؤسسة النشر الإسلامي لإحياء ونشر هذا التراث العلمي القيم.

أما عن مؤلف هذه التعليقة آية الله المحقق الشيخ ضياء الدين العراقي فهو من دون ريب من أبرز الفقهاء المعاصرين الذين جاؤوا بعد شيخ الفقهاء الشيخ مرتضى الأنصاري رضوان الله تعالى عليه، والذين خرجتهم مدرسة النجف العلمية الحديثة.

هاجر رحمه الله الى النجف الأشرف في شبابه بعد أن أكمل شطراً من دراسته في أراك وإصفهان، وقد سمعنا من تلامذته المقرئين إليه أن الفقيه العراقي هاجر الى النجف الأشرف مجتهداً، وحضر أبحاث فقه المحقق السيد محمد الفشاركي وأصول المحقق الشيخ محمد كاظم الخراساني المعروف بـ «الآخوند» صاحب كتاب «الكفاية»، وكان موضع احترام استاذيه وتقديرهما.

واشتغل بعد استاذته الخراساني «الآخوند» في التدريس على أعلى مستوى علمي في الحوزات العلمية ويسمى عادة بـ «مبحث الخارج».

وكان مجلس درسه الشريف حافلاً بالعلماء والمحققين والمجتهدين. وقد تخرج على يده الكثرة ما يقرب من ثلاثة آلاف من العلماء والمجتهدين.

وما أكثر أولئك الذين استفادوا من مجلس درسه الشريف مباشرة أو من آرائه الفقهية والأصولية في كتبه المعروفة ومن تقارير تلامذته المحققين من أعلام عصرنا، وتعلموا على أفكاره ومدرسته الأصولية بهذه الصورة أو تلك من أعلام وفقهاء عصرنا.

وكان رحمه الله معروفاً ببُعد النظر وعمق التفكير وسرعة الانتقال والقدرة الفائقة على البحث العلمي والذكاء الخارق.

وكان من خصائصه رحمه الله دوام التفكير في الأمور والشؤون العلمية يستغرق في التفكير

العميق فترات طويلة ينقطع فيها عما حوله شأن نوايغ العلم.
وكان رحمه الله دائم الاشتغال قلماً ينقطع عن العمل العلمي، وكانت أوقاته موزعة على التفكير والتدريس والكتابة والبحث إلا ما يخصه من وقته للعبادة والراحة.
وكان رحمه الله معروفاً بالزهد معرضاً عن الدنيا وترفها وزخارفها وبهجتها مقبلاً على العبادة وعلى أعماله العلمية قلماً يشغله شيء منها بسيطاً في معاشه وحياته الشخصية، يعيش كما يعيش عاقبة الناس، ويرضى من الحياة الدنيا بأدناها وأقلها.

وكان مع ذلك لطيف المعشر حاضر النكت، متواضعاً جُمّ الشواضع بحبه تلاميذه وينشدون إليه، ويحفظ عنه تلاميذه قصصاً كثيرة عن أخلاقه وتواضعه وحبه لهم وتعلقهم به.
مارس التدريس على مستوى بحث الخارج في الفقه والأصول سنيين عاماً، وهي أطول فترة نعرفها للتدريس على هذا المستوى بين فقهاءنا المعاصرين.

وقد ألف خلال هذه الفترة كتاباً جليلاً في الفقه والأصول، نذكر منها:

١ - دورة فقهية كاملة في شرح النبصرة، طبع منها كتاب الطهارة والصلاة والزكاة والخمس والصوم والاعتكاف والقضاء والشهادات والمكاسب ونأمل إن شاء الله أن يخرج منها ما تبقى من أجزائها.

٢ - حاشية على «كفاية الأصول» لأستاذه الخراساني «الأخوند»، والكتاب تحت الطبع وهو من منشورات مؤسسة النشر الإسلامي.

٣ - حاشية على كتاب «فوائد الأصول» لتقارير بحث المحقق النائيني رحمه الله، وهذه التعليقة تشرح مواضع الاختلاف بين مدرستي العلمين في النجف الأشرف وهما مدرسة المحقق النائيني ومدرسة المحقق العراقي. وهذا الكتاب يجمع بشكل دقيق ومركز مواضع الاختلاف بين هاتين المدرستين في عصر ازدهار علم الأصول في النجف الأشرف. وكنا نتمنى أن يخرج هذا الكتاب إلى أيدي المحققين والعلماء حتى قيض الله تعالى مؤسسة النشر الإسلامي لإخراج هذا الأثر القيم متناً وتعليقاً.

٤ - حاشية استدلالية على العروة الوثقى وهي التي بين أيدينا الآن.

٥ - مقالات الأصول، وهي خلاصة وافية لأراء المحقق العراقي في الأصول كتبها بنفسه.
وله رحمه الله مؤلفات ومصنفات أخرى في الأصول والفقه ضاع جلة منها وبقي بعضها مخطوطاً إلى هذا اليوم.

توفي رحمه الله في الحنف الأشرف في ١٣٦١ هـ. قى ودعى في الصلح العربي من لصحن
الحيدري الشريف، وفقدت الخور،ت العسية بفقده علماً من أنررأعلام بعه والأصول
وشحننا من شوح التدريس ودهنية فقهية وأصولية حصّة وعفوية علمية نادرة.
وحتماً سأل الله عرّاسه أن يوفقا لإحياء وشر تراث عثمانا الأعلام ولسير على
هداهم وهو الملهم والمستد للصواب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبدالمهدي الأحني

تم . محادي لأون ١٤١٠

(مستخرج) قوله باطلية: اقول: بوالمرء مطابقة لاراء من يتبع قول نصيب والاولاد

لا خلاف بعد حمية رأي في حقه كنهه بلا اعتبارا بقاء على متاع قوله في حقيقته كما هو

ق. سائل: أي امتزجة وما الحشر بعد وجوب الواجب الآخر فيه فما لهم مع عدم تعديت تمام

محتاج رأيك لا احسن من دخل الناس والى الله على بيانى وحجيتك ما يد وحق هذا

يبيع بمرح انتقدوا ان لم يعمل ثم نقا ولا اجتماعا، لهذا لصحت في اقام بل في

الموارد المتجددة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

[illegible]

حرب عجمی (۱۱۱۰) استعجاب بقا و امانت و استقامت و انصاف و عدل و حق و برادری و محبت و اخوت و

محمد، فقال يا محمد يا محمد ان الله قد جعل في كل شيء حكما

تأليفه و تصحيحه : آية الله العظمى في الدين والعلوم الإسلامية السيد محمد باقر المجلسي (ق.م.ع) - قم

و ساء با کونیه و سولیا (۳۳) بختار لادرج آا لادرج لای سانی م

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَقُّ لِي وَلَا لِي هَذَا»

ہم سترے! اب کیا ہم انہوں کو مقدم علیہما لے آئیں؟ یا نہیں؟ انہیں پہلے سے

سورة قمر

ما لم يكن ذلك كسبوا التشرية في شطبها فلا فهو صحيح (قوله في واجبها) في غير محلها

وہیچ ہا مانے میرے فیصلہ احوال تقدم رحمہ م فی الاصل اور

والله اعلم والآخر بالثوابات مذكورة (ع) رقت الحقيقة في ادراكها

ثم ما يزالوا فيها من الثالث والآخر معهم، فقلت في هذا اليوم (١٢)

منظوم تیر و تکریم ادا در زبان فارسی

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ دَخَلَ مَدِينَةً مِنْ مَدَائِنِ اللَّهِ فَمَا كَانَ مِنْ بَنِيهَا إِلَّا عَدُوًّا لَهُ، فَإِنْ دَخَلَ مِنْ بَنِيهَا إِلَّا عَدُوًّا لَهُ، فَإِنْ دَخَلَ مِنْ بَنِيهَا إِلَّا عَدُوًّا لَهُ»

مكتبة دار الفکر رقم ١٢٣٤٥٦

إلى جمعية خيرية من هاري
الادب والعلوم

رسیدہ ہو کر

120

صورة البيوتكرافه بنصحة في حرمه المكتبة



[في التقليد]

مسألة ٧: قوله «ناطل ... إلخ».

أقول: دام بكن مضافاً لرأي من شاع قومه تعبيراً ولا فلاحه لإطلاقه بعد حجة رأيه في حقه كذلك فلا عذر النساء على اتساع قوله في حقيقته كما هو الشأن في سائر المحجج الشرعية وهذا ينترم بعدم وجوب الموافقة لاسرامة فيها. نعم مع عدم تعيين تناع رأيه لا يحصى من دحل لالتزم والنساء على اتساعه في حجة رأيه ومن هذا بناء أيضاً يتبرع التقليد وإن لم يعمل فسف، ولا اختصاص هذه الجهة في المقام بل في جميع مورد التحجير في لمسانة الأصولية يعبر لبناء على الأخذ بحدوده في حقيقته ففلس النساء انبور لا يكون في ليس مبرم شرعي وإنما يلزم العنص بالأخذ بمرور عمدت وجوب تحصيل الحجة عند تمكّن كما هو ظاهر هذا.

مسألة ٩: قوله «الأقوى حوار النساء ... إلخ».

أقول: وذلك وبمن جهة مستصحب وجوب تطبيق العمل على قوله أو مستصحاب نفاء الاحكام الناشئة من قبل حجة رأيه عليه نعباً ولو من جهة احتمال نفاء حجة رأيه السابق عليه فعلاً فيصير موحناً ليعين حدوث والشك في النفاء لاحتمال قيام حجة أخرى فلا يستقص الحنون وانعسق المجمع على عدم قبده شيء في نفاء حكم الظاهري نعم لانتة استصحب نفس حقيقته لرأي إذ يرد عليه إسكان عدم نفاء موضوع في مثله نعم الأخوط حينئذ هو لأخذ بخطط مولين

مسألة ١٠: «لا يجوز... إلح».

إلا إذا كان مساوياً أو أعظم وإلا فلا بأس به بعد صدق سنك في هذه أحكامه الظاهرية.

مسألة ١١: قوله «الثاني أعلم... إلح».

أو مساوياً يكون التخيير ستمرتاً.

مسألة ١٣: «فيختار الأورع... إلح».

في وجوبه نظر لأن مناط حكم العقل في دس رجوع واختار في نعمان ليس إلا لأقربته إلى الواقع وفي هذه الجهة لا يكون لجهة الورع وبعده دخل البتة عاية الأمر حيث كان حكم العقل تعليلاً لأنه من رفع عنه بمقدار مائت من قبل لشرع إتباعه وليس هو إلا عيار طبيعة العدالة في المعنى ليس إلا، ومن هذه الجهة يتقدم شأن الأعدس لعدد من مقدم على لأعدل العدل (١) ولا فسد في اسس إطلاق يستكشف منه هذه الجهة كما لا يخفى.

مسألة ١٤: «الأحد من غير الأعلم... إلح».

مع مراعاة الأعلم فالأعلم لأنه المتيقن بالاصافة عند تمييز من الأعدس فهو مطلق.

مسألة ٢١: «يعتبر تقليده... إلح».

مع عدم احتمال أعدمته غيره وإلا فانتاع لطق، لترجح نظر من العقل يحكم، ولتخيير في الأحكام أي واحدهما، اللهم [إلا] أن يدعى بأن مصون الأعلمة رأيه أقرب إلى الواقع ما لم يكن قول غيره مذهباً للاحتياط فشيء حسن في حوطهما فتأمل.

مسألة ٢٢: «تقليد المتحري... إلح».

ما لم يصدق عليه أنه عام بوج الأحكام وإلا فيمكن دعوى حروجه من معاهد لاجتماعات كما هو لشأن في فضاوته أيضاً فيكون حاله حال من أثر المجتهدين كما لا يخفى.

مسألة ٣٤: قوله «الأحوط العدول... إلح».

أقول ذلك كذلك ما لم يكن أحداً بهذه المستوى منه وإلا فلا وجه هذا

الاحتياط لاحتمال نحر هذا لتكليف في حقه ومع هذا الاحتياط كيف يكون احتياطة بالعدول بل عليه القاء على تقديده هذا ولازمه عدم جوار العدول في غيره أيضاً.
مسألة ٣٥: «وإلا فيشكل ... إلح».

إلا إذا كان عمرو أعسم نفوس مطلق على وجه يكون رأيه في حقه حجة تعينه على وجه لا يعتبر في اتباع رأيه لالتزام نفوه والساء على أحده كما أسلف.
مسألة ٣٨: قوله «وإلا كان محيراً ... إلح».

مع عدم مسه تقيد أحدهم ولا فرياً يجي احتمال تعيينه فيستصحب
مسألة ٤١: قوله «نبي على الصخرة ... إلح».

في حريان مسألة الصخرة في الأحكام الخرج الشرعية نظراً للشك في موضوع الحجة الشرعية أي هو عنوان نفس العمل. نعم في التقليد وإن كان جهة الصخرة صفة زائدة لكن قد أشرب سابقاً أن التقيد لبس موضوعاً لمحكم الشرعي وإنما هو موضوع إرام يعمل عماط لزوم تحصيل الحجة ومثل هذا حكم من الأحكام العقلية الخارجة عن مورد لتعبدات الشرعية كما لا يخفى كما أن لبس العمل بعنوان مسه أيضاً جهة صخرة وفساد ولكن الشك فيها من جهة راجع إلى الشبهة الحكمة غير الجاري فيها الأصل المبرور والله لعالم.

مسألة ٤٣: قوله «ولا الشهادة ... إلح».

للتوصل بها إلى فصل الخصومة ولا فلا وجه لاطلاق حرمة.

مسألة ٤٤: قوله «بشهادة عدلين ... إلح».

بناءً على وجوب إقامتها في مطلق الشهاد موضوعاً حتى ما يستهي بالآخرة إلى الأحكام الكنية وفي مستعدة ذلك مع قيام السيرة (١) على حجة مطلق الخبر الموثق ومطلقات الإخبار نظر إذ غاية ما في البس دليل رواية مسعدة (٢) وعبرها

(١) عنه الأصول لشبح طوسي ج ١ ص ٣٣٧. الطبعة المحققة الأولى سنة ١٤٠٣ هجيرة مطبعة

سيد لشهاد

(٢) نكاي ج ٥ ص ٣١٣ ح ٤٠ من كتاب المعيش.

لصالحه لردعية وفي شموله مثل هذه الموضوعات نظر نعم الأحوط لاقتصاره
بمجمع فيه شرائط الشهادة.

قوله «للعلم بالملكة... إلح».

س وبكي حس بظاهر الصريح إليهم تعبد ولو لم يعد الاطمئنان على ما يستفاد
من روایات الباب.

مسألة ٤٥: «بحجور له النساء... إلح».

قد تقدم وجه الإشكال في حريد أصالة بصحة في أمثل المقدم.

مسألة ٤٦: «بشكل حوار الاعتماد... إلح».

أقرب: لأقوى حوار إدا لافرق في وجوب رجوع حد هل إلى انعام بين مسألة
لمرعة أو الأصولية بحسب انوحدن والارتكاز.

مسألة ٤٧: قوله «فالأحوط... إلح».

بل الأقوى بوجوب مراعاة لأعلم في جميع الأنواب

مسألة ٥٣: قوله «إذا قلد... إلح».

الأقوى بأسطر إلى قاعدة عدم اقتضاء لأمر الظاهري للإحرء كون المدرف
الأعمال السابقة على فتوى الثاني، لا في الصلاة بالنسبة إلى أحرثها وشرائطها
غير الركنة وأما بالنسبة إليها فيمكن نصير إلى الإحرء من جهة عموم لانعاد
لوكون الاحلال فيها ريدة ونقيضه مسببه في سهوه ولو في مضتت حفظه كما
لا يحنى.

مسألة ٥٤: قوله «يجب أن يعمل... إلح».

أقول: لك فيما بوركته في إيجاد ما عكده صحيحاً ولو وكنه في إيجاد ما هو
صحيح واقعاً فيجب على الوكيل لعمل على طبق اعتقاده صحته في حق موكله
و لا يحندي في حقه ظاهراً نعم في عمل لوصي تحدي في الحكم بتفريع دقة الميت
كما أن عمل الوكيل أيضاً تحدي في الحكم بفراع دقة الموكل بعد موته على وجه على
الولي فضاؤه لوكون اعتقاده على وفق اعتقاد وكنه. ووجه خضع واضح طاهر.

نعم لو أحر مثل هـ، وبوكن مثل هذا بوكيل ربما يكون العقد سطر الموكن فاسداً
للعوية لعمل بصره، بخلافه لدى انوكيل فيترتب على العقد اثار بصحة ولا يصر
التمكك في هذه عدم طاهراً كما وكان اسايح معتقداً بصحة معاملة والمشتري
معتقداً بصادها وحسنه لا يستحق الأخير إلا احره مثل وبوكن يرى استحقاقه
احرة مثل فكل يعمل بوصفه بظاهرة كما لا ينبغي ومن هنا طهر حال فوه لا يصح
البيع في مسألة ٥٥.

مسألة ٥٦: «إلا إذا كان ... إلخ».

في اعتدرا الأعدمية في باب شرف بصر، لإصلاح المصولة (١) وحينئذ لم تدعى
رقم على احتيارد مطلق على مريضهم من المستند من دعوى لإحراج على كون حبيب
تعيين بعد المذعي ولأنه من شؤون استناد حق لدى أمره راجع، به كم لا يعق.

مسألة ٥٨: قوله «القصوى الأولى ... إلخ».

دلت كدلت مع مخالفة اعتقاده بأنه وإلا فحب عليه اعلامه ذلك تشد ربه
من باب وحبوب رشداً اهل في لأحكام الكمية كما هو طاهر من آبي
اسواق (٢) والفر (٣) وعبرها وربما يدعى جماعهم عليه ابع.

مسألة ٥٩: «وفي تعارض النقل ... إلخ».

في إصلاحه تأمل، د رته يكون اسفل أو ش فامدار في هذه لمعامات على لا وثقة
فتأمل.

مسألة ٦١: «الأظهر ... إلخ».

في قد كـن منها لأقوى فيه بحسره في اسقاء على آيتها لأن سة البعد
بالاصفه إلى كل منها على السوية وبوقهم عدم صدق انقاء على لأقوى بعد فرص
تعلسه لثاني على خلافه مدفوع بأن مرجع فتوى لثالث بسقاء إلى اعتقاده وبو

(١) وسائل: ج ١٨ ص ٢٢٠ باب ٣١ من أبواب كيمة الحكم ج ٤.

(٢) التوبة: ١٢٢

(٣) اسفل: ٤٣.

بمقتضى الاستصحاب بقاء الأحكام المأخوذة من السابق ولو واقعاً ولا فالحكم
ظاهري تدفع موضوعه وهو مرتفع قطعاً وهذا لاحتمال بالنسبة إلى الحكيم
اسابقين على لوية ولازمه اعتقاد الثالث حريان لاستصحاب في حق مقننه
بالاصفة في كل منها لا ترجيح فيجب على مقننه اتباع هذا رأي من لثالث
بحيث لو استغني منه لكان يفتي بالتحجير بالأحد بأحد الفتاوى من دون ترجيح كما هو ظاهر
مسألة ٦٢: «بل الأحوط ... إلح».

مع عدم كون الميت أعسم ولا وصيائه أحوط من الأحوط لأحد أحوط العولس
كما لا يخفى.

مسألة ٦٤: «ولا يجوز الرجوع إلى الغير ... إلح».

بدون أعسم وإلا فقد عرفت عدم لباس بالرجوع إلى المساوي.

مسألة ٦٥: قوله «حتى أنه ... إلح».

ذلك كذلك ما لم يلزم منه بطلان العمل بنظر كنيها كما هو الشأن فيما ذكر من
المثال وإلا فليس به حجة على صحة عمله. اللهم [ولا] أن يدعى أن فتوى كذا و حد في
جهة من جهات لعمل طريق لا احترام به من تلك الجهة فيكون معذوراً من قبل
معدة العمل الواحد من قبل الحرية ولشروط المتروك فتوى أحد المجتهدين من دون
حتيج إلى قيم رأي أحدهما على صحة تمام العمل فتدبر.

مسألة ٦٦: قوله «نعين موارد الاحتياط عسر ... إلح».

فلا بد من رجوعه إلى المجتهد الأعلم في تعيين مورد احتياطه بماطحة رجوع الخاضع
إلى عالم.

مسألة ٦٧: قوله «وفي مسائل ... إلح».

لا فرق في مرجعة العالم للمجاهل بالأحكام لشرعة بين الشرعية والاصوية
بمقتضى الارتكاز.

مسألة ٦٨: «الأحوط في القاصي ... إلح».

قد تقدم عدم اعتبار الأعلمية في القاصي لإطلاق المفعول الشامل لبعض

مراتب التحرر أيضاً نعم يعتد ذلك في ترجيح الحكمي في واقعة واحدة للنص (١).

مسألة ٦٩: قوله «فالظاهر عدم الوجوب».

مع بناء معتده على إتيائه برحاء توقع وإلّا فمع عدم الشروعة يجب ارشاده إلى ما يراه تكليفاً فعلياً في حقه اللهم [إلّا] ان يدعى منع قدم الدليل على وجوب رشد الخهل عند عدم محذفة عمله للواقع مع فرض اعتياده بعدم تشريعه في قصده

[كتاب الطهارة]

فصل في المياه

مسألة ١: «لابتحس العاني ... إلح».

من جهة أن الملافة التي هي شرط السرية أمر موكول إلى التعرف وهم في هذه المورد لا يرتكروا دهم موحشة هذه الملافة لحاسة وإلى هذا اليد نظر من تشبث لعدم الحاسة بعدم المعقولة ومن هه يمكن التعدي إلى كل مورد يجرح الماء عن الحمل يدفع وقوة بطر الفؤارة فإن الأمر به بالعكس وهكذا غيره.

مسألة ٧: «لكنه مشكل ... إلح».

يمكن في الإشكال في عدم تحسه بعدم صدق ملافة المصاف لحاسة كما لا يخفى.

مسألة ٨: قوله «الأحوط ... إلح».

بل الأقوى صدق تمكنه من تحصل الماء في تمام الوقت.

مسألة ٩: قوله «بتجس أيضاً ... إلح».

لأنه نفس ناجزء أحكام لمحاورة في مثله.

قوله «وإن يكون التعبير ... إلح».

في إطلاقه تأقل إد رتباً يكون التعبير واقعياً ولكن لا يبره انصر لصعف مرتبته مثلاً فإنه حسنة لا بأس بشمول أدلة التعبير لمثله لهم إلا أن يرسل على ما كان كذلك ما يطردهم وذلك مخرج تمامية معلمات الإطلاق المفامي في مثل المورد، التي

منها كون مصداقه مفعولاً عنه لدى العرف غالباً ومثل هذه الجهة نفع تحققها في المقام ومن لممكن حسنة كونه من قبيل التحديدات والأوران التي يكون المدر فيها على الدقة مع أنه رتما يتهيأ بعض المصديق التي لا يشخص العرف بقصه وزيادته.

مسألة ١٣: «على الأقوى ... إلخ».

لأقوى اعتبار لامتراج كي يصدق عليه ماء واحد بجميع جرائه عرفاً فلا يفتقر حكمه على ما هو معاقد إجماعهم.

مسألة ١٤: «إلى ذلك النجس ... إلخ».

بملاقاته وإلا فهو احتمال استناده إلى اتصاله بما استهلك فيه من الماء فلا بأس به لعدم صدق التغير بالملاقاة فاستصحاب لطهارة ما فيه.

مسألة ١٧: «لم يحكم بنجاسته ... إلخ».

مع فرض استناد التغير إلى ملاقاته الحاسة ولو ضمناً كان حكمه حكم ما لو كان لتغير مستنداً إلى مجموع الملاقاة والمجورة والحكم في المسألتين مشكوك وإن أمكن التفصيل بين صورة كون كل واحد ثم الاقتضاء في لتأثير فحاشا الاشتراك من جهة المراحة وبين ما لو كان اقتضاء كل بقصاً بالمصير إلى الحاسة في الأول لشمون الإطلاقات دون الثاني بقصورها عن لشمول لمثله وإن كان الأحوط الاجتناب مطلقاً.

فصل في الماء الجاري

مسألة ٣: «لا ينجس ... إلخ».

ما لم يبق على ملاقاته حين انفصاله عن مادته ووجهه ظاهر

مسألة ٤: «في المادّة ... إلخ».

المدر في صدق المادّة صيرورة الماء محسوماً من تعات الأرض ويوم يكن دائماً.

مسألة ٥: «محجّر الاتصال ... إلخ».

في الطهارة لا يرفع لا يفعل بل فيه محتاج إلى لامترج بما اتصل بها على وجه

يصدق عليه أنه ماء واحد لا يتبعض حكمه.

فصل في الماء الراكد

مسألة ٢: «والمساحة ... إلخ».

الاكتفاء بدفع المساحة إلى ثلاثة وثلاثين شراً لا يجوز عن قوة لاحتمال حمل أخبارها على شكل الركب، الغالب كونه بشكل الدائرة فيخرج صرفة عقدر ما ذكرنا.

مسألة ٥: «والتسريح ... إلخ».

في إطلاقه تأمل بس المتيقن منه ما كان بشكل التسليم إلا إذا كان فيه جهة قوة ودفع يجري عليه حكم الفؤارة.

مسألة ٧: «فلا يطهر ... إلخ».

بعد كون الماء محكوماً بالعصمة وبالأصل لا بأس بأجزاء الحكيم عليه لأن المدار في التطهير على الامتراح بماء عاصم ويظهر ثبوت به كما هو واضح.

مسألة ٨: «علم تاريخ الفتة ... إلخ».

في الحكم بالحاسة في هذا الموضع لأن استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الفتة لا يثبت الملاقاة حينها فاستصحاب الطهارة قبل الملاقاة محكم.

مسألة ١٠: «كان الأحوط ... إلخ».

بل لأقوى نحاسته لا يعتبر مسقو كثرية عن الملاقاة في الحكم بعدم الحاسة حتى مع العلم بكثيرة أحدهما إجمالاً لعدم ماسية مثل هذا العلم عن حريان استصحاب نقلة التي هي من الأصول المشتة تنكشف كما لا يخفى

مسألة ١٣: «بحكم بطهارتها ... إلخ».

مع العلم التفصيلي بالمصنوع أو عدم سبقها بالإضافة لعدم العلم بتوخته تكيف من قبل هذه الملاقاة وإلا فاستصحاب الفتة إلى حين ملاقاه في كل واحد حار فلا يصير بكثيرة أحدهما كما سمع.

فصل في ماء المطر

قوله «أو على وجه الأرض... إلخ».

في إطلاقه تشمل من لا بد وأن يكون فيه مقتضى الجريان عرفاً في نوع الأمكنة.

مسألة ١: «وإذا وصل... إلخ».

شرط أن يكون فيه شرط مطهرته وعدم انفعاله من كونه سحوقه مقتضى الجريان بمقتضى ما دلت على أنه قد جرى لأشياء معهوداً ومستوقاً.

مسألة ٢: «ولا يعتبر فيه الامتراح... إلخ».

الأقوى كما تقدم اعتبره والوصول إلى تمام سطحه في تطهير طاهره.

مسألة ٣: «فلو وصل... إلخ».

بشرط كونه من تقاطره لو كان قبلاً لأنه ممسرة اتصاله بمادته عرفاً.

مسألة ٤: «يطهر بالمطر... إلخ».

بعد لامتراح كما تقدم وجهه غير لمختص بعاصم دون عصم.

قوله «وكذا... إلخ».

بشرط كونه حال تقاطره كما أشرنا.

مسألة ٨: «إذا تقاطر... إلخ».

لا يخلو ذلك عن تكرار.

مسألة ٩: «إلى أعماقه... إلخ».

مع حفظ ما ثبتته من وصوله إليه وإلا فجرد وصول الرطوبة التي هي سطر

العرف من الأعراض كالألوان لا يكفي في تطهيره.

فصل في ماء البئر

قوله «طهر... إلخ».

شرط الامتراح مع المتصل بالمادة كما هو شأن تطهير المتصل بالعاصم كلية

ولقد تقدم وجهه سابقاً

مسألة ١: «ولا يعتر... إلح».

قد تقدم اعتباره بصيغة متراحة.

مسألة ٢: قوله «وإن لم يحصل... إلح».

قد تقدم أن اعتبار حصوله أقوى.

مسألة ٤: «يظهر... إلخ».

بعد حصول الامتزاج بماء الخوص كي يصيرها في الكوز وماء الخوص ماءً واحداً فيشبهه بمعاقد الإجماعات وإلا فبقى على نجاته.

مسألة ٥: «أو وصله به... إلخ».

مع الامترح كما تقدم.

مسألة ٧: «تقدم... إلح».

فيه تأمل لصديق لينة عليه ويشمله دليله فيسقط.

مسألة ٨: «بل يمكن... إلخ».

لا وجه للترجيح بالأكثرية في غير الأموال لاختصاص أحبارها بها فيقتصر عليه في خلاف القاعدة.

مسألة ٩: «وجه... إلح».

بعد لعدم قيام السيرة في عرجة الطهارة ولسحابة وملكيتها ولدا لا يشتبه بالنسب ولا التذكية أيضاً كما لا يخفى.

مسألة ١٠: «مع الاعلام».

مع احتمال استعماله فيما لا يكون حفظ طهارته في عهدة هذا الشخص في وجوب اعلامه نظراً للأصل.

فصل في الماء المستعمل في رفع الحدث

قوله «الأحوط الاجتناب... إلح».

بل الأقوى بحاسة الزنل عن المحل مطلقاً لأن الماء المرسور بأطراف العرف يريل

النحاسة عن المحل ويذهب به كما هو الشأن في الأوساح العرفية حيث إن شأن الماء بوضوئه إلى المحل يطفئ المحل ويعمل بالموسخ حين زواله ويستند لأعمال لتحصيل عموم الإنفعال في المياه القلبية إذهبي من حيث دخل الملاقاة في السراية موكولة إلى الأنظار عرفية والعرف لا يرون كل ملافاة موجبة للسراية فقد يروها غير موجبة أصلاً كما في العاي وأمثاله وقد يروها موجبة للإنفعال حين زواله عن المحل لا مطلقاً كما في المقدم وذلك أيضاً بشرط ورود الماء على المحل دون العكس. وهذا لأنه من حم رواية لمركز (١) أيضاً على هذه الصورة وإلا فلا بد من استكشاف توسعة في أمر لتطهير على خلاف ما ارتكبي أدهاهم لولا دعوى أن النظير بالأوساح عرفية أيضاً يوجب التعميم اللهم [إلا] أن يدعى السيرة الشرعية على خلاف دينهم ولا رمة طرح إطلاق رواية لمركز أو توجيهه على وجه لا تنافي السيرة لمروية كما أن مثل هذه لسيرة ونحوها أيضاً يخص لا ارتكبي الإنفعال بالملاقاة حين الروال عن المحل في ماء لاستنجاء ما لم يكن مستصحباً لأحرل النحاسة غير لمستهكة عرفاً حين رواه عن المحل وإلا فيحس هذه الملاقاة الخاصة حين الروال وبمعه. والله العالم.

فصل في ماء الاستنجاء

مسألة ٢: «لابأس به ... إلخ».

مع كون الدم غير محسوب من البول والغائط في عدم تنجس الماء ولو حين الزوال إشكال لأن المتيقن من الدليل المخرج غيره.

مسألة ٣: «وإن كان أحوط ... إلخ».

بل الأقوى مع قرص تنجس اليد بسقه لعدم اقتضاء الاطلاقات ذلك.

مسألة ٧: «وإن كان أحوط ... إلخ».

بل لأقوى وجوبه لأن عموم الانفعال يقتضي النحاسة والعنوان المخرج عنوان

(١) لوسائل: ج ٢ ص ١٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ج ١

الاستحشاء ومع عدم احرازه بأصالة عدم اتصافه بكونه منه يوجب إجراء حكم عموم الانفعال في حقه.

مسألة ١٣: «ظاهر... إلح».

إد كان غالباً أو دافعاً وإلا فما دام يصق اتصاله بالزائل الحسن عن محل كان متنجساً ولو حين زواله لامطلقاً.

فصل في الماء المشكوك نجاسته

مسألة ١: «لا يجب الاحتياط... إلح».

في إطلاقه الشامل لصورة وحدان غير المحصور شرائط التنجيس في المحصور نظر حدّاً ودعوى حمل مفرد معلوم بدلاً عن الوقوع وهو على السدل المستمر حواري ارتكبت ما عذاه كما يظهر عن شيحة العلامة حتى في هذه الصورة بطرلاً بدعوى إطلاق معاقبة إجماعاتهم له لولا دعوى انصراف حكمه إلى غير هذه بصورة مراجع. والله العالم.

مسألة ٢: «جار استعمال... إلح».

مع سبقه بالانفعال استصحابه محكم.

مسألة ٦: «لا يحكم عليه... إلح».

في بعض صورة إشكال مثل ما إذا كان السم بين الأطراف أجمع حصلاً في رنة واحدة حيث إن مدار جوار الارتكاب في تلك المسألة على طولية العلمين لاطولية المعلومين وتوضيح ذلك منوط بمحنة.

مسألة ١٠: «صخ وصوءه... إلح».

ولكن لا يجوز معه الدخول في لصلاة لإنتلته حين ملاقة الماء الك في نجاسته هذا أو محل آخر من أعصاء وصوته أو عمله وهذا لعم حاري جمع صور لمسألة.

مسألة ١١: «محل إشكال... إلح».

بملاحظة علة لأدكرية وإن كان في استعادة عينه نظر ولذا نقول بأن هذه القاعدة من الأصول العملية لا الامارة التعبدية.

فصل في النجاسات

قوله «الأقوى ... إلخ».

بل الأقوى يقتضى تعيل عدم اليأس في حرة الخطأ (١) بأنه مما يؤكّن هو الاحتساب مصفاً إلى إمكان حل عموم كل شيء يطير على ما هو لعيب من مورد ابتلاء الناس من المأكول منها فيبقى عموم الاحتساب عن قول ما لا يؤكّن لحمه بحاله نعم في خصوص الخشاف رويته (٢) متعارضتان والجمع بينهما وإن اقتضى حل الاحتساب على الاستحباب إلا أن الكلام في سده لعدم تكاليفه فيشكل أمره فالأحوط فيه الاحتساب.

قوله «كالمسك ... إلخ».

لأقوى فيه النجاسة للعموم لسابق من دون وجود معارض ولا وجه لدعوى الانصراف عنها كما اعترف في الجواهر (٣) أبصاً وإن ذهب في النجاسات (٤) إلى خلافه.

مسألة ٣: «لا يجوز ... إلخ».

إذ لم يعم قابليته بتذكية من جهة أصالة علمها وأما مع العلم بها فلا بأس بأكله لأصالة الحل.

الراجع: ابنته.

قوله «إذا كان من غير ما كحل اللحم ... إلخ».

بل لا يترك الاحتياط فيه من جهة لتشكك في أن المقام مقام الجمع بين الروايات (٥) المحتفة بالحمل على الكراهة أو مقام التعارض من جهة اشتغال بعض

(١) بوسطن ج ٢ ص ١٠١٢ - ٩ من أبواب النجاسات ج ٢

(٢) الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ باب ١٠ من أبواب النجاسات ج ٤ و ٥

(٣) جواهر الكلام ج ٣٦ ص ٢٤٢. (٤) حوشر كذا ج ٥ ص ٢٨٥

(٥) الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ باب ٣٣ من أبواب النجاسات ج ٣ و ٤ و ١ و ١١

النواهي على نوع من التأكيد فيرتجح الناهية لموافقتها مع العمومات. والله العالم.
مسألة ٦: «محكوم بالطهارة».

في مارية صروف اليد في التذكية بطرف فلا بد من ضمّ معاملة ذي اليد معه معاملة المدكّي إذ هذا المقدار هو المستفاد من بعض النصوص (١) على ما تعرضوه في ذيل مسألة المدكّي والميتة وتأسس الأصل فيها فراجع باب لباس المصلي.
مسألة ٧: «محكوم بالنجاسة ... إلخ».

في غير ما كان تسبّحه من جهة موته وعدم تذكّيته في الحكم بالنجاسة إشكال إلا مع العلم بسبق الملاقاة لعدم دليل واف لإثبات مارية يد الكافر للنجاسة وإنها الحكم بالنجاسة في بعض الموارد من جهة أصالة عدم التذكية أو أصالة عدم التطهير بعد الحزم علاقته مع الجس من دون ارتباطها بيد الكافر.
مسألة ١٠: «خصوصاً في ميتة الانسان ... إلخ».

ولا يترك الاحتياط فيه ولو من جهة تقابل العمل فيه في نصه بالاعتسال عنه بمسّه المعلوم عدم دخل الرطوبة فيه.

مسألة ١٩: «يحرم بيع الميتة ... إلخ».

إذا كان لتوصل به إلى ما يجوز الانتفاع به فلا بأس لانصراف النواهي عن هذه الصورة.

الخامس: الدم.

مسألة ٥: «لا يخلو عن إشكال ... إلخ».

في شمول معقد اجماع الدم المتخلف في الديبحة لمثله تأمل لانصرافه إلى ما يبق بعضه ويراق بعضه بالدمج كالإشكال في الدم المتخلف في الصيد والتسرية بالمناط فيه فيه تأمل واضح.

مسألة ٧: «عملاً بالاستصحاب ... إلخ».

أو لعدم كونه المقام من باب الشكّ في مصداق لمخصّص اللّي.

الثامن: الكافر.

مسألة ٢: «إذا التزموا ... إلخ».

مع عدم العلم بانكارهم ضرورياً من الدين وإلا فهو طريق إلى تكذيبهم النبي «صلى الله عليه وآله» الذي هو المناط في الحكم بكفر كل مسكر، لا أن له موضوعية كي يشمل حتى مع العلم بعدم تكذيبهم النبي «صلى الله عليه وآله» باعتقادهم على ما قيل فتوهم إطلاق معاقبة إجماعاتهم، إذ من الممكن حملها على انطريقة في ظرف الجهل بالاعتقاد كما هو الغالب، لا مطلقاً.

قوله «إلا مع العلم بالتزامهم ... إلخ».

في إطلاقه الشامل لصورة عدم كون لوازمه موجباً لخلاف ضروري من ضروريات الاسلام بطرطاهر لعدم الدليل على النجاسة محمّدة ذلك

التاسع: الخمر.

مسألة ٢: «وجه ... إلخ».

ضعيف جداً لأن غايته تنزيل إطلاقات العياك على الموارد الغالبة من ملازمته للبدسية فكان تمام المدار عليه ولا يخفى بعد التنزيل المربور.

قوله «الحادي عشر عرق الجنب من الحرام».

وفي نجاسته نظر لأن عمدة الوجه فيه بمجرد النهي عن الصلاة فيه بضميمة ارتكاز الدهن في مثل هذه الامور إلى نجاسته، وفيه تأمل لاحتمال المانعية لمحضة لنفس عنوان العرق.

مسألة ٢: «الأولى ... إلخ».

وفي الصورة الثانية نظر لاحتمال عدم إشتداد الجباية وعدم حصولها من بوطء الثاني.

مسألة ٤: «إد يصح ... إلخ».

في رافعة غسله لحنانة إشكال حتى على الشرعية بمناط الأمر بالأمر لامعاط

حكومة حديث رفع انقلم (١) على الإطلاقات إذ غاية الأمر كون غسله حبساً واجداً لمصلحة غير ملزمة غير صالحة لرفع تمام جدته وإن كان صالحاً لتحقيقه. الثاني عشرة في عرق الإبل الجلال. مسألة ٢: «ضعيف... إلخ».

إلا في مورد ثبت طهارته بدليل لتي من سيرة أو إجماع وتة يرجع إلى التمسك بعموم السحاسة بالنسبة إلى الشبهة لمصادقية للمخصص لتي على ما حققناه في محله.

فصل في طريق ثبوت النجاسة

مسألة ١: «لا اعتبار... إلخ».

فيه نظر حذف لعدم صلاحية القطع الطريقي للردع حتى من الققطاع.

مسألة ٢: «محتملاً لثلاثه... إلخ».

أو قامت أمانة أو أصل على تعيين النجاسة في أحدهم المعنى وتة موجب للحوار ورتكب النجاسة بمط حسم البدل الغير المارق بين صورة قيمها قبل العلم أو بعده أو قامت على محدد نجاسة أحدهم المعنى بلا تعيين المعلوم الإجمالي فيه بمط الانحلال المشروط فيه كون قيمها مقارنين بلعلم الإجمالي لامتأخرأ. ووجه لفرق بين جعل الدن وقصبة الانحلال في الأمر المرموز موكوب إلى محنة اندي تعرضاه في مقدسنا فرجع.

مسألة ٦: «في الحكم بالنجاسة... إلخ».

بل الأقوى عدم النجاسة لعدم قيام البينة حتى على الجمع.

مسألة ٧: «يجب الاجتناب... إلخ».

مع العلم بارادتهما موضوعاً واحداً شخصاً بينهما كي يصدق عليه قيام البينة.

قوله «وعدم الوحوب أصلاً... إلح».

أقول: الأقوى هو الأخير لعدم صدق قيام البينة على مورد واحد لا حتم
انطباق قول الآخر على غير هذا المعين.

مسألة ٨: «فالظاهر... إلح».

فيه إشكال لعدم صدق قيام البينة على النجاسة في كل آت وتوهم أن
استصحاب النجاسة التقديرية بمنزلة العلم بالسقاء فيؤخذ بلارم الشهادتين مدفوع
بأن ما هو حجة المدلول الالتزامي للبينة لا خبر الواحد ولد يقول إنه لو أحر واحد
برؤية هلال رمضان في ليوم الكدائي للارم لكون هذ اليوم فعلاً ثلاثين وأحر
آخر برؤية هلال شوال في هذ اليوم لا يحكم بوجوب الإفطار عبط قيم البينة
وعمة السكنة فيه أن البينة في كل مورد قامت يؤخذ بلارمه ولا يؤخذ بلارم أحد
خبرين في حكم بقيام أصل لبينة مع فرض عدم توافق حارهما على جهة وحدة
إدعما يكون ذلك من لوازم كلامه المعقول به في احباره رأساً ونظائره كثيرة جداً.
مسألة ١١: «قول كل منها... إلح».

في لمسألة مجال للسطر لأن التيقن من سماع قول دي اليد في تطهارة والنجاسة
بحسب السيرة هو دواليد المستقلة لامطلقاً على وجه يشمل المقام وتوهم كون كل
واحد ذات يد على تمام المال ولذا قبل تنساقطها في مقدم حكاية عن الملكية عند
الخاصة مدفوع بما حققناه هناك بأن البدين المستقلين على تمام مال غير معقوب
فلا حرم يحكم في أمثال موارد باستيلاء واحد قائم بها على وجه بصدق على كل
مهما كونه ذات يد صمية ومثل هذه اليد عند العرف بمنزلة لد على نصف مال في
مقام الحكم بالملكية بسحو الاشاعة ولازم هذا المعنى أيضاً وإن يوهم أن يؤخذ حبار
كل منها تطهارة نصه أو نجاسته، لا تمامه ولكن ذلك كدك لو كان حار نصاً
على طبق يده على وجه ينتهي إلى تصور نفس العين مشاعاً أو نجاسته وإنما مع عدم
تصور ذلك فلا مجال للأخذ بحبره على صن يده المشاعة فمن أين بشمعه معقد السيرة
المتقنة ومن هه ظهر حكم تعارض قوها بالتطهارة من أحد والنجاسة من آخره

لا يسمع قولها لأعطاء التعارض والتناقض من لعدم لمفتضي لسمع القولين. نعم على فرض المفتضي للسمع لأبأس بالجمع بينها بالتعويض في النجاسة والطهارة ظاهراً لو لم يرق إجماع على عدم التعويض في الظاهر أيضاً خصوصاً في غير الماء ولكن ذلك مجرد فرض لعدم اعتبار العقلاء الطهارة والنجاسة في الأخرى المشعة، ودعوى أنه على فرض هذه المقدمات حجة أيضاً لاحتمال في المقام للحكم بالتعويض من جهة معارضة المدلول الالتزامي في كل قول مع المطابق للآخر فتعبراً بتساقطان مدفوعة بأن المتيقن من حقيقة إخبار ذي اليد إنما هو الذي على وفق يده وتحت استيلائه لا استيلاء الغير فالمدلول الالتزامي لكل من القولين بالنسبة إلى المقدار المستولى عليه حجة دون غيره وحديثه فلا ينبغي محال التوهم للمعارضة لمربورة في المقام فليس في البين حديث إلا شبهة عدم تصور الطهارة والنجاسة لإشاعة وعلى فرضه لا يسمع عن قبولها إلا شبهة عدم التعويض بينها ولو ظاهراً وهذا لأخيراً في غير الماء غير ثابت، فالعمدة حديث شبهة الأولى، والله العالم.

مسألة ١٤: «يحكم عليه بالنجاسة ... إلخ».

في قيام السيرة على حقيقة قول ذي اليد حتى بعد خروجه من يده ولو كان المخبر به حين وجود اليد نظراً ونظيره لو أضر بطهارته بعد خروجه من يده مع كون إخباره حين يده فإن شمول السيرة له إشكال فالقادر المتيقن منها إخباره حين اليد بطهارته حينها أو نجاسته كذلك.

فصل في كيفية تنجس المتنجسات

قوله «لكن الأحوط ... إلخ»:

قد تقدم حكم غسل من ميتة الإنسان بلا رطوبة مسرية.

مسألة ١: «فالأحوط ... إلخ».

بل الأقوى لمكان الاستصحاب التعليق.

مسألة ٨: «رطوبة الظرف ... إلخ».

بالسبب إلى خصوص موضع الملافة كما هو ظاهر.

مسألة ٩: «يجب غسله ... إلخ».

عن هذا المرض في الوضوء المزبور نظر للمحرم بعدم موضوعية لملافة
علا محيص حينئذ من كشف إطلاق الدليل لمثل هذه الصورة عن حصول مرتبة
أخرى من لحاسة التي لا يرفعها إلا ذلك.

مسألة ١٠: «يكتفى فيه ... إلخ».

في المسألة الشبهة المعروفة من استصحاب الحاسة الكمية من اسم الثاني وإن
كان ما أفاده في أصل الحكم في غابة المتأنة ولقد تقحنا شرح عدم حريان مثل هذا
الاستصحاب في باب استصحاب الكلّي في مقالاتنا.

مسألة ١١: «خصوصاً في الفرض الثاني ... إلخ».

لا يشترك الاحتياط فيه إذ ربما يكون مجال لشكك في كون التعبير
دائراً مدار ماء الولوغ لأنفسه.

فصل يشترط في صحة الصلاة...

قوله «عدم الاشتراط ... إلخ».

المدار اسم على صدق الصلاة فيه لأنه المأخوذ في حال الدليل لأعلى
الستره ولا يبعد حينئذ الصدق المبرور في بعض الموارد لا مطلقاً وبعبارة أخرى
بين ما كان فيه نحو يتسبب أو مجرد محمولة بعدم الإصرار في الثاني دون
الأول.

مسألة ٥: «ثم غفل وصلى ... إلخ».

في لمسألة محال إشكال لعدم حريان عموم لانعاده (١) في مثله من كون

الشرط واقعاً كما يستمد من رويه حصص (١) (بعد) لولاه أمكن دعوى أن
مقتضى من يسره والإجماع هو شرطية الصهرة العسة لا الواقعة وعن إلى
هذه الجهة صر مصنف ولكن فيه بصرحاً كـ لظرفي شمول لا بعد مثله
يحمل الطهارة فيه على الطهارة الحديثة محصاً

قوله «والأقوى... إلخ».

مع التمسك إلى إستلانه بها قبل الصلاة في وجوب لإتمام نظر لكشفه عن
فساد الصلاة من لأقرب وأمر سوف تمت إلى إستلانه بها في أثناء الصلاة على وجه
دخل في الصلاة صححاً وقت فصي وجوب الإتمام وجه، لأؤله إلى شرحة من
وجوب الإزالة وحرمة الشطع فاستصحب حرمة الشطع يوم تقديم لا تمام على
قطعه و، رآته المهم [إلا] أن يقال أن حرمة قطع شخص هذه الصلاة فرع صدق الصيغة
أما أمر به عليه ومجرد، صهره نثر الإزالة في شخص الثرد لا يوجب تطبق
عمومات لا صترار على طبيعة ومع عدمها لا يكذب في وجوب إتمامه ومع عدمه
لا يصدق لا صترار على نثر صهره في شخص لأمره من نثر محرم
قطعه عدم كونه هذا الثرد حسن لأمره كما لا يحمي.

مسألة ٧: «بعد التطهير... إلخ».

فيه أيضاً تأقل لعدم الدليل عليه وإن كان أحوط.

مسألة ١٦: «لو شئت في ذلك... إلخ».

إلا إذا ساعد طاهر أحد على الحقوق وإن الأقوى حثيه على إلحاق
فيقدم على أصالة عدم المسجدية.

مسألة ٢٦: «فالأحوط... إلخ».

من الأقوى سذره لأنه أحد أصراف ليع عن الهتك ليرند كما لا يحمي.

مسألة ٣٤: «لا يحلوعن قوته ... إلخ».
في قوته مع عدم التسبب نظر لعدم الدليل.

فصل إذا صلى في النجس

- مسألة ٤: «صلى فيه ... إلخ».
في صيغ الوقت كي يصدق عليه لإصطرار على الصيغة الموقنة ويشمه حينئذ عمومات الاضطرار.
- قوله «والأحوط تكرار الصلاة ... إلخ».
لا يترك ، لعدم لاجمالي مع عدم وفاء ادليل لإثبات أحد الأنحاء.
- مسألة ٥: «والأحوط القضاء ... إلخ».
لا يترك أصلاً لثبوت في إحصاء بما أنى به فلا يحصل الفراغ التام إلا بالقضاء خارج الوقت أيضاً.
- قوله «وإلا عارياً».
مع يأسه عن ثوب طهر وإلا يفتقر عليه الصبر إلى أن يحصل ثوب طهر أو وجهه طهر لا يحتاج إلى البيان.
- مسألة ٦: «لا يجوز ... إلخ».
وبعده نشأة لمعوية واللعب بأمر مولى وفيه نه لاملامة بين لمعوية وكونه لعباً بغيره، بل من الممكن كونه بدعي أمره لكن كان لا عيب في حنجره هذه طريقة في كفاية مثله.
- مسألة ٨: «ترجيحه ... إلخ».
مع إمكان صرف الماء في رفع كثرة الآحرو ولا فلا وجه للترجيح كما هو طهر وكذلك الأمر في الفرع الآتي.
- مسألة ١١: «لا عيب عليه الإعادة ... إلخ».
فيه نظر جداً لعدم شمول أدلة لإصطرار منه لإصطرار على ترك

شيء في لطيفة الأمور بها أو فعله ومثله لا يحصل إلا بحصوله في تمام الوقت.

قوله «والأحوط الإتمام ... إلخ».

نصم التطهير في شأنها إن تمكّن منه فلا لزوم حبس آخر وإلا فیتقّه في سحس ويعبد بعده وإن كان الأقوى لإكتفاء بالإعادة محضاً من جهة عدم بطق الأمور به على لأني به كي يحيى فيه شبه الراحة مع وجوب إتمامه مع لتستريحه وأغريباً كما أشرب إلى نظره ساهماً.

مسألة ١٣: «جهلاً ... إلخ».

لأقوى في صورة الجهل من السباب الإعادة لعدم شمول عموم لا تعاد لتعمية ولا أدّة لا اعتبار بالجهل بالحاجة من لأقوى لثل المورد، إذ المتقن منه هو لباس ولدن ولقد أشرباً إلى هذه الجهة ساهماً أيضاً وتوقم شمول مباد جهل بالموضوع في اللباس أو بدل للمفهوم مطور فيه.

فصل فيما يعنى عنه في الصلاة

قوله «ولا يجب ... إلخ».

فه نظر لأن دليل العمول يقتضي أريد من عدم مانعته في الصلاة لعدم مانعية ملاقيه فتقن.

قوله «في محل لا يمكن ... إلخ».

مع مراعاة تعارف المحل المتعدى إليه لإنصرف الإطلاقات به.

مسألة ١: «مشكل ... إلخ».

من الأقوى عدم عموه لعدم الدليل على عموه فيشمه إطلاقات مانعية استحالة.

مسألة ٦: «فالأحوط ... إلخ».

من لأقوى عدم حوار الصلاة فيه لأن لعمول خرج عن عموم مانعية الدم

هو لدم خاص المحكوم بأصالة عدم اتصافه به عدم كونه ممّا يعنى

الثاني ممّا يعنى: الدم الأقل من الدرهم

مسألة ١: «إذا تَهَيَّأ ... إلخ».

في إطلاقه تأمل لعدم مساعدة التعرف على لوحدة في بعض المورِد.

مسألة ٢: «وإن تعذّي عنه ... إلخ».

قبل الإستهلاك باسم فالأقوى فيه العموم بَصاً ووجهه ظاهر.

مسألة ٨: «هل يبقى ... إلخ».

مع الإستهلاك، لعدم فلا إشكال في عمومه ومع علمه مع عدم ملاقة الثوب معه

فلا وجه للاحتساب عنه إلا على احتمال كون الدم مكتسباً لاشتداد الحسّة أو

قلناً إن نفس وجود البول في لباس ولو بالواسطة كان مانعاً وكلا الوجهين تحت الميع حذراً.

قوله «مثل الفلسفة ... إلخ».

فيه تأمل وبإقتضاء الساترية فيه كما لا يخفى.

الرابع: المحمول المنتجس .

قوله «فيه إشكال».

قد عرفت أن المدري المابعة في الصلاة على صدق الصلاة فيه دون غيره.

قوله «وإن كان الأحوط ... إلخ».

لا يترك الاحتياط لاحتصاص بعضه ولا وجه لتعدي مع احتمال أكثرية

بول الصبغة عاباً لرطوبة مراحته.

مسألة ١: «لا يخلو عن وجه ... إلخ».

فيه لا يملك عنه عالماً لعدم صرف إطلاقات عن مثلها فشمه محذوها.

قوله «حال الإضرار ... إلخ».

بشرط بقائه إلى آخر الوقت كي يصدق عليه الإضرار إلى الطبعه.

فصل في المطهرات

مسألة ٤: «المرتان أحوط ... إلخ».

ولو من جهة مع إطلاق دليل تصب من بك الخبه، فحتم فيه اشتراك

حكمه مع سائر الأتوال في وجوب التكرار، فيستصحب عدم رفع أثره إلا بالمرتين.
قوله «بل كونهما... إلخ».

وفي احتسابها معها وجه؛ يصدق التكرار في الغسل بعد الإزالة، وإن الإحتياط
شبهة الإحتياط، بل ردد من ذلك لا يترك.

مسألة ٥: «يكفي الرمل... إلخ».

سجوي حسب عرفاً تراثاً، وإلا فاستعذ عن مورد النص (١)، بل عبره في عاية
لإشكال.

مسألة ١٣: «بل يكفي مرة... إلخ».

في غير المتخس بالبول؛ لا إطلاق قوله لا يصب شيئاً، لا وقد طهره، وأما في
البول فيمكن تخصيص هذا الإطلاق بمفهوم، وإن كان في الحارثي، مرة واحدة (٢)
وعنى فرض التعرض بالمفهوم من وجه، فلا أقل من الاستصحاب الموجب بتكرار.
ومن هنا طهر حال البولوع فيه، فاته مع فرض عدم قابلية دليل بولوع لتخصيصه،
فلا أقل من لتعرض المنهي إلى التساقط لموجب الرجوع إلى الأصل المتقضي
لأجراء حكم البولوع فيه.

مسألة ١٥: «فالظاهر كغاية المرة... إلخ».

وبمن جهة أن الخراج من غسومات وجوب الغسل مرة خصوص الأبناء
والأصل يقتضي عدم اتصاف الجسم بكونه بقاءً، فيدخل في إطلاق مقتضية
لوجوب غسل مرة في كل جسم لم يتصف بكونه بقاءً، ولكن الأحوط خلافه؛
تخصيلاً للجزم بالفراغ واقعاً.

مسألة ١٦: «ولا العتد... إلخ».

قد عرفت وجه الإشكال في خلافه الشك في لمستحسن البول أيضاً في غير

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٣ باب ١ من بول لا... إلخ.

(٢) الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب التماسات ج ١.

الحاري كما لا يخفى.

قوله «فانه لا اتصال ... إلح».

انظهير محترق الاتصال بالكثير من تأمل، وقد تقدم وجهه مفصلاً.

مسألة ١٧: «الأحوط ... إلح».

قد تقدم وجه عدم ترك هذا الإحتياط سبقاً

مسألة ٢٥: «والأولى أن يحصر ... إلح».

أو كان على نحو يخرج مسألة من تحت بلا ملاقاته لأصرافه جديداً، ولا يشكل أمره.

مسألة ٢٧: «بعد العصر ... إلح».

بل وقته أيضاً إذا صدق عليه الإعتلاق، إذ لا مساواة بينها قطعاً.

مسألة ٣١: «وباطنه ... إلح».

في سرية سخاسة إلى باطنه بطر، إذ مثل هذا ليعان لا يوجب تأثير في ملاقيه كي يرتكر في أمثاله السرية إلى جميعها محض ملاقة حرة من، بل حكم بمعناها حكم حوامدها في عدم نسخ أريد من موضع ملاقاته، وإن كان متأخر في هذه الجهة مجال.

مسألة ٣٦: «يمكن نظهيرها بوجوه ... إلح».

الأقوى في التطهير ما يراه لقليلة عمضى السرة، كون الماء وصلأ إلى المحل غير واقف فيه عرفاً بأن يحري عليه ويعرق فوراً، وحينئذٍ فطريق التطهير بالماء لقليلة للأواني المشتة، ما ماء الماء فيها وتحركه ولو ساعة غيره، و حراجه على وجه لا يصدق عليه وقوف الماء في نحاري وبوهنة عرفاً، والله العالم.

مسألة ٣٩: «لا يلاحظه ... إلح».

إذ كان ذلك من مورمه عادة كما هو المستعاد من فحوى الإطلاقات، ولا فلا يجوز إشكال؛ لعدم إقتصار إطلاقات لنظهير ما يراه لقليلة ذلك.

الثاني من انطهرات: الأرض

قوله «إلا إذا تعارف ... إلخ».

في كفاية هذا المقدار في دخاله في محوى ادليل إشكال.

مسألة ٥: «وإن لم يعلم ... إلخ».

في كفايته إشكال؛ لثبوت في حصول انتظيره، وصالة عدم وجود العين في محل لا يشترط ملاصقة العين مع الأرض، اللهم إلا أن يجري في المقام أيضاً صالة عدم وجود الحائل عند شك في وجوده كما هو انشأ في محل العمل والوصوء؛ سلسلة لا تعتمد بالاستصحاب كي يحییء فيه شبهة اشتبهة، فيحتاج إلى دعوى حفاء بواسطة المصوغ إصافاً. ومن هنا ظهر الحكم في الفرع لآتي الثاني به.

الثالث من المظهور: الشمس.

قوله «وما يتصل بها ... إلخ».

فيما لا يجب من تعدت الأرض كسندت المتصلة بها، إشكال، للتشكيك في شمول عنوان المصوغ في الدليل.

قوله «إلا الحصر ... إلخ».

فيه تأمل؛ لصعف سند رويته (١) فلا وجه للتعدي عما يصدق عليه الأرض تبعاتها، ومسطح البيت وحدانه تبعاتها من السمن والطراريد، ورحمة موضوع المسألة: الأرض وما يصدق عنه البيت لأعوان المقول وعيره، وحيث رتب يكون الحاق الكري وقاب السببة دلبي أولى من إحقاقها بعمرها كما لا يخفى.

الرابع من المظهورات: الإستحالة.

قوله «ومع الشك ... إلخ».

فيه إشكال؛ لأن شكه موجب للشك في بقاء المصوغ عرفاً، فلا يجري استصحاب نحاسته فقد عدة تطهارة محكمة.

الخامس من المظهورات: الانقلاب.

(١) الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٢ باب ٢٩ من أبواب النجاسات ج ٣

قوله «أوبقي على حاله... إلخ».

مع عدم استهلاكه فيه نظر؛ لصق استحسيس بالملاقة جليداً.

قوله «فلو وقع فيه... إلخ».

بناءً على اكتسابها الحامه، ولو باستهلاكه فيه، وإلا فمبه نظر حداً بعد فرص

إستهلاكه فيه؛ إذ ليس في الس لا لحامه الحمرة المرتفعة بالانقلاب.

مسألة ٤: «علم إنقلابها... إلخ».

في كفايته إشكال؛ لأنَّ لملاقة السافة على إنقلابه يستحسن الخل، فلا يفيد

إنقلابه حداً في طهرته.

السادس من امظهورات: دهاب الثلث في العصر.

مسألة ٣: «محتاج إلى التأمل... إلخ».

المرق بينهما ظاهر؛ لأنَّ ما ذهب لثاء لا يطرؤ عليه حديد، بحاسته الذاتية،

فلا يكون بحاسته إلا عرصة خلافه في المقام، وإنَّ غير الغالي بغليانه، يستحسن دناً،

فتقلب بحاسته العرضية بها.

مسألة ٨: «الابأس يجعل... إلخ».

فيه تأمل كما ميبأى الإشارة إلى وجهه.

الثامن من امظهورات: الإسلام

قوله «وإن كان هو الأقوى... إلخ».

ساءً على عدم تأثير الحامه في محل الحس، وإلا فالأقوى خلافه؛ لوجوب

إزالة هذه الحامه العرضة بعد عدم صلاحية الاسلام لرفعها.

مسألة ٣: «الأقوى قبول... إلخ».

أقول: فيه تأمل؛ لاطلاق دليل لتبعته، ومع المعارضة لاطلاق دليل الشهادتين

في المنهية، يرجع إلى استصحاب أحكامه السابقة.

التاسع من امظهورات: التبعية.

قوله «بشكل حريان حكم السعية... إلخ».

لعدم ثبوت مظهرته الريح فيه، كي يستفاد من محوه لتعينة المبرورة.
 قوله «الناسع: تعينة ما يجعل ... إلح».
 أقول. في غير ما يتعارف في الصدر الأول وضعه فيه قبل العداء، أو حياءه
 شكال، لعدم مسعدة دليل على تعينه في مثلها
 قوله «ولكن يمكن أن يقال ... إلح».
 أقول. ولو من جهة معارضة الماعدن الارتكاريين من، حيثح تطهير
 سحس، باستعمال المظهرات بعد روى بين وسراية اسحامة بالملافة، فبرجع إلى
 إستصحب طهارة المحل.

فصل في حكم الأواني

مسألة ١: «سبق يد مسلم ... إلح».
 أو كان في سوفهم مع إحمال الذكبة فيه وفي الفرع الآو؛ حتىة لسوق
 أيضاً كما لا يخفى.
 مسألة ٩: «وإن كان الأحوط ... إلح».
 لا يترك في الأربعة الأخيرة؛ بقوة احتمال صدق الآية عليها
 مسألة ١٥: «مع الجهل بالحكم ... إلح».
 فصوراً ولا فلا يحدي في كلثة رب اتراحم.
 مسألة ١٨: «نعم لا يجوز ... إلح».
 مع الإصرار بتوضيه فيها لأسس به، ولا يستقل إلى التينم، كما هو أشأن في
 كنية موارد المعذورية من قبل الهي في باب التراحم؛ للجهل أو الاضطراب.
 مسألة ٢١: «يجب عليه فيه ... إلح».
 مع كون العبر أيضاً مقس يحترم ذلك، حتدأ ثم تقبداً، وإلا فشكل شمول
 دليل الأمر بالمعروف بناء؛ لعدم اعتياده به، كما أن الأمر بشكل في عكسه على
 فرض عكسه، فتأقل.

فصل في أحكام التحلي

مسألة ١: «المحبون... إلح».

إذا كان ممتراً وكذلك الطفل؛ لأنَّ مدَّ هذا الحكم على صدق الاستصحاب
سوط بالتميز مقتضي لسرة.

قوله «وفي المرأة... إلح».

دسة إلى ساء، وإلا فالسببة إلى لأحسبي من الرجال تمام مدح غير
لوجه وانكس عورة؛ لعموم (١) وجوب سترهنَّ عنهنَّ.

مسألة ٣: «الطفل العرالمتميز... إلح».

بل غير المتميز مطلقاً؛ لما عرفت وجهه.

مسألة ٥: «ولا الشعر... إلح».

في إصلافة تأمل فأن لتتشكيك في (إلح) المتصل بعورة بها عرف.

مسألة ١٠: «والأحوط الترك... إلح».

لأبأس بتركه فيما لا يعظم وجوب ستره سابقاً.

مسألة ١١: «والأحوط ترك النظر... إلح».

لأبأس بتركه؛ للاستصحاب.

مسألة ١٤: «الابتعاد العمل بالظن... إلح».

مع الحرج في صره، ولا يجب (امثال الحرمي، ولايتهى اسوة إلى انظري
منه كي هو ظاهر.

مسألة ١٧: «الأقوى... إلح».

في قوته مع عدم الحرج واضررتاً؛ لا إطلاق دليل لتكليف، وعدم شعوب
عموم ما علب لشه.

(١) النور ٣ و ٣١ وراجع نور الثماني ج ١ ص ٢١١ د ١ من أبواب التحلي ج ٣ و ٥

مسألة ١٩: «فالاحتياط ... إلخ».
من الأقوى تركه؛ لشمول دليل الحرمة لمثله.

فصل في الاستنجاء

قوله «وإلا تعين الماء ... إلخ».
في الرائد عن المحل؛ لعدم قصور في إطلاق الاستحمار لنفس المحل حتى في هذه الصورة، وإن كان تركه أحوط، خروجاً عن الخلاف.
قوله «دوالجهاث ... إلخ».
في إطلاقه الشامل للقطعات الكبيرة التي يحسب كل جهة منها اجنبية عن الجهة الأخرى نظراً جداً.

قوله «ولو من الأصابع ... إلخ».
في التعمدي إلى هذه المقدار بظرف، وإلا لا يحتاج إلى الأمر بالاستحمار أو تنحصيل شيء من الخارج، فصحاوى هذه الأمور يوجب صرف الظرفي الأجسام القائلة إلى غير الأصابع وأمثالها.
قوله «بعد ذلك ... إلخ».
بناءً على تأثير المتنجس من المتنجس حديداً، وإلا في تعين الماء عليه بظرف حزمياً ولقد عرفت أيضاً نظائر المسألة.
مسألة ٤: «نجاسة أخرى ... إلخ».

ولاقى طاهر المحل من موضع النجوة وحلقة الدبر، فيجب الماء، وإلا فجرد حروجه مع العائظ لا يوجب التبرك إلى الماء، وهكذا في صورة ملاقات نجاسة خارجة لمحل بعد تنجسه، فإنه أيضاً مبي على إبعاد المتنجس حديداً، وإلا فلا يتعين عليه الماء أيضاً.

مسألة ٥: «بل وكذا لو دخل ... إلخ».

نسبة إلى الاعمال الآتية، وإلا فالنسبة إلى سابقة، فقاعدة لعماع محكمة.

فيظهر مع عدم لزوم محذور آخر، فيني على ما صنى .

قوله «لا يبعد ... إلخ» .

فيه تأمل؛ لعدم صدق تحاور المحل بمجرد الاعياد .

مسألة ٦: «لكن الأحوط ... إلخ» .

مع الشك في وجود الحائل، وإلا فيحب على الأقوى لأصالة عدم وصول الماء

بعد عدم وجود أصل حكم عليه؛ لسيرة أو غيره .

مسألة ٧: «ثلاث مرات ... إلخ» .

في محال متعددة كما لا يخفى وجهه .

فصل في الاستبراء

قوله «الاولى ... إلخ» .

بل الأحوط لاحتمال حريان مسط إستبراء الرجاء من روم تحصيل

الاطمينان بأي طريق، فيكون أقرب للرجال الطريقة المعروفة، وفي النساء بالنحو المبرور .

مسألة ٥: «بى على الصلحة ... إلخ» .

بأن على تعبدية الاستبراء، وإلا فساء على كونه من أقرب الطرق في تحصيل

الاطمينان بعدم وجود شيء في المخرج فالمدار حيث على تحصيل الاطمينان، ولا

يتهيئ النوبة فيه إلى أصالة صلته تعدياً كما لا يخفى

فصل في غايات الوضوء

مسألة ١: «على إطلاقه تأمل ... إلخ» .

لشك في إطلاق رجحانه .

مسألة ٢: «فحينئذ لا يجب ... إلخ» .

ذلك صحيح في بده للوضوء على تقدير القراءة، لا على ترك القراءة إلا في

طرف كونه متوضئاً، والمثال من قبل الثاني وهو من قبل حرمة المتبلا وضوء .

وهو لا يوجب رجحان الوضوء بنفسه كما لا يخفى.

فصل في الوضوءات المستحقة

مسألة ٥: «فإنه يبطل ... إلح».

في صورة تشريعه في أمره لا مطلقاً، وفي نطقه كما لا يخفى.

مسألة ٦: «لكن التحقيق ... إلح».

وظهرت له لو قلنا بخبر إجماع الأمر والهي بما طعن في الأمر بحجة، والهي بحجة أخرى محتملين في وجود واحد، إنها يلتزم به في جهة التعمد التي هي عنوان للمأمور به وبشيء عنه، لا في مثل المقام الذي هو من قبل الجهات التعيينية مخدرة عما به يتعلق الأمر وبشيء من العنود، بل كان عنواناً لمأمور به، وبشيء عنه وحداً محضاً، نعم، بناءً على بعض المسائل لأحرار الأئمة بشمول مبنى الخور لمثل المقدم أيضاً، كمنى عدم سريّة الأمر من الطبيعي بصرف إلى خصص ترددية، وبكسر عمدة الإشكال في تماميته ولا أقول كون المصنف في مثله حسب ظهور بعده بقوة من جهته كما لا يخفى.

فصل في أفعال الوضوء

مسألة ٩: «حتى يحصل الاطمينان ... إلح».

بناءً على عدم جريان أصالة عدم حدث في المقام في الاكتفاء به بطر، وبكسر طاهر كلماته حرماناً بالمسيرة لا للاستصحاب حتى يحى فيه شبهة مشبهة، فيحتج إلى دفعه بحذف الوضوء الموعى في نفسه، ولا يرم عدم الفرق بين هذه الصورة مع صورة الشك في مفعلة الموحود كما لا يخفى مع أنهم لا يسمون به في الصورة الشك، وحسب ما يخرج إلى حصول الاطمينان أيضاً كما لا يخفى.

مسألة ١٠: «والمرق مركب ... إلح».

فيه نظر، بل انظر كونه عذره عن محل الفرق في عبارة عن فصل بوجه،

والموصل بوجه آخر كما لا يخفى، وسترنت على ذلك عدم وجوب غسل شيء من لعصدي في لأقطع كما يؤتد اسرأة عن غسله لو لدعوى أصله يشتعال في أمثال مقام من الشك في المحقق بالأمر لسقط كما لا يخفى.

مسألة ١١: «يجب غسلها ... إلح».

فيه تأمل، لا يمكن الاكتفاء بواحد منها لصدق مثال الأمر بغسل طبيعة اليد من كل طرف، وأن إطلاق الأبدى يلحظ أفراد المكتمل. فأمس، فانه لا يخلو عن نظرو إشكال.

مسألة ١٢: «فإن الأحوط ... إلح».

بل مع احتمال المانع هو الأقوى؛ لعد لا شغل في شك في محققات لمؤمره كما هو إشان في باب الوضوء والغسل والسمة على المظهرية لا لمسحبة فإن لأصل فيه هو لبرأة كما هو الشأن في الوضوء والغسل لمسحبي نصاً.

مسألة ١٤: «ويجب ... إلح».

ما دام لم يحتسب أحسباً عن محلّ تضعف إتصافه، ولا يحسب عرفاً من تبعاته.

قوله «وإن كان أحوط ... إلح».

بل لا يترك ما دام يحسب عرفاً بأنه حائل عن نقطة إتصافه؛ لكونه بنظر العرف أحسباً عن اليد، ولا يكون تضعف إتصافه محسباً منها كما لا يخفى.

مسألة ٢٣: «الأحوط عليه ... إلح».

للكش في لحقق الحاري فيه أصالة الاشتغال، لا إذا كان مسيحاً، وإن لأصل فيه البرأة.

مسألة ٣٦: «في صحته الوضوء ... إلح».

بل الأقوى بطلانه مع خوف الضرر نصاً أو عرصاً؛ لأنّ الخوف طريق إليه شرعاً فيستخر الحرمة في مورد، فلا يصدر لعمل منه قريباً حتى مع فرص عدم مصادفة خوفه لواقع، كما أنه مع عدم الخوف المرئوي يكون وضوؤه صحيحاً حتى مع برئت الضررين واقعاً كما هو لشك في كسبة باب الراحم بخلاف باب التعارض

الموجب لتصحيح دائرة المصلحة فإنه تابع واقعه كما هو الشأن في غالب لتقييدات والتخصيصات الواردة في مقام الجمع بين الأدلة كما لا يخفى.
مسألة ٣٧: «والأحوط فيها أبصاً».

من لا يترك مثل هذا الاحتياط: لأن المتيقن من التوسعة فيه هو عدم اعتبار المدوحة فيه في طرف الاستلاء به لامطلاقاً، وذلك أيضاً لوتعديب من المورد المنصوصة الدالة بطلاقها على عدم وجوب الفرار بالمدوحة عنه، ولا فلا بد فيه من الاقتصار عليها، وفي غيرها يرجع إلى ما يقتضيه عموم قاعدة الاصطرار بالتكليف كما لا يخفى.

مسألة ٣٩: «في صيغة وصوته ... إلح».
قد تقدم وجه قوة البطالان في أمثال هذه المورد عند كون انصرار المخوف نفساً أو عرضاً.

مسألة ٤٠: «فالأحوط ... إلح».
من الأقوى مع تمكنه من مسح ماء حديد بصورة غسله؛ لأنه أقرب إلى تكليمه، لولا دعوى إقتصاء إطلاق نص حواز المسح على الخاش (١) بعد الجمع به وبين ما دل على حوار الغسل بالتخيير العاء جهة الأقربسة لمرتكرة، وفيه تأمل، فلا يترك الاحتياط المزبور.

فصل في شرائط الوضوء

فوله «نعم، لو قصد الإزالة ... إلح».

بل يكفي مجرد قصد لوضوء باحراجه كما لا يخفى.

مسألة ٤١: «بل ومقضراً ... إلح».

من الأقوى فيه الاعادة مطلقاً؛ لوقوع العمل منه مبعداً ولو لتحتري كما هو المختار

فيه.

مسألة ٥: «لكن الأحوط ... إلخ».

من لا يُترك الاحتياط المبرور، لاحتمال ملكية الحرام تصرفه بعد، اللهم [إلا] أن يُدعى بكونه يحكم الناس ولا يكون سطرهم أمراً موحوداً، بل كان من الأعراض الطارئة على الاحكام، فانه حينئذ لا مجال لحرمة التصرف فيه وإن أمكن الانتفاع به أيضاً؛ لأنَّ حرمة فرع بقاء ملكته للغير، وهو فرع عدم كونه عملة التالف عرفاً، اللهم [إلا] أن يُدعى أن جوار الانتفاع به في جهة من الجهات يحصل مثله بحكم الموحود فيبقى حينئذ جهة الملكية، ولا أقل من حق، اختصاصه به المانع من جوار تصرفه فيه، وإلى مثل هذه الجهات نظراً في الاشكال ممسحة بها في أمثال هذه المقامات، بل ومع الشك في رضاه بتصرف الغير يحرم أيضاً، إلا مع سبق علمه برضاه فيستصحب، وإلا، فعموم «لا يحل مال إنسان إلا من حيث ما أحله الله» (١) يقتضي حصر الجواز في هذه الجهة، فمع الشك فيه يستصحب علمها كما لا يخفى، وذلك هو الوجه في أصالة الحرمة في الأموال.

مسألة ١٨: «ولم يكن بقصد التخلص ... إلخ».

من ولو كان بقصده، لا يشر في الصلوة ما لم يتب؛ فانه وقع منه معصية تنبيه الأول اسقط فعلاً؛ لحكم لعقل باختيار أقل القبحين، نعم، لو تاب أمكن دعوى عدم وقوعه من حين توبته معصياً؛ لأنَّ لتوبة يرفع الاستحقاق الناشئ بتقصيره السابق من حبه، والمفروض أنه من بعد توبته أيضاً لا تقصيره فيه، بل يصدر لفعل منه مضطراً في إحيائه؛ فلا يكون مبعداً فيقع مقرباً محضاً كما لا يخفى ولله العام.

قوله «وإن لم يمكن التبرع ... إلخ».

في صورة صدق الاستعمال في إبقائه فيه، وإلا فلا يجد حوار الوضوء فيه مع

كون الوضوء إستعمالاً له.

مسألة ٢٠: «ولا يبعد الصلحة ... إلخ».

الأقوى طلاق الوضوء؛ لأنَّ تحريره منشأ لصدور الفعل منه معداً به؛ فلا يصح للتقرب به كما هو ظاهر.

قوله «أو خوف عطش ... إلخ».

مالم يترتب عليه الضرر في مابعدته عن لصحة نظر حداً؛ لبقاء رجحان عمله حينئذٍ بحاله، وتوهم عدم الجمع بين مصححة الوضوء والتيمم في زمان واحد نظر جذاً، إذ ذلك تمام في غير موارد نفي وجوب الوضوء؛ سحرج غير الراجع للقدرة التي هي شرط المصلحة في الوضوء كما لا يخفى، نعم، لو فرض وجوب إتلاف مثله ولو خفف نفس محترمة أو حرمة إستعماله لضرر أو غيره يجيء شبهة عدم القدرة في لا استعمال، فلا يبقى للوضوء حينئذٍ مصححة، فيبطل؛ بمحوم قوله: وكان يقدر على الوضوء (١) في بعض النصوص، مضافاً إلى إمكان حمل عدم انوحده في الآية (٢) كناية عن مطلق عدم العدة، فيكون بقية أخذها في لسان الدليل دخيلة في المصلحة بطريق سائر القيود المأخوذة فيها، والله اعلم.

مسألة ٢٣: «ويؤي هو الوضوء ... إلخ».

في كون المقام من باب اليابة أو التوبة، محن تأمل، والأحوط قصدهما.

قوله «في أحرانه ... إلخ».

عمى مصليته لها فقط دون بقية الأحرار، مالم يستمر تداركها محذوراً آخري العمل كالريادة في باب الصلاة، أو الرطوبة الخارجية الأحيية في ليد اليسرى في الوضوء وأمثالها، فإنه حينئذٍ يبطل تمام لعمل كما لا يخفى.

قوله «بخلاف الرباء».

قد أشرنا إلى إشكاله.

مسألة ٣٠: «وإن كان من قصدها ذلك ... إلح».

مع دحل وضونها في وقوفها في المكان لمبور نحو المقتمة في صته لوضوء نظر
حذا؛ بوقوع عملها حينئذ مقتمة للحرام ولو لإعانة غيرها على الإثم بعد شمولها لمثل
هذه المقتمات القريبة جداً.

مسألة ٣١: قوله «لا ينبغي الإشكال ... إلح».

ن لا إشكال في خلافه، وأن لوضوء الراجع بعد إيجاد حقيقته لا يتصور فيه
التعذر؛ فعمله من صغريات المسألة المعروفة المختلف في تداحل الأسباب وعدم
استداحل، غريب حذاً من دون فرق بين كونه متعلق ندره أو غيره.

مسألة ٣٣: «الاستحباب معاً ... إلح».

فيه نظر جد، حتى ساء على حور لاجتماع عساط مكثرة الجهات، إذ
الجهات في المقام تعسبة لا تقييدية كما لا يخفى.

مسألة ٣٧: «لعدم اتصال الشك بالنقيض ... إلح».

الأولى أن يعمل بأن لاستصحاب متكفل لرفع الشك في البقاء في أمد الرمد
لامس جهة أخرى، ومع لعلم بتأريخ الحدث لاشك فيه من حيث أمد الرمان كما
هو ظاهر.

مسألة ٣٨: «لكنه مشكل ... إلح».

ن لا إشكال في عدم الحريان لعدم حدوث انشك بعد العمل الذي هو شرط
جريانها.

مسألة ٤٢: «للعلم الاجمالي ... إلح».

مجرد لعلم بالخطاب المحتمل لغير اللازمي، لا يوجب إنزماً على المكثف في
إمتثال تكليفه ولا يوجب المعارضة بين لاصول بعد ما لا يكون حرياتها في الاطراف
مستلزماً تخالفة عملية لتكليف إلزامي.

مسألة ٤٧: «الأحوط إلحاق ... إلح».

لا يترك حذاً من جهة قوة احتمال التصدي من باب الوصوء إلى حكم بهية

الطهارات كما يظهر من بعض الكلمات.

مسألة ٤٨: «لقاعدة الفراغ ... إلخ».

في حريد قاعدة الفراغ بطير أصالة الصخة في عمل العير في مثل هذه الأعمان المسية على الفساد إلّا في ظرف طرؤ عوان آخر خارجي مصتح بحال إشكال؛ لامكان دعوى إنصاف عوان أحارها إلى صورة الشث في كون لعمل نفسه كما ينبغي، وأن الصخة من جهة إقتضاء طبع العمل دون غيرها من الجهات الخارجية، والله العالم.

فصل في أحكام الجبائر

قوله «ووضع خرقة ... إلخ».

في وجوبه بطر؛ لعدم مساعدة دليل عليه بعد إطلاق أخباره (١)، نعم، لا بأس باحتياطه؛ لكونه حساً.

قوله «يجب وضع خرقة ... إلخ».

لأحوط الجمع بينه وبين التيمم؛ لقوة شمول أخبار (٢) التيمم لمثله كما هو المتعين في صورة عدم التمكن من غسل العضو بتمامه، ومن هنا ظهر حال الفرع الثاني؛ فإن الأقوى فيه الاكتفاء بالتيمم وعدم الدليل على الاكتفاء بفقد المسح المزبور رأساً، حينئذ وإن كان الجمع بينهما أيضاً أحوط.

قوله «والأحوط ... إلخ».

الجمع لا يترك ولو من جهة كفاية المسح على الجيرة حتى في مثل المقام الممكن مسح بشرته مع احتمال وجوب المسح على نفس البشرة؛ لقاعدة المسور؛ فقصور لطر عن ترجيح في أمثل المقام أوجب الاحتياط بالجمع بين الطريقتين.

قوله «يجب ذلك ... إلخ».

(١) الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ باب ٣٩ من أبواب الوضوء ج ٢

(٢) الوسائل: ج ٢ ص ٩٦٦ باب ٥ من أبواب التيمم.

قد تقدم الكلام فيه وأنه أحوط.

مسألة ١٢: «بضع عليه خرقه... إلح».

قد تقدم أنه أحوط، وإلا في قوته نظر.

مسألة ٢٠: «لا يصدق عليه الدم... إلح».

ولا الدواء المزبور الذي صار باختلاطه مع الدم متنجساً؛ إذ إستحالة الدم عنه

لا يثمر في تطهيره كما هو ظاهر.

قوله «ومسح عليه... إلخ».

الأحوط في مثله أيضاً ضم التيمم؛ بقوة كونه مشمول أخباره (١) أيضاً؛ لعدم

شمول أخبار لجرح المكشوف، والأخبار المسح على الجبائر (٢)، ويُحتمل أيضاً

التعمدي من إخراج المكشوف إلى مثل هذه الصورة، فيجمع بين الاحتمالين

بالاحتياط المزبور.

مسألة ٣٣: «والأحوط... إلخ».

لا يترك الاحتياط خصوصاً في الثالث، بل الأقوى فيه السطون؛ لما تقدمت

لاشارة إلى وجهه في بعض الحواشي السابقة.

فصل في حكم دائم الحدث

قوله «بتوضاً... إلح».

مع عدم إستلزامه فعلاً كثيراً، ولا فلا بد من الاحتياط في المسح بما أفاد، و

إن كان الأقوى الاكتماء بوصوء واحد ولو لصوات متعدّدة فصلاً عن صلاة واحدة

ما دام لم يصدر منه حدث طبيعي ولم يبرأ المرص؛ لعموم ما غلب (٣).

(١) الوابل ح ٢ ص ٩٦٦ باب ٥ من أبواب التيمم.

(٢) الوسائل ح ١ ص ٣٢٦ باب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٢ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١

(٣) الوسائل ح ١ ص ٢١٠ باب ١٩ من أبواب مواضع الوضوء ح ٤، العنصر ح ٢ ص ٣٦٣ باب

صلاة المريض ح ١٠٤٣.

مسألة ٢: «فلا يكفيها ... إلخ».

بل الأقوى حريان ما ذكرنا سابقاً فيها أيضاً للعموم (١) لقتضي للعفو من محدثة ما صدر منه لمرصه.

فصل في الجنابة

قوله «اختبر ... إلخ».

في وجوب الاختبار نظراً بعدم الدليل عليه بعد كون الشبهة موضوعية، وتوهم تنقيح انتاط من باب الحيض الوحد فيه ذلك مطور فيه.

قوله «أفع اجتماع ... إلخ».

المدار على حصول الاطمينان بها؛ لأنها من قيل صدت الحيض والاستحاضة من الامارات لعقلانة الموحدة للاطمينان بها عالماً؛ بإطلاق النص (٢) مرئ على الغالب.

قوله «إن كان سابقاً ... إلخ».

بل لم يكن محدثاً ولا أكبر كما لا يحق وحه تعبير العبرة.

مسألة ٣: «إن كان مسوقاً ... إلخ».

بل ما لم يكن مسوقاً بالأكبر كما هو ظاهر.

الثالث: صوم شهر رمضان.

قوله «الأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ لقوة احتمال إلحاقها بصوم الرمضان كما لا يحق على من راحع الكلمات وإن لم يساعده البصوص (٣).

(١) الفقيه: ج ١ ص ٣٤٦ باب صلاة المريض ج ١٠٤٤.

(٢) الوسائل: ج ١ ص ٢٧٧ ر ٨ من أبواب الجنابة ج ١.

(٣) الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ ر ١٩ من أبواب من يجتنب عنه بعد ثمة ج ١٠٣.

مسألة ٧: «لكونه حراماً ... إلخ».

لأولى لتعليل في فساد عدم التمسك الشرعية على التسليم، وإلا فليس نفس الكفن حراماً كما لا يخفى.

فصل غسل الجبابة

قوله «وحرك بدنه ... إلخ».

في الإحتياج إلى التحريك في غسل لأحدث بغير حدث، وإنها هو معتبر في غسل الأحداث، ولا يبرم إختلاف غسل مفهوم؛ إذ في حقيقته أحدث جهة حديثه لمقدرة وإنها لإختلاف في سبب حدث لمرور الأحدث فيه الحريان على محل في الأحداث بغيره لأمر تحريك الماء في لكونه حلقه في الأحداث؛ فإنه يكفي في حديثه مجرد وصول الماء إلى البشرة كما يومي له قوله: فبنا الشعر، وانقو البشرة، ملاحظة كونه كناية عن مجرد بصله إليها، وسوم جهة ملازمة بل أشعر لموصول إليها عساً بلا حريته على المحل كما لا يخفى، مصاعاً إلى إمكان استعادة الفرق المزبور من ماء العرف؛ فإنهم في غسل قد راتهم يلتمسون بجرء الماء على المحل، بخلاف مقام رفع كسالاتهم فإنهم يكشفون على مجرد بصال الماء إلى وجوههم بلا إحتياج إلى الإجرء على المحل فيها، ومن المعلوم أن غسل لأحدث الشرعية نظير غسلهم في مقام رفع كسالاتهم، فتدبر.

مسألة ٣: «وكذا لو حرك ... إلخ».

قد تقدم لطرإ الإحتياج إلى التحريك، من يكفي قصده حل كونه في ماء غسل كل جزء في الآفات المتعاقبة.

مسألة ٦: «الاطمئنان ... إلخ».

في الإحتياج إلى حصول الاطمئنان بغير حدث كما شرنا إليه سابقاً؛ لأن الأمر بدورين لاكتفاء صرف أصالة عدم الحائل تعدياً أو تحصيل لقطع الوصول كما لا يخفى.

مسألة ١١: «لا أزيد ... إلخ».

دالم يكن أريد دقة فالاعتسال الأول بمرح عن لكرته، من يغسل أول جزء

مه، فيجب في البقية حكم المستعمل في رفع الحدث.

مسألة ١٥: «في صحته... إلخ».

بل الأقوى بطلانها؛ لعدم شمول الدليل لثبته الموجب لجواز البدار، حتى مع طرؤ الاختيار واقعاً فتدبر.

مسألة ١٦: «في صحته إشكال... إلخ».

الأقوى صحته بعد كون منى نوع هذه المعاملات على الشراء ما في الدقة واعطائهم العين بموان الوفاء.

مسألة ٢٠: «العسل بالمير... إلخ».

إذا كان موجياً لحركته، أو التصرف فيه بوجه آخر، وإلا فلا وجه لبطلانه خصوصاً على ما اخترناه من كفاية مجرد إيصال الماء إلى المخل؛ فإب غير مستلزم للتصرف في العسل، بل التصرف المبرور مقلعة أحياناً خصوصاً على الترتيب المعروف.

فصل في مستحبات غسل الجنابة

مسألة ٦: «الحارحة من المرأة... إلخ».

فيه تأخر؛ لاحتمال اختصاص الاستبراء بالرجال، ولكن الأحوط حريانه ولا يترك.

مسألة ٨: «لكن الأحوط... إلخ».

بل لا يترك الاحتياط المبرور؛ لقوة احتمال مانعية الحدث الأصغر؛ لعدم إطلاق في أدلة لأغسال على وجه يرفع مثله، فماعدة الاشتغال في شئت في محققات الأمور حارية.

مسألة ٩: «ويجوز الاستيفاف... إلخ».

بل هو الأحوط؛ لاحتمال المانعية، بل مع الاطلاقات كما أشرنا آنفاً.

مسألة ١١: «الأحوط الاعساء... إلخ».

لا يترك كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ١٥: «وإن نوى واحداً... إلخ».

في غير قصد الجنابة في مقام الاكتفاء عن الغير إشكال؛ لعدم الدليل على جترأ بعد إختلاف الحقيقة، وصدية حقيقته وإن قنا بتداخل المسببات، نعم، خرجنا عن هذه لقاعدة بالص^(١) في كفاية غسل الجنابة عن غيره، فيبقى الباقي على احتياحها إلى قصدها فتدبر. ومن هنا طهر وجهه عدم ترك ما أماده من الاحتياط لآتي، وظهر أيضاً وجه الإشكال في المسألة (١٦).

مسألة ١٧: «العض المعين... إلخ».

كما مر وجه الإشكال في إطلاقه وفي إطلاق ما بعده.

قوله «بعد كون حقيقة الأغسال واحدة... إلخ».

فيه نظر، بل إطلاق حقوق عن الأغسال يقتضي إختلافها في حقيقة، غاية الأمر كانت على وجه قبلة الانطباق على وجود واحد.

فصل في الحيض

قوله «ومن شك... إلخ».

بناءً على كون الحيضة من الأمور الواقعية، كشف الشارع عن حدودها و أماراتها فترتب على مثل أصالة عدم القرشية إشكال؛ لكونه مشتقاً لا من جهة تحيل عدم حريته في الأصل في الأعذار الأثرية؛ فإنه فاسد حذاً كما حققناه في محله.

مسألة ١: «بصفات الحيض... إلخ».

على وجه يوجب الاطمئان بحيضته كما يظهر ذلك من قوله عليه السلام دم يُعرف (٢) أو لاخفاء (٣) فيه؛ فإن هذه المقررات كاشفة عن عدم كون الشارع في مثل هذه الصفات بصدد التعبد في أمر الدم، ولذا إحتتمل بعض لأساطين بأن

(١) الوسائل: ج ١ ص ٥٢٦ باب ٤٣ من أبواب الجنابة ح ٢.

(٢) و (٣) الوسائل: ج ٢ ص ٥٢٨ باب ٣ من أبواب الحيض ح ٤ و ٣.

أخبار لصفات في مقام رفع الجهل بها لافي مقام جعل حكم في طرف الجهل كما هو شأن لطرق التعدية، ولكن هذا المدار أيضاً لا يناسبه تحير التميز عن انعاده في المرسدة (١) الصويلة، فاجمع بين الجهتين يقتضي أن يدعى أن إرجاع الشارع إلى صفات؛ لكونها من الطرق العقلانية الموحدة للاطمينان به على وجه لا يبق لهم خفاء فيه، وكان من المعروف عندهم، وحشد المدار التام على حصول الاطمينان به منها محتماً أم متفرقاً ومع عدم الاطمينان ولو للمعارضة يرجع إلى سائر القواعد كما لا يخفى. ومن هنا طهر وجه الإشكال في الإرجاع إلى الصفات على الإطلاق، بل لابد من تقييدها بصورة الاطمينان به.

مسألة ٥: «إذا حصل منها ... إلح».

بل الأقوى بطلانها؛ بناءً على المختار من حرمة الصلاة والصوم عليه دأ، إلا مع جعلها بوجوب لاحتبار قصوراً، وإلا فتسخر الحرمة المحتملة، بوجوب صدور العمل منها مبعداً غير قاس لتقرب به ولو كانت متجزئة كما أشرنا إليه سابقاً. قوله «لكن مراعاة الاحتياط أولى ... إلح».

بل لابد من مراعاته بناءً على التحقيق من علّة العلم الاجمالي في لمخزية حتى بالنسبة إلى الموافقة القطعية، وإلا فبناءً على الاقتضاء وسقوط الاصل من الأطراف بالمعارضة، قد يتوهم بأنه بعد تعارض الأصول الحكيمية والموضوعية في الطرفين، يبقى: «كل شيء لك حلال» (٢) المحض بالشبهة التحريمية في طرف احتمال الحرمة جارية بلا معارض، فلا يجري عليه حكم تروك الخائن وإن يجب أعمال المستحاصة في الظاهر؛ حذراً عن المخالعة انقطعة، هذا ولكن لا يخفى ما فيه من أنه بعد لغض عن عدم إحتصاص كل شيء بالشبهة لتحريمته، أن مثل حديث الرفع (٣) وغيره من الأصول الحكيمية كما تعارض مرده الأخرى الجاري في

(١) المصدر السابق

(٢) الكافي ج ٥ ص ٣١٣ ح ١٠ من كتاب لمعة

(٣) توحيد ص ٣٥٣ ح ٢٤

شبهة التحريمية، كذلك تعارض: كل شيء لك حلال، فلا وجه لتساقله ثم الرجوع إلى العموم المزبور، والله العالم.

قوله «فلا يترك الاحتياط بالجمع... إلخ».

مع الجهل بالحالة السابقة للعلم الاجمالي، وإلا فيعص على طبق السابق.

قوله «ولو اشتبه بدم آخر... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ لعدم تمامية قاعدة الامكان الوقوعي ولو بسطر إلى القواعد الوصلة، فضلاً عن الامكان الذاتي أو الاحتمالي؛ لعدم دليل وافي لاشتباهاً وما ذكر في وجهها مخدوشة طرأ، ولقد تعرضناه في كتاب الطهارة، وحسبنا فلا بد في مثله من الرجوع إلى سائر القواعد، ومع عدم تميزها فيرجع إلى الأصول المختلفة باختلاف العلم بالحالة السابقة من إحدى الحالتين أو عدمها المُستفَى إلى العلم الاحتمالي بإحداها، فيُرجع في مثله إلى لقواعد من الجمع بين الوجدان.

مسألة ١١: «لا يبعد العادة... إلخ».

في ثبوت العادة المركبة في الشرعية بطر، لو ادعى أن المدارك كونها خلقاً لها، غاية الأمر تصرف الشارع في سبب تحقق هذا الخلق بالمرتين قال نظر العرف غير الحاكم بتحققها إلا مراراً عديدة، فأنه حسب ما يمكن دعوى أنه كتباً تجري العادة العرفية بسيطة أم مركبة، تتحقق فيه العادة الشرعية بالمرتين وبمثل هذا البيان أمكن إثبات الشهر الحيضي في قبيل الهلالي، مع أن ظاهر الأخبار في شرح لعادة الشرعية هو الشهر الهلالي؛ فليس وجه التعدي إلا ظهور الأخبار (١) في كون المبط، كون الحالة خلقاً لها، وهذا المعنى عند العرف يحصل بالتكرر، والشارع حال فهم في حصول المُسبَّب لمحض من الاكتفاء بالمرتين، هذا. والله العالم.

ولكن نصافاً يقتضي أن يقال: إنه بعد فرص تحقق إيمان تعبد في محقق الذي هو تمام المناط في العادة أمكن دعوى أن القدر المتيقن من محققه هو الذي يستظهر

من الدليل من رؤية الدم مرتين متواليتين ينسق واحد، وحينئذ فيشكل العادة المركبة الشرعية كما يشكل الاكتفاء بالشهر الحيضي أيضاً في العادة الشرعية، والله العالم.

مسألة ١٣: «الأظهر الأول ... إلخ».

في العددية؛ لصدق عدة أيام سواء، فيؤخذ في المرة الثالثة بعدد أيام الدم بلا صم أيام النقاء بها أصلاً، وأما في الوقتية، ففضية حفظ التساوي في الوقت، هو احكم بحصية النقاء المحتل بينها تعاضاً لحصية طرفها كما هو ظاهر.

مسألة ١٥: «إذا كان بالصفحات ... إلخ».

على وجه يوجب الاطمئنان بالحضيية كما لا يخفى.

قوله «نعملها حيضاً ... إلخ».

وذلك بإطلاقه مبني على تمامية قاعدة الإمكان القياسي، ولو بالنظر إلى القواعد الواصلة، ولقد أشرنا إلى عدم تماميتها؛ فلا بد حينئذ من الجمع بين الوظائف؛ للعمم الإجمالي، نعم، لو ثبت حضيية الدم في الثلاثة الأولى من جهة التمييز أو العادة أو غيرهما، ثم انقطع الدم على العشر، فحضيية بين الثلاثة إلى العشر ثابتة بالإجماع، والنص (١) الذال بأن ما انقطع قبل العشر، فهو من الحيض الأولى، وهذا الجهة غير مرتبطة بقاعدة الامكان؛ إذ يلتزم به كل موافق أو مخالف في القاعدة، وإلى الفرضين أشار في النجاة أيضاً، فراجع.

مسألة ١٧: «قبل العادة ... إلخ».

بمقدار يصدق عليه تعجيل دم العادة عرفاً كما هو المستفاد من قوله: رتبا يعجل به الدم.

قوله «وبعدها ... إلخ».

لا يفتق الإشكال في صورة التأخير عن تمام العادة؛ لعدم وفاء دليل العادة

الوقتية لحيضته، ولا قاعدة الإمكان، نعم، لو اطبق عليه العادة العددية، فيؤخذ به؛ لاستقرار العدد بلا نظرفيه إلى الوقت أصلاً؛ ومن ههنا طهر حال ما لو تفقعت بمقدار لا يصدق عليه التعميم أيضاً، فإنه يؤخذ بالعدد ولكن لا يثمر ذلك في الحكم بالحيضية بمجرد الرؤية؛ إذ هو حكم العادة الوقتية غير المنطبق على الموردين كما هو طاهر، وحينئذ في أول الرؤية، لا بد من الجمع بين الوظيفتين إلى أن يتم العدد، فيرجع إليه عند استجاوز عن العشرة ومع عدمها يحكم بحيضية الجميع؛ فلا حرج السابق بعد دخول المورد في معقده، ومن هذا البيان ظهر وجه النظر في المسألة لسابقة.

مسألة ١٨: «كان الطرفان ... إلخ».

في فرض وجود أمارات الحيض ولو في الأول من العادة أو التميز أو غيرها، و إلا ففيه إشكال؛ لعدم قاعدة تساعد حيضية واحد منها فضلاً عن جميعها، فيرجع في مثله إلى قاعدة الجمع بين الوظائف فيها وفي التقاء بينهما.

قوله «والصفات ... إلخ».

قد عرفت أن المدار فيها على ما يوجب الاطمينان بالحيضية.

قوله «الأحوط جعل ... إلخ».

لا وجه له كما أشرنا، فلا بد من الجمع بين الوظائف احتياطاً.

قوله «يحتاج في الجميع ... إلخ».

مع كون ما في العادة من انطرف الثاني بضم الثلاثة من الأول والتقاء المتخلل بينهما بمقدار العشر أو الأقل، الأقوى جعل المجموع حيصاً؛ لعدم قصور في أمارية العادة الوقتية المستلزمة في مثله لحيضية الجميع.

مسألة ١٩: «فالأولى ... إلخ».

بل الأحوط الجمع بين الوظيفتين في التميم؛ لتعارض إطلاق دليل العادة العددية المحضة مع إطلاق دليل العادة الوقتية المحضة أيضاً؛ لتصادفهما في مورد ولا يضره اجتماعهما سابقاً؛ لأنه لا يخرج المورد عن تحت أحد الاطلاقين كما

لا يخفى.

مسألة ٢٢: «تجمل إحداهما ... إلخ».

فيه إشكال؛ لقصور شمول دليل العددية لمثل المقام ولو من جهة قابلية إنصافه على كل منها وعدم قابليته للتطبيق عليها إلا إذا لم يزد على العشرة، بضم أتايم النقاء؛ فيحكم حينئذٍ بحصية الجميع.

مسألة ٢٣: «استحباً ... إلخ».

من وجوباً طريقتاً على الأطهر في الجمع بين أحبارها على الإيجاب الطريقي وحمل اختلافها من اليومين أو الأزيد على إحتلاف أمزجة النساء في ذلك، ومع الطائفة الأخرى بالحمل على الحكم الواقعي والظاهري، وأن المستحاضة المأخوذة في السنة السقية محمولة على المستمرة المتجاوزة واقعاً، فلا يبقى محل معارضة بين وبين هذه الطائفة المتكفلة لحكم الظاهري الطريقي؛ كي يبقى محل حمل أوامر الاستطهار على الإستحباب كما لا يخفى.

قوله «مختبرة بينهما ... إلخ».

بل إلى المشرعية لما أشرنا من حل التردد المزبور على إحتلاف مراجعنا لأعلى التخيير في مزاج واحد.

مسألة ٢٦: «إلا إذا ... إلخ».

من الأقوى على المختار من الحرمة الذاتية هو السطلان كما أشرنا إلى وجهه سابقاً مراجع.

مسألة ٢٧: «فالأحوط الغسل ... إلخ».

بناءً على الحرمة تشريعية، وإلا فناء على حرمة الصلاة والصوم داتاً مقتضى الاستصحاب بقاء حرمتها، فلا يكون صدورهما منها حينئذٍ قريباً، فيبطلان.

فصل في حكم تجاوز الدم

قوله «وإلا فلا ... إلخ».

«الأقوى تقديم العادة على التميز، وإن كانت حاصلة منها؛ لاطلاق المرسل (١) في تلك الجهة، وكون معنى أصل الحيضية هو التميز لا ينافي كون تكرره الموحب للعادة مشأً للتقدم على وجود التمييز في دم آخر كما هو ظاهر.
قوله «مختيرة... إلخ».

الأحوط في الزائد عن الثلاث، الجمع بين الوظائف إلى السبع في الشهر الأول وإلى عشرة في الشهر الثاني، وهكذا الأمر في الناسية، لاستقرار المعارضة بين لروايات من الجهة التي رجحنا فيها إلى الجمع بين الوظائف مع بعد الجمع بينهما، ننحوذكروه. والمرجع في المشتبهات الجمع بين الوظائف كما لا يخفى هذا.
قوله «ولا يرجع... إلخ».

والأقوى أيضاً: تقديم عادة الأقارب على الروايات؛ لظهور قوله في علم الله (٢)، لا في علمها، كون مرجعية العدد بلسان التعبد في طرف الشك، فيكون وزانه مع مآثر الأمارات من قيل الأصل بالنسبة إلى الأمانة، وحينئذ فدلِيل الأقارب كدليل التمييز والعادة مقنعة على مثل هذا اللسان، بمنط تقديم كنية أدلة الأمارات على الأصول كما لا يخفى على من تأمل في لسان المرسل (٣) الطويلة بعين الدقة.

مسألة ١١: قوله «إذا كان... إلخ»،
ذلك كذلك بساء على إحتمال عدم اشتراط التوالي في الثلاثة، وإلا يجري عليها حكم عاقدة التمييز ووجهه ظاهر.

مسألة ١٢: «ولا يُعثر اجتماع... إلخ».
قد مرَّ أنَّ المداري التمييز في جميع هذه المقامات على الصفات الموجبة للاطمينان على وجه يصدق أنه ممَّا لا خفاء عرفاً.

(١) الوسائل ج ٢ ص ٤٧ باب ٨ من أبواب خصص ح ٣

(٢) و(٣) الوسائل ج ٢ ص ٤٧ باب ٨ من أبواب خصص ح ٣

فصل في أحكام الخائض

«الثامن: وجوب الكفارة ... إلخ».

في وجوب الكفارة نظراً للجمع بين أخبارها (١) بالحمل على الاستحباب.

قوله «جاهلاً بالحكم ... إلخ».

ملا تقصير، وإلا فع التقصير الصادق عليه العصيان مع المصادفة فلا قصور في شمول دليل الكفارة لها.

مسألة ٨: «لا يخلو عن قوة ... إلخ».

في القوة تأمل؛ لشك في إدراجها تحت المطلقات.

مسألة ٢٣: «بطل أيضاً ... إلخ».

لكون زمان طلاقه طرف العمم الاجمالي لمحتملات حيضها مع عدم جریان إستصحاب طهرها أيضاً.

مسألة ٢٤: «ولم تقتل ... إلخ».

عدا حرمة صلاتها وصومها وطوافها ذاتاً.

مسألة ٢٥: «فإنه يجب معه ... إلخ».

وجوب الوضوء مع الأعمال حتى البدنية منها بما لا تأمل، كيف وفي الرواية: أتى وضوء أنق من الغسل (٢) ولكن مع ذلك، أعراض المشهور عنها، ربّما يوهن أمرها؛ فتحتاط بوضوئها.

مسألة ٣٠: «لا يبطل تيممها ... إلخ».

فيه نظراً لاطلاق ناقصة الحدث، ولو أصغر؛ للتيمم، ولو بدلاً عن الطهارة الكبرى وذلك أيضاً بعد منع نظر التزويل في دليل التيمم، في مثل تلك الجهة؛

(١) بوسائل ج ٢ ص ٥٧٤ باب ٢٨ من أبواب الحيض.

(٢) بوسائل ج ١ ص ٥١٥ باب ٣٤ من أبواب الجمعة ج ٤.

لوجود المتيقن من الآثار في البين.

مسألة ٣١: «وإن كان الأحوط القضاء ... إلخ».

لا يترك لولم نقل ما من وجوب القضاء هو الأقوى؛ لظهور قوله: ذاهبة إلى غسلها الشارح للتهيو في رواية أخرى (١).

مسألة ٣٢: «وإن كان الأحوط القضاء ... إلخ».

بل الأقوى؛ لعدم من أدرك (٢) المستلزم لتوسعة الوقت لم كان فرضه الصلاة مع سعة ذاتاً.

مسألة ٣٦: «على الأحوط ... إلخ».

لا بأس بتركه؛ لاستصحابه.

مسألة ٤٠: «تأتي بها ... إلخ».

مع إلزامها بتوافقها في الجهة تحصيلاً للجزم بحصول الترتيب على فرص المصادفة، ولكن ذلك لا يخلو عن تأمل، إذ مع إتيان الأول يسقط ترتيب الثاني؛ لضيق الوقت فلا يكون إلا مكلفاً بها، فله إختيار أي جهة فيها بعين الوجه في إختياره في الأول.

مسألة ٤٣: «فالأقوى ... إلخ».

فيه نظر؛ لمنع إطلاق أدلتها لمثل هذه الصورة.

فصل في الاستحاضة

قوله «فهو محكوم بالاستحاضة ... إلخ».

في هذه الكيفية نظر؛ لعدم وفاء دليل به، ولقد تعرضناه في الطهارة، فراجع (٣).

(١) الوسائل: ج ٢ ص ٥٩٨ باب ٤٩ من أبواب الحيض ح ١.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ١٥٨ ب ٣٠ من أبواب موافقت ح ٢ و ٤.

(٣) راجع النسخة على المسألة «٣١» من مسائل المطهرات.

مسألة ١: قوله «وتبدل القطنه ... إلح».

في لزوم ذلك ما لم يستمر إردباد نجاسة الخرقه نظراً لعدم قيام حجة عليه، والاصل يقتضي عدمه، بل في الرواية تضع كرسماً على كرسف (١).

مسألة ١٤: «لا يجب عليها ... إلح».

الأقوى وجوبه؛ للاستصحاب.

مسألة ١٥: «يجب الاستيناف ... إلح».

في وجوب الاستيناف بطر؛ لعدم إعتبار قصد كون الأعمال المزبورة بمتوسطة، أو الكثيرة، والفروض إثباته بالوظيفة الفعلية؛ فلا وجه للاستيناف كما لا يخفى.

مسألة ٢١: «لا يضربسلها ... إلح».

قد تقمعت (٢) الإشارة إلى وجه التأمل فيه، كالتأمل في جوز إتمام العسل إذا أخبث في أثناء غسلها؛ لاصالة الاشتغال في أمثال المقام بعد إحتمال المانع؛ لمنع لاطلاقات الرافعة له.

فصل في النفاس

قوله «عشرة أيام ... إلح».

المدار على حكم العرف على كون الدم المزبور من تبيعات النفاس، وحينئذٍ مرتباً يشك فيه بأقل من العشرة؛ فلا وجه لاطلاق كلامه.

قوله «ولو كان مضغة، أو علقه ... إلح».

في صدق دم النفاس على مثلها تأمل؛ للشك في اندرجها تحت الاطلاقات، والأحوط الجمع بين الوظائف خصوصاً مع العلم الاحتمالي بكونه نفاساً، أو

(١) الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٧ باب ١ من أبواب الاستحاضة ح ٨.

(٢) راجع التعمق على مسألة «٦» من مسائل مسجبات غسل خفيه

إستحاضة، فإنه يجب الاحتياط المربور جزماً.

قوله «فهو حيض ... إلخ».

إطلاق الحكم بالحيفية في أمثال المورد فرع تمامية قاعدة الامكان، ولقد عرفت التأمل فيه.

قوله «أو متصلاً بالنفاس ... إلخ».

إطلاق حيفيته أيضاً مبني على قاعدة الامكان.

مسألة ١: «لحظة بين العشرة ... إلخ».

على وجه يحكم بكونه من تبعات الولادة، وإلا فلا وجه لإطلاقه كما أشرنا إليه.

قوله «وإن كان الأول ... إلخ».

لا يترك في غير ذات العادة؛ لقوة مستنده من روايات ثمانية عشر (١) بعد حمل البقية على ذات العادة.

مسألة ٢: قوله «مع إستحباب الاحتياط المذكور ... إلخ».

لا يترك حداً؛ لما ذكرنا في المسألة السابقة عليها.

مسألة ٣: «لانفاس لها ... إلخ».

لا وجه لإطلاقه بعد امكان صور بلحق الدم ويحتسب من تبعات الولادة فيها.

قوله «الأحوط ... إلخ».

لا يترك مع التشكيك في اللاحاق في ذات العادة إلى العشرة وفي غيرها إلى ثمانية عشر؛ تحصيلاً للحرم بالفراغ واقعاً، ومن هنا ظهر حال الاحتياط الآتي أيضاً.

مسألة ٧: «والعشرة ... إلخ».

من الأحوط الجمع إلى ثمانية عشر كما ذكرناه.

(١) الوسائل ج ٢ ص ٦١٢ ب ٣ من أبواب النفاس ج ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢١ و ٢٤.

مسألة ٩: «يستحب ... إلخ».

بل يجب إلى العشرة كما هو الشأن في باب الحيض؛ لاتحاد المدرك .

فصل في غسل عن الميت

قوله «بل الأقوى ... إلخ».

فيه تأمل؛ لعدم إطلاق في دليل التنزيل (١) على وجه يشمل مثل هذا الأثر، فتأمل.

مسألة ١: «لا فرق ... إلخ».

في وجوب العسل بمس ما لا تحل الحياة من طرف المصوح إشكال؛ لعدم وفاء الإطلاقات (٢) بمثله، فالأصل يقتضي خلافه.

مسألة ٤: «الأحوط الغسل ... إلخ».

لابأس بتركه؛ للشك فيه، نظير الشك في كون الملاقي لأحد المشبهين ملاقي النجس.

مسألة ٥: «والأقوى صحته ... إلخ».

في غسله عما وحب عليه نظر كما أشرنا سابقاً من عدم تمامية مشروعيته عليهم بمناط تمامية الاطلاقات بصم حديث رفع القلم (٣) وأما المشروعية بملاك الأمر بالأمر، فلا يقتضي وجدانه للمصلحة الملزمة الموجبة للاحتراء به، وذلك ظاهر.

مسألة ٨: «الأحوط ... إلخ».

وربما يكتفى بغسل نعاسها عن غسل متها إذا قصدت به كنهها لشبوت التداخل في الأعمال (٤).

(١) الوسائل ج ٢ ص ٩٦٩ باب ٧ من أبواب التيمم ج ٤ و ١ و باب ٢٣ مه ج ١ و ٦

(٢) انوسائل: ج ٢ ص ٩٢٧ باب ١ من أبواب غسل الميت.

(٣) خصال ج ١ ص ٩٣ ح ٤٠.

(٤) الوسائل ج ١ ص ٥٢٥ باب ٤٣ من أبواب الحبة

مسألة ١٥: «يفتقر إلى الموضوع ... إلخ».

قد مرّ وجه التأمل فيه.

مسألة ١٦: «لكلّ واجب ... إلخ».

الأحوط الاتيان به، ولولا لافاية من جهة قوة احتمال وجوبه النفسي؛ لحكمة رفع القذارة والسّميّة السارية من ممسه إلى يديه.

مسألة ١٨: «لا يضرّ نصّته ... إلخ».

قد مرّ وجه التأمل في نطائره، وإن كان قوة احتمال وجوبه النفسي توجب الرأفة عن ماعية ما حدث في أثناءه بعد التشكيك في رافعية الحدث لمثله.

فصل في آداب المريض

قوله «الأوّل: الصبر ... إلخ».

لابأس بالعمل بجميعها رحاءً، وأمّا المشروعية، فهو مبني على قيام الحاجة عليها وإتمامها في كثير منها نظراً لضعف سد كثير من رواياتها (١) وقاعدة التسامح عندنا غير تامة، وإتكال المشهور مع احتمال كونه لجرهم على طبق العادة غير صالح للجبر، وحينئذ فلا وجه لاتبائها، فلا يحصى من إتيانها رحاءً كما هو الشأن في غالب المستحبات. والله العالم.

فصل في مراتب الأولياء

مسألة ٢: «الذكور مقدّمون ... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم وفاء دليل به.

قوله «الجدّة مقدّم ... إلخ».

فيه نظر أيضاً؛ لما تقدّم من عدم تماميّة الدليل عليه.

قوله «العمّ ... إلخ».

بل كلّ مقترب بالأب مقمّم على المتقرب بالأمّ؛ لرواية الكناسي (١) المعروفة.

مسألة ٥: «فالأحوط ... إلخ».

لا يترك الاحتياط بالجمع بينها نصّ إذن الوليّ أيضاً؛ لعدم وجود مرجح لاحتمالات الباب بعضها على بعض.

مسألة ٧: «الأقوى ... إلخ».

في القوّة نظر؛ لعدم اقتضاء دليل الوصّة نفوذ أريد متى كان لنفس الموصي في زمان حياته، وثبوت السلطنة له إلى تجهيزه نفسه بعد موته أوّل الكلام.

فصل في تغسيل الميت

قوله «والغالي والناصي ... إلخ».

مع صدق أهل القبة على الثلاثة لمزبورة يشكل ترك تجهيزهم له ورد (٢) على هذا لسوان في باب الصلاة عليه الملحق غيره به بعدم القول بالفصل، (ولكنّ) المشهور إلحاقهم بالكفار في ذلك، ولا وجه له إلّا توقّف كون المنصرف من أهل قبلة من كان محكوماً بأحكام المسلمين وفيه نظر. وتوقّف كونه منتعياً منه، مسطور فيه؛ لجمع كونه من باب تشكيك دلالة اللفظ في مقام التحاسب، ومن غير تلك الجهة لا يضرّ ذلك بالاطلاق.

قوله «وولد الزنا ... إلخ».

في حريان انتعبة تأمل، وإن كان الأقوى ثبوته؛ (لأنّ) دس (٣) نبي انولد، مختصّ باب الارث وليس له إطلاق يشمل هذه الاحكام، فإطلاق إسلامه إسلام

(١) بوسائل ح ١٧ ص ٤١٤ باب ١ من أبواب موجبات الارث ح ١

(٢) بوسائل ح ٣ ص ٨١٤ ر ٣٧ من أبواب صلاة العدة ح ٢

(٣) بوسائل ح ١٧ ص ٥٦٦ باب ٨ من أبواب ميراث ولد بلاعه وم أشبه

ولده يشمل.

قوله «الأسير... إلخ».

في تعية لأسير نظراً وقيام السيرة مجموع.

قوله «لقبط... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم وفاء دليل به إلا توهم السيرة، وهو مجموع في المقام وإن كانت ثابتة في لقيط دار الإسلام.

قوله «خصوصاً بعد إنقضاء... إلخ».

لأقوى بعد الانقضاء عدم تعييبها؛ لعدم إحراء حكم الزوجة عليها، فيشملة عموم إعتبار المماثل الحاكم على الاستصحاب.

قوله «كونه من وراء... إلخ».

لأقوى عدم لزومه؛ لظهور النص^(١) فيه.

قوله «الأحوط الترك في تفسير... إلخ».

لا يترك؛ لنصف المستند^(٢) من التعدي عن الزوج إلى المولى، ويرجع إلى اعتبار قاعدة الممانعة.

مسألة ١: «الرجوع إلى القرعة... إلخ».

أقول: مرجعية القرعة في أمثال المقام محل نظر؛ لعدم الجبر بعد كثرة التخصيص في عموماتها.

مسألة ٣: «أمر المسلم المرأة... إلخ».

في لزوم أمره وحضوره وبيته إشكال؛ إذ عمدة الطرفيه إلى كونه من باب التسبيب من قبل المسلم المسور من حفظ إسلام الغاس في العبادة المزبورة، ولا يحق ما فيه مضافاً إلى إطلاق النص^(٣) على خلاف هذه القيود.

(١) الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٥ باب ٢٠ من أبواب غسل الميت ح ١.

(٢) الوسائل: ج ٢ ص ٧١٧ باب ٢٥ من أبواب غسل الميت ح ١.

(٣) الوسائل: ج ٢ ص ٧٠٥ باب ١٩ من أبواب غسل الميت ح ٢.

مسألة ٥: «لا يبعد ... إلخ».

في كفاية الصبي المميز عن فعل الغير، حتى على الشرعية على الوجه المختار من مبنى الأمر بالأمر كمال إشكال؛ للشك في وفائه بالغرض المأمور بتحصيله بالعين كفاية.

مسألة ٨: «لا يبعد إحراء ... إلخ».

فيه إشكال مع الشك المزبور؛ للأصل غير الحاكم عليه ظهور كونه في المعركة في كونه شهيداً فتدبر.

فصل في كيفية غسل الميت

مسألة ٦: «وإن نوى في التيمم ... إلخ».

لا اختصاص لذلك بالآخر كما لا يخفى.

مسألة ٧: «ويمحتمل ... إلخ».

وليكن ذلك بقصد ما في اللغة؛ لصعف مستند الترجيح.

مسألة ١٢: «وإن كان أحوط ... إلخ».

لا يترك هذا الاحتياط؛ لأن سقوط التكليف بالاضطرار لا يجعل الميت طاهراً على وجه لا يجب الغسل بمسه، بل الاستصحاب يقتضيه.

فصل في شرائط الغسل

«الخامس: والقضاء الذي فيه ... إلخ».

في شرطية إباحة القضاء في صحة الغسل نظر.

فصل في تكفين الميت

قوله «والأفضل إلى القدم ... إلخ».

بأن لا يُترك الاحتياط فيه بملاحظة بعض النصوص (١)، وإن كان المشهور خلافه.

قوله «والأحوط أن يكون... إلخ».

بل لأقوى؛ حفظاً للساترية عادة.

مسألة ٩: «أو البعض الباقي... إلخ».

في المسألة مجال التأمل.

مسألة ٩: «عدم محجورية... إلخ».

أقول مجرد محجوريته عن التصرف في ماله لا يوجب سقوط كفها عن عهده، فيصير حينئذ حاله حال إعساره، فيجوز فيه إشكال ثبوتها على الزوجة؛ نظراً إلى منع كون الزوجة في هذا التكليف متحتمة من قبل العير، بل هو تكليف متوخى إلى الزوج بدوياً بإعساره، أو عدم لزومه عليه من جهة أخرى لا يتوجه التكليف إلى الروحة كما لا يخفى.

مسألة ١٥: «كفها في تركها... إلخ».

تقدمت الإشارة إلى إشكاله.

مسألة ١٦: «وإن كان أحوط... إلخ».

لا يُترك هذا الاحتياط في الكبير؛ لشبهه بالحق بعدم الفصل، وإن كان مثل هذا المعنى لا يجري في الصغير، بل الاحتياط على خلافه؛ لحرمة التصرف في ماله في الزئد عن مقدار ثبوت حق العير فيه كما لا يخفى هذا.

مسألة ٢١: «إشكال... إلخ».

وربما يظهر من تقديم حق الديان في المستوعب كما هو ظاهر إطلاق كلماتهم، كون حق الكفن مقلماً على حق الديان. وعليه فلا بأس بالتعدي منه إلى حق الغرماء، وحق المرتن، وكذا حق الجنابة.

فصل في الخنوط

مسألة ١١: «يبدأ في التحنيط ... إلخ».

في وجوبه تأمل؛ للأصل بعد عدم الدليل، وإن كان بملاحظة الكلمات أحوط.

مسألة ١٢: «تقدم الجبهة ... إلخ».

على الأحوط كما عرفت.

فصل في الصلاة على الميت

قوله «ولا يجوز على الكافر ... إلخ».

قد تقدم بعض الجهات الجارية في المقام في مسائل الغسل.

مسألة ٨: «يجوز لكل منهم الصلاة ... إلخ».

الاحتياط في الفرع السابق مستلزم له في هذا الفرع خصوصاً في إقتداء الغير

٣٣.

مسألة ٩: «يجوز لها المباشرة ... إلخ».

مع عدم الرجل، وإلا ففيه إشكال؛ لشبهة إعتبار الذكورية في الأولياء، والأحوط إذن للرجل في صلاته عليه.

مسألة ١٠: «فالظاهر وجوب ... إلخ».

قد تقدم وجه الإشكال في نفوذ الوصية في أمثال المقام.

فصل في كيفية صلاة الميت

مسألة ٥: «فالظاهر عدم بطلان الصلاة ... إلخ».

في صورة جهه إشكال ما لم ينته إلى نسيان في مقتمة من مقتماته، وإلا

فيمكن تصحيحه بعموم لا تُعاد (١) بناءً على عدم إنصرافه عن هذه الصلاة أيضاً، وأن إشتغال الاستثناء على الركوع والسجود والطهارة غير مضر بالعموم المزبور، وإلا فيشكل أمر الجهر مطلقاً، بل التسيان أيضاً؛ لصدق فوت الحزء في مقداريكون واجباً؛ فتبطل الصلاة.

مسألة ٦: «على الأقل نعم ... إلخ».

وفي الاختصار بذكره إشكال، بل تجب الاحتياط بالجمع بينه وبين ذكر الأكثر المحتمل للعم الاحتمالي بوجوب أحد الذكرين مع عدم إقتضاء البراءة في التكبيرات تعين ذكرها.

فصل في شرائط صلاة الميت

مسألة ١: «وإباحة اللباس ... إلخ».

فيه تأمل جدّاً، بل الأقوى إعتبارها.

مسألة ١٤: «لا يجب على من يعتقد ... إلخ».

فيه نظر جدّاً؛ لعدم إقتضاء الأمر الطاهري الاجراء في حق غيره.

مسألة ٢١: «لا يجوز على الأحوط ... إلخ».

لابأس به على الأقوى؛ لعدم وجود مانع فيه حتى على فرض شمول عمومات المانعة أو فسخ الكثير لمثل هذه الصلاة؛ لمنع صدقه بمثله، ولولا السلام في سائر الصلوات الذي هو كلام آدمي مضطرب لما كان في الصلاة في كنيّة المقامات إشكال، ولمفروض أنّ هذا المحذور في المقام غير موحود كما لا يخفى هذا.

[فصل في مكروهات الدفن

«السادس عشرة: تجسيس القبور ... إلخ».

في جوازه مع استلزامه لهتك حرمة الميت إشكال.

مسألة ٦: «وإن بقي عظماً ... إلخ».

فيه تأمل؛ لمنع صدق الميت عليه على وجه يكون موضوع وجوب إحترامه بعدم بشه، اللهم إلا أن يتشبه بالاستصحاب لولا دعوى تغيير الموضوع عرفاً.

مسألة ٧: «لكن الأولى دفنه معه ... إلخ».

بل الأحوط؛ لأنه الأقرب من حفظ إحترامه معها أمكن.

مسألة ٧: «وإن كان الأحوط ... إلخ».

لا يترك هذا الاحتياط؛ لعدم تمامية السيرة المزبورة في هذه الصورة خصوصاً مع الأمر بتعجيل دفنه.

مسألة ١١: «لا يجوز له أن ... إلخ».

إقتضاء حرمة البش مع بقاء السبطة ممنوع؛ لعدم النظر في إطلاقه إلى مثل تلك الجهة، وجنبه فيحوز له الرجوع، فيدخل في موضوع جواز البش.

فصل في التيمم

مسألة ٨: «يسقط وجوب الطلب ... إلخ».

مقدار لا يتمكن من إتيان تمام صلاته في وقته ولا يجدي في المقام عموم من أدرك (١)؛ لعدم إطلاقه على وجه يوجب توسعة الوقت إختياراً، فهما لم يتمكن من إتيان تمام الصلاة بالطهارة الدنية، بحسب التنزل إلى الترابية وليس له تفويت الوقت ولو في ركعة مقدمة لتحصيل الماء؛ لأهمية الوقت من الطهور حرماً.

مسألة ١١: «صحت صلاته ... إلخ».

بناءً على كون انوجدان عبارة عن تمكنه العملي ولو بالنفاته إليه، ولا فلا وجه له؛ لصدق التمكن واقعاً كما لا يخفى.

(١) وسائل ج ٣ ص ١٥٨ ما ب ٣٠ من أبواب المواقف ج ٤.

مسألة ١٢: «الاحتياط بالاعادة ... إلخ».

بل ولا بالقضاء أيضاً، لما أشرنا إليه سابقاً من أن موضوع التيمم غير الواحد لماء في تمام الوقت المعلوم إنكشاف خلافه.

مسألة ١٣: «وعدم الانطال ... إلخ».

جوار الانطال لا يخلو عن وجه؛ لظهور قوله: «إذا دخل الوقت وجب الطهور» (١) في إنطاة وجوب حفظه بعد الوقت فقبله لا يجب حفظه.

نعم، بالنسبة إلى حفظ مقلته من حفظ مائه، أمكن إثبات وجوبه من إطلاق التكليف من جهته؛ إذ بمجرد اشتراطه من جهة الوقت لا يقتضي مع إطلاقه من سائر الجهات؛ ولذا نلتزم بحرمة تفويت المقدمات الموقوفة قبل لشرط والوقت في الواجب المشروط أيضاً، ومن هذه الجهة يفرق بين إراقة الماء وإنطال الوضوء، وبولا الإجماع من الخارج على عدم جواز تفويت الماء في مثل المقام، لكان مقتضى الإطلاقات حرمة أيضاً.

مسألة ١٦: «لم يجب ذلك ... إلخ».

إذا استلزم ترك وقائه حرجاً، أو خوف ضرر من جهة أخرى، وإلا فيصدق عليه التمكن من تحصيله، فيجب مقتضى بلواحب.

مسألة ١٩: «صح تيممه ... إلخ».

إذا صادف صيق الوقت على وجه لا يتمكن من تحصيل الطهارة المائية بعد إنتمائه، بل مع كون الضرر مالياً لا يجدي هذا المقدار ويحتاج إلى كونه حين تيممه مضيقاً لأحدين التمام.

مسألة ٢٠: «فالأولى الجمع ... إلخ».

مع البناء على وجوب التيمم، لا وجه لهذه الأولوية؛ للحرمان بعدم صحة غسله حتى مع احتمال وجوبه واقعاً بملاحظة فتوى الجماعة.

مسألة ٢١: «يجوز... إلح».

في حوار التيمم مع عدم صدق الإللاف بصرفه في تيممه بصره؛ بصدق الوجدان حينئذ حراماً.

مسألة ٢٢: «لا يجوز إعطاؤه... إلح».

فيه أيضاً نظراً لأنه لا يجب عليه تحصيل اختيار غيره أيضاً في هذه الجهة.

مسألة ٢٤: «في تقديم أيها، إشكال... إلح».

مع استمرار ترك الشرب صرراً أو حرجاً يفدّم لشرب على الصلاة، وإن كان لأحوط حينئذ الصلاة بلا ظهور مع فصانها بعد الوقت عند التمكن من لظهور.

مسألة ٢٧: «والفرق بين الصورتين... إلح».

في الفرق تأمل ظاهر.

مسألة ٢٧: «حرف الموت... إلح».

في كفاية الحرف مزبور في المقام تأمل؛ نظراً لعدم اقتضاء دليل موضوعيته ولا طريقيته، فالمدار يقتضي لاطلاقات على نفس الموت وفعماً.

مسألة ٢٩: «وبطل إن قصد... إلح».

في بطلانه مع عدم الاحلال بقريته ولو بصرف تشريعه إلى تطبيقه نظراً، بل الأقوى صحته كما هو الشأن في جميع موارد قصوده التشريعية، فاحفظ ذلك كله.

مسألة ٣٠: «يحتمل الكفاية... إلح».

بل هو قوي؛ بصدق عدم الوجدان حينئذ ولو بملاحظة عدم تمكنه من تحصيل الوضوء حين صلاته ولا قبلها، نعم مع التمكن منه حالها بلا لزوم محذور فعل كثير، الأقوى عدم كفاية؛ بصدق وحدانه حين تيممه، فلا يجدي بالنسبة إلى سائر أعماله كما لا يخفى.

مسألة ٣١: «ولا يجوز له من... إلح».

المرق بين محورية التيمم للوقوف في المسجد عند أقصرية زمانه عن زمان العسل، وبين محورية التيمم للمس في الآن الغير المتمكن من الوضوء مع أقصرية

زمانه عن زمان الوضوء نظر حذاً، ووجه الاشكال طاهر لم تأمل وتدتر.

مسألة ٣٤: «فقد مر... إلخ».

قد مر الكلام فيه.

مسألة ٣٤: «فالظاهر وجوب إعادتها... إلخ».

في وجوب الإعادة مع صدق الصيق باعتقاده بطر: ملاحظة كون مدارع وحدانه المعلي ولو عبادى إلتفاته كما طهرمه في بعض الفروع سابقة، وإلا فلو قلنا إن المدارع على وحدانه واقعاً فالأمر كما أفيد ولكنه خلاف محاره كما لا يخفى.

فصل فيما يصح التيمم به

مسألة ٣: «الحائض المني بالطين... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ لمكان المرح منها احياناً على وجه لا يستوعب تمام لكف، «نعم» مع الاستيعاب ولو عرفاً لأناس به.

فصل يشترط في ما يتيمم به

قوله «والقضاء... إلخ».

في شرطية اراحة القضاء لصحة التيمم إشكال، لولا دعوى مقدمة المسح للتصرف فيه، فتأمل.

مسألة ٣: «الجمع بين الوضوء والتيمم... إلخ».

مع وجوب تقديم لتيمم على الوضوء؛ كي لا ينتهي إلى العلم الاجمالي بحاسة لتراب أو محن التيمم، فيعلم تفصيلاً بطلان التيمم، وحسب فيجب أيضاً بعض التراب على فرض وجوده عن يده ووجهه؛ كي لا يلزم هذا المحدث في طرف وضوئه.

مسألة ٥: «تراباً أو غيره... إلخ».

إلا مع وجود الحالة السابقة مع بقاء موضوعه كما في صورة الشك في طبع

التراب وصيرورته آجرًا.

مسألة ٦: «لا يُعَدُّ تصرفاً ... إلخ».

لو لا يصدق التصرف الزائد على صربه عرفاً، اللهم إلا أن يقال: إن الصرب منتزع عن وصول اليد إلى الأرض عن حركة سريعة، وهذا المعنى لا يكون تصرفاً راثداً مع فرص عصبية الفضاء والمكان؛ إذ في كل مكان كان اليد ممسماً مع المنصوب، وكأنما فيه بلا زيادة في إنتقاله من محل إلى محل كما لا يخفى.

مسألة ٦: «وكان ممّا لا قيمة له ... إلخ».

بمجرد عدم القيمة لا يخرج عن ملكه فالتصرف بإتلاف مقدّم منه عصب راثد وحرام.

فصل في كيفية التيمّم

مسألة ٨: «والأحوط مع الإمكان ... إلخ».

لا يترك الاحتياط في المقام، وفي الفرع السابق ولوللتشكيك في إقامة الدليل على الاجتزاء بما أفيد إجتهداً لاتهام العقبة في حدسه في تطبيق قاعدة ليسور على أي واحد من الصورتين.

مسألة ٩: «فيجب تعيينه ... إلخ».

بعد إقتضاء الإطلاقات، مل الأصول وحدة حقيقة التيمّم في بدل لغسل والوضوء لا يحتاج إلى قصد التعيين في بدليته عن أي واحد ما لم يستو إلى الاحلال بالقربة ولو تشريعه في امره، وإلا فلا بأس في تطبيقه كما اشرنا.

مسألة ١٨: «غاية الاحتياط ... إلخ».

بل الأحوط منه تكرار الصرب في كل موقع متعاقباً من جهة محيية احتمالاً في روايات الباب (١)

مسألة ١٩: «الأحوط ... إلح».

لا يترك حداً؛ لقوة احتمال إجراء حكم الوضوء في الطهارات الثلاث كما يظهر من شيخنا العلامة (١) دعوى إطاقهم عليه.

مسألة ٢٠: «الاباحة في الماء ... إلح».

بل والاستعمال لآنية الذهب والعقصة كما لا يخفى وجهه.

فصل في أحكام التيمم

مسألة ١: «لصلاة القضاء ... إلح».

في جواز بداره في القضاء مع علمه بوجوده بعد ذلك تأمل، بل مع، وهكذا مع رجائه بوجوده على إشكال فيه من جهة أن استصحاب عدم وجدانه للماء إلى آخر عمره لا يثبت عدم وجدانه عن الطبيعة إلا بالملازمة العقلية، النهم إلا أن يقار في الآن الأول يصدق عليه عدم وجدانه للطبيعة الخاصة حتى مع علمه وتمكنه منها بعدها، فيستصحب هذا المعنى، ولكن بقاء الأصحاب على إلحاق صورة الرجاء بفرض العلم بوجوده بعده في الوقت، فإن تم ذلك إجماعاً مهم، وإلا فلا وجه فيه بعد إقتضاء الاستصحاب المزبور كونه غير واحد في تمام الوقت الجائز عليه البدار جزئاً فتدبر.

مسألة ٣: «الأقوى جواز التيمم ... إلح».

الأقوى عدم حوز البدار إلا مع اليأس عن وجدانه في تمام الوقت كما أشرنا إلى وجهه في الحاشية السابقة على إشكال فيه.

مسألة ٤: «لكن الأحوط ... إلح».

لا يترك حداً كما أشرنا فعلاً.

(١) كتاب الطهارة لمشيخ لأصاري الركن الثاني في الشك في بعض أعداد العسل والتيمم قبل المرح وبعده - طبع مؤسسة آل البيت.

مسألة ٥: «ولا الصبر... إلخ».

فيه تأمل، ووجهه ظاهر.

مسألة ٦: «لصلاة الفصاء... إلخ».

قد تقتل الاشكال في إطلاقه.

مسألة ٦: «بشرط عدم العلم... إلخ».

بل يأسه بوجدانه بناءً على تمامية الاجماع في كفاية الرجاء في وحوو التأخير،
وإلا في إعتبار اليأس في البدار إشكال؛ للاستصحاب المبرور.

مسألة ٩: «بجميع ما يشترط... إلخ».

قد مرّ الكلام والتأمل في إطلاقه.

مسألة ٩: «لا يجوز له... إلخ».

قد مرّ الكلام فيه.

مسألة ١٠: «محل إشكال... إلخ».

الأقوى بدليته؛ لكونه أحد الطهورين.

مسألة ١٧: «فالأحوط... إلخ».

بل الأقوى لو كانت الصلاة نافلة، حوار قطعها، وإلا مع كونها فريضة لا يبعد
المصير إلى عدم صدق وحدانه ما دام فيها، فبترتب عليه ما أفاده من الفروع الآتية.

مسألة ٢٠: «وحوو الفقع... إلخ».

أي: عرضاً بمعنى وحوو لازمه والاتباع مصداً صلاته.

مسألة ٢١: «الأقوى بطلانها... إلخ».

في القوة تأمل كما لا يخفى وجهه وإن كان أحوط.

مسألة ٢٤: «ولكن الأحوط... إلخ».

لا يترك الاحتياط، ولم نقل بأنّ الاعادة هي الأقوى لما أشرنا إلى وجهه في
بعض الحواشي السابقة.

مسألة ٢٥: «حكم التداخل ... إلخ».

في إجراء أحكام التداخل في المقام نظر؛ لعدم اختلاف في حقيقته حتى في
البدل عن العسل كما لا يخفى.

مسألة ٢٩: «من يقدر على الوضوء ... إلخ».

ولو في زمان آخر.

مسألة ٣٠: «وإن بطل ... إلخ».

قد مرّ الاشكال في إطلاقه سابقاً.

مسألة ٣٢: «فالأحوط أن يتيقم ... إلخ».

الأقوى عدم وجوبه؛ لما عرفت من شرطية الوقت في وجوب الطهور وكذا في
وضوئه كما أشرنا إليه سابقاً.

كتاب الصلاة

فصل في أعداد الفرائض

قوله «والتوبة... إلخ».

في سقوط التوبة إشكال؛ لاطلاق دليله (١)، وضعف مستد (٢) مقابله.

مسألة ٢: «الأقوى استحباب... إلخ».

في القوة نظر؛ لصعف مستد الرواية (٣)، وإحتمال إنطباقه على نافلة المغرب، فالأحوط أن يأتي بها على خصوصيتها بقصد ما في اللقمة لا بقصد كونه نافلة المغرب أو غفيلة، وهكذا الأمر في صلاة الوصية.

مسألة ٤: «والأولى... إلخ».

في الأولوية نظر، بل الطاهر من عدم الاعتناء بها عد كل ركعة حالساً بركعة قائماً.

فصل في أوقات اليومية ونوافلها

قوله «أو نحو ذلك... إلخ».

في إلحاق غير الأعذار الثلاثة بها نظر؛ لعدم الدليل.

(١) الوسائل: ج ٣ ص ٦٩ باب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض ج ٣.

(٢) الوسائل: ج ٣ ص ٦٠ باب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ج ٤ و ٧.

(٣) الوسائل ج ٥ ص ٢٤٩ باب ٢٠ من أبواب بقية الصلوات المنبوية ج ٢.

قوله «والأقوى ... إلخ».

فيه نظره؛ لظهور رواية مرقدة (١) في إنتهاء وقتها بنصف الليل.

قوله «الأحوط أن لا ينوي ... إلخ».

على وجه لا يضر بقريته؛ بأن يكون مشروعاً في أمره لافي صرف تطبيقه، وإن كان الأقوى جواز قصده قضاءً لما ذكرنا.

مسألة ٢: «ولا يكون قضاءً ... إلخ».

أقول: ذلك مبني على حمل الاحتصاص على الاختصاص بالنسبة إلى من لم يأت بالفريضة بشهادة أنه لو أتى ولو بجزء منه في أول الوقت يجوز أن يأتي بالعصر بعده مع أن مضي هذا المقدار غير كاف لو لم يأت به أصلاً، وهكذا الأمر في صورة السهو من أفعاله وأمثاله، ولكن الحمل المزبور خلاف لاطلاق، والاستشهاد المذكور أيضاً في غاية الفساد، ولقد شرحناه في كتاب الصلاة، فراجع.

مسألة ٢: «لإحتمال احتساب ... إلخ».

وهو ضعيف جداً، خصوصاً مع قصد العدول لأن الطهارة بقريته أحبار العدول من العناوين القصدية، ومستحيل إنقلاب حقيقة أحدهما بالآخر بدون قصده ولو عدولاً، والمفروض أن المقدار المعلوم من مشروعية العدول، هو العدول حين الصلاة لا بعد تمامها، وما في بعض النصوص (٢) من مشروعية العدول بعد العمل أيضاً غير معمول به، فطروح كما لا يخفى.

مسألة ٣: «أو المختص ... إلخ».

يعني المختص بالظهر، وإلا ففي فرض إختصاص الوقت بالعصر لا مجال للعدول إلى الظهر، بل يصح عصره، بناءً على ما ذكرنا من عدم إختصاص الإختصاص بمن أتى بالفريضة.

(١) نوازل: ج ٣ ص ١٣٤ باب ١٧ من أبواب المواقيت ج ٤.

(٢) النوازل: ج ٣ ص ٢١١ باب ٦٣ من أبواب المواقيت ج ١ و ٢.

مسألة ٣: «بل يمكن ... إلخ».

بل الأقوى تعين الظهر أو المغرب إن كان بمقدار الثلاثة حفظاً للترتيب.

مسألة ٤: «والظاهر أنها ... إلخ».

فيه ما تقدم من الاشكال.

فصل في أوقات الرواتب

مسألة ١: «الأحوط بعد الذراع ... إلخ».

لا يشرك؛ لقوة احتمال التحديد المربوب، وإن كان الجمع بين المتعارضات يقتضي الحمل على الفضيلة كما لا يخفى.

مسألة ٢: «الأقوى جواره ... إلخ».

في القوة نظراً لصعف المستند (١) فيه، ولا بأس باتيائها رجاءً.

مسألة ٥: «يجتد بإمتداد ... إلخ».

في هذا التحديد نظراً كيف وإطلاق دليل الوتيرة (٢) يشمل صورة إتيان العشاء آخر وقتها.

مسألة ١٣: «في المتيقم مع احتمال ... إلخ».

قد تقدم أن في حواز البدار مع عدم اليأس حتى في المتيقم نظراً من جهة مخالفة الكلمات لمقتضى الاستصحاب على بعض التقاريب، وإن كان في بعض تقريباته أيضاً يبيح شبه المثبتة كما لا يخفى.

مسألة ١٥: «ما عدا المتيقم ... إلخ».

قد أشرنا إلى النظر فيه.

مسألة ١٥: «قصد الصلاة ... إلخ».

ولو رجاءً كما لا يخفى.

(١) الوسائل: ج ٣ ص ١٦٩ ب ٣٧ من أبواب المواقف ح ٣ و ٨.

(٢) الوسائل: ج ٣ ص ٧٠ باب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض ح ١ و ٢.

مسألة ١٧: «لأمانع ... إلخ».

في تصحيح النذر على القول بالبحس حتى في المطلق بطر، فضلاً عن كونه مقيداً؛
لاعتبار رجحان لتعقّب في رتبة سابقة عن تعقّب النذر بظهور دليبه، وما عن شيخنا
العلامة (١) في تصحيحه ببيان منه في صلاته نظر حذراً كما لا يخفى على من تدبّر
وتأمل.

فصل في أحكام الأوقات

مسألة ١: «على أذان العارف ... إلخ».

في حجّيته إشكال؛ لضعف المستند (٢).

مسألة ٦: «فلا يبعد الحكم ... إلخ».

مع حرمة بحدوث شكّه بعد ما مضى من عمله؛ لكونه موضوع قاعدة الفراغ،
وقد يدعى أنّ الظاهر من قوله - عليه السلام -: «إنّما الشكّ في شيء لم تجزئه» (٣)
كون موضوع الشكّ المعنى به، الشكّ الذي لم يجز عن العمل، فأصالة عدم اتّصاف
لشكّ بهذا المعنى، يحرز موضوع قاعدة التجاوز؛ لأنّ مفهوم القضية الذي هو مساوق
قاعدة التجاوز هو الشكّ الذي لم يكن كذلك، لا شكّ تجاوز، وحينئذٍ فكلّ شكّ
شكّ في حدوثه حال العمل أو بعده، محكوم ظاهراً بعدم الاعتناء به، ومثل هذا
المعنى هو الموضوع في قاعدة الفراغ أيضاً؛ للجزم بوحدة موضوعهما في تلك الجهة، هذا
ولكن يمكن أن يقال: إنّ على فرض تسليم وحدة موضوع قاعدتي الفراغ والتجاوز، و
إنّ المفهوم في القضية الرتبة هو ما ذكر، نقول: إنّ مقتضى أصالة عدم اتّصاف
الشكّ بالتجاوز حاكم على أصالة اتّصاف الشكّ بكونه متّماً لم يتجاوز، ولازمه

(١) كتاب الصلاة للشيخ الأثري: ص ٣١.

(٢) لوسائل: ج ٤ ص ٦٥٤ باب ٢٦ من أبواب الأذان ح ١.

(٣) لوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ باب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ٢ وفيه إذا كنت

الاعتناء بمثل هذا الشك لاعلمه كما هو طاهر، وحينئذٍ لما لم يحرز حدوث الشك بعد العمل لا يكون محرم قاعدة الفراغ. والله العالم

مسألة ٧: «وجبت الإعادة... إلخ».

مع احتمال وقوع تمام الصلاة في الوقت حين الغفلة في الحكم بالبطلان - حتى في الفرض الأخير - إشكال، وإن كان أحوط وما استدل به لعدم جريان قاعدة الفراغ مسطور فيه؛ لعدم تمامية الملازمة بين الجهتين كما لا يخفى.

مسألة ٨: «بعد الفراغ صح... إلخ».

قد مر سابقاً الإشكال فيه؛ لضعف المستند، ولإعراض المشهور.

مسألة ٨: «لكن الأحوط... إلخ».

لا يترك الاحتياط فيها وفي سابقها من الطهرين، ووجه الاحتياط في المقام التشكيك في الاكتفاء بالمشاء الواقع في الوقت المختص بالمغرب؛ إذ الغفلة إنما تصحح أمر الترتيب فارغاً عن الصحة من سائر الجهات ولا يصلح أمر الوقت؛ لأن عموم «لا تعاد» غير ناظر إلى الوقت، كيف! وهو من المستثنيات، وفي المقام السابق وجه الاحتياط التشكيك في شمول دليل بعد العمل، إذ هو بعيد عن الصواب جداً، وأبعد منه ما لو وقع المدلول عنه في الوقت المختص به؛ فإن دليل العدول يمكن منع نظره إلى أزيد من تصحيح جهة الترتيب فارغاً عن الصحة من سائر الجهات، وفي المقام ليس الأمر كذلك، فتأمل.

مسألة ٩: «فإن الأحوط... إلخ».

بل الأقوى الإعادة فقط؛ بشرط الترتيب ما دام في الصلاة.

(وتوهم): أن دليل إعتبار الترتيب منحصراً بأحوار العدول، وهي لا تشمل هذه الصورة، فلا مقتضي للبطلان، (مدفوع): بأن عموم «أن هذه قبل هذه» (١) وافٍ لإثبات الترتيب مطلقاً، وبمجرد طرح ظهور ما في الفقرات في اشتراك الوقت مطلقاً

لا يقتضي طرح هذه الفقرة أيضاً، بل هو بعموم لسانه معمول به كما لا يخفى.

مسألة ١٢: «جواز العدول... إلخ».

مع عدم استلزام إستيناف ما أتى به بقصد السابقة، زيادة مبطله ولو سهوياً، وإلا فالأقوى الإعادة فقط، ووجه الكسّ ظاهر خصوصاً الأخير؛ لأن الإتمام بقصد العصر بلا إستيناف لما أتى به بقصد الطهرية، يلزم: إما كون عصره بعد الجزء الكفائي أو واقعاً للعصر بالعدول، وكلاهما بطلان، ومع الاستيناف يلزم الريادة المبطنة، اللهم إلا أن يدعى بصرف عنوان الزيادة إلى صورة إتيانها بقصد حزيتها للصلاة بما لها من العنوان طهراً أم عصرًا، (إد حنبل) لا يصدق على لما أتى به ثابياً الزيادة هذا المعنى؛ لأن ما أتى به أولاً كان بقصد الطهرية، وما يؤتى به ثابياً كان بقصد العصرية، ولا زيادة حينئذ بالمعنى المزبور، فكان نظير ما لو أتى في الصلاة أفعالاً بقصد صلاة أخرى غير شخص هذه الصلاة؛ فإنه لا يصدق على مثلها الزيادة، (ولكن) الانصاف منع الانصراف المبرور وتماجية إطلاق الزيادة على ما أتى به بقصد حزيتها لشخص هذه الصلاة بعد ما أتى به أولاً أيضاً كذلك، وإن اختلف عنوان الشخص في حال كل واحد من العاملين، والله العالم.

مسألة ١٤: «هذا القول أحوط... إلخ».

لا يترك خصوصاً في صورة يكون العذر حبساً أو نفاساً؛ لكون فرص الحيض مورد انحصار (١)، والنفاس أيضاً ملحق به؛ لأنه حيض محبس، بل ويتعدى منها إلى سائر الأعذار، ولقد شرعنا الحال في باب الحيض من طهارتنا، مرجع.

مسألة ١٦: «فهل يجب الإنيان... إلخ».

الأقوى إتيان الأولى؛ لأنه بعد ضعف احتمال تعين الثانية، لعدم المقتضي له، فالأمر يدور بين التعيين والتخير، وبعد تسليم عدم اقتضاء دليل الترتيب في المقام شيئاً، لعدم نظره إلى مثل هذه الصورة، فالاشتغال يقتضي التعيين كما لا يخفى.

مسألة ١٨: «يشكل صحته... إلخ».

إلا في التكبيرات السعة الافتتاحية مع قصده بالأخير، وهكذا بالنسبة إلى المستحبات السابقة عليها مثل الأذان والإقامة، فإنَّ لأقوى في جميعها صحة صلاته وإن أتم بالتأخير.

فصل في القبلة

قوله «بل المحاذاة العرفية... إلخ».

المدار في صدق الاستقبال بقربة إختلاف إلزامهم بمرجعية الجدي لأهل العراق بجعله خلف المنكب الأيمن، ولم كان في طريق الشام جعله بين الكتفين عدم كون المدار على هذا المقدار من التوسعة العرفية في صدق المحاذاة، بل تمام المدار حينئذ على كونهم في الدائرة الموهومة المحيطة على ما استقبل إليه المختلفة سعة وصيقاً حسب إختلافها في العرف إلى المركز وبعده، وبمثل هذا البيان أيضاً يُصحح أمر الصف الطويل في البعدين مع إردباد طول صفهم عن مقدار البيت بأصعاف كما لا يخفى.

قوله «إشكال... إلخ».

مع عدم كون مستخدم قريباً إلى الحس، وإلا فلا بأس.

قوله «على خلافها... إلخ».

مع كونها مفيدة للطن فعلاً أيضاً؛ لعدم دليل وافٍ لغير هذه الصورة.

مسألة ٥: «فالأحوط... إلخ».

الأقوى تقديم طئه الفعل على غيره؛ لعموم تحرري المتحرى (١).

مسألة ١٠: «يجوز لأحد... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم صحة صلاة الامام لدى المأموم واقعاً، وهذا هو الشرط في

(١) الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٣ باب ٦ من أبواب القبلة ح ٣-١.

صحة صلاته، لا الصحة الوضعية، ولا الاعتقادية لدى الامام، إذ الأخير ظاهر؛ لعلم
دليل واجب به بعد إحتياج المأموم في قصد ربط صلاته بصلاة غيره إعتقاده بانه
صلاة، وكذلك الأول بقرينة رواية إمامة اليهودي من حراسان إلى بغداد (١) بعد
حمله على صحتها جماعة، كما هو المرتكز في ذهن السائل لا مجرد صحة صلاته ولو
منفرداً، ولو من جهة عدم حبل في وطبيعة إنفراده من جهة كون ترك عمده سهوياً
غير مضر، كيف؟ وهوياني ترك إستحصاله عن صورة طرؤ مناهيات أخرى، من
تكرار ركوع، أو سجدتين لمبتابعة وغيره مع بُعد عدم ابتلاء السائل في طول هذه
المدة مثل هذه الطوارئ كما لا يخفى.

مسألة ١١: «والأولى... إلخ».

بل هو الأقوى، ولوملاحظة حفظ الأقرب إلى القبة حقيقة، ولا يكتفي بمسوق
وقوعها بين اليمين واليسار، ولا فيكتفي بالثلاثة مع أنه ليس كذلك حتماً.

مسألة ١٤: «ويحتمل وجه ثالث... إلخ».

وهو ضعيف جداً؛ لأن دليل إعتبار الترتيب يمسح عن مراعاة محتملات الثانية
الواقعة في الوقت المشترك مع محتملات الأولى، ولازمه وجوب مراعاة محتملات
الأولى وإيراد النقص على الثانية.

مسألة ١٥: «وجبت الإعادة... إلخ».

عن المختار المشار إليه سابقاً لا يبق في المقام محال وجوب إعادة المحتملات
المأتية، بل يجب إتيان غيره من بقية المحتملات.

مسألة ١٧: «غفلة أو مسامحة... إلخ».

وفي العمدة يكفي وقوعها بين اليمين واليسار للجمع بين خصوص الساب (٢).

• • •

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٣٥ ب ٣٧ من أبواب صلاة الجماعة ح ١ وفيه [إلى الكوفة].

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٢٢٨ باب ١٠ من أبواب القبة ح ١ و ٢ و ٥.

فصل في ما يستقبل له

قوله «في حال المشي ... إلخ».

فيه إشكال؛ لضعف المدرك بعد عموم «لأصلاة إلّا إلى القبلة» (١).

فصل في أحكام الخلل في القبلة

مسألة ١: «بل لا ينبغي ... إلخ».

بل لا يترك ، حفظاً للاستقبال؛ لعدم إقتضاء الأمر الطاهري للأجزاء.

مسألة ١: «وجوب الإعادة ... إلخ».

في وجوب الإعادة مع وقوع صلاته بين المشرق والمغرب نظراً لعموم قوله - عليه السلام - «بين المشرق والمغرب قبلة» (٢)، الشامل للمقام جزئياً.

فصل في الستروالساتر

مسألة ١: «وجوب ستر الشعر ... إلخ».

في التشكيك بين الشعر الموصول خصوصاً إذا كان من الرجا، وبين القمامل والخلل نظراً، والأحوط الاجتناب عن الجميع، بمناء موضع الزينة.

مسألة ٧: «وإن تخلل رمان ... إلخ».

أقول بشرط عدم كونه بمقدار يعتد به، وإلّا فالأحوط الجمع بين الإمام والإعادة؛ للتشكيك في شمول الفحوى المفيدة للعفوئته.

مسألة ٧: «ولكن الأحوط ... إلخ».

لا يترك للتشكيك في رمح اليد عن أهمية أحد الأمرين وذلك أيضاً على فرص

(١) الوسائل: ج ٣ ص ٢١٧ باب ٢ من أبواب القبلة ح ٩.

(٢) وسائل ج ٣ ص ٢٢٨ باب ١٠ من أبواب القبلة ح ١ و ٢.

قيام الدليل على وجوب إتمام شخص هذا الفرد، وفي ذلك أيضاً نظر، فيتعين عليه الإعادة؛ لعدم دليل على حرمة قطع ما لم يحرز إنطباق الطبيعة عليه كما في المقام الذي كانت متمكنة من إعادة صلاتها تامة في وقتها.

مسألة ٧: «فالأحوط إعادتها ... إلخ».

بل هو الأقوى؛ لعدم دليل يقتضي عفو شرطيته شرعاً حينئذٍ فتدثر.

مسألة ٨: «عالمه بالبلوغ ... إلخ».

ولكن لا يكتفي به عن فرضها كما ذكرنا من أن شرعية عبادة الصبي والصبية لا يقتضي الاجزاء عن الفريضة.

مسألة ١١: «خصوصاً ... إلخ».

قد تقدم وجه عدم ترك الاحتياط في هذه الصورة.

مسألة ١٢: «والجاهل بالحكم ... إلخ».

بل الأقوى بعد عموم شمول لا تعاد لثله.

مسألة ١٣: «والفرق من حيث ... إلخ».

وفي الفرق تأمل؛ إذ الماسط في باب الصلاة على محبوبة العورة في نفسها ولو لم يتعارف النظر إليها فكان الأرض بمنزلة الحاجب من طرف التحت، مع عدم ذلك فلا يكون تحته محجوراً من دون فرق بين الشباك والبئر.

مسألة ١٤: «لا يخلو من قوة ... إلخ».

في القوة نظر؛ لقوة احتمال الإطلاق بعد كون الماسط في المقام على نفس المحبوبة، لا المستورثة عن الغير.

مسألة ١٦: «الأقوى ... إلخ».

بل الأقوى خلافه؛ لقوى بعض نصوص الباب (١) كما لا يخفى على من راجع.

فصل في شرائط لباس المصلي

قوله «وكذا في محموله ... إلخ».

في لروم طهارة المحمول غير الصادق عليه الصلاة فيه، نظره بل منع؛ لعدم وفاء دليل به.

قوله «وكذا في محموله ... إلخ».

في إطلاقه نظره؛ إذ ربما لا يوجب الصلاة معه تصرفاً فيه، غاية الأمر يقتضي الهوي و صعود تحريكه الموحح لحرمتها، وهذا المقدار لا يوجب فساد الصلاة كما لا يخفى نعم، قد توجب لحركة المنتهية إلى الركوع الزائد عن مقدار الواجب بشيء يسير حركته الموحح لحرمة كونه الركوعي، وذلك أيضاً لو قصد جزئيته، ولا فلولم يقصد، لا جزئية ما ينتهي إليه من مرتبة خاصة من الركوع فلا صيرنه أيضاً؛ إذ انركوع والتصرف حينئذ معلولان لعنة ثالثة وليس أحدهما مقدّمة للآخر فلا بأس كما لا يخفى.

قوله «مع الجهل بالحرمة ... إلخ».

مع جهل تقصيراً؛ كي يقع العمل منه مبتدأ، وإلا فلا وجه لطلانه بعد كون لمقام من باب التزاحم.

مسألة ٢: «لكن الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى بطلانها؛ لبقاء الخيط على ملكيته، وكونه حينئذ يحكم التالف خارج عن الملكية، بل وعن حق الاختصاص منطور فيه.

مسألة ٣: «وإن كان الأولى ... إلخ».

بل الأحوط للتشكيك السابق في كون الرطوبة شيئاً موحوداً متعلق حق الاختصاص للغير أقللاً، أم لا يكون كذلك، بل هو محكم العدوم المحض، وأنه من قبيل الألوان الطارئة على الجسم من قبل مال الغير، وربما يقوى إحتما الحقيّة في صورة وجود الأثر لها كما تقدّم الوجه فيه سابقاً في الوضوء ماء الغير.

مسألة ٥: «يوجب البطلان ... إلخ».

إذا كانت الحركة من المقدمات الخارجيّة كالهوي والصعود في فساد صلاته نظر، بل منع كما أشرنا.

مسألة ٦: «لحفظ المعصوب ... إلخ».

مع كونه عاصياً على وجه كان عصه موجباً لابتلائه بالحفظ، في صحة صلاته منع؛ لوقوع العمل بتقصيره السابق متقدماً له.

مسألة ٧: «يقطع الصلاة ... إلخ».

في جواز القطع بهذا المقدار بطر؛ لأهمية حفظ الوقت، وعدم وفاء عموم من ادرك (١)، لتوسعة حتى في مثل هذه الصورة، بل ربّما ينهي أمره بل وحبو الرع والصلاة عرياً؛ حفظاً للوقت، وأهمية حقّ الناس على حقّ الله كما لا يخفى.

مسألة ٨: «وكان من نيته ... إلخ».

في تمام هذه الفروض محرّد قصد عدم تنمّيع بذمته لا يوجب غصباً ما بيده من العين كما لا يخفى.

مسألة ٩: «الثالث: من بد المسلم ... إلخ».

إعتبار محرّد البد بلا إضرار من ذب، ولا معاملته معه معاملة مدكّي إشكال جدّاً؛ كما يومي إليه الرواية من مضمون قوله «في سأل (٢) إلخ».

مسألة ١١: «موجب لبطلانها ... إلخ».

مع عدم صدق الصلاة فيه، في البطلان مع؛ للأصل

مسألة ١٢: «لم يجب الإعادة ... إلخ».

ولويستخف أمارات التدكية عن الواقع في غير ذي السفس، وقد يتوهم عدم

(١) نوسائل ج ٣ ص ١٥٨ باب ٣٠ من نواب لمواقف ج ٤

(٢) التوفيق ج ٢ ص ١٠٧٣ باب ٥٠ من أبواب سجدة ج ١٠ المسبوك ج ٥ ص ٣٣ رواه

إقتضاء الأمر الظاهري للإحراء وفيه نظراً لعموم لاتعداد الشامل لكل شبهة موضوعية منتهية إلى تركه أو إيجاده ببركة التعبد من قبل الشارع؛ لصديق الغفلة عليه في مقدماته كما هو الشأن لو ترك جزءاً غير ركبي من جهة قاعدة التحاوز، أو زاد عقضى كونه في المحل بمفهومه، فإن ساءهم في جميع ذلك على شمول لاتعداد لمثلها، وربما يومي إلى ذلك الأمر بسحدي السهو للتكتم باعتقاد كونه خارج الصلاة، فيتعدى منه إلى كل شبهة موضوعية يفضي إلى التعبد بشرك شرط، أو جزء غير ركبي، هذا كله في غير دي النفس، وأما فيها، فالعموم المرور غير شامل له من جهة نحاسته، ولو لإحمال الظهور الموحب لإحمال الصدر كما لا يخفى.

مسألة ١٣: «أو محمولاً حتى شعرة ... إلخ».

قد تقدم الإشكال فيه.

مسألة ١٦: «أو واقعاً عليه ... إلخ».

قد مر الإشكال في مطلية المحمول.

مسألة ١٩: «جاهلاً ... إلخ».

بالموضوع؛ للنص (١) بعد التعدي عن العدة إلى سائر أجزائه بشرك ما يعينه.

مسألة ١٩: «أو ناسياً ... إلخ».

مع عدم محاسنه، وإلا ففيه إشكال الشك في شمول لاتعداد (٢) لمشبه كما لا يخفى.

مسألة ٢٠: «ولكن الأحوط له ... إلخ».

بعد ما لا يكون عمله مسقطاً عن فريضه، ولا تشريعه محرماً عليه لا يبق الجاهل لهذا الاحتياط، فلا بأس بتركه خصوصاً لو أتى برحاء لواقع كما لا يخفى وجهه فلا احتياج إلى شرحه.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٦٠ ب ١٠ من أبواب المحضات ح ٥.

(٢) وسائل ج ٣ ص ٣٢٧ ب ٩ من أبواب محضات ح ١.

مسألة ٢٥: «الأقوى ... إلح».

في القوة تأتمن لولم يكن الأقوى حلافة؛ لنص (١).

قوله «الأحوط ... إلح».

لا يُسرك الاحتياط فيه وفي المروع الآتية من فرض طرئ وغيرها مع فرض
بنوع مجموعها أربعة أصابع، ولو للعمومات الناهية (٢) بضمّ عدم عفو أريد من أربع
أصابع بها؛ لعدم المستند.

مسألة ٣٠: «لأنّاس عصاة ... إلح».

ما لم يصدق اعتصام فيه، أو كثر العصاة من لا تتم الصلاة فيها، وإلا
فالعمومات (٣) محكمة.

مسألة ٣٢: «جهلاً ... إلح».

أي بالموضوع؛ كي يشمل عموم لا تعداد كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ٣٨: «كان مضطراً ... إلح».

إلى آخر الوقت؛ كي يصدق عليه لمضطر إلى الطبيعة إلى آخر الوقت.

مسألة ٣٨: «بل وكذا ... إلح».

وكذا في غير المعصوب من سائر الأمور؛ لدوران الأمر في صورة لا يحصر بين رفع
اليدين الستر أو هذه الموانع، سواء على كون هذه الأمور موانع في أصل الصلاة.
وأما سواء على كونها من قيود الستر، فلا يبعد إجراء فاعلة الميسور في سائر
فتمتدح جهة الستر على الأحكام هذه القنود وحفظها.
وأما في المعصوب فلا شبهة في تقديم حق الناس على حق الله، فيصلّي عارياً
كما لا يخفى.

(١) الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ باب ١٦ من أبواب ليس يصلي ج ٦

(٢) والوسائل: ج ٣ ص ٢٧٢ باب ١٤ من أبواب من يصلي ج ١ و ٤

مسألة ٣٩: «والذهب والميتة ... إلخ».

في تأخر الميتة الظاهرة عن الذهب والحرير إشكال؛ لعدم إحرار الأهمية.

مسألة ٤٠: «ولو كان تأريده ... إلخ».

فيه إشكال وإن كان أحوط؛ إذ ماط شراء الماء كذلك غير متفح، لو لا دعوى ظهور التمسك في إظهار الكليّة بأنّ المضار الديويّة لا تراحم المفع الأخرية وهو ممسوع.

مسألة ٤١: «فإن وجد الطين ... إلخ».

في جميع ذلك نظر؛ لعدم وفاء الدليل على وجوب تقديمها على الصلاة عارياً، وإن كان الجمع أحوط خروجاً عن الخلاف.

مسألة ٤٢: «أوحدها الوسط ... إلخ».

فيه نظر؛ لعدم إحرار الأهمية في واحد منها مع إحتمالها في الجميع؛ فيكون الأوجه هو التخيير.

فصل في مكان المصلي

قوله «على الأقوى ... إلخ».

بل لأقوى حلافة؛ لأن الظاهر من العموم (١) المزبور إنصراف ترجيحه على غيره ما دام كائناً في المحلّ لا مطلقاً ولا أقلّ من منع إطلاقه من هذه الجهة، وحيث إنّ فوقه. بإعادة سبقه حقاً في المحلّ لا يوجب حرمة تصرف غيره بعد إحراجه من المحلّ فضلاً عن عدم إحداث مثل هذا العموم حقاً في أمثال المسجد، بل الظاهر منه كونه في مقام ترجيح السابق على غيره فيما له لولا السبق، ومن المعلوم أنّ مدله في أمثال المساجد والمدارس محرّد السلطة على الإنصاف ليس ولا كما لا يخفى.

قوله «جاهلاً ... إلخ».

(١) نوسائل ج ٣ ص ٥٤٢ د ٥٦ من أبواب أحكام المساجد ح ١ و ٢.

بالموضوع مصقاً، وبحكم مع القصور، ووجهه واضح.

مسألة ٣: «بطلت الصلاة... إلخ».

في صدق التصرف في مثال المعامات نظراً لعدم مساعدة العرف عنه.

مسألة ٦: «إذا توقف... إلخ».

وذلك أيضاً في صورة ملازمة الانتماع بالسطينة؛ للتصرف فيه عرفاً، وإلا فلا

مقتضي الحرمة، (وتوهم) الملازمة كلية أيضاً مدفوع جداً.

مسألة ٧: «لأن الخيط... إلخ».

قد تقدم الاشكال والكلام في أمثاله، بل الأمر في مثل الخيط أشكل من

الرطوبة الباقية جداً.

مسألة ٨: «يصلي فيه قائماً... إلخ».

إذا لم يكن حبه فيه عن تقصيره في عصه، وكذا في فرض اضطوره بالصلاة

فيه إلا مع التوبة عن تقصيره لسبق على ما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ٩: «وإلا صحت... إلخ».

الأقوى بطلان صلاته مطلقاً؛ لعدم صلاحية عمه للمقرئية، وإن قصد به

القربة، وما هو مضر في العبادة هو ذلك.

مسألة ١٠: «بالحكم الشرعي... إلخ».

في القاصر، وإلا في المقصر، الأقوى بطلانه، لمعدية عمه به، ولولتحرية به

على وجه لا يصلح للمقرئية.

مسألة ١٣: «فضولياً... إلخ».

الأقوى ولاية لثالث على بيع ما فيه الخمس وتعلق حقهم بثمنه، كما يشهد له

رواية ثمن البردي والقصب (١).

مسألة ١٥: «وكذا في الدين ... إلخ».

فيه إشكال، بل له التصرف في الرائد عن دينه، بل حق الدين بالتركة حينئذ من قيل الحق المتعلق بالكسبي في المعين، ومثل ذلك لا يوجب مع لصلاة في بعضها.

مسألة ١٦: «بالقول المربور ... إلخ».

بل مع إنعقاد ظهور اللفظ لا يصره الظن الشخصي على خلافه فصلاً عن الاحتياج إلى الظن بمعاده.

مسألة ١٧: «وإن كان الأحوط ... إلخ».

لا يترك الاحتياط خصوصاً مع تصريحه بالبيع، ووجه الاحتياط التشكيك في ما أدعي عليه من السيرة.

مسألة ١٩: «يجب الاشتغال ... إلخ».

في وجوب الاشتغال على الوجه المربور بطر؛ لإمكان دعوى خروج لأكوان عن حقيقة الصلاة وإنهاء تكليفه إلى ما كنف به الفرق كما احتمله في الحواهر (١)؛ لفرض بقاء الحركات الصادرة منه حال الخروج أيضاً على مسعديت بالتقصير السابق، (ولايان) ذلك مع إرام العقل باختياره مناط حكمه بزموم اختبار أقن القبيحين كما لا يخفى.

(نعم)، بوثاب يرتفع بتوبته أثر تقصيره السابق، فيجب عليه حينئذ ما لا ينافي خروجه، مع تمكنه من الركوع حال المشي يجب، وبعد إتيانه بوظيفته لا يجب عليه القضاء؛ لاقتضاء الأمر الاصطوري الاجزاء فتأمل.

مسألة ٢٠: «نقدر الإمكان ... إلخ».

وهكذا ما في القفال نحو تقدم في فرض لمقصر بعد التوبة.

مسألة ٢٥: «لا يجوز الشروع ... إلخ».

لأناس به إذا دخل برحاء الاتمام كما هو واضح وجهها

(السابع): «ولامباوياً... إلخ».

في المسوي نظر حذاً، لعدم وفاء الدليل لو لم يقل بوفائه على خلافه.

فصل في مسجد الجبهة

مسألة ٦: «على التبرك... إلخ».

بل الأقوى عدمه؛ لكونه من المأكول.

فصل في بعض أحكام المسجد

قوله «لا يجب القطع... إلخ».

فيه نظره؛ لعدم قيام إجماع على حرمة مع الاحتياح إليه، لشغل من الأشعل اللازمة ولو عرفاً، بل في كل تكليف قام على إثباته إطلاق لعط أمكن استكشاف الأهمية باطلاق دليله، بل كشف عدم المسند في الاطمان كما هو صاهر.

قوله «ويحتمل وحبوب التيقن... إلخ».

بل هو الأقوى؛ لأنه أحد ظهورين كما لا يخفى.

فصل في الأذان والإقامة

قوله «والأحوط... إلخ».

والأقوى حوز تركها أيضاً مطبقاً؛ لاخبار الصف والصمين (١) الطاهرة في دخلها في القصبة كالحماة، لا في أصل الصلاة، مضافاً إلى بعض قرائن أخرى ذكرناها في كتاب الصلاة، فراجع وتبصر.

قوله «فإنه لا يعتبر... إلخ».

فيه إشكال؛ لارتكاز ذهن الناس بالتقرب به. ومورد ترتب العرص الإعلامي،

لا يجدي في منع القرية بعد الجزم بخصوصية السبب في الإعلام، نعم، لولا ما ذكرنا مقتضى الأصل على التحقيق هو التوصلية، علاوةً عن الاطلاقات المقامية كما لا يخفى.

قوله «بل الاكتفاء بالأذان فقط ... إلخ».

ويجزي لمن خشي عدم درك الركعة في إقتدائه على المخالف، الاقتصار: بقد قامت الصلاة... إلخ للص (١).

مسألة ١: «أحدها أذان عصر... إلخ».

فيه تأمل؛ لعدم وفاء الدليل (٢) على ذلك.

مسألة ٣: «بل مشروعية الإتيان ... إلخ».

بشرط كونهم في المسجد؛ لعدم وفاء الدليل (٣) بأريد من ذلك.

مسألة ٣: «على وجه الرخصة ... إلخ».

فيه إشكال من جهة التشكيك في مفاد الأمر (٤) بالترك في أمثال المقام.

مسألة ٣: «أحدها: كون صلاته ... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم وفاء الدليل (٥) به.

مسألة ٣: «وحيث إن الأقوى... إلخ».

بل يجري الاحتياط، بناءً على السقوط من باب عدم المشروعية لالحرمية الذاتية، ووجهه ظاهر.

مسألة ٩: «الظاهر عدم الفرق ... إلخ».

فيه تأمل؛ لعدم وفاء الدليل بمقتضى الأذان المزبور.

(١) الوسائل ج ٤ ص ٦٦٣ باب ٣٤ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

(٢) الوسائل ج ٥ ص ٨١ باب ٤٩ من أبواب صلاة الجمعة ح ١ و ٢

(٣) الوسائل ج ٥ ص ٤٣٩ باب ٤٢ من أبواب صلاة الجمعة ح ٢

(٤) و (٥) الوسائل ج ٤ ص ٦٥٣ باب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

فصل يشترط في الأذان والإقامة

قوله «القرينة كما مر... إلخ».

قد مر التأمل فيه.

قوله «إذا سمعه... إلخ».

فيه نظر، وكذا في ما بعده من الفرعين؛ لعدم إقتضاء دليل مستقطبته.

قوله «عدم الحرمة كما مر... إلخ».

قد مر التأمل فيه.

فصل يستحب فيها أمور

قوله «أمور... إلخ».

لا بأس بالعمل بجميع ذلك رجاء كما عرفت وجهه سابقاً في كتاب الطهارة.

قوله «بل لا يخلو عن قوة... إلخ».

فيه تأمل؛ للاصل مع عدم دليل عيه، إلا توهم كونه من تبعات الصلاة ومرتبطاتها على وجه يتعدى العرف من إعتبار شروطها فيها، وفيه نظر طاهر خصوصاً مع عدم التزامهم به في الأذان الصلواتي أيضاً.

مسألة ٨: «لواحدث في أثناء... إلخ».

على الأحوط لشك في شرطيته كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ٩: «ولو أتى به بقصد... إلخ».

إذا كان أخذ الأجرة من دواعي نفس العمل، وأما لو كان نحو الداعي على الداعي القريني، ففي السطوح تأمل؛ لعدم دليل على إعتبار أزيد من ذلك، فالأصل يقتضي خلافه.

فصل في النية

قوله «يجب تعيين العمل ... إلخ».

في إطلاق وجوب التعميم مع وحدة الحقيقة إشكال كما مرّ نظيره في باب
الوضوء وغيره.

مسألة ٣: «بل قد يقال ... إلخ».

في وجوب العدول حيث لا بد منه؛ لعدم إطلاق في وجوب إتمام هذه الصلاة كي
يجب العدول مقدّمة، فله إختيار الفرد الآخر للارم للبطلان من الأول

مسألة ٤: «كأن يقصد ... إلخ».

لأنّس به بعد كونه باساً على امتثال الجميع، إلّا إذا شرع في أمر كلّ واحد
سحوا الاستقلال، وإلّا فتشريع في مقام التطبيق أيضاً غير مصرّ.

مسألة ٥: «الإتيان ... إلخ».

مع قصد القرية.

مسألة ٨: «الخاص: ناظر على الأقوى ... إلخ».

في مطلية الرياء المتفق بخصوصيات العمل لانه إشكال؛ لعدم إعتبار
القرية والخلوص فيها على وجه يصير بعبادتها، وأشكل منه ما كان الرياء من قيل
الدعي على الدعي، لعدم وفاء أخبارها (١) في مطلية لرياء بهذا المقدار.

مسألة ١٢: «على الأحوط ... إلخ».

من الأقوى لروم لريادة المبطل بعد إنصاف دليل الحزنية عن مثله.

مسألة ١٣: «إلّا إذا كان ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ إذ عمدت التبعة لا يصير بوقوعه حرّاً في العادة.

مسألة ١٦: «أن يأتي بشيء... إلخ».

مما اعتبر جزءاً في الصلاة، وإلا فالإتيان بما لم يعتبر إلا جزءاً في حزنه، هي شمول عمومات (١) الريادة لمثل إشكال؛ لا مكان دعوى منع إطلاقها لأزيد من زيادة ما اعتبر جزءاً في الصلاة لغيره كما لا يخفى.

مسألة ١٩: «فالأحوط الإتمام... إلخ».

مع الشك في إتيان الطهر، أو قطعه بالعدم يعدل إليه، وإلا يعيده بلا إتمام؛ لعدم إحراز العوض بعد عدم جريان قاعدة التحاوز في أمثال المقام؛ لعدم إحراز نشوء عن قصد كذا، وأما قاعدة الفراغ فليس محتمل كما لا يخفى.

قوله «بعد تجاوز المثل... إلخ».

قد أشرنا إلى وجه عدم جريان قاعدة التحاوز في أمثال المقام، نعم، مع إحراز العوض والشك في الصحة والفساد من جهة أخرى لا بأس بجريان القاعدة في منشأ الشك، بل ولا بأس بجريان أصالة الصحة في عمل نفسه بعد إحراز عسوانه كما لا يخفى.

مسألة ٢٠: «فيتمها عشاء... إلخ».

فيه نظر، ولقد أشرنا سابقاً إلى فساد وجهه.

مسألة ٢٠: «أنتم ما بينه... إلخ».

فيه أيضاً التأمل السابق.

مسألة ٢٠: «إلى الأفراد... إلخ».

في قصدية الإنفراد أو القصرية والإتمامية نظر، بل هذه كلها من قبيل الخط القصير ولطويل من مراتب حقيقة واحدة، غاية الأمر جهة الإتمام يحتاج إلى القصد، فيكفي في إنفراده مجرد ترك قصد الإتمام كما لا يخفى.

مسألة ٢٥: «لكن الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى ما لم يلزم من العود إلى الثانية محذور آخر من الزيادة المبطلّة؛ حفظاً لعنوان لمأموره على ما هو عليه، اللهم [إلا] أن يدعى أنّ مقتضى عموم لصلاة على ما أفتتحت (١) وقوعها على طبق قصدها أولاً، وإن عدل في الأثناء ما لم يكن به محل، فيقع حينئذٍ للمعدول إليه؛ للخصوص (٢)، ولكن في دلالة الرواية المربورة على مثل هذا المعنى نظر لا مكان حملها على وجوب إتمامها على طبق القصد الأول، لا على وقوعها عليه قهراً، ومن المحتمل أيضاً كونه في مقام التمسك على إتمام الصلاة على طبق ما قصد مع شكّه في إنقلاب تكليفه عنه، أو قصده أم لا، والأوجه: الوسط ولا أقل من إحتياله فلا يبقى محال لإثبات مذعاء باطلاً.

مسألة ٢٧: «مقتضى رواية ... إلخ».

مردّد صحة الرواية (٣) مع إعراض الأصحاب عنها غير كافٍ في الحجة.

مسألة ٢٩: «الأحوط الإتمام ... إلخ».

بل الأقوى الإعادة.

فصل في تكبيرة الإحرام

قوله «فالأحوط إتمام الأولى ... إلخ».

بل الأقوى بلا إحتياج إلى الإعادة؛ لعدم صدق الزيادة عليها إذا كان بقصد صلاة أخرى.

مسألة ١: «فالأحوط الإتمام ... إلخ».

بل الأقوى بطلان الصلاة؛ لكونه كلام آدمي لم يعتبر جريئته للصلاة.

(١) عوالي اللئالي: ج ١ ص ٢٠٥ ح ٣٤.

(٢) و(٣) الوسائل: ج ٣ ص ٢١١ باب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ١٦ وضمن المصدر ح ١

مسألة ٤: «أوسهوا... إلخ».

في بطلان الصلاة بترك مطلق الاستقرار سهواً نظراً لعدم لا تعاد (١)، نعم، لو بلغ إلى حد المشي، أمكن المصير إلى بطلان الصلاة؛ لإنصراف ما هو ركن إلى غيره.

مسألة ١٦: «بني على العدم... إلخ».

في البناء على صحتها وجه قوي؛ لقوة دعوى شمول قاعدة الفراغ مثله أولاً أقل من أصالة الصحة في عمل المسلم نفسه كغيره.

مسألة ١٦: «أولاً بني على العدم... إلخ».

هذا إذا كان قائماً؛ للشك في إتيان الغير مع بقاء عمله فيأتي به، وأما لو كان قاعداً واحتمل سهوه في قعوده حال قراءته فالباء على كونه تكبيرة لإحرام ينافي الباء على صحة ما مضى من عمله، فلا يحصى من ثباته على كونه تكبيرة ركوعه فيقوم ويركع، وتوهم أن صحة تكبيرته لا يقتضي شرعاً تجاوز عن القراءة، فلا وجه لرفع اليد عنه، منفع: بأنه مع الجزم بملازمة صحة التكبيرة المزبورة مع القراءة، يقطع بعدم وجوب القراءة، وإثبات الشك في وجوب الإتمام بإتيان البقية من جهة الشك في صحة الإحرام فأصالة الصحة المزبورة توجب الإتمام كما ذكرنا، ولا نعي من البناء على كونه تكبيرة الركوع إلا هذا.

فصل في القيام

مسألة ٢: «لكن الأحوط... إلخ».

أقول: يأتيه بقصد ما في اللغة، ولو بملاحظة دخل القيام في حرثية القراءة، وإن كان في غاية الوهن كما لا ينبغي.

مسألة ٣: «للزيادة ... إلخ».

ويمكن أن يكون الوجه نقص القيام حاله.

مسألة ٤: «فالأحوط الاستيناف ... إلخ».

بل الأقوى عدمه كما مر.

مسألة ١٠: «الأحوط فيه الإعادة ... إلخ».

من الأقوى في الانتصاب، وكذا في الاستقرار قبل المشي؛ لاحتمال دخلها في أصل جزئيتها لا أنها شرطان في أصل الصلاة حال القيام، كي لا يشتملها عموم لاتعاد^(١)، كما هو الشأن في غيرها كما لا يخفى.

مسألة ٢١: «قدم المشي ... إلخ».

في ترحيح بعض مراتب المشي على بعض الركوب القريب بهيئة القيام بغير حد.

مسألة ٢٢: «وجب التأخير ... إلخ».

على الأحوط؛ وإن كان الأصل ينهيه

مسألة ٢٤: «فالظاهر وجوب ... إلخ».

في أهمية الاستقبال بغير خصوصاً مع التمكن من الصلاة بين المشرق والمغرب، فلا يترك الاحتياط بالجمع.

مسألة ٢٥: «ينتقل إلى الخلو ... إلخ».

مع احتمال بقاء الاصطرار إلى آخر الوقت، وإلا ففيه إشكال وإن كانت كمناتهم في المقام مطلقة، ولكن الدليل غير مساعد.

مسألة ٢٦: «ينتقل إليه ... إلخ».

على المشهور، ولأحوط الإتمام وإعادة؛ حفظاً بين الكلمات ولقاعدة مع سعة الوقت، نعم، ينم ذلك مع ضيقه كما لا يخفى.

مسألة ٣٠: «وصع ما يصحح ... إلخ». والأحوط الجمع بين الإيماء بالرأس أو العين، مع عدم قصده الجزئية، يأتي بهما بقصد م في الدعة؛ فراراً عن صدق الزيادة كما لا يخفى.

فصل في القراءة

قوله «للزيادة العمدية ... إلخ».

في صدق الزيادة عليه نظراً لإحتمال كون المعتر حرة في الصلاة هي القراءة، بضميمة دعوى إصراف أدلة الزيادة إلى تكرار ما أعتبر حزة في الصلاة، لأحزه جزء كما أشرنا إليه سابقاً أيضاً.

مسألة ١: «مسجدي السهومتين ... إلخ».

في لزوم أزيد من مرة لبعض القراءة المعتر جزء في الصلاة بطر؛ إذ لا أقل من الشك فيه، والأصل سرعة فيها.

مسألة ٢: «كان من نيته ... إلخ».

مع كون قصده الإمتثال بالطبيعة الجامعة بين الأداء والقضاء، يمكن تصحيح صلاته.

مسألة ٣: «إذا كان من نيته ... إلخ».

في إطلاقه لشامل لحال الجهل بالمطنة وعدم قراءة آية السجدة تأمل وطر؛ لإمكان تصحيح الصلاة، ولو بالعدول بعد التشكيك في صدق الزيادة على المأني به كما أشرنا سابقاً.

مسألة ٣: «بعد الإيماء إلى السجدة ... إلخ».

والأحوط الجمع سها في المقام، وفي لمرع الأول؛ لتشكيك في إندراح أحد المحتملين في معاد الدليل، فلا يحصل المراع الحرمي ولا به.

مسألة ٣: «ولاشيء عليه ... إلخ».

لأحوط صم الإيماء إليه لو تذكر في الصلاة، وهكذا الأمر في المراع الآتي

أيضاً، تحصيلاً للمعراج الحزمي كما لا يخفى.

مسألة ٦: «فيسجد بعد قراءته ... إلخ».

ويسمي ها أيضاً الإحتياط بالجمع بينها وبين الأيماء.

مسألة ١١: «الأقوى عدم وجوب ... إلخ».

بل الأقوى تعينه؛ كي به يتحقق قصد الحكاية عن شخص، ما هو جزء لسورة خاصة، وإن كان الإكتفاء في تعيها بسحو الإجمال والإشارة إلى نحو الشخص اندي بقرؤها بعدها لا يخلو عن وجه قوي؛ لكفاية هذا المقدار في التشخيص المزبور.

مسألة ١٢: «ولا يجوز قراءة ... إلخ».

أقول: والتفصيل المزبور مبني على مطلية زيادة السمة مستقلاً، وإلا فبناءً على ما أسلفنا من عدم مطلية أمثال هذه الريادات، ولو لإنصراف عمومات الزيادة إلى غيرها، فلا بأس باتيان البسلة بقصد سورة ثالثة كما لا يخفى.

مسألة ١٣: «بل الأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ لما أشرنا إليه آنفاً.

مسألة ١٦: «يوم الجمعة ... إلخ».

الأحوط الإقتصار في حواز العدول على صلاة الجمعة، لأنه المتيقن من الدليل.

مسألة ٢٢: «الأحوط ... إلخ».

بل لأقوى علمه؛ لإندراج في دليل الإجزاء بإطلاقه.

مسألة ٣٥: «لا يجوز أخذ ... إلخ».

فيه تأمل؛ لاحترام العمل المير الماس في مع وجوبه أحياناً مع عدم ثبوت مجابته من الشرع، وهو لأصل في كلفة الأعمال، واجبة أم لا.

فصل في الركعة الثالثة

مسألة ١٠: «قبل الوصول ... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم تجاور المحل، فيحب رجوعه.

فصل في مستحبات القراءة

مسألة ١٥: «بل مع الشك... إلخ».

لابأس بالقراءة مع الشك، بناءً على إنصراف الكلام المنهي إلى الكلام الآدمي على وجه يكون خروج الدعاء وغيره، من باب التخصيص، وإلا فبناءً على التخصيص بشكل الأمر؛ لأن الأصل عدم الإتيان بالموحود بالعنوان الخارج من تحت الكلام المطلق، فيبطل.

مسألة ١٦: «لا يبعد... إلخ».

فيه بُعد كما لا يخفى، نعم في المقدار الحاري فيه العادة على إختلافها نوعاً من حروف أو أحرف الكسب، أمكن إدراجها في فحوى الاطلاقات.

فصل في الركوع

مسألة ٤: «فالأحوط... إلخ».

وحوب إعادة الصلاة في جميع هذه المروض مما يقتضيه القاعدة، لولا إطلاقات الكلمات في الاحتزاء بأمثالها.

مسألة ٦: «فالأحوط... إلخ».

الأقوى الإحتراء بإتيانه على حاله، مع قصد جرمية بقاءه على هذه الحالة، وعدم إعدامها بإحداث حالة أخرى من قعود وغيره في صلاته؛ إذ يكفي هذا المقدار من الاختيارية في وقوع العمل حرة للصلاة، بلا إحتياج إلى الإختيار في إحداثه، نعم مع عدم التمكن من حالة أخرى غير هذه الحالة يجب عليه الإيلاء؛ لخروج إحتائه حينئذٍ عن الاختيارية، فلا تصلح حينئذٍ لجزئية للعادة.

مسألة ٩: «فالأحوط... إلخ».

بل الأحوط أن يقوم بقصد ما في النية، ثم يركع لا يقصدها جزئاً، ويقوم ثانياً كذلك، ومع هذا النحو من الإحتياط لا يحتاج إلى الإعادة؛ لخلوه حينئذٍ عن محذور

الزيادة.

مسألة ١٢: «إذا عيته ... إلخ».

بل الأقوى عدم إتيافه بالوجوب بخصوصه؛ لانحصار الأمر في الآخرين بناءً على لتحقيق من عدم إحتلاف حقيقة الواجب منه والمستحب.

مسألة ١٤: «الركوع ... إلخ».

الذي هو واجب في الصلاة، ووجه التقييد ظاهر.

قوله «إلا إذا ... إلخ».

عما إذا كان المأتي به بقصد الجزئية بعض الذكر لأناس باعاداته معها أمكن؛ لانصراف أدلة الزيادة عنه كما أشربا إليه سابقاً.

مسألة ١٥: «بجوزله ... إلخ».

في جواز الشروع والاتمام بقصد الجزئية نظراً لعدم كونها محل ذكره، بل الأقوى في خصوص حال الركوع الصلاني، الاقتصار بمقدار ميسوره من الذكر كما لا يخفى.

مسألة ١٦: «فالأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ بقوة الإحتمال المذكورة، ولو لشبهة إيهاف المطقات عقاباً فُرض في المتن.

مسألة ٢١: «بخلاف ... إلخ».

ومع حصول الحركة في بعضها، الأحوط الاستيفاء؛ لذكر المنسوب، أو تركه رأساً، ولا يأتي بالبقية بقصد الجزئية، وإن لم يضرب هذا المقدار بصلاته؛ للشك في كونه زيادة مبطللة.

فصل في السجود

قوله «وأبطل ... إلخ».

في الإبطال عطلق الشروع فيه، ولو لم يتعه، نظراً لما ذكرنا كراراً من الشك في

إندراجها في عموم مانعية الزيادة.

قوله «وأبطل ... إلخ».

في إطلاق إبطاله لصورة رفع بعضها في وسط الذكر نظراً لعدم شمول مانعية الزيادة لمثله، وإن لم يقع المأتي به في هذا على صفة الجزئية.

قوله «نداركه ... إلخ».

في وجوب التدارك، نظراً لقوة احتمال عدم كون وضع الاعضاء السبعة حال الذكر من قيود جزئية، فلا مقتضي حسيب لإعادته من جهة فوت محله بعد شمول لا تعاد أيضاً لمثله.

مسألة ٩: «لصدق ... إلخ».

في التعليل نظراً لامكان دعوى إصراف مانعية الزيادة إلى تكرار ما اعتبر جزءاً في الصلاة، لا ما هو أجسي عنها ولو أتى بقصدتها.

مسألة ١٠: «لا يمكن إلا ... إلخ».

بل الأقوى في مثله الإقتصار، لإعادة فقط في صورة الإلغاء حال السجود؛ لعدم تمامية قاعدة الاضطراب في ترك الذكر في حقه مع تمكنه في إتيانه في هذه الصلاة جزءاً.

مسألة ١١: «الممكن ... إلخ».

الأحوط ضم الأيماء إليه أيضاً مع قصده في إتيانه بكل منهما ما في ذقته؛ لتشكيك في صدق الميسور من السجود على مطلق إنحائه، وهكذا الأمر في الفرع لآتي.

مسألة ١٣: «الذكر ... إلخ».

بقصد ما في النمة؛ لاحتمال عدم دخله في جزئيته، بل كان مأخوذاً في محل اعتباره.

مسألة ١٤: «فإن أمكن ... إلخ».

مع إلتفات حال وقوعه بترك ذكره في الإكضاء به تأمل، بل يجب إعادة

الصلاة من جهة إصططاره بترك الذكر في شخص الفرد لا في الطبيعة وإن كان يحوى إطلاق كلماتهم في نظائره حوازل الإقتصار به، ولكن لقواعد غير مساعدة له فيه والظائر كما أشرنا إليه سابقاً أيضاً.

قوله «فالمجموع ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ إذ رتباً يكون الفصل بين الوقوعين بمقدار لا يحس عرفاً من تبعات سابقة، بل كان عسواً وصعاً مستقلاً كما لا يخفى.

مسألة ١٥: «لا يجب التعمضي ... إلخ».

في عدم وجوب التعمضي في غير المصوصات بالخصوص إشكال، نعم، فيها ممكن الإكتفاء بـ حتى مع التكرار؛ لتسري إطلاق ترحيصها على الغالب من تمكهم على التعمضي المزبور.

مسألة ١٦: «الصلاة ... إلخ».

مع صدور الماني سهواً، ولا فيتدارك؛ لوقوع السلام في غير محته.

مسألة ١٨: «الظاهر ... إلخ».

والأحوط ضم لإيماء إلى كل منها بقصد إتيان كل واحد منها بقصد ما في أسبقه، لا بقصد الحرقة؛ تحضلاً لحرم التفرع بعد احتمال عدم بطباق قاعدة المبسور على هذا المقدار، وانتشيك فيه؛ إحتياداً.

فصل في مستحبات السجود

مسألة ١: «بكره الإقعاء ... إلخ».

بل الأحوط تركه؛ لله في بعض النصوص (١) مع عدم دليل مرتخص في قتاله لو لا ضعف مسده الموحب للأحد مروحته لتسامح، ولكن بناءً عليه يشكل أمر كراهيته شرعاً كما هو الشأن في لأوامر المحمولة على الاستحباب؛ لتسامح بعد

(١) بوسائل ج ٤ ص ٩٥٧ باب ٦ من ابواب السجود ج ١ و ٢ و ٥.

ضعف سندها كما لا يخفى.

فصل في سائر أقسام السجود

مسألة ٤: «ولولفظ... إلخ».

لا يُترك الاحتياط بقراءة بعضها، ووجهه ظاهر.

مسألة ١٠: «أوماً للسجود... إلخ».

إحتياطاً، بل ولقطع الصلاة والإتيان بالسجدة فوراً ووجه قوي؛ لإطلاق دليل وجوب السجدة، وعدم ثبوت بدلية الإيماء، خصوصاً بعد التشكيك في حرمة الصلاة حتى في مثل المقام مع عموم العلة بكونها زيادة في المكتوبة (١)، وهكذا في المربع الآتي من الاكتفاء بالإيماء؛ تنوهم حرمة قطع الصلاة، ومبطلية السجدة للصلاة فيسبى إلى بدلية الإيماء للسجدة الواجبة بحوى ما دلّ على البدلية في كُرّ ما اضطرّ إلى تركها، ولكن قد عرفت عدم تمامية المقتضين، فيبقى حينئذ احتمال قطع الصلاة والإتيان بالسجدة فوراً، وإن كان احتمال بقاءه في السجدة بقصدها أيضاً وجه؛ لشك في شمول دليل لمطلية لمثله، فالأحوط حينئذ الجمع بين تمام المحتملات، والله العالم.

مسألة ١٦: «وعدم علو المسجد... إلخ».

في اعتبار أزيد من مستوى السجدة إشكال؛ لعدم الدليل، فيكفي في نفي الأصل لولا الإطلاقات (٢).

فصل في التشهد

مسألة ٢: «الأحوط... إلخ».

لا يُترك لما ذكرنا وجهه.

(١) الوسيط ج ٤ ص ٧٧٩ ط ٤٠ من أبواب نداء في الصلاة ج ١

(٢) الوسائل ج ٤ ص ٩٦٤ ط ١١ من أبواب السجود ج ١ - ٣.

مسألة ٤: «الأولى ... إلخ».

بل الأحوط؛ لشبهة التشريع والزيادة، لعدم دليل وافٍ به.

فصل في التسليم

قوله «فلو سها ... إلخ».

بل الأقوى حينئذ بطلان الصلاة حينئذ؛ لإستاده إلى الأعمال المنافية، لا فوت السلام، كيف وهو علة لصدق فوت محله نفي الرتبة السابقة بصدق وقوعها في الصلاة، فيبطل بها قبل وصول التوبة إلى فوت السلام كما لا يخفى هذا.

قوله «وإن كان الأحوط ... إلخ».

لازمة في نفسه (١) المعمول به بعد التشكيك في إطلاق (٢) الفاقده منه.

مسألة ١: «لم تبطل ... إلخ».

بل الأقوى فيه البطلان؛ لعين ما ذكرنا سابقاً.

فصل في الموالاة

قوله «بخلاف ... إلخ».

قد مرّ لإشكال فيه؛ لعين ما ذكرنا فعلاً في الحاشية السابقة.

مسألة ٢: «وجوبها ... إلخ».

في القوة طرّاً؛ لا مكالاً؛ إنصرف أدلّتها في أمثال هذه المركبات إلى هذه الصورة.

مسألة ٣: «بطلان ... إلخ».

فيه تأمّل قد مرّ وجهه في الحاشية السابقة.

فصل في مطلات الصلاة

قوله «فالأقوى ... إلخ».

قد مرَّ أنَّ الأقوى خلافه؛ لأنَّ المقام من «ب نسيان الحدث في الصلاة، لامن باب نسيان السلام؛ لتأخيره عنه رتبة كما لا يحق».

قوله «الاستقبال ... إلح».

وكن فاحشاً كما هو المستفاد من لفظ الكثر في النص (١)، وفي غيره الطلان محل إشكال، ولو سجمع بين النصوص (٢) في المقام.

قوله «بل الأقوى ... إلح».

في القوة تأمّن؛ لاحتمال حل الوجه في الأخبار (٣) على معاديم البدن الراجع إلى الالتفات بجميع البدن، فالإلتفات بالوجه فقط حيثنّه خارج عن مضمون لروايات، اللهم [لا] أن يدعى مدونه لشرطية الإستقبال بجميع أحرائه حتى فلامه ظهر كما في نص (٤)؛ وحيثنّه يكون الإلتفات بالوجه فقط على الوجه المربور مبطلاً عنط فقد الشرط لا وجود تقاطع كما لا يحق.

قوله «كراهة ... إلح».

مع عدم صدق الإستقبال بجميع أحرء البدن عرفاً، فيه إشكال من حيث فقد لشرط، لامن حيث قاطعية الإلتفات، ومع النصّ عه لاوجه لكراهته أيضاً.

قوله «بشرط كونه منها ... إلح».

بل مطلقاً على الأحوط؛ لقوة منع دخل المهمة لصدق التكلم عرفاً.

مسألة ٧: «في ضمن دعاء ... إلح».

مع عدم كونه جزء دعاء، أو ذكر في دفع المانع إشكال.

(١) بوسائل ج ٤ ص ١٢٤٨ ب ٣ من أبواب فوطع الصلاة ج ٣

(٢) بوسائل ج ٤ ص ١٢٤٨ ب ٣ من أبواب فوطع الصلاة ج ٨-٩

(٣) بوسائل ج ٤ ص ١٢٤٩ ب ٣ من أبواب فوطع الصلاة ج ٤ و ٦

(٤) ما عثرت عنه في مظنه من الجواهر والمبسوط ووسائل والمسند في باب العسة

قوله «والأقوى ... إلح».

في القوة نظر جذاً، ووجه ظاهر.

مسألة ١٤: «لا يبعد البطلان ... إلح».

في إطلاقه الشامل لعدم كونه لعباً بأمر موله، ولا ماحياً للصلاة، أو لمهيئة القراءة ولذكر نظر.

مسألة ٣٩: «بل الأقوى عدم الناس ... إلح».

فيه تأمل؛ لشبهة إنصراف اندليل عن مطيئته.

قوله «والأحوط الاحتساب ... إلح».

بل الأقوى كما ذكرنا.

قوله «وإن كان أحوط ... إلح».

لا يترك؛ لقوة احتمال عدم التعدي عن مورد النص^(١).

مسألة ٤٢: «أنتمها ... إلح».

في وجوب الإنعام حيث ينظر؛ لأهمية الإزالة، بل على التوقف تبطل الصلاة لمرحوحية، نعم، مع صيق الوقت أمكن الإلتزام بسقوط مفايات الإزالة عن إجرتة للصلاة؛ لعدم لا يترك بصيغة أهلية الإزالة عن حرثتها، فيصير من اضطرعلى تركها، فيشمله قاعدة سقوط حرثية بالعسر والاضطرار والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة تأمة بعد المزع عن الإزالة؛ تحضلاً للحرم بالمزع عن جميع أخوات.

فصل لا يجوز قطع الصلاة

مسألة ١: «فلا يجوز قطعها ... إلح».

إذ كانت مصيقة، وإلا فلا بأس به على القاعدة؛ إذ دليل (٢) حرمة لقطع غير

(١) انوسائل ج ٤ ص ١٢٧٣ باب ٢٣ من بواب قواطع الصلاة ج ١ و ٢.

(٢) الكوسائل ج ٤ ص ١٠٠٣ ب ١ من أبواب تسليم ج ١ وص ١٢٤٦ ب ٢ من بواب قواطع

لصلاة ج ١١ منه.

شأن مثل هذا الواجب العرسي، فيستحب حكمه حال تديته.

مسألة ٢: «لأنَّ دليل ... إلخ».

لا قصور في شمول دليله للمقام أيضاً، وإن كان في أهميته من حرمة القطع نظر ولكن من الممكن عد ذلك من الحاجات المؤغة لقطعها، ولولم تشكيت في شمول معاهد الاجماع له.

قوله «فلا إشكال ... إلخ».

فيه نظر؛ لإمكان دعوى أهمية حفظ الوقت بصميمة أهمية الإزالة، خروج المناهيات عن جزئيتها للصلاة، والأحوط ضمُّ الإعادة بها أيضاً.

مسألة ٤: «توقف ... إلخ».

بل في مثل هذا المورد البطال هو الأقوى؛ لمرجوحية الصلاة حينئذ للمقننة.

فصل في صلاة الآيات

قوله «والأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ لتشكيك في مدلول أمثال هذه القصديا من أنها تؤخذ بإطلاق العارض أو إطلاق المعروض كما لا يخفى.

قوله «يجب ... إلخ».

في وجوب المبادرة نظر؛ لأن الطاهر من أمثال هذه، عورية ترتب الوجوب على السبب، لا ترتب الواجب.

مسألة ٦: «أنها ركعتان ... إلخ».

في إجراء حكم الشائبة على مثله بطر، ولو بملاحظة إطلاق الركعة فيها على الركوعات، وإن كان لأحوط فيه الإعادة لمراعاة احتمال دخول السحبة في تمام الركعة، وحينئذ فلا تكون مثل هذه الصلاة إلا ركعتين، فيجري عليها حكمها.

قوله «إذا شك ... إلخ».

في البناء على الأقل بطر؛ لأنه مبني على عدم كونها مقومات تمام الركعة وإلا

ميجري في مثله حكم البناء على الأكثر؛ لعموم قوله: إذا شككت فاس على الأكثر (١)، والأحوط خروجاً عن الخلاف، إتيان المشكوك بقصد ما في النية، لا بقصد الحرثية، فإنه به يحصل الفراغ جزئاً.
قوله «بطلت ... إلخ».

قد مر الإشكال فيه.

مسألة ٨: «إذا قصر ... إلخ».

مع عدم اتساع الوقت لها في حريان عموم من أدرك (٢)، نظر حذراً.

مسألة ١٥: «الإحتلال الظم ... إلخ».

في استلزامه إحتلال الظم بطر؛ إذ هو فرع إصرار الريادة ولو بقصد المتابعة وهو تحت نظر وتأمل.

مسألة ٢٢: «التميين ... إلخ».

بل الأقوى عدم إعتباره مطلقاً؛ لاتحاد الحقيقة فيأتي بقصد ما في ذمته من شخص بأمر به فعلاً.

فصل في صلاة القضاء

مسألة ٣: «كان الأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ لإنصراف العنة من قوله: ما علب الله (٣) عن مثله.

مسألة ١٣: «الأحوط ... إلخ».

وهو الأقوى، ولقد شرحنا وجهه في كتاب الصلاة، وملخص وجهه أن

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣١٧ باب ٨ من أبواب الخلل ج ١ و ٣ مع اختلاف سير هكذا في نسخة ج ١ ص ٢٢٥ في أحكام السهو ج ٩

(٢) الوسائل ج ٣ ص ١٥٨ باب ٣٠ من أبواب المواقف ج ٤

(٣) الوسائل ج ٧ ص ١٦٢ باب ٢٤ من أبواب من يصح منه الصوم ج ٦ وح ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من أبواب قضاء الصلوات ج ٣.

بتكليف بالجمع بين أفراد القصر في تمام الوقت مشروط بعدم إقلااب موضوعه، وإلا فيكشف عن عدم تعلّق لتكليف من لأوّل بهذا الجامع بين أفراد تمام الوقت، بل تعلّق بالجامع بين بعضها ومرحجه إلى كشف الإقلااب عن عدم حدوث التكليف بالجامع بين خصوصه القصر من الأوّل، بل ينحصر بالجامع بين الأفراد انقائنة في موضوع جديد مسحصر الصوت بها الموجب لقضاء بمشبه بها دون غيرها، فتدبر.

مسألة ٣٤: «الأحوط... إلح».

بل الأقوى كما أشرنا إليه مراراً.

فصل في صلاة الاستيجار

«ويمكن أن يُقال... إلح».

لاجل له؛ إذ لازمه كون العمل مقرّب الذنب، لا التوب عنه، وما هو معتبر في عمل الذنب هو قصد مقربة العمل للموب عنه، لا نفسه؛ ولذا نقول؛ إنّه لا محال لإتيان لثائب الفعل مدعي الأمر، بل لا بدّ وأن يكون تقرّبه بحو آخر يجدي لمثوب عنه.

مسألة ٣: «وحوب إخراج... إلح».

فيه إشكال كما شرحناه في كتاب الوصية، وملخصه أنّ غاية ما يوجب توقّفه بطلاق الدين على جعلها في بعض الأخبار (١)، من آذره تقديمه على سائر الوصايا، وحروجه من لأص، بل وفي الحق، أنّ دين الله أحقّ بأن يقضى (٢)، وتلخيص الإشكال. أنّ إطلاق الدين عليها ليس إلّا بنحو من العناية والتبريل، وليس باطراً إلى ترتيب مثل هذه الآثار بعد وجود المتيقّن من وجوب أدائه وأعماله، وأما

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣٦٩ باب ١٢ من أبواب قضاء نفلوات ج ٢٦.

(٢) صحيح البحاري ج ٣ كتاب الصوم ص ٤٦.

الإطلاق في الحج بهذا النظر ولو للقربة لا يوجب التعدي منه إلى غيره.

مسألة ٥: «أوصى بالاستبجار... إلخ».

الأحوط فيه مناط وجوب إطاعة الوالد، أو حرمة تأذيه عن مخالفته وجوب استبحاره لو لاشبهة عدم تصوّر تأذيه حين المخالفة الحاصلة بعد موته، وعدم دليل آخر يقتضي وجوب الإطاعة على وجه يشمل المقام، فتأمل.

مسألة ٧: «بطلت... إلخ».

في فرض كون الشرط سحوا التقيد، وإلا فيمكن أن يكون تخلف لشرط في ضمن العقد الموجب للخيار لا البطلان.

مسألة ١١: «لا يبعد... إلخ».

بناءً على القول بالشرعية على وجه يكون واجداً للمصلحة الملزمة، وإلا ففيه إشكال، بل مع، ووجهه ظاهر.

مسألة ١٣: «إشكال... إلخ».

بل الأقوى عنده؛ لعدم إتيانه بما عليه من وظيفة.

مسألة ١٥: «يجب... إلخ».

مع كونه أمراً على إتيان ما هو واجب على الميت واقعاً، فالمدار في تشحيصه على نظر النائب؛ لأنّه طريقه لا المنوب عنه، نعم، الأمر بعكسه لو استأجره لإتيان العمل الواجب عليه باعتقاده، ما لم ينته إلى معاملة سفهية، ولو باعتقاد الموحركما لا يخفى.

مسألة ١٧: «بشكل الإفتداء... إلخ».

لأنّ أس به مع إتيانه الفاتحة والسورة يقصد ما في الذمة، لا يقصد اخريّة.

مسألة ٢٠: «بل الظاهر حوازه... إلخ».

مع العلم بصدور فعله، يحكم بصحته، ولو لم ينقضي وقته، ومع عدم ذلك لا يحكم بصنوره الصحيح منه، وإنّ انقضى وقته؛ إذ دليل حيولة الوقت غير ظاهر الشمول لثل هذا الوقت.

مسألة ٢١: «فلا يجوز... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم تمامية النهي الوارد في نظير لمقدم في الحرمة والفساد، نعم، لو انصرف الإطلاق إلى فرض المباشرة بمحو التقييد، لا يجوز الاستيحار حتى مع كونه آتياً ببعض العمل كما لا يخفى.

مسألة ٢٢: «ملك الأحره... إلخ».

مع عدم شرطية المباشرة، ولو انصرف وغيره، ووجه ظاهر.

مسألة ٢٨: «نقصان... إلخ».

بعد إصائه المعاملة، وإلا فله إختيار التعمص كما لا يخفى.

قوله «الوجه الصحيح... إلخ».

وحسنه يثبت لموحر خيار قوت الشرط، فله العسخ الموحب للرجوع إلى أحره لشل.

مسألة ٣٠: «الاستيحار عنه... إلخ».

لأنه تركه لو كان شكاً حادثاً بعد وقف العمل؛ لعموم جملولة الوقت، وإلا فالأقوى انفصيل بين صورة كون الشك في مقدار العانت من جهة الشك في مقدار الزمان الماضي عليه، فتؤخذ حينئذ بالأقل، أو من جهة الشك في أدته بعد اعلم بمصي الرمان، والأصل لإتيان بالأكثر ولو للاستصحاب كما لا يخفى.

فصل في قضاء الولي

قوله «أو امرأة... إلخ».

فيه إشكال؛ لظهور الأول به على الإطلاق في كونه من يستحق منه حبة أيضاً، وهذا المعنى محتص بالرجال ولا يشمل المرأة، ولقد شرحت هذا البيان في كتاب الصلاة (١)، فراجع.

مسألة ١٥: «تكليف ... إلح».

قد تقدّم الإشكال في هذه الجهة، وهكذا في تاليه من لفرع.

مسألة ١٦: «في أصل الصوت ... إلح».

قد مرّ تفصيل الكلام فيه، فراجع.

مسألة ٢٥: «لا عنه ... إلح».

مع كون عقد إحارته متعلقاً بهذا العنوان، وإلا فلو تعلق بإتيان ما عليه من فعل غيره، فلا بدّ وأن يكون آتياً بفعل الغير من قبيل لأجير، ووجه التفصيل المزبور ووضح لا يحتاج إلى البيان لدى التأمل.

فصل في الجماعة

مسألة ٩: «الظاهر ... إلح».

في إطلاقه لبعض لوسواسيس الغير الموجب عملهم بطلان صلاته نظر حدّاً، ولقد أُشِرَ إلى نظره أيضاً في بعض الفروع السابقة.

قوله «نأمر أحد ... إلح».

على وجه يوجب تأديبها عنه مخالفتها؛ كي يدخل في فحوى عموم «فلا تقل هما أف»^(١)، وإلا فلا دليل على وجوب عنوان إطاعتها كما اعترف في الحواهر^(٢) أيضاً.

مسألة ٣: «يشكل ... إلح».

قد مرّ تصحيحه بوجه.

مسألة ٥: «والأحوط ... إلح».

لا يُترك فيه، وفيما بعده، حتى مع إتّحاد الجهة؛ لعدم إحراز قريضته لمشروع فيها الجماعة.

مسألة ٩: «التشريع... إلخ».

أُتي في حكمه لاي تطبيقه؛ إذ لا ضير فيه بالعمل جزءاً.

مسألة ١١: «الأحوط... إلخ».

لا يترك؛ لعدم إحراز القصد المزبور بضميمة عدم تمامية التجاوز في مثله؛ لأنه لا يثبت نشوء العمل عن مثل هذا القصد، وعدم دليل على حجية ظهور الحال المزبور على القصد المذكور، نعم، الأولى حينئذ أن يأتي بوظائف المنفرد بوجاء الواقع وبقصد ما في الثقة، لا بقصد الجزئية مع بقاءه على حالة إهتمامه غاية الأمر لا يريد في أركانه بقصد الجزئية، ولو متابعة لإمامه، والله العالم.

مسألة ١٢: «إذا ترك القراءة... إلخ».

ترك القراءة في طرف اعتقاده صحة اقتدائه غير مصرّحاً بغيره وبظهور ما لو صدر منه زيادة الركن بقصد المتابعة الصورية، لا بقصد الجزئية، وكذا الكلام في الفرع لآتي، ووجه ما ذكرنا كنه ظاهر لا يحتاج إلى البيان.

مسألة ١٣: «مع بية الإفراد... إلخ».

مع عدم صدور ركن منه بقصد الجزئية، ولو بمسؤول المتابعة لإمامه.

مسألة ١٤: «الأقوى... إلخ».

في القوة تأمل، كيف وقد ورد النص (١) بمشروعيته في صورة حدوث حادثة للإمام لقابل للتعدي إلى غيره، لو لا دعوى يُعده بعد كونه على خلاف القاعدة.

مسألة ١٥: «لا يجوز... إلخ».

فيه تأمل، وإن كان أحوط؛ لعين ما ذكرنا من شبهة التعدي عن شخص سابق، وهو من جهة اقتضاء مدلوله، بغيره آناً ما في بعض المقامات؛ فيتعدى إلى غير هذه الصورة أيضاً.

مسألة ١٦: «خصوصاً... إلخ».

بل الأحوط في الثابتة، إتمام صلاته منقطعاً مع عدم إختلاله بوقت ثمة، وإن كان الأقوى خلافه؛ فكان مشروعيتها العدول للزور، بمسحوى استصّ لمشر إليه سابقاً خصوصاً بوقفاً بأن حقيقة جماعة عبارة عن لائتمام واتسعة الخارجية عن قصد، إذ حينئذٍ عند لشك في كفاية نية، فيرجع الأمر إلى اسرعة، نعم، بوقفاً: بأن جماعة أمر معوي يكون القصد المرسوم من محققته بطير سائر العاوين القصدية، لا عيصر حينئذٍ في أمثل المقام من البصير، بل قاعدة الإشتعال كما لا يخفى.

مسألة ١٧: «خصوصاً... إلخ».

لا يترك الاحتياط في هذا العرص؛ شك في مسفظة القراءة في مثل هذه الصورة، لعدم إندراجها في الأدلة.

مسألة ١٨: «خصوصاً... إلخ».

قد مر كفاية الاحتياط فيه مع وجهه.

مسألة ١٩: «الاحتياط... إلخ».

لا يترك، بل شك في إمتداده منه عن مساو الاطلاقات (١).

مسألة ٢٠: «لا يجوز... إلخ».

فيه إشكال، وإن كان لأحوط؛ لكن التشكك السابقة

مسألة ٢٤: «عن حذره... إلخ».

المعتري الصلاة، وإلا فالظاهر عدم دركه بركعة مثل ذلك كما لا يخفى.

قوله «والإعادة... إلخ».

مع عدم إحلاله بوظائف المفرد لا يمتدح، بل لإعادته؛ لأن حشية المفرد ليست قصيدة، فلهذا لم يحقق شرائط الجماعة بنفس حذره خاص بخلافه قهراً فلا

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٤١ - ٤٨٨ من أبواب صلاة جده ح ٦١

وجه لبطان عمله.

مسألة ٢٥: «تطلب صلاته ... إلح».

والأقوى صحة صلاته فردى على الشرط السابق، لعين الوجه سابق.

مسألة ٢٦: «تطلت ... إلح».

على لأحوط، ولا في القوة إشكال كما ذكر من عدم قصدية نية الإنفراد.

مسألة ٢٧: «الإفراد ... إلح».

بل له متبعة الإمام في أفعالها، وعدم احتساب ركعة كما في صورة إفتدائه حال السجود أو تشهد، بل في مطلق حالات الركعة الأخيرة؛ سواء على التعدي من مورد لصق (١) إلى مثل المقام أيضاً، نعم، شبهة عدم التعدي بعنصري عدم الاكتفاء بعينه احتياطاً.

مسألة ٣٠: «الأحوط ... إلح».

لا يترك؛ للتشكيك في شمول الدليل (٢).

فصل يشترط في الجماعة

قوله «كثير ... إلح».

في إطلاقه على وجه يحتسب المأموم أحياً عن الإمام بأقل.

قوله «تطلت ... إلح».

بطان اتصاله بالإحلال مثل هذه الأمور صراً واعتقاد صحة الجماعة محظوظ.

بل مع على ما أصبح وجهه من بعض الفروع السابقة.

مسألة ٥: «لا يبعد ... إلح».

في بعض أقسامه تأخر طهر حتى مع سعة ثقته ووجهه طاهر.

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٤٨، ب ٤٩ من باب صلاة جماعة ج ٢٠٦ و ٢٠٧

(٢) الوسائل ج ٥ ص ٤٤٣، ب ٤٦ من أبواب صلاة جماعة ج ١

مسألة ٦: «متبئس لها... إلح».

فيه إشكال؛ للشك في ندرجه في صور لإعتبار.

مسألة ١١: «قل أن يعمل... إلح».

قد مرّ حكم ترك القراءة في أمثال المقام.

مسألة ١٣: «عدم حوار... إلح».

في ذلك إشكال؛ لكفاية رجائه بتمام عمله.

مسألة ١٤: «وكذا العكس... إلح».

تصوير عكس لمسألة المفروضة لا تخوم من نوع عموص.

قوله «لصدق وجود... إلح».

الصدق الزبور فرع كون المانع الحائل عن بعض الحالات، وبوفى غير زمان

وإستفادته من إطلاق الدليل مشكّن.

مسألة ١٥: «لا يبعد بقاء... إلح».

فيه تأمل؛ بتشكيك في صدق الخبولة في المقدم.

مسألة ١٩: «إلا إذا... إلح».

قد مرّ جهة الإشكال فيه.

مسألة ٢٠: «لأهل الصفّ... إلح».

قد مرّ وجه الإشكال فيه أيضاً.

مسألة ٢١: «صحيحة... إلح».

فيه إشكال، بل منع؛ لعدم كفاية، معتقد المصنّف في صحة صلاة من رأيه على

حلافهم، جرداً أو تقليداً.

مسألة ٢٣: «وجب... إلح».

في حفظ الجماعة بساء على لتحقيق من جعلها من موانع جماعة، ونصيمة

جعل الجماعة أيضاً من لأمر المعسوي المتحصّل من قلل هذا الأمر، وإلا فبناءً على

جعل البعد من موانع الصلاة حال الجماعة، أو من موانع نفسها، لا من قيود

مختصها، فلا دُس بحريان انسراة عنها.

نعم بوقيل: شرطية الاتصاف المقاس للنعدي المزور، بحسب لإحراز على أي تقدير.

والانصاف: أنَّ لمساة عبريقية عن الإشكال، والاحتياط لا يُترك.

مسألة ٢٤: «بلا فصل ... إلخ».

قد مرَّ الكلام في نظيره، مراجع.

مسألة ٢٥: «وأحوط ... إلخ».

لا يُترك: حصفاً بنعزم الإمام حينئذٍ مثل ذلك.

فصل في أحكام الجماعة

مسألة ٤: «لا يبطل ... إلخ».

وبأي لسحتي اسهوا؛ لريادة في معرضين كما هو ظاهر.

مسألة ٦: «الأحوط ... إلخ».

لا يُترك: حدّاً، ملاحظة شبهة كون الإمام متحتملاً لقراءته فكأنه في حال قراءة إمامه مثل حال قراءة نفسه فيحب عليه ما يعتد فيها حاله، ويشهد له وجوب قيامه، فذلك الوجه الذي وجب عليه قيامه، بحسب عليه طمأنسته حده.

مسألة ٧: «لا يجوز ... إلخ».

فيه تأمل: لقصور دليل وجوب المتابعة؛ إذ العمدة قوله: «إنما جعل الإمام (١) الخ. ومثله قاصر عن إثبات الوجوب بقربة إشتغال قوله: فاذا كثر فكثرة؛ فإنَّ حمه على الإحرام وأصبح العباد خصوصاً لو جعل ذلك من آثار المأمومية الفارغة عن إفتدائه بإحرامه، وحمله على تكبير الركوع، فيدخل في الأقوال المستحقة ولم يقل أحد

(١) صحيح البخاري: ج ٢ ص ٥٩ وبن ابن ماجة: ج ١ ص ٢٧٦ ح ٨٤٦ ونقل مصمونه في لومائل: ح ٥ ص ٤٧٢ ب ٧٠ من أبواب صلاة الجماعة ح ٦.

بوجوب المندعة، اللهم [إلا] أن يقال: بخروجهم بقربة المفصلة على خلاف هذه الفقرة لا توجب رفع اليد عن باقي الفقرات، فهي باقية على ظهور وجوب مندعة فيها، ولكن مع ذلك ظهور جبر الإتمام غاية الإمامة مشعر باستحبابه؛ لأن غاية المستحب مسحت، مؤثراً بالنهي عن المندعة في بعض النصوص (١) مخموراً على دفع توهم الإيجاب، وحينئذ في المسألة مجال إشكال جداً.

مسألة ٩: «زيادته للركن ... إلح».

ذلك كذلك لو كان المأني به معصاة كونه حراً مستقلاً في الصلاة، لا يعول متسعة الإمام في تمام الركوع الأول وإعادته؛ فإن أدلة الريدة يمسك دعوى إنصرافه عن مثله.

قوله «لم يجر له ... إلح».

فيه إشكال من جهة عدم وجه لرفع اليد عما دل على لعود بصورة السهو مع إطلاقه.

قوله «نظمت صلاته ... إلح».

فيه تأمل؛ لما ذكرنا من لتشكك في إدراج مثل ذلك في عمومات مباحية الزيادة.

مسألة ١٢: «لا يجوز ... إلح».

قد مر الإشكال فيه.

مسألة ١٣: «في وجوبه تأمل ... إلح».

بل الأقوى خلافه، لصدق اللفظ بصلاة الغير محض شروعه في التكبير بلا احتياج إلى فرائعه منه.

مسألة ١٨: «لوقصد الانفراد ... إلح».

بل لمعنى حسبي قصد الإنفراد فراراً عن احتمال مخالفة الواقع.

مسألة ١٩: «ينوي ... إلخ».

قد مرّ الكلام فيه.

مسألة ٢٠: «كان الأحوط ... إلخ».

لا يُترك الاحتياط ولو من جهة إستصحاب وجوبها، بل وعدم شمول دليل المسقط هذه الصورة، فيكفيه إطلاق ديبه (١).

مسألة ٢١: «إذا تعقّد ... إلخ».

لأنّه من صفريات ترك المتابعة عمداً.

مسألة ٢٢: «إستصحاب الجهر ... إلخ».

فيه تأمل؛ لإمكان إطلاق الأمر بالإحفاط لجميع أحرء الفتحة، حتّى البسمة، ولكن لا يخلو ذلك عن تأمل.

مسألة ٢٣: «أو السجود ... إلخ».

مع عدم إحقاقه في الركوع على فرص قراءة التسيحة في وجوب قراءتها نظراً لأهميّة المتابعة.

نعم مع الدور بين التشهد ولتسيحة، الأقوى التحجير بينهما.

مسألة ٢٤: «الحمد فقط ... إلخ».

مع التمكن من الحقوق بالإمام قل رفع رأسه يجب عليه مقدّمه يتمكن من القراءة، ولا فيشكك قراءته لأهميّة متابعته في الركوع المحقق برك للركعة.

قوله «لا يجب إتمامها ... إلخ».

ن في حوار إتمامها تأمل كما أشرنا إلى وجهه.

مسألة ٢٥: «الأحوط ... إلخ».

لا وجه لهذا الاحتياط؛ لعدم إحتماا حرمة قطع البقرة مقتضى القواعد والكلمات، نعم، لو كان إمتياز الفريضة والتافلة بصرف قصد أمرها بلا إحتلاف

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٤٥ باسناد ١٦٦ من أبواب صلاة الجماعة ح ٤.

في حقيقتها كون للإشكال في العدول مع الجرم بالإبطال بحال، بل لا يصح إلا مع البناء على الإتمام، لكنه معزل عن التحقيق.

مسألة ٣١: «المخالفة في العمل ... إلخ».

الأقوى جريان حكم المتخالفين في الاعتقاد العملي في متحالفين لرأي وجهاداً ثم تقييداً؛ لإشتراك الظن الإجتهدية، بل التقليدية، مع العلم بالطريقة المحضة.

قوله «بالصحة ... إلخ».

في الصحة إشكال؛ لإحتمال السقوط، لا البدلية.

مسألة ٣٣: «الظاهر ... إلخ».

قد مروحه الإشكال فيه.

مسألة ٣٤: «صحيحة إذا ... إلخ».

بل في الحكم بصحة صلاته جماعة في غير تارك الركن وجه بحيث لا يصرفه زيادة الركن لمتابعة، بطراً إلى حمل جواب الإمام في الرواية (١) على ما هو مرئى السائل من سؤاله عن صحة صلاتهم جماعة خصوصاً مع عدم بعد إنتلائهم في طول هذه المدة بزيادة لركن لمتابعة. فترك إستفصاله عليه سلام عن هذه الجهة أيضاً شاهد للمتنع.

لهم [لا] أن يدعى إنصراف مانعة الريادة عما يأتون به بموان عود ركوعهم لأول سماً لبقاء ركوع إمامهم بحيث لا يقصدون ممثله حرثية ركوع المُنْبِي به سحر الإستقلال كما أشرنا إليه آنفاً كما لا يخفى.

قوله «وجب ... إلخ».

في وجوب قرعته بعد تمام قراءة الإمام إشكال مسمى على لوحه المشار إليه في الحاشية السابقة.

قوله «والأحوط... إلح».

١٠. الأقوى وحوب الإعادة في خصوص هذه العروض؛ خروجها من مورد نصّ الإجزاء (١)، فيبقى دليل إعتبار الشرطية لاصدائها باقية بحالها.

مسألة ٣٥: «كان المنسي... إلح».

مع عدم إحلاله بوظيفة المنفرد من ريادة الركن؛ يعوان المتدعة عن إشكال فيه أيضاً كما أشرنا.

مسألة ٣٦: «فالظاهر... إلح».

فيه أيضاً بغير بعد فرص صحة صلاتهم، ولو منفرداً وعدم لزوم عذور آخر أيضاً، ولكن مع ذلك الاحتياط لا يترك.

مسألة ٣٧: «للاواقع... إلح».

أو موافقة لرأي المأموم أو مجتده كما هو ظاهر.

فصل في شرائط إمام الجماعة

قوله «ولا من لا... إلح».

في العاشر إشكال؛ لمكن سين ملال، فيتعدى إلى غيره بالمناط.

مسألة ٢: «المتيقم... إلح».

في غير المتيقم وصورة الخهن بالنجاسة إشكال؛ لعدم الدليل على الاحتراء به، واختصاص النص (٢) بهما.

مسألة ٣: «بمن لا يحسن... إلح».

فيه أيضاً إشكال؛ لإمكان دعوى طلاق لا يؤم المقيّد المطلق، وهكذا في الفرع الآتي بالنسبة إلى الأذكار الواجبة.

(١) الوسائل: ج ٥ ص ٤٣٧ ر ٣٩ من أبواب صلاة الجمعة ح ١

(٢) الوسائل: ج ٥ ص ٤١١ باب ١٧ من أبواب صلاة الجماعة ح ١ ٣

مسألة ٤: «مع وجود الإمام ... إلخ».

بل مطلقاً فسق بمجرد لا، حاله بوطفته

قوله «مع وجود ... إلخ».

بل مطلقاً كما مر.

مسألة ١٠: «يجوز ... إلخ».

سأ على مامعة المسق، وإلا في إمامهم حتى على الشرعية إشكال، خصوصاً على المسقطية، ووجه الكل ظاهر؛ مقتضى الأصول براءة وإشتملاً.

مسألة ١٤: «وشهادة ... إلخ».

في الإكتفاء بحر الواحد في الموضوعات بطر، لثبوت عموم ردعهم بمفهوم روية المسعدة (١) في الشرعيات.

مسألة ١٥: «الاطمئنان ... إلخ».

في الإكتفاء بالاطمئنان بطر؛ لعدم ثبوت حجية خصوصاً في الموضوعات.

مسألة ٢٠: «كل ناقص ... إلخ».

قد مر أن ذلك هو لأحوط إذ، كان موحاً بقص في أفعال الصلاة وقواها في غير ما استثنى كما أشرنا سابقاً إلى شبه إطلاق لا يؤم الميّد بالمطلق لأمثالها.

فصل في مستحبات الجماعة ومكروهاتها

أقول: لأناس ناعمل بجميعها رجاءً.

مسألة ٣: «يشكل ... إلخ».

لأناس به؛ لأنه على تقدير وجوده جماعة واقعاً، فسرت عليه أحكامها.

مسألة ١١: «وشك في أنه ... إلخ».

موضوعاً لا حكماً مع بقصره لوجوب المحض فيه.

مسألة ١٢: «يجوز... إلخ».

في حار قراءة لإمام إشكال؛ لشبهة وجوب الظمائية حاله عنه كوجوب قيامه كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ١٧: «الأحوط... إلخ».

لا يُترك؛ لنهي عنه في الصّ (١) العس لنحمل على دفع توهم الإيجاب.

مسألة ٢١: «لا الوجوب... إلخ».

من له نية لوجوب على الأقوى ملاحظة كشف عدم سقوط عرصه لأصبي عن نداء شخص إرادته كما يومي إليه أيضاً قوله «يحتد الله فصلهما» (٢) الطاهر في مقام إمتثال أمره الوجوبي كما لا يخفى.

فصل في الحلل الواقع في الصلاة

مسألة ٣: «الأقوى... إلخ».

من الأقوى خلافه؛ لاختصاص لا تعداد (٣)، بقرينة تعييل ديله المختص بصورة لسيان بقرينة نص (٤) بحر بصورة السهو وليسيان، نعم لا دس شمول عموم صورة الجهل بالموضوع لمحكوم بالترك شرعاً أو إتيان كذلك المكشف خلافه، نظر إلى كون المراد من لسهوي ذات الصلاة ما كان متبياً إليه، ولو سحاط لسهوي في مقدمته المنتهية إلى إتيانه أو تركه شرعاً أم عقلاً.

مسألة ٤: «والمخالف لها... إلخ».

في قصد الحرثه فيما لا يكون من مسح أحرء الصلاة إشكال بولم يقل بقوة عدم إصراره؛ لعدم مساعدة الدليل في إعتباره.

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٢٢ ر ٣١ من أبواب صلاة الجماعة ج ٣ و ٩

(٢) الوسائل ج ٥ ص ٤٥٦ ر ٥٤ من أبواب صلاة الجماعة ج ١٠ وفي أحدها إليه.

(٣) الوسائل ج ٤ ص ٦٨٣ ر ١ من أبواب دعاء الصلاة ج ١٤.

(٤) الوسائل ج ٤ ص ٧٦٦ ر ٢٦ من أبواب قراءة في الصلاة ج ١ و ٢.

مسألة ١٥: «الأحوط ... إلخ».

بل هو الأقوى وأن السلام وقع في محله سهواً، فيسجد سجدتي السهو لسلامه أيضاً، ووجهه ظاهر.

مسألة ١٨: «فالأحوط ... إلخ».

بل لا يبعد في المقام أيضاً عدم لعود؛ لقوة احتمال كون الطمأنينة شرطاً مستقلاً للصلاة حال الذكريات محله، فلا مجال للعود، وكذا انكلام فيما بعده.

قوله «إحتمل ... إلخ».

بل هو الأقوى أيضاً، لعين ما ذكرناه آنفاً.

قوله «بعد السلام ... إلخ».

أمره في السجدة أو التشهد الأخيرة بعد السلام يدور بين وجوب انتدارك على تقدير بقاء محبتها الناشئة عن صدور المنايات السهوية في صلاته.

فصل في الشك

مسألة ٢: «الأقوى ... إلخ».

فيه تأمّن؛ لعدم المعلوم لمن أدرك، فدلّيل بعد الوقت إلى الغروب - مثلاً - باقي فلا يجري فيه حينئذ حكم خارج الوقت أيضاً، وإن كان أمر القضاء على تعدد المطلوب في عاية السهولة.

مسألة ٣: «لو ظن ... إلخ».

من غير نيّة في العرعري، وإلا فمعها معصوم حثّة ديلها كاف في كفايتها، والله العالم.

مسألة ٨: «فالظاهر ... إلخ».

في إطلاقه تأمّن؛ إذ المدار فيه على لزوم الخرج في الحكم بعدم نيّانه، أو كون تكراره بمقدار يوجب لعناً بأمّره، وعكس إجراء حكم كثر الشك في الركعات في

المقام أيضاً بالمسأ؛ إرعماً لأنف الشيطان الذي يؤسوس في صدور الناس.

مسألة ١٥: قوله «الأحوط ... إلخ».

بل الأحوط لإتيان قصد ما في السنة بلا إعادة؛ لعدم لزوم محذور لزيادة حينئذ يصم شبهة حفظه، لمحض التكثير بعد وعدم حجة طاهر حاله على الوجود.

مسألة ١٦: قوله «لم يلتفت ... إلخ».

الأقوى لها الإلتفات؛ للشك في حدوث الشك بعد العمل فقاعدة الإشتغال حينئذ بحكمة.

قوله «على الأصح ... إلخ».

وسعدني في ذلك نظر إلى دفع توهم جريان أصالة عدم العينة حاكمة على قاعدة التحاور وتخصيصها بصورة احتمال العمد أيضاً.

فصل في الشك في الركعات

مسألة ٢: قوله «والأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ لقوة ظهور الأمر به، بمنع من، وعدم تمامية إخراج حكم الفرع الآخر في المقام.

قوله «وإن كان الأحوط ... إلخ».

س الأقوى لإعادة؛ لصديق كونه في الأولتين ما دام كونه في حال السجدة، فكان حين الركعة من قبل الخط الطويل والقصير لها مراتب لا ينتهي أمرها، إلا برفع الرأس عن سجدها.

قوله «تحتاط ... إلخ».

يصم سجدتي السهو للزيادة في جميع فروض المقام.

مسألة ٤: «الأحوط ... إلخ».

لا يترك في المنصوصة (١) من، وإن كان احتمال مبصته الشك بعد استقراره

قويًا، كما استظهرناه من أحاربه، وأما في غير المصوطة، فلا يبطل إلا ما ذكر كما لا يخفى.

مسألة ٩: «ذلك... إلخ».

سأء على تصويره في إخراج حكم الشك، عليه إشكال خصوصاً مع احتمال تعقّب الظن لأقلّ في باب الركعات.

مسألة ١٦: «وحيث عليه الإعادة... إلخ».

سأء على سقوط الاستصحاب في الركعات، وبمن جهة أنّ مفاده ليس إلاّ هو عدم ثبوت مثله لا يشترط رابعة الموحود بحوم عدم كون الدفعة والمروص أنّ مشروعية السلام ثبت في هذه الصورة وبدون إثبات يسور أمر سلامه بين خريفة والمدينة، فلا يصحّ هذه الصلاة أصلاً كما لا يخفى، وهذه الجهة هي البكّة في سقوطه في الركعات، لا من توهم من سائر الجهات كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في المقام؛ إذ في مثله رآب أقدام لأعلام.

مسألة ٢٠: «أقواها... إلخ».

وبوقبل: تنعس لركعتين حالساً، فكان متى، وإن كان الأحوط جمع بينهما، وبالإحتمال عدم شمول دليل التحير للمعاصم بصحمة قوّة إحتمال قيام ركعتين حالساً مقم ركعه قنماً، وإن كان للإكتفاء بركعة حاساً مقم ركعة قنماً معط قاعدة الإصرار والميسور وجه قوي، والله العالم.

مسألة ٢١: «يطلب... إلخ».

لحرمة السلام في الثانية لمقدمة.

مسألة ٢٢: «وحيث... إلخ».

فيما لا يرجع إلى الشك في الأولتين قبل كمال المسحدين، لأقوى صحته صلانه حتى مع الإنتصاف شكّه مع إثباته برحاء الواقع، وأما فيها وفي صلاة المعرب أيضاً، فإن كان لإتمام قبل استمرار الشك، فالأقوى صحته أيضاً لعدم تصوّر مانع في صحته صلانه، وإلاّ فليصلان وجه قوي، وإن لم يطرأ بعد أحد الموانع

سهوية؛ لعموم «إد شككت فأعد» (١)، وإن كان لمراعاة صروحه في الحكم باستعلان أيضاً وجه؛ نظراً إلى ظهور الهمى عن المصنّى في صلاته مع لثث كما احتثاره بعض الأعلام (٢).

مسألة ٢٣: «فالتظاهر... إلح».

إذا لم يصدق في حقه فعلاً يستقر شكّه، وإلا ففيه إشكال؛ لما عرفت.

مسألة ٢٤: «التأخير... إلح».

بلوإمه من لاء أو الحكم باستعلان.

قوله «كان بحيث... إلح».

ومع صدق استقرار لثث سموت الأمارب، في تقديم لبروي نظر، من مع؛ لأن إعتبر البروي من رب مقدمه لإستقرار لثث، لاسيما رب المقدمة لرفع الجهل ولثث، والفرق بين خهتين واضح كما لا يخفى.

مسألة ٢٥: «لا يجوز له العدول... إلح».

من الأقوى حوره حتى قبل الإكمال أيضاً، لأنه من قبيل تبدل موضوع موضوع آخر بحسب إختياره، والله العالم.

فصل في كيفية صلاة الإحتياط

مسألة ٢: «الأحوط ترك... إلح».

لا يُترك؛ لعدم ثبوت مشروعية الجماعة فيه، ولو لشبهة كونه بدنة واقعاً، وبعد مرّ بكلام فيه سابقاً.

مسألة ٨: «يجب عليه... إلح».

من لا بأس بإتمام صلاته، بإتمام نقصه متصلاً بها؛ لعدم صلاحية ما أتى به

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣٢٨ ر ١٥ من أبواب جليل نوافع في الصلاة ج ٢

(٢) مصدح النقصه للهمد في كتاب صلاة ص ٥٥٤

للمصلحة، مع عدم صدور قاطع آخذه، وهكذا الأمر في العرع الآتي بمسجدتي
السهول لسلامه في المقامين، كما لا يخفى وجه الجميع.

مسألة ١٠: «فيحتمل... إلخ».

وهو الأوجه للتشكيك في شمول دليل الحارس (١) صورة الالتفات حال صلاته
بنقص المأني، وتوهم إستصحاب الجواز الحاكم باكتفائه مدفوع باستصحاب عدمه
بتحو التعليق في طرف العلم به قبل دخوله في الصلاة الذي هو حاكم على الأول؛
لحكومة كل أصل تعلقي على التنجيري منه.

مسألة ١١: «والأحوط... إلخ».

مع تحلل الماي مطلقاً لا يترك الاحتياط، ولو لإحتمال عدم معرضية وقوع
المنافي في أثناء الصلاة، اللهم [إلا] أن يدعي أن الصلاة المبرورة ساء على كونها جارة
محضة، بلا إحراء أحكام أخريّة على مثلها لا يوجب المنافي المبرور على فرص انقطع
بالعدم إعادة الصلاة فصلاً عن المقام، وحينئذ عاية ما في اباب وحوث إتيان
الاحتياط بعد الماي لقاعدة الإشتغال بعد عدم قاعدة أخرى حاكمة، من تجاوز
أو فراغ؛ لعدم إحراز موضوعها.

نعم في بعض النصوص (٢) الحكم بسجدي السهل للكلام بين الصلاتين، و
ذلك يؤمّي بأجراء حكم الجزئية على صلاة الاحتياط ولعله إلى مثل هذه الجهة نظر
من استمر بذلك، وإلا فمجرد الحابرية لا ينافي الإستقلال، ولكن الكلام في التعليق
عن مورد النص إلى غيره خصوصاً مع إقتضاء الأصون أيضاً عدم لبطئية وحينئذ
فالمسألة غير بقة من الإشكال، فلا مجال لترك الاحتياط في أمثال المقام كلية.

مسألة ١٥: «أحد الوجهين... إلخ».

مل الأحوط الساء على الأكثر؛ لعموم: «فأفس على الأكثر» (٣) مع الجهل بكونه

(١) الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب من أبواب تحلل الواقع في الصلاة ح ٣.

(٢) الوسائل: ج ٥ ص ٣٠٩ باب من أبواب تحلل الواقع في الصلاة ح ٨ و ١٦.

(٣) الوسائل: ج ٥ ص ٣١٨ باب من أبواب تحلل الواقع في الصلاة ح ٣.

نافلة خارجة عن العموم خصوصاً مع كون المقام من قيل الدوران بين التعيين والتحجير فيؤخذ بالمتيقن، وهنا احتمال آخر من كون الشك فيه من انشك في اثباتية المبطلة؛ فيجب تكراره، بل تكرار أصل الصلاة، بتوهم إجراء حكم الجزاء عليه من إضرار السلام في لساقطة المحتملة كونه كلام آدمي في تمام صلاته.

مسألة ١٨: «قطعها ... إلخ».

في حوازي قطعها نظراً مبنياً على كون صلاة الإحتياط جازم مستقلاً أم بحكم الجزء.

قوله «لكن الأحوط ... إلخ».

في كون هذه الطريقة أحوط محل نظراً لقوة احتمال حرمة قطعها، غاية الأمر يجيء في السين احتمال عدوله على الجزئية أو إتمامه وإتيانها بعدها على الإستقلال.

نعم، في البين احتمال القطع والسادرة بصلاة الإحتياط من جهة شبهة عدم تشريع العدول في مثله. المعرض كونه نقلاً مع احتمال فورقة وجوبه.

مسألة ١٩: «على الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى لبعد احتمال إصرارها بها بعيال إجراء حكم الجزئية عليها، والأصل البراءة.

فصل في حكم قضاء الأجزاء المنسية

مسألة ١: «على الأقوى ... إلخ».

قد مر الكلام فيه وفي الفرع الآتي.

مسألة ٢: «الفصل ... إلخ».

فيه نظر كما مر بطرقة في صلاة الإحتياط، وعمدة المشأ في الجميع التردد في إجراء أحكام الجزء عليها، أو أنها حاربات مستقلة بلا حزيتها للعمل السابق أصلاً.

قوله «تجب المداورة ... إلخ».

في وجوب المداورة على المختار من كونه حادثة خارجية، نظراً لعدم الدليل عليه

مسألة ١٠: «فالأحوط القضاء ... إلخ».

بل الأقوى؛ لأصالة عدم تداركه في محله.

مسألة ١١: «تأخيره ... إلخ».

في وجوب التأخير نظراً للأصل بعدم وجوه لإجراء أحكام جزئية عليها.

مسألة ١٢: «الأحوط ... إلخ».

قد مرّ ما هو الأقوى في هذا الموضع بوجهه.

مسألة ١٣: «الأحوط ... إلخ».

لا يترك حذراً؛ لتشكيك في شمول عموم حائضية الوقت في أوقفت من جهة انتشيك في كونه على الحادثة من الموقفات أيضاً.

مسألة ١٤: «فريضة ... إلخ».

في حور قطع الفريضة على الحادثة نظراً، معمم، على الجزئية قد يتوهم أنه لأناس بالعدول إلى سابقه إذا كان في محض مشروعية، ولو بأن يرفع البدع إتمام السابقة وجعل لللاحقة مكانه، اللهم إلا أن يقدر أن السابقة معها يمكن إتمامه يحرم قطعه ولو بإيجاد السلام لثابتة. فيه لمنع عن وقوعه بعد صحيحاً، فيسقط هذا السلام؛ لكونه مانعاً عن إتيان الواجب، وبعد ذلك كيف يكون المحل معدوم في أمثال المعصية؟ ومن هذا الباب يستنتج قاعدة أخرى، وهو أن الأصل في مشروعية المعدول هو كونه السابقة غير ممكن الإتمام كما لا يخفى.

مسألة ٢٠: «وجب تقديم ... إلخ».

في وجوب تقديمها حيث ينظر جداً: عين ما ذكرنا من الوجه في بطاخره.

فصل في موجبات سجود السهو

مسألة ١: «مفهم ... إلح».

في اعتبار لقد نظر قد مرّ وجهه في مطلية الكلام.

قوله «لا يبصر ... إلح».

في عدم إصرار عمدته إشكال مبيّ على النظر السابق.

قوله «من حيث الريادة ... إلح».

في صدق الريادة على إتيد بعض الأحرار محترّد لساء على إيجاد تمامه نظر

حذا؛ لما تقدّم من بصرف أدلة الريادة عن مثله، فلا بأس باستيدوه عمدً أيضاً قبل إتمامه.

قوله «التشهد ... إلح».

م أقيّد تمام في التشهد لأوّن دون لأخير؛ لعدم تصوّر فوته في صلاة صحيحة

كما مرّت لإشارة بي وجهه في نظائره.

قوله «والأحوط ... إلح».

لا بأس بتركه في المستحبات؛ لإحتمال نقصه لغير لوحب لشيء.

مسألة ٢: «فهو مؤخر ... إلح».

في وجوب الأخير نظر؛ لعدم الدليل بعد انتشيك في إجراء حكم الحرثّة على

الفتة.

مسألة ٣: «فوراً ... إلح».

في الفورية نظر حذا؛ لعدم الدليل مع قيم لأصل عليه.

مسألة ٨: «في الريادة ... إلح».

مع العلم بصدور أحدهم في لواحيات تحب السجدتين، وفي لمستحبات

لا تحب كما أشرنا إليه آنفاً، ومع عدم العلم فيرجع إلى الشك في موجب كما

لا يحق.

مسألة ٩: «الأحوط ... إلخ».

لا يُترك الإحساط حداً؛ لثبوت في كونه من الموقنات؛ كي يشمل عموم حيلولة الوقت.

فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها

مسألة ٦: «والطأن منها ... إلخ».

في رجوع الطأن بالتيقن بطر؛ لصدق الحفظ بعد حجية طئه في حقه.

مسألة ٨: «الشاك منهم ... إلخ».

فيه بطر بولا حصول الطأن منه لهم؛ لعدم إطلاق في دليل حجية قطع الأمام للإمام حتى بالنسبة إلى رجوع الغير إليه.

قوله «لكن الأحوط ... إلخ».

بل لأولى قصد إيرادهم وعمل كل ما يعتضيه شكّه وطئه؛ تحصيلاً للحرم بالمرع بعد التشكيك في المرجعية السابقة.

مسألة ٩: «الأحوط ... إلخ».

لولا قصد إيرادهم الإفراد وعملهم بمقتضي شكّهم.

قوله «فينحيز ... إلخ».

في المسألة محال لتأمل، وإن وجه في كتاب صلاتنا (١) وجهاً له، وفاقاً لمشهور ولكن نفس بعد في دغدغة منه فلا بد من تحديد النظر.

مسألة ١٠: «لا يجب قضاء ... إلخ».

في تصوير بيان السجدة والتشهد في الساقطة على وجه يوجب نقصاً، لا اندراك بطر حداً، وكذا في سائر أحوالها من جهة الحزم بمقتضي نص (٢).

(١) شرح تبصرة المتعلمين للمؤلف: ج ٢ ص ٢٤٠.

(٢) الوسائل: ج ٤ ص ٩٩٧ باب ٨ من أبواب الشك ح ١.

سوحوت تداركها، ولو دخل في لركس اللاحق، وحسنه لا يتصورها انقوت إلا في فرص انتدكر بعد صدور المساي ولو سهوياً، ومن المعلوم أنه موجب لبطلان الصلاة، فلا يبقى مجال الدرك حيث كما لا يخفى.

مسألة ١٤: «قضاه ... إلح».

في إخلاله على وجه يشمل صورة لتدكر بعد المناهي سهوياً بمرحداً كما أشرنا إليه آنفاً.

مسألة ١٦: «والبطلان ... إلح».

في إعتبارها يوجب البطلان بطلان لأن مثل هذه القواعد إنما يساقها مرتفع لتصحيح الصلاة، لا لإبطالها.

قوله «الإحتياط فيه ... إلح».

بل بأن يأتي بقصد ما في الدقة، لا بقصد احرثية عن إشكال في السجدة لشبهة كونهما نفسها زيدة في المكتوبة، وإن كانت ضعيفة.

قوله «عن إشكال ... إلح».

بل الأقوى إعتبارها مطلقاً؛ لدنس رواية مسعدة (١).

مسألة ١٨: «إذا كان نابياً ... إلح».

في إعتبار لقيد بطلان، لعدم موضوعية فيه بعد موافقة عمله على وفق وطيفته الظاهرية، وإن لم يعلم بها.

ختام فيه مسائل

مسألة ٣: «أو الأخيرتين ... إلح».

مع عدم تحلل مساي اسهوى يأتي بها مع سجدتي السهو؛ للريادات، ومع تحلله يعيد الصلاة؛ لما مرّ وجهه فلا إحتياج إلى الإعادة

قوله «وكذا إن لم يدبر... إلخ».

مع صدور الثاني المربور، يقضي السجدتين وسجدات السهو؛ للقيصة، ومع عدمه يصحّ بهما سجدة أخرى معوان الجزئية، إذ شئت وهو في محلّها مع الإتيان ببقية الصلاة.

مسألة ٧: «ويحتمل العدول... إلخ».

وهو بعيد جدّاً؛ لعدم ماعدة دليبه (١) لمثله كما عرفت من عدم صحته في مورد يكرر إتمام الصلاة السابقة.

مسألة ٨: «ثمّ أعاد... إلخ».

بل يكفيه الإتيان بركعة بقصد م في السجدة؛ لإحترء بها على أنّ تقديره في تحصيل الفراغ بعد جزم بعدم إصرار الصلاة لشيء في الأولى، ذا كان سهوياً، لا من جهة سلامه ولا من جهة الإحلال بمولاته بين أفعائها، ولا يكون أيضاً ماحياً لصوره، كما لا يخفى، وقد عترف المصنّف بذلك في بعض الفروع الآتية، فرجع.

مسألة ١٢: «بني على... إلخ».

على الأقوى علمه، وإجراء حكم السطّان عليها؛ لعدم حريان قاعدة السوء على الأكثر في صرف وجوب الإتيان بركوعه؛ إذ هي إنما تجري في طرف عدم نقص في صلاته من غير جهة الركعة، وفي المقام على فرض كونه أقلّ قدر دفع ركوعاً مطلقاً لصلاته، فيدخل مثل هذا الشك في الشكوك غير المخصوصة، غير الجاري فيها أصل مصتحح لصلاته كما أسلفناه.

مسألة ١٣: «فيحب عليه... إلخ».

بل الأقوى عدم وجوبه، للحرّم تفصيلاً بعدم وقوعه على صفة الحرثيّة، فيبقى في البين إحتما من وجوب نية الأفعال مستندة إلى بطلان صلاته، وأصالة الصحة بالنسبة إلى الأفعال، من وأصالة عدم ركوع لرثد في السجدة، مجدى في الحكم

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣٢٥ ب ١٢ من أبواب الحدوث الواقع في الصلاة ج ١

بوجوب الإتيان بالبقية، فكتفى عنه في رفع إشتعاله بصلاته.

مسألة ١٤: «وجب عليه الإعادة ... إلخ».

الأقوى الإكتفاء بقضاء السجدتين وسحدي السهو بكلّ منهما بلا إعادة الصلاة، وهكذا في الفرع الآتي مع عدم حدوث العلم في محنة الشكّي، وإلا فيجب لإتيان بالمشكوك في محنة ولا شيء عليه، كلّ ذلك من جهة عدم معارضة قاعدة الفرع أو التحور في لسافة مع اللاحقة، ويرجع في الطرف المعارض لمحري الفرع أو تحور إلى إستصحاب المدم أو قاعدة الإشتعال كما لا يخفى، ولقد قضت لكلام فيه فيما كتبه في حسن الصلاة، فراجع (١).

مسألة ١٥: «لكن الأحوط ... إلخ».

بل لأقوى لإكتفاء بذلك بلا إعادة؛ وذلك من تقدم من الوجه في سابقه مما حقه الحرم بعدم إتيان المراجعة أو السجدة على صفة الجرئة، فينبى إحتتمال عدم وجوب البقية مستنداً بمصاد صلاته، فأصالة الصلحة في عمده توجب البقية ونحري الفعدة في طرف إحتتمال فوب بركن بلا معارض، إلا إذا كان المحل المذكوري بقاءً مع فوت محنة الشكّي؛ فإنه يتعارض انعادتان، فيجب إتيان الركس، وقضاء غير الركس إذا كان به قضاء، وإلا فلا يجب إلا سحدي لسهو، نعم، مع بقاء محل الركس شكّيّاً أيضاً يجب تداركه بلا وجوب شيء آخر بخريد التحاور في العير الركسي بلا معارض، ولكن هذه الكلية في ذكرك في كلّ ما يرد عليك من أمثال هذه الفروع.

مسألة ١٦: «يحمل الإكتفاء ... إلخ».

بل هو الأقوى؛ لعين ما ذكرنا من الكلية.

قوله «لوعلم ... إلخ».

بل الأقوى في هذه الصورة الإتيان بالسجدتين أيضاً؛ للحرم بأن قيامه وقع في

غير محله، فيعود عن السجدة بعوده إلى التشهد.

مسألة ١٧: «يحتمل الإكتماء ... إلح».

الأقوى عدم الإكتماء بالتشهد ووجوب الإتيان بالسجدة أيضاً؛ لعين ما مر في سابقه.

مسألة ١٨: «يجب ... إلح».

بن لأقوى الإكتماء بالتشهد؛ لأنه يعلم إجمالاً بوجوب السجدة واقعاً أو بكونها مشكوكة بعد دحوبه في التشهد، فيكون محكوماً بوجوبه طاهراً، فلا مقتضي لا يجامر لسجدة فتى قاعدة الشك في المحل مافية بالسنة إلى التشهد فقط، وبأني به فقط.

مسألة ١٩: «ويحتمل وجوب العود ... إلح».

وهو لأقوى؛ لحرم بوقوع انقيا في غير محله.

مسألة ٢٠: «ويحتمل وجوب العود ... إلح».

وهو الأقوى؛ لعين ما تقدم.

مسألة ٢٣: «قصد الركعة ... إلح».

في الإحتياح إلى هذا القصد بغير حد؛ لعدم قصديتها.

مسألة ٢٤: «الأحوط ... إلح».

هو الأقوى كما تقدم نظيره، وكذلك الأمر في لغيره لآني.

مسألة ٢٦: «وجب إعادة الصلاتين ... إلح».

أقول: الأقوى صم ركعة متصلة في يده من الصلاة بلا إعادة لها وهكذا في

الفرع الآتي، والمكته فيها عدم حريان قواعد شك في الصلاة الثانية؛ بلجرم بعدم إتيان الركعة لراعاة على وفق أمرها، فيبقى حبس احتمال عدم وحبها المستند إلى فسادها، فيجري حبس أصله الصحة في إتمامها بتيان الركعة كما لا يخفى.

مسألة ٢٨: «قبي على الأربع ... إلح».

لأقوى إخراج حكم السطلان على الثالثة فقط من جهة الحرم بعدم حريان قاعدة

السء على لأربع فيها؛ لأن التعتد بالأربع إنما يجيء في مورد شك في طرف صحة

العمل، وفي المقام على فرض الصحة لا يشك في كون ما بيده راسعة، بل هو جارم به فيعلم حينئذٍ إجمالاً بخلل في التعبد في هذه الصورة، إما لعدم الأثر، أو لعدم الشك في ظروف الفراغ عن الأثر، بل في مثل هذه الصورة لا يجري الاستصحاب أيضاً، ولو قلنا بجريانه في الركعات؛ لعين المحدور السابق، فضلاً عما لو لم نقل به كما هو التحقيق، وحينئذٍ لا يصحح للصلاة الثانية، نعم، تجري قاعدة الفراغ في الأولى بلا معارض كما لا يخفى.

مسألة ٢٩: «إعادة الصلاتين... إلخ».

بل تجب إعادة الثانية فقط إن كان الشك قبل سلامها؛ لعين ما ذكرناه في سابقه، وكذا الحال في العشائين حرفاً بحرف، وهكذا الأمر في الفرع الثلاثين؛ بوحدة المساط في الجميع، وهكذا الأمر في فرع الواحد والثلاثين.

مسألة ٣٢: «له أن يتم الثانية... إلخ».

وإن لم يجب من جهة حريان قاعدة الفراغ في الأولى دون الثانية؛ لعدم أثر عملي لأصله كما لا يخفى.

مسألة ٣٦: «ومحتمل حريان... إلخ».

وهذا الاحتمال ضعيف جداً؛ كما أشرنا إلى وجهه كراراً في نطائره، فالأقوى فيه ما أعاده أولاً فتدبر.

مسألة ٣٧: «والأوجه الثاني... إلخ».

بل لأقوى هو الأول؛ لقاعدة الاشتغال في فرض حزمه سلام؛ احتمل إتيانه، لحريان ما ذكرنا من العلم الإجمالي بأحد الخللين في دليل التعبد في مثله كما لا يخفى على المتأمل.

مسألة ٣٩: «وحوب العود... إلخ».

في وحوبه نظر؛ حدوث الشك في قيام يصلح للحريّة، وشأن قاعدة التحاور حرياً، في مثله، ومجرد العلم بوحود قيام بطل في الين محتمل الإنصاف على غيره غير مصرّ بالمقام كما لا يخفى، ولكنّ الأحوط مع ذلك العود والإتيان بالشكوك بقصد ما في

الدقة، لا يفقد الحرثية، والوجه فيه واضح.

مسألة ٤١: «والأحوط... إلح».

من أقوى إعادتها فقط؛ لكونه يحكم الله على الأكثر محكوماً بزيادة وتوهم أن معاد قاعدة التحريم من باب الرخصة المحضة لا العرعة، مطور فيه كما لا يخفى على من لاحظ سوى أمثـل هذه القواعد المفروضة للثبـت في باب لصلاة، والأعم منه.

مسألة ٤٢: «الأحوط العود... إلح».

لا يترك الاحتياط بالجمع؛ للتنشيك في لوحه اسافة كما لا يخفى.

مسألة ٤٣: «لا إشكال... إلح».

من لا إشكال في خلافه ووجوب إعادته؛ لعدم جريان قاعدة ساء على الأكثر إقامته أو لمعارضة مع قاعدة التحاور، فتدخل الركعة لمشكوك فيها لا ينص فيه، فيشكل إتمامه كما عرفت الوجه في كلفة لشكوك غير المصوصة كما لا يخفى.

قوله «ولذا إذا علم... إلح».

من في هذه الصورة أيضاً تحب الإعادة لصلاته؛ عين ما ذكرناه في سابقه.

مسألة ٤٤: «لم يجلس أصلاً... إلح».

وكذا لو شك في إتيانه ووجهه طاهر.

مسألة ٤٥: «والأحوط... إلح».

من الأقوى أن كان عود شكه مستنداً إلى مقتضيه السابق، وإلا فلا أقوى عدم وجوبه، ووجهه ظاهر لمن تأمل.

مسألة ٥٠: «جواز الإكتفاء... إلح».

مع فوت عنه الذكرى، وإلا فيجب الإتيان به مطلقاً؛ لعدم الاشتغال بلا احتياج من إعادة لصلاة في حصول لمراع المعنى.

مسألة ٥٣: «وكذا... إلح».

الظاهر من قوله «وكذا... إلح» نظير هذا المصريح بالسرعة السابق في العمل على طبق وطقة عمه، لا في الإكتفاء به أيضاً نقصاً ردة وحدة به رية؛ كما يرد عليه

الإشكال بمرور امر دعيتين رائد عن عشائه فتدتر.

مسألة ٥٤: «تحنط... إلح».

من لأقوى لإكتفاء بصلاته الإحنط بلا إعادته؛ للاختراء بها على أي فدير، خصوصاً على المختار من عدم، حراء أحكم الحرثية عيب.

مسألة ٥٦: «الأحوط... إلح».

لوائى بقصد ما في الدقة لا قصد حرثية، لا يحتاج إلى الإعادة؛ لعدم صدق الزيادة على المأتي به حسنة.

نعم لو كانت سجدة تحيى شبة عموم لتعيل في أحدر (١) لعرائم، ولكن في لعموم بعد كون الريادة زيادة تعتدية بظرحاً

مسألة ٥٨: «يجري... إلح».

في إحراء حكم الشك من الإشس وشلات إشكال قد مرّ وجهه في الصرح حادى عشر.

مسألة ٥٩: «الظاهر الساء... إلح».

الأقوى عدم الإكتفاء في الدحول في العبر على من هذه لأمر فيحب التدارك بلا إعادته خصوصاً إذا أتى بقصد م في الدقة، كل ذلك؛ لإصراف الدليل (٢) عن مثله.

مسألة ٦٠: «في مزاجتها... إلح».

في مرحنها للمعصر إشكال، وهكذا في لعشاء وسجدي اسهرو ويكنه صعب حذاً، والله العالم.

مسألة ٦٢: «الأحوط... إلح».

من لأقوى وحوها؛ للمضيعة، وفي وحوها لريادة إشكال؛ لإحتمل وقوعه في محله

(١) الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ باب ٤٠ من أبواب النراء في الصلاة ج ١ و٤

(٢) الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ باب ٤٢ من أبواب النراء ج ٢

مسألة ٦٤: «وحب عليه أخرى... إلح».

إن كان صدورها عمدته، وإلا فيحب الجمع بين الإتيان بسجدة في محلها بقصد ما في الدقة وسجدة في السهو محتمل الرأفة؛ لعلم الإجمالي

فصل في صلاة العيدين

مسألة ٩: «عدم وجوبه... إلح».

من في مشروعيتها بطر، وكذا الكلام في قضاء سجدة والشهادة؛ لإختصاص دينه بالصلاة الواحدة خصوصاً مع ما ورد من بي السهو النافذة (١) ببعض معانيه.

فصل في صلاة جعفر

«بعد جواز... إلح».

بمجرد جواز الذكر لا يقصد الجزئية لا يجدي في الإحتراء عن صلاة جعفر، ونقصها لا يجزئ في مريضة، ووجهها واضح.

مسألة ٦: «يأتي به... إلح».

رحاء أيقصد ما في الدقة، لا يقصد الحرثية؛ وبكسبه طهارة لا تحتاج إلى بيان.

فصل في جمع الصلوات المدونة

مسألة ٧: «والمشي فيها إخباراً... إلح».

فيه تأمل وإشكال؛ لعدم الظفر بدليله.

فصل في صلاة المسافر

قوله «على الأقوى... إلح».

من الأقوى خلافه؛ لأن امتيقن من رفع اليد عن ظهور الدس في ثمانية

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣٣١ باب ١٨ من أبواب الخلل نواقض في الصلاة ح ١

الإمتدادية (١) هو لرفع عن حيثه الثمانية فيبقى ظهورها في جهة الإمتداد بحاه، ويجب أن يكون حد السير بمقدار أربعة إمتدادية.

مسألة ٥: «وجوب الاحتيار... إلح».

في وحوه نظر حدًا؛ بعدم الدليل بعد كون الشبهة موضوعية، فارجع فيه سائر الأصول خصوصاً الاستصحاب بعد و هو شبهه بقاء الموضوع، يكون انه رفيه العرف بعملهم مثل هذه العساوين من الجهات العيلية للحكم الموحب شكها للشك في بقاء نصية، تنبئة بموضوعها وحكمها كما هو ظاهر.

مسألة ١٣: «أو أقل... إلح».

قد مر الإشكال في كفاية الأربعة التبعية مطلقاً.

مسألة ١٤: «كوك اعموع... إلح».

مع عدم بوع سقط في الدثرة عرفاً بمقدار الأربعة؛ كي يصح إعتارسية لأربعة الإمتدادية بين مخرج ولعقد كما ان شكال، والوجه فيه واضح؛ ومن هنا ظهر وجه التأخر في إطلاق قوله في دين شرط لك في، مع صم العود مسافة، فتدبريه

مسألة ١٥: «وان لم يكن أربعة... إلح».

قد مر الإشكال فيه أيضاً.

قوله «لواطمأن... إلح».

في كفاية الاطمئنان في تحقق موضوع انقصر بطر، لامن جهة دخله في تمشي القصد إلى لمسافة، كسب وكثيراً ما يتمشى القصد من الجاهل والشاك محض رجاء لمسافة؟ بل من جهة قوه في النص: «لأنهم لم يشكوا في مسيرهم» (٢) إعتار اليقين، علاوة عن القصد المزبور في موضوع القصر كاعتار اليقين بمقام العشرة في إقامة العشرة؛ لقوله عليه السلام: «ايقت أن لك به مقام» (٣) ومن المعلوم أن قيام شيء

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٩٠ باب ١ من أبواب صلاة المسافر ح ٢ و ٦.

(٢) الوسائل ج ٥ ص ٥٠١ و ٥٠٢ باب ٣ من أبواب صلاة المسافر ح ١١.

(٣) الوسائل ج ٥ ص ٥٢٦ باب ١٥ من أبواب صلاة المسافر ح ٩.

آخر مقام هذا القير فرع حقيقته وفي حجة الاطمئنان في الموضوعات نظر وتوهم أن
المصرف من الشك غير لأصلان مطور فيه، وحديث فلا بد في أمن مقام من
ملاحظة حصول اليقين، أو ما يقوم مقامه عند شرع والعلاء مع عدم ردعهم ناصي
وأمره، وسواء لا يحل لإحراء أحكام مصرعه كما لا يخفى.

مسألة ١٦: «والأحوط... إلخ».

لا يثبت، بتشكك في صدق أحد لمعنيين عن مثله إحتياطاً.

مسألة ١٧: «يجب الاستحار... إلخ».

قد مر الإشكال فيه.

مسألة ١٨: «بل ولو ظن... إلخ».

في حجة النص نظر، بل لأصل عمدة ايقين بعدمه، فيرتب عليه أثر فصر، و
إن كان لأحوط جمع أيضاً، بل لا يترك.

مسألة ١٩: «كان الطاهر... إلخ».

بل الطاهر الفصر: لمن ف ذكرنا، ولا يثبت الاحتياط خصوصاً في الأخير توهم
بصرف شاك عن مثله أو بدعوى حقيقته بدى العلاء مع عدم ردعه، وفي كلا
الوجهين نظر حد.

مسألة ٢٠: «فالطاهر... إلخ».

بل انظر خلافه وبما يسهل أيضاً طاهر سلطان؛ ودلت لأن لمطابق وجوب
لفصر هو العدم، لمساواة لمعينة الشخصية، وإن جهل مقدار ركنها بخلاف مورد
الكلام والمثال، فوجوب الفصر في مورد الشك لا يستلزم وجوبه في محط البحث كما
لا يخفى.

مسألة ٢١: «بأن لم يكن... إلخ».

بل وبما كانت به هذه الحركة، ولكن لم يكن بحسبها، بل كان محموراً فيه، ولو نخره
فهرأ عنه، إذ في مثل هذه الصور لا يصدق عليه قصد مسقه، ولو علم بصدور هذا
منه من الميرمه، وحديثاً يخفى التشكك في أن لما خود في موضوع لفصر محذور.

عدم صدور مثل هذا السير منه نصير من أنه في السجدة - كية قهراً فحري على الماء
عنى وجه يعلم بلوغ سره إلى مسافة، أو ساطق فيه كون سيره أيضاً عن اختياره، وو
بوسيط حصار لارمه مع الإلتفات للملازمة، وقد إجماع دخول إرادة نفسه في وجوب
القصر على وجه لا يشتر إرادة لارمه ولو مع لعدم الملازمة، فلا طس إسرء أخذه؛ إذ
لزم ذلك عدم وجوب القصر على من انتهت بحركة السجدة بقدر لم فيه وإحذر
حنوس فيه الملازمة سره بلا إرادة لسيره فعراً، أن إرادة أحد السلازمين غير ملازم
لإرادة لارمه أو مبرومه، وإلترم بعدم وجوب لقصره كما ترى، وحيث يدور لأمر
من الإجماعين المتقين، ولا يبعد إلترم بدخول قصده في حكمه؛ يستعس في بعض
المصوص رتبه لم يريدوا كذا، وراجع هذا المعنى بمقتضى الملازمة العالقة، أن بعض
بصدور سيره وسو لا عن إرادة بعد حذاء، ولعمته إلى ذلك بصره في لمن حيث قوى
عصر، ولقد تأملنا في عورته أيضاً فراجع.

مسألة ٢٣: «ولو ملقه... إلح».

في إطلاقه الشامل للأقل من الأربعة إمتد منه بترك سلفاً وجهه، فسق على
التمام؛ لا إذا صدر منه أربعة متدائه، ومه طهر الخب في بعض الكلمات لأخرى مه
في المقام المبثثة على هذه لمسألة فراجع.

مسألة ٢٥: «وكذا لو كان... إلح».

قدمراً الإشكال فيه في الحاشية - مه عديه.

مسألة ٢٦: «المجموع... إلح».

من عصر مظن في صورة بدنه عن قصد الإقامة، قلل أن يصحى به كما في
سخر (١)، فراجع.

مسألة ٢٧: «عجب التمام... إلح».

مه تأمن؛ لتسكينك في سنة هذه المندار من لأحره، إذ لقد والمتيقن مه هو

صورة انقدمة لتتوصل به إلى الحرام، وأما صورة الملازمة المحضة فاندراجها في النصوص (١) كشكال لا يخلو الاحتياط بالجمع حيثي عن وجه فلا يترك .

مسألة ٣٣: «على الأقوى ... إلخ».

لقد مر الكلام فيه سابقاً

قوله «ما نواه ... إلخ».

طاعة لاسمر، وإلا فعليه إشكال، والظاهر أن مراد المصنف أيضاً هو الأول بقربة ما بعده من كلامه، فراجع.

مسألة ٣٦: «الأحوط ... إلخ».

لا يترك مطلقاً؛ للتشكيك في شمول عنوان العصية لتجرّي وعدمه.

قوله «الأحوط ... إلخ».

لا يترك في المقام أيضاً؛ لعين الوجه السابق.

مسألة ٣٩: «والأحوط ... إلخ».

لا يترك خصوصاً في الأخير كما أشرنا إليه.

مسألة ٤٠: «أو أقل ... إلخ».

في لأقل نتمس؛ لا يترك الجمع بين الوظيفتين ما دام في الخارج؛ بقوة احتمال دخل قصد الصلابة في تمام المسافة، ولو ملققة من قطعات سمره.

مسألة ٤٢: «في ذلك ... إلخ».

من وغيره إذا لم يكن ما صدر منه مباحاً تقدر المسافة؛ لم مرّ وجهه.

مسألة ٤٣: «والأحوط ... إلخ».

لا يترك الاحتياط هنا أيضاً؛ لوحدة المناط.

مسألة ٤٩: «ولكنّ الأحوط ... إلخ».

لا يترك حداً لو لم يقل بقوة إعتاريتها في إقامة غير البلد؛ إذ الاستفادة من

النص (١) إعتار الفصل بالإقامة التمتع عية الأمر في لئد لايجتج في قصده دون غيره كما لايجنى على من لاحظها.

مسألة ٥٥: «يقصر... إلخ».

ولكن بشرط عدم صبرورته تشكّر سبره متى دوره معه (٢) كما لايجنى وجهه.

مسألة ٥٧: «والأحوط... إلخ».

بل لأقوى كفاية أحدهما؛ لإقتضاء الجمع بينهما رفع اليد عن إطلاق اشترط الحاكمي عن إنحصاره.

قوله «أو محق... إلخ».

سيجيء الكلام فيه.

مسألة ٥٩: «الأحوط... إلخ».

بل الأحوط في هذه الموارد الجمع، نعم، مقتضى الأصل إعتبار الخفاء مطلقاً، لشد في تبدين موضوع انتمام بالقصر بدونه.

مسألة ٦٠: «يعتبر التقدير... إلخ».

في إعتار انرائد عما يصدق عليه كونه من حدوده عرفاً بظر حدّاً، ووجهه التشكيك في إندراحه تحت الدليل (٣).

مسألة ٦١: «المميز... إلخ».

لايترك الاحتياط بالجمع مع عدم حواء كونه أداناً حتى مع تمتر فصوله؛ لتشكيك في الإحتواء وإستباط مثل هذا القرص من الدين (٤).

مسألة ٦٢: «المدار... إلخ».

فيه تأمل؛ لعدم إستفادة الخصوصية من النص (٥).

(١) نوسائل: ج ٥ ص ٥١٧ باب ١٢ من أبواب صلاة المسافر ١.

(٢) الوسائل: ج ٥ ص ٥١٦ باب ١١ من أبواب صلاة المسافر ٥ و ٦.

(٣) و (٤) و (٥) نوسائل: ج ٥ ص ٥٠٥ باب ٦ من أبواب صلاة المسافر ٣.

قوله «الكبير... إلخ».

ما لم يخرج عن معتاد، وإلا فكيف يحق أدب محله وحدره.

مسألة ٦٥: «فيجري... إلخ».

في إحراء حذ الرخص في غير الوضو إشكال؛ لعدم الدليل مع تمامة عموم
المزلة (١).

فصل في قواطع السفر

مسألة ١: «نقص التجارة... إلخ».

بل الأقوى حكم لوطر الحقيقي على مثله؛ بقوة ثبوت لوطر الشرعي أيضاً،
ولقد تعرضنا في كتاب الصلاة دفع جمع شأنه، فرجع (٢) إليها.

مسألة ٦: «لم يعزم... إلخ».

في كفاية لعزم على العدم مع بقائه فيه إشكال؛ لعدم صدق رونه بمجرد ذلك،
ولا أقل من الشك فيه، مستصحب العدم.

قوله «لا عن إختياره... إلخ».

فيه أيضاً التأخر لسابق الحدي فيه في المسافة الموحدة بقصر، من كفاية مطلق
ليفي في لمقام أصب، ثم يحتاج إلى الإختيار، ولو بتوسيط إختيار لارمه، أو مروه
مع الإلصاق بالملازمة. والله لعالم.

مسألة ٨: «حتى إذا كان... إلخ».

فيه إشكال، بل مع إذا كان في غيره من الأول كما لا يخفى وجهه.

مسألة ١١: «عالمًا بعدم... إلخ».

بل ومع الشك فيه أيضاً إذا كان قاصداً رجاءاً؛ باستصحاب بقاءه القائم مقام يقينه.

(١) الوصل: ج ٥ ص ٥٤٣ باب ٢٥ من أبواب صلاة مسافر ج ١ ص ٣٤٠.

(٢) شرح تبصرة المتعلمين للمؤلف: ج ٢ ص ٣٦٥.

نعم لو لم يكن ذلك من نيته وقصده أصلاً رثاً يشكّل الأمر في محجّبه حكم التمام بلا نيته كبعض أنحاء المحبور وتقدّم وجه الإشكال في أسأله السابعة فراجع.

مسألة ١٢: «ما لم يطمئن... إلح».

لا بأس به ما دام يحتمل بقاءه ولو ضعيفاً، لحال حرب من الإستصحاب المبرور بعد عدم تدبيل على حقيقة مطلق لا طمئنن خصوصاً في الموضوعات وباء العفل على العمل على فرض تماميته، مردوعة عموم إعتد السنة في الموضوعات وظهور دليلها في حصرها، إلا ما حرج بالتدبيل من سيرة أو غيرها كما لا يخفى على من لاحظ دليل رونة مسعدة من صدقة (١).

مسألة ١٣: «لكن الأحوط... إلح».

بل الأقوى فيها بل وفي الفرع الآتي عدم حروجه عن حكم القصر لعدم البقي بتمام في حقهم الذي هو جزء مناط أيضاً في وجوب القصر.

مسألة ٢٤: «بل من أربعة... إلح».

قد مرّ الإشكال فيه.

قوله «في الذهاب... إلح».

إذا كان أربعة إمتدادية، ولا فيقصر في إلباب إذا كان مستقلاً بقدر المسافة ولقد تقدّم وجه المسألة، فراجع.

قوله «من قصده... إلح».

قد مرّ لإشكال فيه عملا حظه إحلال هذا المقدر في جهة استمرارها به المستعد من فحوى الدليل، وإن يصير بقاء العشرة عرفاً لولا إعتبار الاستمرار فيه وإليه أيضاً نظر المصنف - قدس سره.

مسألة ٢٦: «بطلت... إلح».

في السطّان قبل انوصون إلى حدّ الركوع بطر؛ لإمكان جعلها فصراً برجوعه،

فيكون حاله حال ما لو كان في الأولين.

مسألة ٢٩: «لعمركم الطهر... إلخ».

في كون المقام من باب تقويت الوقت بطر، بل هو من باب إدراج نفسه في موضوع من فوات عنه الوقت قهراً.

مسألة ٤٠: «ولا يضرب بوحدة... إلخ».

فيه نظر، ووجهه ظاهر.

مسألة ٤٣: «الترخيص... إلخ».

في تفسير حذ الترجيح في المعام أيضاً بطر؛ لعدم الدليل وعدم مساعدة عموم التبريل.

فصل في أحكام صلاة المسافر

قوله «على الأقوى... إلخ».

فيه إشكال كما مرّ سابقاً فراجع.

مسألة ١٠: «مختارين... إلخ».

من الأقوى كون المدار على حال فوت العريضة كما تقدّم وجهه معصلاً، وإن كان الأحوط الجمع، والله العالم.

كتاب الصوم

فصل في النية

قوله «القصد إلى نوعه ... إلح».

ذلك مبني على إحتلاف حقائق أنواعه، وفيه نظر، ولولا الأصل فلا يحتاج فيه
أزيد من قصد تغزب شخص أمره في ما كان من التكليفات.
نعم في انوصعيات الدقبة يحتاج إلى قصدها مقدّمة؛ لصدق بقاء بدقته كما
هو الشأن في الديون مالية كما لا يخفى.

قوله «ولا يجري ... إلح».

الأقوى على ما ذكرنا الإحتراء به إذ أتى بداعي شخص أمره إجمالاً، فسمط
عنه أحد الصيامين بلا عنوان مع تساويهما في الإهتمام، ولا يسقط عنه أهميتهما فوط
ويتسعه سقوط أثره، وهكذا لأمر في كلّ دبت ثريده كشف عن أهميّة طله، و
إلا في سقوط خصوصه إشكال، بل مع؛ لظلال الترحيح بلا مرتج.

قوله «فيعتبر في مثله ... إلح».

فيه نظر؛ لعدم ثوب قصبة حقيقته، وبك كان أحوط

مسألة ٢: «أو العكس ... إلح».

إذا لم يحل بامتثال شخص أمره، وكذا في ناله.

مسألة ٧: «مدون تعيين أنّه للتنذر ... إلح».

ونو مقدّمة لإمّثال شخص أمره، وإلا ففي الإحتياج إلى قصد التعيين في غير

الكليات النقية نظر جذاً.

مسألة ١١: «وسقط الأمر... إلح».

لو كان مصتقاً كما هو واضح.

مسألة ١٧: «والأقوى... إلح».

في اصطلاح نظر، لمشت في إندراحه في دلس (١) بطلان بصوم بقصد لرمصانية في يوم الشك

مسألة ٢٠: «وإن نش... إلح».

يسعى في عدم أيضاً أن تحتاط كما مر منه في بطيره، فراجع.

مسألة ٢١: «وكذا لو صام... إلح».

فه أيضاً زتم من جهة شكك في شمول دليل تحديد لأمثال المقدم.

مسألة ٢٢: «وكذا لو نردد... إلح».

على وجه يحل بيته ولورحائب، وإلا فلا بأس به، إلا كتفاء به في مقام الإمتثال.

فصل في ما يجب الإمساك عنه

مسألة ١٤: «وإن كان الظاهر... إلح».

في صورة حرمه في دخل بومه في إحلامه على وجه لمقدمية لا أن يرتبه عليه من باب لا تقاض، فإنه على لأو أمكن دعوى صدق الاستمضاء الاحتيار بجلاف ساق فتأمل.

مسألة ٢٠: «فالظاهر... إلح».

فيه نظر، بتشكك في إندراحه تحت لإطراف على وجه لاظمش النفس نأخذ انظرون في مع الإجهاد فلا تترك الإحتياط في أمثاله؛ لعدم استمرار دعوى

بأحد الطرفين.

مسألة ٢٢: «بطل صومه... إلخ».

مع علمه بصدقه وأما مع استعبد بدليل حجة خيمره فلا يخلو البطلان من شكك؛ بلشك في كديته وفعاً، ودسل التعتد المربور أيضاً غير ناصر إلى محل هذه الآثار قطعاً، وهكذا الكلام في عكس العرص.

مسألة ٢٤: «لا يجوز الإحمار... إلخ».

في معتته عن الصوم نظراً لعدم الحره بإطلاق على الله ورسول والأئمة على مثله، إلا حتمال صدقه ولو صعب، نعم، هو حرام بمط الاعراء ولافتراء بوجه.

مسألة ٢٦: «لا يبطل صومه... إلخ».

في عدم مفسرة ما اصغر به إشكال، وإن يساعده قاعدة لإصطرار بفرية تطس الإمام عليه السلام إذ في بعض الموارد على الآخر لمصطر أو لشرائط كدلت، وبكن عمدة وجه التكتكث فيه ظهور قوله: «لئن افطرت يوماً أحب إلي من أن يصرب عني» (١)، إذ يظهر أن الإمام حمل الإصطرار على فعل بعض المصطرات معاً عن بعض دأص الصوم وحكمه بأن الإفطار أحب، وإلا فلا يتصور إصطزاره إلى الإفطار في فرض رفع الإصطرر مفسرة لشيء كما هو طاهر، ومن هنا رتها يتكشف بأن الصوم مثل باب قطارات اشلاث أمور بسيطة على وجه غير قابل للتعريض كما يومي به أيضاً أن بوصوه لا تنقص وإن أحتمل حمله على معنى آخر أيضاً، ومن هذه الجهة لا يحذر خرياب قاعدة المسوفها لولا قدم النص (٢) على لتعريض في بعض أمور كعسل ما حول الخرج في لمكتشف خصوصاً في مورد لا يمكن جعل شيء عليه ومسحه، فإن هذه المعامات إنما هو دأص المحصوص، ولا فعموم قاعدة السور قصر شمول عن مثله؛ وبذا لا يجري في مورد عدم كفاية الماء

(١) الوسائل: ج ٧ ص ٩٥ باب ٥٧ من أبواب ما يجب عنه الصائم ح ٤.

(٢) كونه تل: ج ١ ص ٣٢٦ باب ٣٩ من أبواب الصوم ح ٢ و ٣.

له كما لا يخفى.

مسألة ٢٩: «بأن لم يقصد المعنى أصلاً... إلح».

بل وإذا لم يكن فيه الإحار عن الواقع كما هو ظاهر.

قوله «إلحاق البحار... إلح».

في إلحاقها نظر حذاً؛ لعدم تمامية المداط خصوصاً مع ضعف الرواية (١) في أصل إعمال العبط بعد الجزم بعدم صدق لأكل على مثله وإمكان حمله على الموارد العادية الموجب لإحتمال أحرانه في الفم على وجه ملائم مع وصول الطريق المحبوط به ونصف بعيره إلى الخلق المورث للطلاق من هذه الجهة كما لا يخفى هذا.

مسألة ٣٤: «لا يحكم بطلاق... إلح».

معنى وجوب إتمامه طاهراً وإن كان معاقباً على فرض انبساط دفعه جمعاً بين العلم لاحتمال بوجوب الاحتساب عن أحد الرمي، وبين استحباب وجوب إتمام صومه وصحته.

مسألة ٤٤: «بل بشكل... إلح».

وإن كان واحياً فعلاً مقدمة للإمساك عن الزائد.

نعم، مع أنوية يمكن تصحيح صومه كما تقدم نظيره في الخروج عن العصب، ومن هو طهر حان ما أفاده في الإشكال في طرف الخروج حتى في غير صوم رمضان؛ إذ هو مستي عن وجوب الإمساك فيها نصاً، ولكن الدليل غير مساعد كما لا يخفى.

مسألة ٤٨: «بالإحتلام... إلح».

ما لم يكن صومه الاحتدري من أسبابه العادية، وإلا فيقوى احتمال كونه من الأسماء الاحتدري، وبعد إشتمال المصنف سابقاً في مثل هذا العرض.

قوله «صح صومه... إلح».

في قيامه ليتيقن عدم العمل في أمثال المقدم نظراً؛ لأن دليل التيقن (٢) ناظر إلى

(١) وسائل ج ٧ ص ٤٨ باب ٢٢ من أبواب ما يحل من الصوم من غير العاصم ج ١ و ٢.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ٩٦٩ باب ٧ من أبواب التيقن ج ١ و ٢.

ترتيب آثار انظاهرة، لارفع آثار الحباة وتوهم حياء الواسطة مطور به.

مسألة ٤٩: «كالمتوسطة... إلخ».

في اعتبار غسل المتوسطة إشكال، لعدم مساعدة النص (١) الوارد في المقام عليه بعد بطلان التسرية بالمناط كما لا يخفى.

قوله «لم يطل صومها... إلخ».

الأحوط ضم أعمال الليلة الماضية والسنة من جهة لتشكيك في مدلول النص (٢) على وجه يحتمل فيه هذه الوجهة فقتضى الأصل وإن كان الاقتصار على ما في المتن ويكر الاحتياط يقتضي الالتزام بما ذكرناه.

مسألة ٥١: «وجب عليه التيمم... إلخ».

قد مر الكلام فيه، فلا يترك الاحتياط في مثله، كما لا يترك الاحتياط ببقائه على تيممه مستيقظاً حتى يصبح من جهة شبهة ناقصة اليوم لمثل هذا التيمم أيضاً.

مسألة ٥٦: «وإن كان الأحوط ما هو المشهور... إلخ».

لا يترك بمقتضى الجمع بين لصوص (٣) المتفرقة في الباب، ولقد فضاء في كتب الصوم فراجع (٤).

مسألة ٧٠: «مع إمكان... إلخ».

هذا القيد مستدرك كما لا يخفى.

مسألة ٧٦: «وجب قطع الصلاة... إلخ».

مع فرص الضيق لا وجه لبطلان الصلاة إلا في صورة احتياج إحراجه إلى عو صورة الصلاة، وبدونه فقواعد الاضطراب ترفع مانعية ما يوجب بطلانها.

قوله «وإبطال الصوم... إلخ».

أقول: وذلك فرع أهمية مانعية التكلم في الصلاة عن الصوم وهو تحت المع،

(١) و (٢) الوسائل ج ٧ ص ٤٥ ب ١٨ من أبواب ما يمسك به الصائم ح ١

(٣) الوسائل ج ٧ ص ٤١ و ٤٢ ب ١٥ و ١٦ من أبواب ما يمسك به الصائم

(٤) لا يوجد لدينا كتاب الصوم للمؤلف.

فيمكن حينئذ رفع المانع بقاعدة الاصطرار فتصح الصلاة والصوم كلاهما كما لا يخفى، ولكن مع ذلك الأحوط قصد الصلاة أيضاً والله اعلم.

فصل المفطرات المذكورة

مسألة ٦: «ولو كان... إلح».

في الصلاة في فرض الانتهاء إلى الإبحار بطريقه فيه كل يوم أسهي إلى الاحتلام رتب يشك في كون قصد مثل هذا الملازم راجعاً إلى قصد الأكل أو خروج المني عرفاً، وبعد استشكل المصنف في فرض الصوم سرور، وبصرهم ما يورث عتقاً من يومه ملازم لأكله شيئاً، ومثله وصحة كثيرة، ووجه الإشكال في الجمع صاهر.

فصل لأناس للصائم عصاً احتام

قوله «نفقت أحرأ منه... إلح».

مع إسهلاء أحرأه في ريق الفم، وإلا فلا بأس به.

مسألة ٦: «والظاهر عدم... إلح».

فيه نظراً لعدم دليل يساعده مع وجود الأصل على خلافه.

فصل

«نكره للصائم... إلح».

لأناس سركه جمعاً رجاءً.

قوله «بالعود الرطب... إلح».

مع فرض إسهلاء رصوته بالريق كما هو العال.

فصل المفطرات المذكورة

قوله «الثالث... إلح».

لا يترك الاحتياط في اليوم الثالث لو لم يقل أن الأقوى وحب فيه من جهة ما

يفتضيه لمطري الجمع بين شتاب لا حار (١)

قوله «والمقتصر... إلخ».

في المقتصر مطلقاً إشكال فالأحوط ثبوت الكفارة كما لا يخفى وجهه.

مسألة ١: «ويجب الجمع بين الحصال... إلخ».

في وجوب جمع إشكال؛ لو حوّد النص (٢) المرخص بطلاقة بصميمة، عراض
حتى عمير عن رواية عبد السلام (٣) وغيره، والأحوط فيه الجمع خوفاً عن الخلاف في
لمسألة.

مسألة ٦: «على الوجه المخرم... إلخ».

قد مرّ الإشكال فيه في سابقه.

مسألة ١١: «أحوطها... إلخ».

لا يترك لأحد من فيه، لولا نقل مؤنة نسوت، لقوة دعوى إطلاق دليل (٤) لكفارة
منه أيضاً حيث لا فرق في كشف عدم الصوم من لأول بين الحيف والسفر، وحديث
قد مرّ سمع من (٥) لفرص لم يرسر في الحيف وأمثاله أيضاً.

مسألة ١٣: «فهو مرند... إلخ».

مناط إنكار الضروري ولقد مرّ مثلاً تفصيله.

قوله «والأحوط قتله... إلخ».

لا يترك؛ لقوة مدركه.

مسألة ١٤: «الأحوط كفارة منها... إلخ».

لا يترك. من هو أفون، يصدى تعتمد منها في الآن الثاني، فمدخل في محبة

(١) الوسائل ج ٦ ص ٤١ و ٤٢ ب ١٥ و ١٦ من أبواب ما يملك عنه يدر

(٢) الوسائل ج ٧ ص ٣٢ باب ٩ من أبواب ما يملك عنه الصائم.

(٣) الوسائل ج ٧ ص ٣٥ ب ١ من أبواب ما يملك عنه الصائم ج ١

(٤) و (٥) الوسائل ج ٧ ص ٩٦ و ٥٨ من أبواب ما يملك عنه الصائم ج ١

الأمر بإمساكه بعد الإفطار، وإن كان من الأول، بل إرادتها أصلاً فهو قصر من حيثه، فالأمر أوضح.

مسألة ١٥: «وإن كان الأحوط... إلح».

لا يُترك، لقوة إحسان حرمان المسط فيها.

فصل يجب القضاء

قوله «أو طر... إلح».

الأقوى في صورة نص، أو المضغ بعد الفحص عدم وجوب القضاء في صوم رمضان؛ لا إطلاق النقص^(١) للحالتين.

قوله «إلا في صورة... إلح».

ويلحق به صورة عدم بدء الليل كما أشرد، ولكن دليل ذلك محتصر بمرصان ولا يبعد منه إن عبره، بخلاف الفرص السابق كما لا يخفى عن من راجع.

مسألة ١: «على الأحوط... إلح».

بل الأقوى عدم الكفارة، بمصوره مع إستصحابه بعد عدم حقة الخبر الواحد في الموضوعات.

مسألة ٢: «ولا يلحق بالماء... إلح».

مع فرص، جندرية مقدمة خصوصاً مع حتمان السابق لا تخلو المسألة عن إشكال، ووجهه ظاهر.

مسألة ٣: «الأحوط القضاء... إلح».

الأمر، لا حجة فيه. بمصوره النص^(٢) عن الشك، فيقتصر على موردته بعد ما كتب على خلاف القاعدة.

(١) الوسائل ج ٧ ص ٨٧ د ٥١ من ٥٠٠ ع ٢٠٠ ج ٢ و ٣ و ٤

(٢) الوسائل ج ٧ ص ٥٠ د ٢٣ من ٥٠٠ ع ٢٠٠ ج ٤

مسألة ٥: «الأقوى عدم الوجوب... إلح».

وربما يكون مشا سرق بين سرق لمشي عقيب الملاءمة المبرورة، وسبق ذلك إلى الخلق عقيب لأدحار هو لإيقاع مقدمة الإدحار في الغم؛ بتمام الوجوب لصدق اسرب إحباراً، وعدم لإشفاق في مقدمة ملاءمة نسق سي الوجوب لتشكلك في صدق الإدحار لا حثرتن كم لا يخفى.

فصل في شرائط صحة الصوم

قوله «ولا من السكران... إلح».

على المشهور من كتاب في وجهه نص، ولا يرد لأحسان بأنه م صومه مع سبق البتة؛ عدم تدمته وجه الملاءمة مع قصد خروج من شاعه المشهور قوله «وبى الصحة إشكال... إلح».

لأقوى صحته؛ لكون المقام من باب اسرحه غير مصر بصحته كونه في صورة جهه بامر حم معدور.

مسألة ١: «وبى وصح... إلح».

على المشهور من إمامي مطبق المعدل من الجاهل بالموضوع في حكم سحبد، وهو لا يجوز من شيء؛ لعدم وجه له.

مسألة ٣: «لا يكون عليه صوم واجب... إلح».

على لأحوط، لأحتمال سوقها ماق الواهي في الصلاة المحمولة على الكراهة، بخصوص (،) المرتفعة في كثير من الموارد المانع عن الإنترام تنخصص الواهي لإدنه من مثل هذا التخصيص ومثل هذه الجهة، وإن لم تكن حارية في المقام، إلا أن وحدة ساقه يوجب لوهم في دلالتها على الحرمة، وبذلك كان لأمر في المقام بحرم لإحباب حدّاً، وعلى أي حال لا شبهة في عدم إقتضاء بواهيها الحرمة الدائمة، بل انطهر بقرينة

المقاسة في أحبارها في الصلاة الحرمه التشريعيه، وحسنه فكي في حوار الإتيان
بمنها، إياها برحاء : لقوة إحتماا المشروعة كما لا يخفى .

قوله «فالأقوى صحته... إلح».

فيه نظر أيضاً : ولأولى أن يأتي به رجاء كما أسفاه .

قوله «ولوندر التطوع... إلح».

على لسان عن عدم حوار التطوع وقت مريضة، أو لم عليه مريضة في تصحيح
مثل هذا سرشكال كما تقدم في باب الصلاة بوجهه، فراجع .

فصل في شرائط وحوب الصوم

قوله «والأحوط... إلح».

حلاف لمشهور حيث أحرمه بالمسافر، واندين عليه غير ثابت، وقد لا يترك
الاحتياط في مثله جداً .

فصل وردب الرحصة في إفطار شهر رمضان

قوله «والأحوط أن يقتصر... إلح».

بل الأقوى لو حوب إمساكه عن الرشد مهي أمكس، نعم، في غير رمضان من
لواحيات المعتة وحوب إمساكه بعد الإفطار غير ثابت، لعدم لدل .

قوله «بل الأقوى... إلح».

في القوة أمثل : بقوة إحتماا التعدي إليه من النص (١) لإطلاقه .

فصل في طريق ثبوت الهلال

قوله «والأحوط... إلح».

لدى لا طريق له به إلا النص .

مسألة ٦: «لكن لا يفصد... إلخ».

سجوا الحرم، وإلا فلا بأس به رجاء؛ لعدم إيدرجه في لص (١) الناهي

مسألة ٨: «تختبر... إلخ».

وفي التخيّر مبرور. لولا فساد الإجماع عنه بطر، مع علمه بطل شهر ولو في صمن عدة محصورة تحت غير ما يحتمل كونه أحد العيدين، إلى أن انتهى إلى خرج، ومع عدم العلم المبرور ينتهي الأمر في كل يوم إلى الدوران بين المحذورين، فخرج أمور من موضوع الإحباط بالمرة، فلا يعبس في صرف عدم سقوط التكليف حرماً حتى طاهراً، لا من الرجوع إلى الفرع؛ لأنها لكن أمر مشكل وسد لعدم.

قوله «والأحوط إحراء... إلخ».

من الأقوى؛ لإقتضاء حجية ظنه إياه.

مسألة ٩: «فالأحوط... إلخ».

لا يترك ما يرمي المخرج، ووجهه طاهر علا حظه علم الإجماع وحكمه مستخرته.

مسألة ١٠: «كإحتمال سقوط... إلخ».

لا يبعد الإحتمال الثاني من المتخصص بين لصوم وإصلا؛ لوجود الوقت فيه دون لصوم لعدم قدرته.

فصل في أحكام القضاء

مسألة ١٠: «لا يجوز الطوق... إلخ».

قد مرّ وجه الطرفة وأنه لا بأس بإتيان رجاء.

مسألة ١٢: «لكن يستحب... إلخ».

في ثبوت الاستحباب لشرعي بطر؛ لعدم وفاء دليل به، نعم، لا بأس بتساهه رجاء.

مسألة ١٩: «والأثم... إلخ».

في لأثم إشكان، ولقد مرّ وجه الإشكان فيه، فراجع

مسألة ٢٠: «عدم الوحوب... إلخ».

لا بأس في إثباته بالإستصحاب في المقام أيضاً كما لا يخفى.

فصل في صوم المكفارة

مسألة ١: «وكذا يجب التاسع... إلخ».

في كفارة التمس: بلص ١٠١، وفي غيرها إشكال؛ لعدم ووء تسل به.

مسألة ٦: «إذا أفطر... إلخ».

في إطلاقه شامل بصورة التمس من إيجابه مساند نظراً لشكك في عموم (٧) بقلة الواردة في شهرين المنب عن من جهة عدم تعدي لأصحاب من هذه بقلة إلى سائر سورده؛ لعدم إشرافهم بخوار السدار لأولى الأعداد، حتى مع قطعه نظراً للاحتياط في بوقت، فراجع.

مسألة ٨: «لكونها محونة... إلخ».

مخرّد ذلك عمر محد في صفحة معدة، ولم يقصد إيمان شخص راحته، وبوصفها وانكسار، ولا فوك كساء استلزم إمتثال شخص لأمر بوجوب أو لدي المعتر فيه تتابع لا يكذب صبح مثل هذا العمل أن يقع إمتثال لأمر آخر، وحينئذ قد ووه كف يصح صوماً^{١٠} وإطلاق العبارة غير حالي عن الإشكال.

فصل أقسام الصوم أربعة

مسألة ٢: «وفي مواضع أيضاً... إلخ».

في حرمة بعض هذا الصياد ذات نظر حد؛ لعدم ووء تسل به، لا يمكن حمله على

(١) الوسائل ج ٧ ص ٢٨٠ باب ١٠ من أبواب بقية الصوم الواجب ح ١-٦.

(٢) الوسائل ج ٧ ص ٢٧١ باب ٣ من أبواب بقية الصوم الواجب ح ١-١٣.

بيان دفع توهم المشروعية.

مسألة ٣: «وإن كان الأحوط... إلح».

قد مرّ وجه عدم ترك هذا الاحتياط حتّى يكون متهوراً، وإن لم يساعده لدليل.

كتاب الاعتكاف

قوله «بل هو الأقوى ... إلخ».

في قوة بعض: لعدم مساعدة الدليل على قائلتها حان الحياة بالاستئانة، ولأصل عدم لشروعة، وإن لم يكن بأس بإنيائه رجاء .

قوله «والتعيين فيه ... إلخ».

لولا مقدمة لامثال شخص الأمر إشكال، قدم في طائره كرراً.

قوله «ولكن الأولى ... إلخ».

ويمكن دعوى أن استبعاد من النصوص (١) أن فسخه بلا شرط حرام، وذلك لا يقتضي وجوب صومه إلا عرصاً لاحقاً.

قوله «والتقصاء ... إلخ».

في إطلاقه لصورة إنقطع دمه في الليلة الأولى إشكال.

قوله «وهكذا ... إلخ».

بل هو الأقوى كما لا يخفى على من راجع نصوص لباس (٢).

قوله «الجامع ... إلخ».

بل الأقوى حواره في كل مسجد تعبد فيه جماعه - بإطلاق نصه (٣) وإلا لم يكن

(١) الوسائل ج ٧ ص ٤٠٤ باب ٤ من أبواب الاعتكاف ج ١ ص ٥.

(٢) الوسائل ج ٧ ص ٤٠٤ باب ٤ من أبواب الاعتكاف.

(٣) الوسائل ج ٧ ص ٤٠١ باب ٣ من أبواب الاعتكاف ج ٦ ص ٧.

جامع البلد.

قوله «بل مع الميع ... إلخ».

إذا لم يمهم منه الفرح من قبله، فإنه مسلط على فتح مهاباته، وبعده لا يقدر بعد على شيء.

قوله «وإذن الروح ... إلخ».

في ليومين الأولين، ولا في اليوم الثالث الواجب، تعود إيدنه محل إشكال؛ لعدم إطلاق (١) في دينه على وجه يتكفل لإخراج قلبية المحل، ودليل (٢) وجوب الاعتكاف يخرج محل من سفاسية كما لا يخفى، كما هو الشأن في وجه عدم مراعاة حقوق الروح جميع وحدته.

قوله «نامياً ... إلخ».

في السياح بطر؛ لبعده دسل وإب لرفع شرطية لاستمرار الواقعي المستند من دليبه (٣) بواسطة سبب.

قوله «وإن كان أحوط ... إلخ».

لا يترك؛ بقوة عدم صدق الحجة عليه.

مسألة ١: «على الأحوط ... إلخ».

من الأقوى، لأن جميع آثار (٤) حجة في لغة على وجه يصرفه لإرئاد كما هو ظاهر.

مسألة ٩: «نظل ... إلخ».

في بطلانه بصر؛ لأطلاق دسده بعد تمتنى 'فحصده، وسحب قصاؤه بوتركه

(١) التوسل ج ٧ ص ٣٩٣ باب من أبواب الصوم المحرم والمكروه.

(٢) التوسل ج ٧ ص ٤٤٤ باب من أبواب الاعتكاف.

(٣) التوسل ج ٧ ص ٤٠٨ باب من أبواب الاعتكاف ج ١ ص ٦٠١.

(٤) الإثنياء ٥٢ في تفسيره ١٢٥ و ١٢٦ عن صاحب مرآة لا بد أن يكون بصره

لجهة.

مسألة ١٢: «بين الهلالين ... إلح».

في ترده، وإلا فمقدمة لتشميع إعتكافه تحب صمّ يوم آخر يستقيم لثلاثة بعد سابع والعشرين للعمومات (١) الدانة على وجوب الثالث بعد الإثنين.

مسألة ١٤: «فالأحوط إنداء القضاء منه ... إلح».

لأنّس تركه لكونه بأمر حديد موشع بإطلاق دسله.

مسألة ١٧: «عدمه بتخير ... إلح».

ما ذكرناه من التفصيل في باب الصوم، بل وانرجوع إلى أسرار في بعض صورته يجري في المقام أيضاً، فراجع ما ذكرناه هناك تنصّره في المقام.

مسألة ١٨: «لو كانا متصلين ... إلح».

فيه تأمل ناشئ عن إسباق الوحدة من الطبعة أم لا.

مسألة ٢٤: «كهاية حكم الحاكم ... إلح».

ذلك بإطلاقه ولو بلا سبق حصومة حسية منظور فيه، إلا إذا ثبت كون مثل هذه الأمور المورد لإنتلاء عاقبة الناس بطير هلال رمضان كافٍ في ثبوتها نفس الحكم، بلا إحتياج إلى سبق ترافع، وبومن جهة دعوى كون مثل هذه الجهات النوعية من وظائف أحكام الحور الكنتة في المقولة (٢) بقربة القابلة بإطلاقها لحكمنا، ولكن مع ذلك للنظر في ثبوت هذه الجهة أيضاً بجمال.

مسألة ٢٦: «ولا في مسجد القبيلة ... إلح».

مع عدم إنعقاد الجماعة فيه، وإلا فقد قدّم دعوى وجود النص (٣) على كفايته.

مسألة ٣١: «طلّ إعتكافه ... إلح».

في صورة عدم بقاء الوقت للإعتكاف إلا بعد ر الخروج لا وجه لطلّانه؛ لأنّ هذا

(١) نواتل ج ٧ ص ٤٠٤ باب ٤ من أبواب الاعتكاف ح ١٠٥.

(٢) نواتل ج ١٨ ص ٩٨ باب ١١ من أبواب صوم له صي ح ١.

(٣) نواتل ج ٧ ص ٤٠١ باب ٣ من أبواب الاعتكاف ح ٦ و ٧.

المقدار من الخروج خارج عن تحت الاختيار بقى أم خرج، وتوهم أن بقاءه مقدمة لارتكاب الزائد، فيحرم من هذه الجهة، منطوقه جداً؛ إذ كيف يصير الحدوث علة ابقاء مع اتحادهما وجوداً، فلا يعمل إحتلاف برتبة بينهما، فلا وجه حسن لحرمة هذا الثالث حرماً، وإن حرم عليه الثالث باعتبار مدرومه، وبكته خارج عن إعتكافه كما لا يخفى هذا.

مسألة ٣٢: «فالأقوى بطلان... إلخ».

في بطلان إعتكافه بطر، بل مع؛ إذ السق إنما إقتضت لأحققة سابق ماد م فيه على وجه يحرم مراحمته بإجراحه، وليس له إطلاق يشمل حال خروجه، ولو بإجبار، وليس المراد من لأحققة سابق صيرورته ذات حق في المحل مضافاً مانع عن سلطة الغير، كيف وطاهره كونه في مقام صرف ترحيح اسابق على غيره في ما كان لها بالنسبة إلى المحل جهة ربط من السلطة على تمتك للمعنة والإنتفاع، ومثل هذه السلطة غير الحق المعروف كما لا يخفى؛ ولذا ليس بإسقاطي، فتسويته مانع إطلاق دليله (١).

وتوهم أن مع الإطلاق غير كاف لاثبات الخوار، بل الاستصحاب بمنعه، مدفوع بأنه كذلك لولا إطلاق دليل (٢) سلطة كل أحد في الانتفاع عن هذه المحال في نفسه ما لم يثبت الترجيح لأحدهما كما هو طهر.

قوله «بل الأحوط... إلخ».

بل الأقوى لصدق التصرف في العصب على مثله.

قوله «على الأحوط... إلخ».

بل الأقوى لوحوب الفرار من العصب مهما أمكن الملازم لخروجه ولو عرصاً، نظير «وذروا البيع» (٣) كما لا يخفى.

(١) و(٢) الوسائل، ج ٣ ص ٥١٢ باب ٥٦ من أبواب أحكام المساجد ج ١ و٢

(٣) خمسة ٩

مسألة ٣٣: «ناسأ... إلح».

إد كانت هذه الحالات عن قصور، كي يوجب لمعدورية في ارتكاب العصب، ولا يكون منعاً عن وقوع شيء عدة كما هو الشأن في جميع أبواب المرحمات كما لا يخفى.

مسألة ٣٨: «كان واحياً معيلاً... إلح».

ولولضي يومين كما لا يخفى.

مسألة ٤١: «يجوز إشرائطه... إلح».

وه تفتي بعدم ووء الدلس (١) بأريد من تأثير شرط في عقد اعتكافه.

فصل في أحكام الاعتكاف

مسألة ٣: «وكذا يفسده... إلح».

في مبطلية هذه الأمور من غرضه إضرارها بالصوم نظراً لدليل (٢) على إصلاص مبيعتها عنه، والأصل يقتضي عدمها.

قوله «كان أحسن وأولى... إلح».

لخروج عن المحنة وتخصيلاً للحرم من غير.

مسألة ٥: «إشكال... إلح».

بل منع : عدم دليل واجب به، والأصل وجوبه، بل مشروعه (٣).

(١) الوسائل: ج ٧ ص ٤١١ باب من أبواب الاعتكاف ح ١ و ٢.

(٢) هكذا في الأصل والصحيح ظاهر «ولا دليل».

(٣) هكذا في الأصل والصحيح «هراً» والأصل عدم وجوبه بل عدم مشروعه.

كتاب الزكاة

قوله «مع العلم به... إلخ».

مماط بكديب المسي - صلى الله عليه وآله - الراجع إليه بكارسائر انصروريات، نعم، ربما تكون ضرورة المسألة بالنسبة إلى المتعلمين بالإسلام طريفاً عريقاً، بل شرعياً إلى الاعتقاد والتكديب، وعديه أيضاً يحمل إطلاق كلامهم (١) على موحية الإنكار مروراً لكفر بلا احتياج إلى إحراز كونه مماط بكديب المسي - صلى الله عليه وآله - من الخارج، لأن مثل هذه الجهة من أسباب الإرتداد في نفسه وقعداً بلا ملاحظة جهة أخرى كما لا يخفى.

قوله «لا بصر؛ لصدق... إلخ».

وه نظر، بعد استنفاد شرطية الاستمرار من ديله.

قوله «أو قبل القيص... إلخ».

الظاهر أنه سهو من قسم مسح، فمبني أن يكون بدل القيص الموت وإلا فالوصية التمليلية، ولو المحاماة منه، وإن كان بحكم الهبة، ولكن لا يشترط فيه القيص؛ لعدم اتحادهما عقداً كما لا يخفى.

قوله «والأحوط... إلخ».

والأقوى عدمه؛ بالاستصحاب المسي من عدم تعلّق حق العربيه من الأوب.

نعم فيما يعتبر فيه الخول قد يعارض هذا الاستصحاب باستصحاب عدم تعلق حقه بالمقدر المشكوك فيتمارضان، فيسبى أمره إلى التصنيف أو القرعة كما هو الشأن في مال مرّد بين الشخصين، ولكن ذلك كذلك بولم نقل بأن مقتضى لملاكية بالنسبة إلى المالك ثابته وتعلق حقّ الفقراء مانع، فكأنه من قبود موضوع الجعل للمالك، ولو برجح لأمر إلى جعل الملكية في ظرف وجود كذا، وعدم حقّ الفقراء به، فيكون المقام حينئذ من قبل الموضوع المركب المحرز بفضه بالوجدان، وبفضه بالأصل و بالجعل، وبعبارة أخرى نقول: إن جعل الزكاة للفقير ورد على مال المالك، بمعنى كون موضوع مال الزكاة مال لولاه لكان المالك بحيث كان عدم جعله للفقير كافياً في كونه للمالك، وإن أخذه في موضوع الجعل للمالك ننحو القيدية، لا بسحو لزاحمة والمصادقة، والمعارضة السابقة بين الأصليين مبني على الأخير، لا الأول، ورتبها بوميء إلى الأول قوله «إن الله جعل في مال الأغنياء» (١) إلخ، نعم لو انتهت الأمر إلى الشك في أحد التقريبات، كان لمعارضة الأصليين بحد؛ لعدم ثبوت المحكومة حينئذ لأحدهما كما لا يخفى هذا.

مسألة ١: «والأحوط... إلخ».

بل الأقوى؛ لعدم الدليل.

قوله «ولا يدخل... إلخ».

على الأحوط من حيث ملاحظة حرمة التصرف في ماله، ولا فقرة احتمال دخوله بوجوب اللاحاق.

مسألة ٩: «فالأحوط... إلخ».

بل الأقوى مع صدق قدرته على جعله تحت إستيلائه عرفاً ووجوب الزكاة؛ للنص (٢) الصريح على كفاية هذا المقدار.

(١) الوستل: ج ٦ ص ٥١١ باب ما يحب فيه الزكاة ج ٩ وقيد: للفقراء في أموال

(٢) الوستل: ج ٦ ص ٦٣ باب ما يحب فيه الزكاة ج ٧

مسألة ١٢: «إشكال ووجوه... إلخ».

لإشكال مبني على دخل مسدور في لصاب أو على القول بالإشاعة في لركة، و
إلا فيفقد كلاهما كما لا يخفى وجهه.

مسألة ١٦: «وكان قد أتلفها... إلخ».

من وفي لتلف أيضاً في الحملة كما في صورة تمكنه من أدائه؛ لو حود انهير مع
تقصيره في تأخير، ولو من جهة التقصير في إسلامه.

مسألة ١٧: «فإن الإسلام... إلخ».

في شمول قاعدة الحت (١) للمقام إشكال مبني على تنعية الوصع لتكليف، وإلا
كما هو المختار فحاله حان سائر الديون المالية في أن الأثر منرتب على نداء الذين حان
الإسلام، لأعلى حدوث حل انكسر، والقاعدة محتضة ذلك ولا يشمل لأول.

فصل في زكاة الأنعام

قوله «ومع المطابقة... إلخ».

من الأقوى فيه أيضاً التحجير كعمدة التحجير أيضاً فيما كان أحدهما أقل عفواً؛ لكونه
مورد النص (٢) بظاهره في إختيار أحد الحاسبين في لواحد ولعشرين (٣)، وما قيل في
توجيهه على وجه لا ينافي تعيين إختياره مردود، ومطوره فيه، ولقد فصلنا الكلام فيه في
كتاب الركة مراجع (٤).

مسألة ١: «بل لا يبعد... إلخ».

فيه إشكال؛ لعدم مساعدة الدليل.

(١) مجمع البحرين: ج ٢ ص ٢١ مادة حب

(٢) نوسائل ج ٦ ص ٧٢ باب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ح ١

(٣) هكذا في الأصل لكن الظاهر هكذا في الواحد والعشرين بعد المائة. وفي الحديث أيضاً هكذا

«فإن زادت على العشرين وللمائة واحدة».

(٤) شرح تبصرة المتعالمين للمؤلف. ج ٣ ص ٥٠.

وحهاً.

مسألة ١٣: «فيستأنف... إلخ».

فيه تأمل، لم نقل بموت انتحير، حريقاً مما قد لصبب الكني فيه من لتخيره
من حيث تسوية نسبة حاميه بصيغة لاشي، في لصدقة، وهكذا الكلام في لمرع
الآتي.

مسألة ١٤: «يجب إحراج... إلخ».

قوله بمصبل المسألة هو، أنه لو طمئنها برجع نصفه الكلي إلى لروح من دون فرق
بين كون تركة سحو لإشاعة على معنى كون انتلف عيها، أنه سحو لكني في المتعين
سحوبع الصاع من حصرة على وجه لا يرد نصف على فقيره دام وجود المصدق؛ بد
على لأول كان تعلق حق لروح بالنصف بواقع صداقة سحو لكني في حصة الروحة
المشاعة مع لغيره، وعلى لثاني كان من قبل تعلق حقه بتمام لصدق في عرص تعلق
حق فقيره، ودام المال موجوداً بتمامه، يجب إتمام كسبه من دون ورود نقص من
قبل تعلق حق التركة على لروح، ولأمره حيث ورد انقص على الروحة على أن
بغيره من سحوي تعلق، وحيث لم ينف لروحة نصف المال، فعلى الإشاعة في
لتركة كان نصف التركة السحب في النصف انتلف في عهدة الروحة، ويبقى النصف
لآخر في النصف لموجود، وحيث إن كان انتلف لم يورث لطلاق، فتعلق حق
لروح في نصف الموجود في الرئد عن نصف تركة الموجود في نصف النصف من
دون ورود نقص من قبل لطلاق والتلف لسبق على الفقير، فوجب على الروح إعطاء
نصف التركة، ويرجع هذا بقدر على الروحة؛ لصحة إتيانها بآلافه، وعلى الكني في
هذا لغيره تعلق حق لروح بالنصف الموجود في الرئد عن مقدار تمام التركة في
لنصف الموجود إذ تعلق التركة بتمرية تلف المال بالإضافة إلى حق الروح، فحق لروح
حيث يرد على النصف الموجود من النصف المتعلق بتمام التركة، فيجب على الروح
حيث يرد تمام تركة، ويرجع إلى سحوة بإتلافها النصف لموجب بتمام حق
لروح من المال، وكذلك لو كان نصف السابق من لتركة مساوياً فكان الحكم من

حيث تعلق الزكاة تماماً على الكلبة أو مصعاً على الإشاعة بالنصف الموحود كالفرص السابق، وأن الروح في مثل هذا الفرص أيضاً بعد إحراج زكاة عما في يده مصعاً أو تماماً يرجع إلى الزوجة بصمائها إياه، وإن كان التلف بعد تعلق حق الروح بالطلاق فعلى الإشاعة في الزكاة كان نصف الزكاة في التلف وكان بإتلافه في عهدة الزوجة فيبقى النصف في الموحود، ولازمه ورود التلف على خصوص حق الروح لأنه لا يستحق إلا الكلبي من حصة الزوجة الزائدة عن حق الفقير، فمهرأ يتوخه لتلف في مان الروح فتخصص بزوجة حسنة حق الروح فحب على لروح حسنة إعطاء لنصف من زكاة، ويرجع به على الزوجة، نعم، لو كان تعلق زكاة بحوال الكني في لمعين، ومن قيل بيع الصاع في البصرة كان التلف سوارد على المال وأردأ عليها ناسنة، فيتلف من حق الفقير نسة العشر بالنسبة إلى النصف، فيحب على الزوجة إعطاء بقدر لباقي من الزكاة في النصف الموحود من دون فرق بين كون التلف بتعطير منها وعدمه في تلك الجهة أيضاً، ومن لتأمل فيما ذكرنا تدبر على موقع لسطري كلام المصنف في هذا المقام، ولقد أشرنا في حاشيته أيضاً بأن في تفصيل المسألة على ما رقم يحمل بشكل، والله العالم.

فصل في زكاة التقدين

مسألة ٢: «نعم لا يجوز... إلخ».

لابأس به إذ كان بعنوان كونه من باب الوفاء بالصفة، لا بعنوان أداء لفريضة، ولا ضير فيه بعد سلطة المالك على هذه الجهة كما هو ظاهر.

مسألة ٧: «وجبت النصبة... إلخ».

أو محتاط بإعطاء الأكثر منها، وطريق الاحتياط في أمثل انقضاء بتملك المالك تمام المال بداعي الوفاء باحتمال كونه منها وبداعي التملك بحال باحتمال آخر، وإلا فمجرد الداعي الأولي لا يوجب جوار تصرف الأحد لحرمة عليه ما لم يعلم وجه حبيته؛ لعدم لا يحمل مال إلا من حيث ما أحل الله بضميمة الأصل الموضوعي القائم على عدم

تحقق هذه الحيثية؛ كي لا ينوهم بأن المورد مشكوك الإندراج في العموم، فكيف يستعاد أصالة الحرمة في الأموال من مثله، فدفع هذه الشبهة، إنما هو بالأصل لمورد كما لا يخفى.

فصل في زكاة الغلات

قوله «ولا يترك الاحتياط فيه كالإشكال في العكس... إلح».

سبب الأقوى خلافه فيها فلا بأس بترك هذا الاحتياط، نظراً إلى العمومات (١) الحاصرة في لأربعة المفتضية حمل الأوامر فيها كغيرها على الاستصحاب.
مسألة ٩: «حصرماً... إلح».

مع مراعاة زمان يتعارف حرصه فيه، لظهور قوله: «إذا أحرصه أحرحت ركاته» (٢) بعد حمل الأمر فيه دفع توهم عدم الشروعية الشائنة قبله لا الإيجاب التعيني التعييني وإلا فله التأخير إلى زمان صيرورته زيباً
قوله «لا تغلظ من قوة».

في انقوة نظر لقوة لوجه السابق في تقوية الاحتمال الآخر.

قوله «أوفق بالاحتياط... إلح».

من جهة الحرم ودونها على هذا القول دون الأول.

مسألة ٥: «يجب على الساعي... إلح».

ذلك كذلك بناء على ما احتوته في وقت التعق وإلا فليس ما قواه المصنف
فلا وجه لوجوب قوله لأنه حينئذ من امتثال قبل الوقت غير المستحق فيه العقير شيئاً.

مسألة ١١: «فيكي الأفل... إلح».

ما لم يكن فيه أصل موضوعي يحرر أحدهما ولو لوجود لحالة السبغة.

(١) الوسائل ج ٦ ص ٤٠ باب ٩ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ج ٨

(٢) الوسائل ج ٦ ص ١١٩ ر ١ من أبواب زكاة الغلات ج ١ وفيه د حرصه أحرص ركاته

مسألة ١٤: «والأقوى العشر... إلح».

في القوة تأمل وهكذا في نأليه من جهة الشك في مدارج هذه الصورة في نص العشر (١) كما لا يخفى.

مسألة ١٥: «باسم الخراج... إلح».

فيه تأمل وبصر، لإختصاص انقضى (٢) بالمقاسمة، وسنعدّي إلى الخراج يختص إلى دليل متص، والأقوى في مثله حراء حكمه أنون عليه، من في الفرع الآتي أيضاً؛ بعدم وفاء دليل به أيضاً؛ كذا ما أخذ من غير الحسن، وإلا فلا يصح في الرائد إذا لم يكن بتعريض منه كما لا يخفى.

مسألة ٢٠: «المقصود بالدات... إلح».

في إطلاقه تأمل؛ لأن تمام المدار على تسوية نسبة صرف أنون إليها، وعدمها، والقصد في هذه الجهة أجنبي كما لا يخفى.

مسألة ٢٢: «إحتسابه على ما في السه... إلح».

ما لم يكن للعمل عرفاً جهة إحتساب؛ إن السه الآتية على وجه حسابها أيضاً.

مسألة ٢٥: «إذا كان... إلح».

ذلك مستي على كون التعريضة موجودة في ضمن الحساب بحو وجود الآحاد في العشر كم أشرب، وإلا فساء على ما احتمل من كون التعريضة في ضمن جميع الأحاس كشتة في إنبال محزون كن واحد من الرست وعبت عن غيره فريضة، وهكذا في التمر والرييب، ووجهه ظاهر.

مسألة ٢٨: «ساء على إنبال... إلح».

في المبني بصر، لولم نقل بقوة نه على حكمه من المتب إلى أن تؤدّي، وبعد. تعرضنا لمسألة في كتاب المعصاة (٣)، فراجع.

(١) بوضئ ج ٦ ص ١٢١ ر ٦ م ٦ - قد ٦٨ ج ١

(٢) بقصد (١) ج ١ ص ١٢٩ ر ٦ - (٣) بقصد المؤلف قد ٩٣

قوله «بنعائها الحاصل... إلخ».

بعد الموت قبل أدائه كما لا يخفى.

مسألة ٣٠: «لا يجوز دفع الرديء... إلخ».

قد مر الكلام فيه مفصلاً في الحاشية السابقة المشتملة على كيفية وجود بركة في انصباب، فراجع؛ لعمه ينفعك في انعام نصاً.

مسألة ٣١: «الكلي في المعين... إلخ».

ذلك في عينة لشائه، وإتم كلام في أنه من قبل بيع لصاع من انصبة كما يظهر من المستند، بل وامتنع أيضاً، أو من قبل إنشاء الأبطال في كون التلف عندهما، والأقوى هو الثاني، ويظهر وجهه من المراجعة إن ما كساه في بيع الكسي في المعين وتعرضنا لوجه الفرق بين المرضين، فإن له كمال دخل في هذه أيضاً.

مسألة ٣٢: «حوار التصرف... إلخ».

في ترتب هذه الفائدة على محو الخرص بظن، نعم، له ذلك بوصفه الخرص الذي هو وبي الفقير ويوم من قبل الحاكم الشرعي.

قوله «فإنه معاملة... إلخ».

وهو إشكال كما نرى، بل بل خرص تصممه ونحوه بمصاحفة، ونحوها.

مسألة ٣٣: «إذا أتحروا المال... إلخ».

وذلك نص (١) المحصوص المصروف إلى كون ستخارة من قبل الفقير أو لصلحيه فلا يباي ديث ما قدس ما وعليه المشهور أيضاً في بيع النصب قبل أداء سابع كونه فضولاً فإنه مختص بصورة كون سعة لشائه، وفيه نحو وحدة على الفقير فلا يكون بيعه إلا فضولياً محضاً.

مسألة ٣٤: «وإن كان الأظهر... إلخ».

بل الظاهر حواراً إذا كان تصدقته: ساط نص سابق الشمس به لأنه نص

محو حرة في ماله لصدقته، فسمات بولائه فيه لصدق المبرور.

فصل في ما يستحب فيه الزكاة

قوله «والأقرب أنه مطلق... إلخ».

في إطلاقه بأش: إذ يعمى حمل دخل لإشعال به فعلاً في الحمة إقامه أو من مورثه.

مسألة ١: «وسقطت... إلخ».

على المشهور، وإلا فعموم «لا يشئ في الصدقة» (١) لا يقتضي سقوطه بخصوصه؛ بناءً على الوضوح في المستحبات أيضاً، وتظهر الثمرة في قصده كما لا يخفى.

مسألة ٣: «بل لا بعد... إلخ».

في كفاية مصنى حوز الأصل بطر؛ لعدم تدبيل عليه بعد إحتما إعتار حوز في نفس م يتعلق به لزكاة من الربح

قوله «إلا بإذن المالك... إلخ».

على محو يوجب إقراره، وإلا فمجرد أدائها لا يحتاج إلى إذن المالك، إذ به تبديل استيلائه الإشاعى يستلأ عنه.

مسألة ٥: «سقوط مال التجارة... إلخ».

قد مر الكلام فيه.

مسألة ٧: «والظاهر ثبوتها... إلخ».

على لأحوط، وإلا في قوته بطر؛ لتشكيث في إندراج تحت الدليل.

فصل في أصناف المستحقين

مسألة ٣: «وحب بيعه... إلخ».

إلا أن يجمعها معدة لاستيفاء مائتها وعتتها، أو يجعل ثمنه رأس ماله مع عدم ووثقها

(١) كور المحقق سماوي في هامش جامع الصغير ج ٢ ص ١٦٥ وفيه. لا شاء في صدقة.

تؤوبة سبه؛ لاستيغائه وقصر مثل هذا الشخص يُفهم من فحوى خصوص.

مسألة ٦: «والأحوط... إلخ».

لأنه يتركه عدم الدليل الحاكم على الأصوب في مثله

مسألة ٨: «ولا يجوز... إلخ».

فيه نظر، فإنه يمكن دسعة أو حرفة مخصوصة، بل ومع فرض كونها حصيلة من مصانع لمعة نص، لصدق عنوان صغير على مثلهم، نعم، مع كونه ذات حرفة، أو صفة وفيه على فرض الاشتغال به مؤوبة سبه، أمكن لشكك في صدق لفقير عنه أو أريد تماثل فوب لسة أعم من وجود مقتضيه فيه، وبومثل صفة الكدانة مثلاً أو حرفة خاصة، نعم مع فقد هب فيه لا يجدى عزد السدرة على تخصيصه في صدق لعنى، وبني العفرك هو ظاهر.

مسألة ١٠: «أو الجهل بالحالة السابعة... إلخ».

أقول لا يبعد سماع دعواه مع جهل المروءة بشموب روية الحسن والحسن - عنيهما اسلام - (لثمة، نعم، في استغنى عن صورة العبد بالحالة - به من عاه، أشكال، وقيام اسيرة بصاعه شكر.

مسألة ١٤: «ولا فرق... إلخ».

ذلك كذلك على فرض عدم كفايه لعزل في لعين، وإذ فع عدم تمريظه في المعرولة لا وجه لصحته كما لا يخفى.

مسألة ١٥: «وبشترط فيهم... إلخ».

في اشتراط الرائد عن عدم لهشمة المخصوصه (١) والحرية كدث، شكك ولومن جهة، حتمان عدم كون ذلك من باب لولانة عبر المدسة للمذكور، بل كون من باب استنحارهم بعمل لاعنى إيقاع عقد الإحارة عنيهم، بل عني أعضاء شىء منها

(١) الوسائل ج ٦ ص ١٤٥ باب ١ من أبواب استحصال المركة ج ٦

(٢) الوسائل ج ٦ ص ١٨٥ باب ٢٩ من أبواب استحصال المركة ج ١ - ١

هم في ذاء عمليهم وان دلت المقدم لا تحتج بالشرائط برورة، اللهم [إلا] أن يقال إن احتساب كون عمول بعد معين موقوف ويتجه على خمسة عشر سبب بصورة فقد الصفتان برورة تكفي في شككت في صدق هذا دعوى على وقد تمتد، ومع التسكين امرؤ كيف يجوز، عند نهج تركه من سهمه بعد من، فلا أثر من سبب الجهة أمر الإحتياط فيهم.

قوله «نايكاب... إلخ».

وهو أيضاً من شبهة عدم قائلته بولائه امرؤه

قوله «مع سبط يد نائب... إلخ».

نصممه على مقدم خمسة، ولو شبهة عدم كون ذلك من شؤون قصة الخور، بل كان من شؤون ولائهم.

قوله «سواء صدقه... إلخ».

لا يعد سبب دعوى كآنها عدم معارضة غيره، لوم على نائب مقدم فاه عنه اسيرة، السبب والمائب بزوج وفي الزائد من نص، ولكن مع صدق الدعوى على قوة انصافك من الموارد أشكل، وما متردئ من عدم الاعتناء بالخبر الواحد خصوصاً المراسن منهم فإني هو في غير صدق الدعوى على إحداه، وليس كل حرم مما يصدق عنه دعوى، بل يظهر من ادعوى كونه باحراه في مقدم حسب جهة مع إياه وفي أمثال هذه المقامات ممكن من عدم معارض متبهاً بامسيرة كما لا يخفى على من لاحظ الدواعي الدالة والروحة وأمثالها.

قوله «مع عدم وجود... إلخ».

في القيد نظراً لإطلاق النص (١).

قوله «الدين الذي... إلخ».

مع كونه معجلاً، لا مطلقاً، ووجهه ظاهر.

قوله «الأفوى حواراه... إلح».

سأ على أن يكون استقداً مختصاً بعدم كونه معصية، ولا يقع إحتماً دخل كونه في طاعة فيه أيضاً، في حوار تأمل، من مع كما لا يخفى.

مسألة ٢٠: «وإن صدقه... إلح».

مع تصديقه، العزم وعدم المعارض لا يعد سماع دعواه كما شرعاً.

مسألة ٢٤: «وإن أخذها... إلح».

مع قصده وفاء دينه بما عده لا يبقى مجاز لأحده مقاضة.

مسألة ٣١: «ولا يجوز... إلح».

ذلك مع عدم كون إعطائه إليه سحواً لتفريد ووحدة المصوب، ولا فله أحده.

مسألة ٣٢: «ناقية... إلح».

بل مطلقاً إذ لم يعلم لأحد خطأ المعصية، فإنه حينئذ يمكن دعوى عدم صمانه بقاعدة العرر الشاملة لصورة جهل بعارض المورد أيضاً.

قوله «عدم حوار الإسترجاع... إلح».

في صورة قصده تفنيك على أي حال سحواً شرعاً إليه في كسفة احتياطة، ولا فله الإسترجاع كما لا يخفى.

فصل في أوصاف المستحقين

قوله «حتى المستصعبين... إلح».

على الأحوط في خلافه، ولا مع عدم المؤمن لا يعد حوار إعطائهم؛ لعدم شموله من مع ١ مثل هذه صورة كما لا يخفى على من راجع.

مسألة ١: «إلى وليهم... إلح».

على الأحوط؛ لا يمكن حمل الرواية ٢، شتمته على صرفهم على صورة ولانته

(١) نور الثقلين ج ٦ ص ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤

عليهم خمسة من عدم وليّ إجباريّ لهم.

مسألة ٣: «إذا كان ... إلخ».

في حريان قاعدة الإلحاق بالأشرف في المقام، شكال، بل لإشكال سار حتى في صورة كون أنه فقط مؤمناً؛ لعدم السيرة وعدم حريان مطلق إسلامه، سلام ولده الذي هو مخصص (١) لإمكان تشريع هذه التوسعة في الإسلام دون الإيمان بالمعنى الاحصائي، فالمناطق الموجب للتعدي غير منقح.

مسألة ٤: «لا يعطى ابن الرنا ... إلخ».

في حرمة الأبناء مع إيمان لاويين إشكال؛ لإمكان دعوى إحتصاص بني الوصية باب التوارث، انتهى، إلا أن يعدل: إن الدليل على الإلحاق في غيره هو السيرة، وإلا فقد عرفت أن التبعية بأشرف غير حار في الإسلام، ومقتضى باب الحرية فضلاً عن المقام، كما أن الإلحاق بالأب أيضاً يقتضى مخرجه لإسلام، يقتضى المشار إليه أيضاً، وغير حار في الإيمان، وحديثهما مع السيرة لم يورث حتى مع إيمان لاوييه فضلاً عن إيمان أحدهما خصوصاً لو كانت المؤمنة أمه، وحديثه لا يقتضي للإلحاق كي يدور مد رابع الموضع حريانه في المقام، ومن هذه الجهة لا يثبت لإحتياط تركه حداً؛ تحصيلاً للجزم بالفراغ.

مسألة ٥: «الأحوط ... إلخ».

لا تترك من جهة عدم صحة عمله حين فعله؛ بفقد إيمانه ووثقه، مستددة لإحراء مية، ذلك عن إحسان الكفار، دمه يستعاد أن للركاء جهال: جهة مده، وجهة عباده، وفقد إحدى الجهتين لا يوجب عدم لأخرى مدفوع، بإمكان مع شمولها بضم م الذي يستكشف ذاته في عدم أنه كان مقدماً وغير محتج عن أدبه، ومسط دلس لإحد رومستحقه لا عطائه. فلا قرينة عبر طهر الشموس منه

مسألة ٧: «وَلَمْ يَعْلَمْ صَدَقَهُ ... إلخ».

بل ولا يبعد جعل دعواه طريق التصديق بما لا يعلم إلا من قبله كما لا يخفى وجهه.

مسألة ٨: «فَالْأَقْوَى ... إلخ».

مع عدم تعيين الزكاة ما عمل، وإلا فلا وجه لعدم الإحتراء به؛ لعدم تهيئته في أدائه.

قوله «وَالْأَحْوَجُ ... إلخ».

لا يُشْرِك الإحتياط في شارب الحمر؛ لقوة نواهيها (١) دون غيره لعدم الدليل على إعتباره، فالمرجع لإطلاقات.

مسألة ١٠: «فَلَا مَانِعَ مِنْهُ ... إلخ».

إذا لم يكن ذلك من باب الإعتاق فإن أداء الزكاة مصروف عنه

مسألة ١١: «الدَّفْعُ إِلَيْهِ ... إلخ».

لا أرى وجهاً إلا بمجرد الإستعداد بعد الحزم بأن وجوب إسماعهم على غيرهم لا يخرجهم عن الفقر شرعاً، اللهم [إلا] أن يدعى حريان محوى الحرفة والصعة من مقتضى التعيش في السنة فيهم أيضاً، ولكن الإنصاف مع تمامية المحوى؛ إذ فيها مقتضى ملكية قوت السنة أيضاً موقوف، فكأن لا اعتبار العقلاء مالكتها محض بخلافه في المقدم إذ لا مقتضى للملكية أصلاً، وبمجرد وجود مقتضى التعيش غير كاف، كيف وقد يتحقق ذلك من جهة أخرى، ولا يكتفي ذلك قطعاً في منع المقر.

قوله «فِي عَدَمِ ... إلخ».

بل فيه أيضاً شبهة الجواز كما ذكرنا.

مسألة ١٢: «لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ ... إلخ».

فيه تأمل؛ إذ حالها من هذه الجهة حال غيرها من حيث يجب بذله أنفق به سدروشه من مآثر لأجانب، ولا أظن التزامه من أحد إلا من إلزام بكفاية مقتضى التعيش في

السنة في مع الزكاة، ولقد عرفت ما فيه.

مسألة ١٣: «تمكّنها... إلح».

محرّد تمكّنها على إدخال نفسها في موضوع الحرمة لا يوجب التحريم لهم [إلا] أن تدعى بصراف إعطاء الزكاة إلى غير من يعوله ويوفّقنصاً؛ لأنّهم لا رمون له محسوبون منه، وذلك لولا دعوى أن العرص من كونهم لا رمى به كونهم معتمدين في عهده، فلا يشمل من لا نفقة له، ولمسأله غير حاله عن الإشكال، والإحتياط لا يترث فيه.

مسألة ٢١: «ولكنّ الأحوط... إلح».

لا يترك الاحتياط في ترك دفع مطلق لصدقة الوحة بهم، إذ لم يكن المعطى هاشميّاً بقوّة إطلاق (١) نوهها. وإن كان حملها على خصوص الزكاة وحنه قصرية حبار (٢) حر.

مسألة ٢٢: «بالينة... إلح».

في حجّية البينة في أمثال المقام بصرّاً، إذ مستند إلى مرتبة من الشّرع للملزم لتحقيق الشائع عادة، ووجه الجميع طهر من جهة إصراف ديال (٣) حجّتها إلى ما كان حسباً، أو مدروم أمر حسبي، نعم، مع اشك في كون المستند حسباً أو حدسيّاً مع ما لم يكن في بين ما يوجب حدسية عادة، ولا أقلّ من عادة الحدسية كما في أمثال الباب.

فصل في نفقة أحكام الزكاة

مسألة ٩: «إلى الفقيه... إلح».

مع عدم تمامية معذرات الخمسة في مفرعية هذا الأداء نظراً لعدم ثبوت كون

(١) الوسائل ج ٦ ص ١٨٥ و ٣٩٩ من أبواب المسحور بركاه ج ١

(٢) الوسائل ج ٦ ص ١٨٨ و ٣١١ من أبواب مسح الزكاة ج ١

(٣) التكملة ج ٥ ص ٣١٣ كتاب معيشة ج ٤٠

ذلك من شؤون قصاصهم.

فوله «شرعاً... إلح».

مع عدم تمكن المئند من صرفه أيضاً، وإلا ففي وجوب رده إليه نظراً لعدم الدليل، بل الإستصحاب على خلافه.

مسألة ٧: «إذا إتجر... إلح».

قد تقدم كلامه في حوزة علوم ساند، فراجع.

مسألة ١٠: «فالأحوط... إلح».

ولا يعد عدم صمدية (إطلاق نص الحوزة (١) وفي الصمدية في صورة عدم التعبير في البلد.

مسألة ١١: «بإذن الفقيه... إلح».

في ولاية الفقيه لمثل هذا (إذن صر: عدم تدمته حبيب ولا كونه من شؤون قصاصهم: كى ثبت مثله حكمت لا يحق، وبه علم.

مسألة ١٤: «بمعون الولاية... إلح».

مع كونه مقتداً لم يرى هذا الشأن للفقيه، وإلا فصر: يكون مدار الإمتثال على إعتقاد المكلف دون غيره.

فصل في وقت وجوب إخراج الزكاة

فوله «ثالثها... إلح».

وثنى الأقوال ثانياً: للأحبار (٢) الخاصة الموجه حمل ما دل على الصور منها على المفضلة كما لا يحق.

مسألة ١: «فلا ضمان... إلح».

مع وجود عدم - ووعري على وجه لا يصدق على هذا لعدم من سألته به.

(١) الوسائل ج ٦ ص ١٥٢ ب ٥ من أبواب المسحوقين تركه ج ٣ و ٧

(٢) الوسائل ج ٦ ص ٣١٣ ب ٥٢ من أبواب المسحوقين تركه ج ١ و ٤

في أمره، وإلا ففيه شك؛ بقوة حسبان إندراج مثله في عموم تلك الصلوات مع وجود مستحق في البلد، وبمكسبه من الإتيان.

مسألة ٢: «الأنه معدور... إلح».

أقول. ذلك أنه يستعد من جهة الصلوات (١) كقول من طه بهاوه في أمره، وأنه حينئذ لا يصدق عليه هذا المعنى كما توهمه لأعداء العرفة السعلائية، وإنما لو كان المدعى نفساً حرة واقعة فلا بد في جهة صمائه، والمسألة غير خالية عن الإشكال.

مسألة ٨: «محور الإحتساب... إلح».

مع عدم كونه مصالاً على فرض عدم الإحتساب في فقره محذور، بل في شكال، اللهم [بل] أن يستكشف من إحتسابه كونه بصدقة يسدده في هذه الصورة بصدق فقره عرفاً؛ بكونه يحكم المصاحبة، ولكن ذلك على فرض استحقاقه ما في زمان الإحتساب وإلا فلا مطالبة له، فلا موجب لفقره حينئذ كي يصح إحتسابه.

فصل الزكاة من العبادات

قوله «يجب التعيين على الأحوط... إلح».

بل الأقوى لإختلاف سببهم تكليفاً ووصفاً.

قوله «وله التعيين... إلح».

فيه طرق؛ لعدم وجه لصلاحية لفصد المأخوذ لتعيين وجه لعمل أسانق.

قوله «التوزيع... إلح».

فيه تأخر؛ لقائمة بصدقه على أي واحد فيسقط أحدهما بلا عوائق في فرضاً من كونهما بحسب الحقيقة متحدان.

مسألة ٤: «هو المتولى ... إلخ».

من قبل نفسه؛ لأنه مكثف باحراجه عما هو فعنه لأفعل عمره ووجهه طاهر.

مسألة ٥: «يتولاها أيضاً ... إلخ».

في كون هذه سركاة عبادة المحاكم كسي يحتاج إلى التصرف عن قبل نفسه إشكال، وإن كان كلمات حمله من الأعلام طاهرة في ذلك، كما أن قصد التصرف لغيره أيضاً محسوس، لعدم صلاحية من تولى عليه ليتقرب به ولد أمكن دعوى سقوط جهة عادية مثل هذه السركة، فلا يكون في سبب إلا حيث معامته من وجوب إيصان حق الفير وإستفاده كما لا يخفى.

مسألة ٦: «فينوي (١) ... إلخ».

على وجه لا يرجع إلى قصدها ولو رجاء.

ختمام فيه مسائل

مسألة ١: «فلوباع ما له بالعقد الفارسي ... إلخ».

بمجرد ولايته على تصرفات في مال الصبي أو عن نفسه لا يقتضي سيطرة على تغيير الأسباب الواقعة بعقده إجماعاً أم تملداً، وحينئذ في إتباع رأي الولي عند اختلافها في كيفية أسباب التصرفات نظراً جذاً.

قوله «لا يبعد ... إلخ».

لا وجه له مع تسخر إحسان الحرمة بأصالة حرمة التصرف في الأموال.

مسألة ٢: «فان الطاهر ... إلخ».

في حرمان قاعدة شئ بعد الوقت أو المح في المقام إشكال، لأن الوقت فيه شرط، لاعتق بوضع سائر، لا تكلف، بل هو تابع وجود موضوعه فلا توقيت فيه، وحينئذ مع العلم بعدد السبب المانعة لا يخلو مسألة عن إشكال كما هو ظاهر.

مسألة ٣: «على إشكال ... إلخ».

لا إشكال ظاهر في وجوبه بمقتضى الأصول، وهكذا الأمر في نظيره من طرف المشتري.

قوله «لا يجب ... إلخ».

بناءً على تعلّق الزكاة بالعين حتى يحوّل كسب في المعسر، كان على المشتري تعبئته حتى على فرص وقوع البيع بعد تعلّق الزكاة، وحسبده هو المكلف بإيتاء الزكاة لأغريه، نعم لو أجاره الولي أو كان لائق له خو ولاية على تدبيل ماله، ولو لمصحبته فيه كما تقدّم ثبوته سابقاً بمقتضى بعضصوص كان الزكاة متعمداً بيد المالك، فكان المكلف بإخراجها حينئذ هو السامع كما لا يخفى.

مسألة ٤: «على الإشكال ... إلخ».

قد تقدّم في الإشكال فيه بمقتضى الأصول.

مسألة ٥: «غير معلوم ... إلخ».

إذا كان يكلف الغير موضوع التكليف شخص فلا شبهة في أن هذا الشخص يشك في بركة إمتصاحه بسبب تكليف الغير يشك بكسبه، ويرتّب على تكليفه آثاره ولا يحتج في إثبات التكليف عنه إن تحقّق أركان الإمتصحات في حق غيره كما لا يخفى، وحينئذ أفاده - رحمه الله - في المقام في عبدة العرة.

قوله «قاعدة التحاور ... إلخ».

قد تقدّم الإشكال في حرمة.

مسألة ٧: «قصة شاة ... إلخ».

على مشهور في ضمان القيمية وإلا فعلى غرض معاهدة العين حتى فيها، فلا بد من الإحباط أكثر بضمين، لكن في الخروج عن عهد العين فلا بد كما لا يخفى.

مسألة ٨: «لا إشكال ... إلخ».

مشكك الشكك في كون الإطلاقات لمصلحة ليس بمصرف متكفلة ليس

الأصناف على وجه يحتج في تمسدها إلى الدليل، ثم غير منكفة به، فيرجع إلى استصحاب عدم الحواز، ونحن لاؤول أقرب، ووجهه واضح.

مسألة ٩: «إلا إذا قصد... إلخ».

باء على تعنى الزكاة بالعس لايعنى من تحوط بالزكاة إلا من بده تعيين الزكاة في مال خاص، وهو حينئذ ليس إلا المشتري من دون فرق في ذلك بين محوي تعنى الزكاة من الاشاعة أو الكنية.

مسألة ١١: «بمجرد الدفع... إلخ».

بمجرد الدفع إلى الوكيل غير محيد في تبرع دقته، أو عين ماله، لا إذا كان يقصد العزل عن ماله لمعين متعلق به الزكاة كما أنه في الإكتفاء بفراره بالأداء في غير عرص لعرض، بل مطلقاً، إشكال آخر مني على تمامة قاعدة من ملك.

مسألة ١٣: «فالظاهر... إلخ».

بل بظاهر سقوط أحد الخطابين بلا عوان كما في كل مورد أتى لأحد الوحودين لمتعلقين كل بحكم مستقل مع اتحاد حققتها، وعدم قصدية خصوصيتها، وابوجه فيه ظاهر وحدناً وبرهاناً

مسألة ١٥: «ب عنوان الزكاة... إلخ».

بمجرد صحة الاستدانة لا يقتضي إلا تملك العين، وكون ماسة العين في عهدة الزكاة بمعنى عهدة ماليتها من حسن الفقير، أو ما في مصروفها، وهو لا يقتضي كون المعطى به بعنوان الزكاة كما هو ظاهر.

قوله «وجهان... إلخ».

في ثبوت مثل هذه الولاية لمالك من دون مقدمات الحسنة، فيه إشكال، بل منع؛ لعدم الدليل وأصالة عدمها.

مسألة ١٦: «حق الفقراء... إلخ».

بعد أوله بالاحرة إلى تفويت الفقير حق شحبه لأأس عثه، نعم؛ ربما لا يشمر مثل هذا العمل لو كان المأخوذ من الفقير من باب الأخذ بالحياء، أو بالإكراه الحدي

عن طبيب النفس حقيقة كما لا يخفى.

مسألة ١٧: «وإشكال ... إلخ».

والأقوى فيه إشتراطه لاطلاق قوله «لا صدقة في الدين لعائب عك حتى يقع في يدك».

مسألة ١٩: «من وجوب ... إلخ».

الأقوى عدم وجوبه من جهة عدم تمامية ملكيته ولولقصور في سلطته على الدين بملاحظة تعلّق حقّ لمير عمله كما هو مفاد لام الإحتصاص في قوله: لله عني كذا.

مسألة ٢٠: «فيه إشكال ... إلخ».

بل الأقوى جواره خصوصاً على المختار من عدم رجوع الوقف الخاص أيضاً إلى تميّث الأشخاص بعين المال، والسكّة فيه أن صرف الزكاة وأدائه بنفس إنشاء وقفه، لا إعطائه خارجاً، بل إعطائه وإقباضه في الخارج ليس إلاّ بعون الوقف بالوقف، لا بعنوان إيتاء الزكاة؛ كي يدخل في السواهي عن الإيتاء لأهله بكونهم لا يرمين له، هذا مع أن مثل هذه السواهي يمكن دعوى إنصافها إلى الإعطاء من سهم الفقراء، وإنّ الغرض من قوله لا يرمون له من حيث وجوب انصافهم عليه الموهوم لعدم فقرهم، ولكنه قد عرفت أن مجرد ذلك لا يبرحهم عن الفقر وإنّ الغرض من الملازمة كناية عن كونهم من تبعات نفسه على وجه لا يحتسب إيتاء الزكاة لهم الإخراج عن نفسه، وحيث لا يكاد من تلك الجهة فرق بين إخراج الزكاة من أيّ سهم كما لا يخفى.

مسألة ٢٤: «إشكال ... إلخ».

بل مع كما أشرنا من اقتضاء الدر قصر السطنة.

مسألة ٢٩: «فيه (١) إشكال ... إلخ».

على الإشاعة، فيحتاج في قسمته إلى إذن من هو وليّ فقير أيضاً، وأمّ الكلّي

في المعين فلا إشكال كما هو محاره أيضاً كما هو ظاهر.

مسألة ٣٠: «سقطت ... إلخ».

قد مرَّ الإشارة إلى أن سقوط الركعة بقاعدة الجت مبني على كون الوضوء فيها تبع التكليف الحادث حين الكفر، وإلا فلا وجه لسقوطه؛ لعدم شمول قاعدة جت بعد ما كان باقياً إلى حين الإسلام بعد موضوعه كما هو الشأن في ديونه، ووجوب غسل عن جنابته.

قوله «هو المتولي للنية ... إلخ».

في تويته نيّة نظر جداً كما تقدّم.

مسألة ٣١: «كان في عرضها ... إلخ».

مع عدم وفاء سهم حتّاه بالتوزيع حتّاه أصلاً، وسوم الميمات لا يخلو وحب ملاحظة الخي في التوزيع عن نظر وإشكال، إذ أدلة ذبّة الخي المتعصي لملاحظتها في عرض سائر الديون، إنما بصرف إلى صورة قابلية مال له، وإلا فتل هذ الدين غير قابل للتبعيض؛ كي يلاحظ أنّ قدر يقع بإرائه كسائر ديونه القابلة له، وذلك طاهر لمن تدبّر.

مسألة ٣٣: «عدم الأحد ... إلخ».

أقول: وهو على فرض كون المهي عنه عنوان الإعادة لنساق بصميمة مباه من جواز اجتماع الأمر وانهى مطلقاً في غاية لمثابة ولكن الكلام معه في المقدمتين خصوصاً الأخيرة منها، فرجع مقالنا في الأصول.

مسألة ٣٥: «للقربة ... إلخ».

ذلك كذلك لو كان متقرّناً في نفس توكيمه، وإلا فهو قصد التقرب بدفع يده التبريلي، فالظاهر لإحتراء به مع مفارقة قصده حال دفعه.

مسألة ٣٦: «كما مرّ ... إلخ».

على التمهيل المتقدّم هنا في الحاشية السابعة.

قوله «كان لتحصيل الرئاسة ... إلح».

لأنه يكسب سحر الادعاء على ادعائه، وإلا فلا بأس به طاهرًا حتى في صورة كونه نفسه متكفلًا بلسنة فصلًا عن مقدم.

مسألة ٣٧: «لا يخلو عن إشكال ... إلح».

لا يبعد ولاية الحاكم عنه حينئذ في تعيين الزكاة، بل ويؤيى عنه حين إحراجه، ومثل همد القصد إذا كان موجهًا لمقرية عمله وتأه يحديه كاحدء قصد سائب في سائر لمقامات مقرية عنه بعيره، وحينئذ لاوجه لعدم الإحتراء به.

مسألة ٤١: «والأظهر ... إلح».

قد تقدم أن الأظهر والانسب باطلاق الأدلة اعتباره. والله العليم.

فصل في زكاة الفطرة

فصل في شرائط وجوبها

قوله «الحرية ... إلح».

في شرطية الحرية إشكالان كما أن إزام السند بزكاته يُصاغ موطئة يعينولته له، فتظهر الثمرة في مورد يكون مالكا ولو لم ملكه مولاه على المحتار، ولم يكس عيالا سيده، فانه بناءً على شرطية الحرية لازكاة عيه ولا على سيده، بخلاف ما لو لم يقر بالاشتراط، فيجب على المذركاته وزكاة من يعوله، اللهم [إلا] أن يقال. أن عدم قيام الدليل على اشتراط الحرية لا يوجب إركاة عيه؛ لعدم إطلاق في أدلة وجوب الزكاة؛ لأنَّ خطاياتها بين كواب في مقام الإهمال، وبيان تشريع الحكم، وبين كوابها في بيان حكم آحر من مثل فيما سقطت السماء بعشر، ولكن الإنصاف أن ديدن الأصحاب في انساب الوجوب لأصاف المكلفين لا يدور إلا مد رابع بلا تشكيك مهم في اقتضاء عمومات أن الله جعل في مان الأعبياء (١)، وأمثلة هذا

المصمون في باب الفطرة أيضاً عموم الوجوب لأحدهم لمكلمين، وإن كان هذا الخطاب من سائر الجهات محملة محضة كما لا يخفى.

قوله: «يقابل الدين... إلخ».

فيه نظر كما تقدم خصوصاً إذا لم يكن معطلاً.

مسألة ٦: «أو مقارناً... إلخ».

في المقارنة على وجه يصدق عليه إدراك الشهر واحداً لشرائط إسكال والأحوط وحوه حيثيذ، وهذا الإشكال مبرأ أيضاً في طرف بعكس، وفي بعض الأحبار (١) تعليل بني لوجوب نسق وحدان الشرائط بالخروج، ولكن يمكن رفع اليد عن إطلاقه بمفهوم خصص متمم أدرك لشهر اعتبار شامل للمدارن كما لا يخفى.

فصل فيمن يجب عنه

قوله «حين دحوه (٢) ... إلخ».

بل آن ما قبله كما تقدم.

قوله «ثان يكون... إلخ».

في اعتبار السوء المزبور يصدق تعليلولة عرفاً نظر كما لا يصير بصرفها عرفاً أيضاً عدم اكمله آن دحوه الليلة أو قبله أيضاً.

مسألة ٢: «والأقوى... إلخ».

في انقوة نظراً لما نعتية عدولة الغير عن توجه الخطاب إليه، وإن لم يجب على الغير فقره، ويوقم ان تكليف المكيل من باب التحمل عنه المنصرف بصورة وحوه عليه ولا ربه حيثيذ وحوه على نفسه مع عدم الوجوب على غيره، مدفوع بعدم دليل وإي هذه الخصوصية كما لا يخفى، والأصل الرأفة عنه لولا دعوى الشك في سقوط

(١) الوسائل: ج ٦ ص ٢٤٥ باب ١١ من أبواب زكاة الفطرة ج ١ و ٢ و ٣

(٢) في نسخة المطبوعة «حين دحوه به لفطر»

استكليف عنه؛ لما يعنى العيولة بعد الساء على إسعاد وحبو المطرة من العمومات على ما عرفت من أنه ديدن الأصحاب، وحيث لا تخلو المسألة عن إشكال، ولا يترك الاحتياط فيه.

قوله «لا يخلو... إلخ».

فيه أيضاً نظراً لمحيء الاحتمال الآخر الموجب للوجوب على نفسه، فلا محال لمسقطية فعل غيره، اللهم [لأ] أن يدعى بأن سقوط الوجوب عن المعيل من باب الرخصة، وإلا فاصل تحمله ساقى على حاله، وكذا وجوب الزكاة عن العيال مراعى بعدم إتيان المعيل، وفيه أيضاً إشكال؛ لبعد استعادة مثل هذه المعالي من الدليل، فالاحتياط لا يترك.

مسألة ٤: «سقطت الفطرة... إلخ».

مع فرص عدم كونهما عبالة، وإلا فليس للولي الإنفاق من مالهما كما لا يخفى.

مسألة ٦: «الأحوط عدم... إلخ».

لقوة احتمال كون الفطرة تكليفاً محضاً عبادياً موطاً بالمباشرة بلا تشريع نيابة غيره فيه خصوصاً حال حياته فيه، فكيف يجدي في سقوط مثل هذا التكليف تبرع الغير عنه كما هو الشأن في سائر الواجبات العبادية البدنية أو المالية غير الذميمة حتى مثل الحج في زمن حياته، إلا في موارد خاصة، وحيث لا مجال لترك هذا الاحتياط كما لا يخفى.

مسألة ١٠: «الإتفاق من جنس (١)... إلخ».

بل لا يترك؛ لقوة بقاء دلالة وسدأ (٢).

فصل في جنسها

قوله «لغالب الناس... إلخ».

من الأقوى الإكتماء بموت غالب البلد، لإصراف الصّر اليه (١).

مسألة ٢: «الدراهم ... إلح».

الأحوط لإقتصاري القسمة بالنقدين لرائحين.

فصل في وقت وجوها

قوله «وهو دخول ... إلح».

في كونه زمان وجوها نظراً، وإن كان لتعجيلها فيه جائزاً ولا تنافي بينهما كما لا تنافي بين ذلك وبين كون مدار وضع الركاة بحسب مصيحتها على صدق دراكه من الشهر جزءاً يسيراً واحداً لشرايط فيه كما أشرنا، وعمدة الوجه في مثل هذه الجهات هو لجمع بين إحصاء النصوص لمصرقة في هذا الباب (٢)، فراجع.

قوله «فالأحوط الأقوى ... إلح».

في القوة تأمل؛ لقوة ظهور دليل التحديد بالزوال فيه.

مسألة ١: «على الأحوط ... إلح».

لا يبعد الإكتفاء به بعنوان التعجيل بمثله، شمول دليبه كما أشرنا إلى إحصاء السنة الموحب للجمع بين سحو [ما] أشرنا.

فصل في مصرفها

قوله «هناك ... إلح».

قد مرّ الكلام هناك أيضاً.

مسألة ٢: «دفعها إلى الفقيه ... إلح».

قد مرّ الكلام فيه سابقاً، فراجع.

(١) الوسائل - ج ٦ ص ٢٣٨ باب ٨ من أبواب ركاة الفطرة ح ٢ و ٤.

(٢) الوسائل - ج ٦ ص ٢٤٥ ح ١١ و ١٢ من أبواب ركاة الفطرة.

مسألة ٨: «يجب التعيين ... إلخ».

في وجوب نية التعيين بطر؛ بطراً إلى ما أشرنا إليه سابقاً بأن الخطأ المتعلق بالوجودات المتعددة الصحيحة الحقيقة، لا يحتج في أصل الإمتثال بأحدهم، ولو بلا عنوان قصد خصوصية أحدهما؛ لفرص عدم قصدية الحقيقة، وعدم احتياج لتقرب به إلى كون الوجود الذاتي به يداعي شخص أمره، بلا تمييز بين أمره وأمر غيره بالمشخصات الخارجية كما لا يخفى هذا.

كتاب الخمس

فصل في ما يجب فيه الخمس

قوله «كالأراضي ... إلخ».

ولا يبعد شمول تخمين الخمس من لأراضي، لطيب المساكين، مثل المفتوح عسوة أيضاً وبوولاية عن قبل السانقة، والعمدة مه قوة الإطلاقات في تحليل الأراضي خصوصاً مع التعديل المرتور بخاري في المقام أيضاً.

قوله «فالأحوط ... إلخ».

كونه من العيمة الخاصة إشكال؛ بقصور دليله عن الشمول بحس العيمة فيدخل حينئذ تحت الغيمة بالمعنى الأعم المعتبر في وجوب حمها، إشتاء مؤوبة السنة كما سيحيى تفصيله.

قوله «من الغنائم ... إلخ».

ذا كان ذلك من تعات الحرب بإذنه؛ كي يدخل في محوى دليله، وإلا فلو كان ممّا صولحو مع الجيش قبل قتالهم، أو حصن شيئاً آخر كذلك، فهو للإمام؛ بلصق لداك عنه (١)، نعم، ما حصّوه لا بتوسيط إرسال الجيش من الإمام - عليه السلام - إليهم، فهو لهم، وفيه الخمس بعنوان العيمة بالمعنى الأعم اشانت بعدمؤوبة السنة، ووجهه ظاهر.

(١) انظر أنوسائل ج ٦ ص ٣٣٨ ب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

مسألة ١: «إذا غار المسلمون ... إلخ».

فيه نظر بعين الوحة السابق المشار إليه سابقاً.

مسألة ٢: «الأحوط إخراجهم (١) ... إلخ».

بل الأقوى من حيث كونه من مصديق مطلق العائدة، وكذا في ماليته، نعم، الأحوط منه وجوبه حتى قل إستثناء المؤونة لسته باحتمال كونه من الغنمة الخاصة، وإن كان ضعيفاً.

الثاني: المعادن

قوله «سقط عنه ... إلخ».

على فرص ثبوته على الكافر في سقوطه بطر، لعدم إطلاق وإف د لإحتزاء بعمله بلا تقرب في طرف يصير مسلماً في علم الله، اللهم [إلا] أن يقال بعد تمت اهل الخمس ما يعطي بهم في حال الكفر، ولو من جهة سقوط جهة القرية ونقاء حيث المعامل منه كالزكاة لا يبقى محل لتداركه عبادة؛ للمجرم بعدم إستحقاق أهله خمسين من المال، فيسقط الوجوب لتالي قهراً وتوهم أن تمتكهم للمعطي من الأول مراعى بعدم إسلامه خلاف إطلاق كلماتهم، وإطلاق ولاية الحاكم على الممتنع المجرى في المقام وباب الزكاة بناءً، وإن كان النفس بعد في دغدغة من هذه الجهة، وفي تمامية هذه الإطلاقات، نعم، في المقام شيء آخر وهو أنه ربما يشك في أصل ثبوت الخمس في المعدن الواقع في الأراضي الحراجية، أو لمات حال الفتح، إذ الأول للمسلمين، والثاني للإمام مع عدم شمول إباحته لغير شيعتهم، وحينئذ لا يملكون غيرهم إتياها باحراجهم، ومع عدم ملكيتهم لا يكاد يتوجه إليهم خطاب الخمس؛ إذ الخطاب فيه كالزكاة متوجه إلى الملاك أو أوليائهم لا إلى الأجنبي بمجرد صيرورة المال تحت يده؛ لعدم سلطنة على اخراجهم حقهم من تمام المال، وإفراضه لهم، اللهم [إلا] أن يقال: أن مجرد ذلك لا يوجب صرف خطاب إيتاء ذي الحق حقه عنهم،

ولوفي جملة المال؛ إذ مرجعه إلى جعل المال تحت إستيلاء دي الحق بمقدار حقه لا لإستيلاء التام، غاية الأمر يستأذن الاخذ من الحاكم في جعل القية تحت إستيلائه أمانة عن الغائب، أو يجعله من الأول تحت إستيلاء الحاكم المخاطب بتعيين حق غيره حمساً أم زكاة، هذا ولكن يمكن أن يقال: أن ما أقيد يتم بناءً على فرض كون الخمس والركاة في المال بسحو الاشاعة، وإلا فلو كان سحو لكلي في المعين فيشكل تصوره إستيلاء مالكة عليه خارجاً فلا إستيلائه على الخصوصية الخارجية من ملكه؛ إذ إستيلاء الخارجي على صرف الطبيعة الموجودة فلا إستيلاء منه على الخصوصية غير متصور، فلا يعقل إعطاء دي الحق إلا تسليطه على مال الغير، وهو غير جائز، فكيف يجب على مثل هذا الشخص إعطاء حق الفقير والسادة، وتسليطهم على مقدار حقهم؟! وذلك هو السكتة في تخصيصهم خطاب إيتاء الزكاة والخمس على من له نحو ولاية على اراض الحقوق وتعيها، وتدثر فيه؛ إذ رتباً يكون في مثل هذه اخعة شهادة على كيفية تعلّق الخمس واركاة بالمال، وأنه من باب الكتي في المعين، لامن باب الاشاعة، نعم، على الكلية أيضاً مقتضى التحقيق كونه من باب إستشاء الأبطال في بيع الصرة، لامن باب بيع الصاع والرطل منها، وحسب لا ينافي الكلية لمزورة مع كون التاء بيها ولتنف عبيها، فلا يبقى حينئذ محال جعل مثل هذه الجهات من شواهد الإشاعة كما لا يخفى، ولقد بينا الفرق بين المقامين من هذه الجهة في باب بيع الصاع من الصرة في كتاب سبع، فراجع.

ثم أنّ في المقام وجوه أخر في إثبات وجوب الخمس على الكافر مشير إليها في احواشي الآتية مع الإشارة إلى صحتها.

مسألة ٧: «بل الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى وجوبه مع الشك أيضاً؛ للاستصحاب.

مسألة ٩: «إشكال ... إلخ».

ولعمّة من جهة كون إخراج المعدن من هذه الأراضي نظير أخذ الكلاً منها ممّا

قامت السيرة على حوار له لكر أحد، ولكته صعي ف حذاً؛ ولذ استشكلنا فيه في الحاشية السابقة بملاحظة عدم ثوت اناحتهم بعر شيعتهم.

قوله «أن الكافر أيضاً بملكه ... إلخ».

فيه أيضاً تأمل؛ للتشكيك في كون عموم من أحياء أرضاً من باب الاذن أو الحكم غير لتكفل لسقية شرائطه التي منها اذن الإمام في حياء اراضي و اراضي المسلمين ولاية؛ إذ على الثاني بشكل ثبوت الملكية باحيائهم من جهة اختصاص إدهم لشيعتهم، أو مطلق المسم غير لشمامل للكفر ومن يحكمهم حرماً.

مسألة ١٢: «لا حراج (١) ... إلخ».

مع إلزام في ذمته، وإلا في الإكتفاء بمحرّد البتة المزبورة في سقوط حقه عن ائمة نظراً للأصل.

مسألة ١٣: «يجري عليه حكم التداعي ... إلخ».

في إحراء حكم لتداعي في أمثال المقام بطر؛ إذ هو من باب الدعويين المشتبهين كلّ منها على مدعي ومنكر فكلّ منهما مدعي من جهة، ومنكر من جهة أخرى، ويجري عليها أحكامها كلّ منحاظ موضوعه، ورتباً ينتهي لأمر فيها إلى التحالف، فيترتب على حلف كلّ منهما أثره بخلاف باب التداعي، إذ لا منكر فيه؛ لمرص مخالفة قول كلّ منهما للأصل، فلا يتصور فيه إنهاء الأمر إلى لتحالف، بل لا وظيفة لها إلا إقامة البتة، ومع التعارض يرجع إلى أحكام تعارضها على ما فصّناه في كتاب القضاء، فراجع.

مسألة ١٤: «وجهان ... إلخ».

بل ثابته أقوى؛ لشمول دليله إياه، وعدم شمول دليل الكفر لمثله.

قوله «فالظاهر ... إلخ».

قول قد يتوهم في المقام بأن تعاقب لوراث تسلاً بعد نسل بمزلة وحوادث

متعاقبة تدريجية محكومة بنظر العرف بحكم وجود واحد متدرج شيئاً فشيئاً، وحينئذٍ وقع الشك في إنقطاعه بعد حدوثه كان من قبيل الشك في العناء ولا ارتفاع، فيشمله الاستصحاب وبمثل هذا التقريب ربما يصححون استصحاب بقاء الخيض في صورة الشك في إنقطاع القطرات التدريجية، ومقاء المادة في الماء في فرص حروح القطرات كذلك، ولكن الانصاف عدم تمامية، والمرجع في أمثال لمقام استصحاب عدم حدوث القطرة الرائدة، وفي المقام - وإن اقتضي الأصل لمرور - إدحان هذا الماء في منك الإمام من جهة كونه تمتص في الأصل ما من مسم لا وارث له، ولكن لو أعيتي هذا الأصل يلزم تسريل لاطلاقات اشتملة على تمتد لكبر على الموارد النادرة كالمعدومة، محطاً لمثل هذه الاطلاقات لاند من جعل مثل هذه المقامات مسدحة تحتها، فيجب الخمس فيها بعد كونه بواحد لمكان هذه الاطلاقات، وإن مثل هذا البيان أيضاً أشربا في حاشية الحاة، فراجع.

مسألة ١٨: «حال الكثر... إلخ».

في شمول اطلاقات الكثر لمثلها إشكال، بل الأقوى الحق هذه كلها يطلق الفائدة المستثنى فيها مؤونة السنة.

مسألة ٢٠: «والدفعات... إلخ».

لا ينبغي إختلاف المقامات على حسب إختلاف كيفية القصد الموجبة تارة لجعل الدفعات من باب إحراج واحد تدريجي، وأخرى لجعلها من باب إحراجات متعددة، وهكذا الأمر في معدن والكبر، فراجع هناك أيضاً، وحينئذٍ لا يحسن للاحد باطلاق كلام المصنف في هذه المقالات.

قوله «على الأحوط... إلخ».

بل الأقوى عدم إحراج حكم العوص عليه؛ لعدم شمول دليله لشيء كما لا ينبغي فيدخل في حكم مطلق الفائدة.

مسألة ٢٥: «لكن الأحوط... إلخ».

لا يترك في الأخيرين لقوة صدقه على إحراجها، بل الأحوط منه الإحراج من غيرهما إذا

أحراجاً بالغوص؛ لعدم ووجه في تخصيص الغوص بخصوص الآليء والدرء، وإن كان المتعارف منه إخراجها، لكن هذا المقدار لا يوجب تخصيص الغوص الذي هو موضوع الحكم بخصوصها أو تخصيص أصل عنوان الغوص بها، وإن كان عبارة الخواهر (١) يوهم أحد الوجهين ولكن لا ووجه له، لا دعوى تنزيل لاطلاقات على مثله، كتوهم تنزيل الاطلاقات أيضاً على الآليء المكسوة في أنبهر، لا الواقعة فيه من الخارج؛ كي يقتضي عدم الخمس حتى في الآليء المحرقة في المقام مؤثراً ذلك أيضاً باطلاق أن غير ما حرجه الحر فهو لو حده بلا إستثناء الخمس فيه، ولكن كون مثل هذا الاطلاق مسوقاً إلى هذه الجهة مشكك، كما أن تنزيل إطلاقات الغوص على المتعارف من إخراج الآليء المكسوة في الحر أبعد كبعد تنزيها على إخراج خصوص الآليء والدرء، وعليه فلا نخلو المسألة عن إشكال، ولا يترك الاحتياط في غير الآليء والدرء فضلاً عنها.

مسألة ٢٦: «والأظهر الثاني ... إلخ».

لأنه يبلغ نصاب المدن، وإلا فيلاحظ إخراج خمس كلٍّ منهما مع بقاء نصاب غيره بعد تعلق خمسة به، ووجه ظاهر؛ من عدم مقتضي التداخل الأسباب بعد إنطباقها على المورد.

مسألة ٢٧: «والأحوط ... إلخ».

لا يبعد إجراء حكم مطلق الفائدة عليه من جهة الشك في صدق عنوان الغوص عليه، لولم تدع الجزم على خلافه.

قوله «ومقداره ... إلخ».

المداري وحوث الخمس بعد الجهل بالمالك على الجهل بشخص العين، وإلا فمع فرض إشاعيته مع الجهل بقدره، فالرائد محكوم بالملكية لصاحب اليد، فينحصر ما العير في المقدار المعلوم قدره، وهو موضوع أخبار الصدقة، لا الخمس كما لا يخفى

على من لاحظ أخبار الباب.

مسألة ٢٩: «أنقص من الخمس ... إلخ».

لا يعد حينئذٍ الإقتصار باخراج الباقي فقط؛ إذ الظاهر من أخبار الخمس كونه من باب الإرفاق على المالك، وإن الله رضي بدل مال الغير بالخمس (١) ومثله يأتي عن كونه واجباً حتى مع العلم بالنقص كما لا يخفى.

مسألة ٣١: «وجهان ... إلخ».

الأقوى في المقام وجوب لإحتياط؛ لتردده بين المتباينين.

مسألة ٣٣: «فالأقوى ضمانه ... إلخ».

في قوة لضمان نظر حذراً، لأن الله رضي بالخمس بدله كما هو مضمون النص (٢).

مسألة ٣٩: «أو مسكن ... إلخ».

في غير المربع قابل للتشكيك في إطلاق الأرض الوارد في النصوص (٣) لشبهها، نعم، لولاه لكان مقتضى إطلاقه شمول أحكام لكل واحد من حيث أرضه، لا بناء الثابت فيه كما لا يخفى.

قوله «عن قوة ... إلخ».

في انقوة تأمل؛ لإختصاص أخباره بخصوص البيع مع التشكيك في تنقيح مناطه على وجه يشمل مطلق الانتقال إليهم؛ وفقاً لبعض الاعاظم (٤)، حيث لم يتعد إلى باقي النواقل الإختيارية من العقود المعاوضة وغيرها.

مسألة ٤٠: «ويبعث تبعاً ... إلخ».

في أصل البيع تأمل، وإلا فلا بأس بشمول دليل الخمس له، وذلك لولا دعوى انصراف البيع إلى البيع أصالة، وفيه تأمل جداً كما لا يخفى.

(١) و(٢) الوسائل ج ٦ ص ٣٥٣ باب ١٠ من أبواب ما يحب فيه الخمس

(٣) الوسائل ج ٦ ص ٣٥٣ باب ٩ من أبواب ما يحب فيه الخمس.

(٤) انظر الجواهر: ص ٦٥.

مسألة ٤٥: «أقواهما الثبوت ... إلخ».

فيه تأمل؛ لتشكيك في شمول الدليل لمثله.

مسألة ٤٩: «لم يكن عالماً به ... إلخ».

لا يحتاج إلى هذا القيد كما لا يخفى على من تدبر.

قوله «والأحوط استحباباً ... إلخ».

لا يُترك الاحتياط في الإرث غير المحتسب؛ لقوة صدق العائدة على مثله مع أنه

منصوص (١).

مسألة ٥٢: «كان البيع ... إلخ».

إن كان البيع لنفسه، لا لمصلحة السادة، وإلا فقضية القصب والردي شاهد ولايته على بيعه كما هو الشأن في الركة أيضاً جمعاً بين الكلمات الحاكمة بالفضولية، وبعض النصوص الدالة على صحة النقل، وتعلق الركة والخمس بالثمن (٢).

مسألة ٥٦: «في آخر السنة ... إلخ».

أقول: ذلك كذلك لو كان الجميع متساوية في بدو السنة، وإلا فمع اختلاف سنة ربيع التجارة مع سنة إجارة الدكان، فلا بد حينئذٍ من ملاحظة واسبابه غاية الأمر يتداخل المؤونة المستشاة، بالإضافة إلى مال الإجارة في المقدار المشترك بينهما من السنة، فتوضع المؤونة عليها، وإما بالنسبة إلى المقدار المختلف فيه فتوضع المؤونة من المختص بسنته ربحاً كان أو مال الإجارة؛ لظهور السنة للمحوط فيها المؤونة في المصاف إلى مال الإجارة وريح التجارة كما لا يخفى، وحينئذٍ في إطلاق كلام المصنف نظر كما أشرنا إليه في الحاشية.

مسألة ٥٨: «كان من شأنه ... إلخ».

فيه نظره؛ لتشكيك في صدق التزلزل، وعدم الاستقرار المساق من الأدلة على

(١) الوسائل ج ٦ ص ٣٤٩ باب ٨ من أبواب ما يجب فيه خمس ح ٥

(٢) الوسائل ج ٦ ص ٣٤٦ باب ٦ ح ١٠ و ١١ باب ٨ ح ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس

مثله.

مسألة ٥٩: «على الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى؛ لصدق الفائدة عليه.

مسألة ٦٠: «حال الشروع ... إلخ».

على الأحوط وإلا صح بمقتضى الإنسباق من الأدلة، بل الأصول كون مدنها حين بروز الربح.

مسألة ٦١: «ما يحتاج إليه ... إلخ».

المدار في صدق المؤونة على إحراجها في تلك السنة، لا بمجرد احتياجه إليها حتى مع عدم صرفها في تلك السنة؛ لانه المتأخر من المؤونة.

مسألة ٦٢: «كما مر إخراج خمسة ... إلخ».

مع صدق مطلق الفائدة عليها حين تمسكها في سنته كما هو ظاهر.

مسألة ٧٠: «على الأحوط ... إلخ».

بل الأقوى لما عرفت من أن مدار مؤونته المستثناة على الصرف في احتياجه.

قوله «تتمكن من المسير ... إلخ».

وسافر أيضاً ليصرفه بحسب من مؤونته، وإلا ففيه تأخر ونظر تقدم وجهه.

مسألة ٧١: «فالأحوط ... إلخ».

بل الأقوى فيه وفي تاليه وجوب إخراج همه؛ لما عرفت من أن مجرد الإحتياج إلى صرفه لا يحتسب من المؤونة المستثناة في المقام.

مسألة ٧٤: «لا يخلو من قوة ... إلخ».

مع صدق تعدد التجارة على وجه ينتهي كل واحد إلى رأس مال مستقل في لقوة نظراً لأن ربح كل تجارة موضوع مستقل للخمس، وإن كان المجموع بالإضافة إلى إستثناء مؤونة موضوع واحد بمعنى إستثناء المؤونة واحدة عن الجميع، وذلك أيضاً مع فرض اتحاد سنة بروز كل من الربحين، وإلا فحالها حال ربح مال التجارة، و مال الإحارة الخارجة عن هذه التجارة المنتهية إلى رأس مال مخصوص، ولقد تقدم

تفصيل الكلام، فراجع؛ كي تقدر على اجراء ما ذكرناه هناك في المقام أيضاً.
مسألة ٧٥: «ولو أتجر به قبل ... إلخ».

الأقوى ولايته على معاوضته بعين آخر، أو غيرها ممّا يراه صلاحاً للسادة كما هو الشأن في الزكاة، وهكذا له تضمينه على نفسه، والتصرف في العين بعده لنفسه إذا لم يكن ممنوعاً من الأداء، وأما جواز اتلافه قبل التصميم أو صرفه بوجه آخر، ففيه إشكال، بل منع كصورة تضمينه على نفسه مع امتناعه لعدم المجال للتعدي من النصّ إليه (١)، بل مع فرص تجارته في حريان ما ذكر من كون الربح للسادة، وضمان العين على المالك وحده، لا يحلومون إشكال؛ لإحتصاص هذه الجهة بالزكاة، ولا وجه للتعدي بها إلى الخمس، ورواية القصب والبردي (٢) الدالة على جوار الاتجار غير متعوضة لهذه الجهة، فأصل ابراء يقتضي بى ضمانه في مورد يصدق عليه عدم التعدي في امانته.

مسألة ٧٨: «ليس للمالك ... إلخ».

فيه نظراً؛ لا مكان دعوى التعدي من نصّ جوار المعاوضة من قبلهم وبملاحظة مصدحتهم إلى تضمينه أيضاً كذلك بالفحوى كما لا يخفى.

مسألة ٨١: «ويمكن من المسير ... إلخ».

بشرط صرفه في مسيره لا مطلقاً؛ لما تقدّم وجهه.

مسألة ٨٢: «لا يجب عليه ... إلخ».

فيه تأقل، بل منع؛ لعدم تداحل الأسباب بعد صدق العاوين الموحب كل منها خساً مستقلاً.

مسألة ٨٤: «مكاسب الطفل إشكال ... إلخ».

بل الأقوى تعلّقه؛ لاطلاق الأدلة (١).

(١) انومائل ج ٦ ص ٣٣٩ باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٥.

(٢) بوسائل: ج ٦ ص ٣٥١ باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ح ٩.

(٣) الوستائل ج ٦ ص ٥٤ باب ١ من أبواب ما يجب عليه تركه ح ٢ و ٤ باب ٤ ح ١.

فصل في قسمة الخمس

مسألة ١: «الإيمان... إلخ».

فيه تأمل مع صدق عاويها على المصروف؛ لإطلاق الأدلة (١)، لولا محيىء مناط الركاة في المقام أيضاً.

مسألة ٤: «بالبينة... إلخ».

في البينة نظر، إلا إذا احتمل إمتدادها إلى مرحسّي أو ما يلازمه.

مسألة ٥: «والأحوط... إلخ».

ولعل وجه الإشكال حريان مناط العنة في باب الركاة من كونهم لازمين به في المقام، لهنهم [ولا] أن يقال إن مثل هذه لعل لا يقتضي التعدي عن حكم الركاة إلى غيره، نعم، لو أريد من الملازمة بيان أن عياله يحكم بعنه على وجه لا يصدق عليه ريثاء غيره أمكن التعدي منه إلى باب الخمس، ولكنه ليس متيقناً من الرواية (٢)؛ فيبقى في الخمس إطلاقات الأدلة محالفة بعد الجرم بأن مجرد وجوب النفقة لا يمنع الفقر، والمسألة غير خالية عن الإشكال، فلا يترك الاحتياط فيها.

مسألة ٩: «لم يكن عليه ضمان... إلخ».

في ولاية الفقيه على مثل هذه الجهات إشكال؛ لعدم إحراز مقدمات حسية، ولا كونه من مناسبات قضائهم؛ كي يشت مثلها لقضائنا

مسألة ١٥: «بالعزل إشكال... إلخ».

بل لأقوى عدده؛ لعدم حريان مناط الركاة فيه، لعدم تنقيحه.

مسألة ١٨: «لا يجوز... إلخ».

لا أرى سأساً بذلك إذ، كان عن طيب نفسه، ولا يكون من باب لما أخذ حياءً، ووجهه ظاهر. والله العالم.

(١) الوسائل ج ٦ ص ١٥٢ ب ٥ من أبواب المستحقين للركاة ح ٨.

(٢) الوسائل ج ٦ ص ١٦١ ب ٨ من أبواب المستحقين للركاة ح ١١.

كتاب الحج

مقدمة في آداب السفر

قوله «وهي أمور... إلخ».

لأناس بالعمل بجميعها؛ رجاء، ولقد أشرنا إلى نكتة هذا البيان في بعض الحواشي المكتوبة في كتاب الطهارة، فراجع.

فصل من أركان الدين الحج

قوله «ومكره... إلخ».

قد أشرنا كراراً أن مناط الكفر تكذيب النبي، وإن الضرورية طريق إلى الاعتقاد به لمن انتحل في الإسلام، لا أن له موضوعية كما توهم.

قوله «لا يبعد... إلخ».

فيه إشكال؛ لأقرية الحمل على الاستحباب على مثل هذا الحمل، مع أن المانع عن الوجوب التعيني العيني ثابت بالنسبة إلى هذا المعنى أيضاً، وهو عدم إلزام الأصحاب به مع أن إعراض الأصحاب عنها يوجب وهناً في سندها أو دلالتها، فلا يبقى مجال للأخذ بها، فلا بد من جعل مثلها موضوع التسامح في أدلة السنن، وحينئذ يشكل أمر استحبابها شرعاً، ولا ينافي ذلك بناء الأصحاب على الاستحباب الموجب لاعتنائهم بها سنداً؛ إذ من الممكن كون ذلك من جهة نائهم عن التسامح في المستحبات، ومع هذا الإحتمال لا يبق محال جعل عملهم بها موجباً للوثوق

بصدورها، اللهم [إلا] أن يدعى أن بعض إستماعها كافية في الوثوق الإجمالي بصدور بعضها، وحيث لا يحصى من الجمع السابق بالحمل على الاستصحاب الشرعي، والله العالم.

مسألة ٢: «أقواها الأخير... إلح».

بل الأحوط عدم الجواز؛ لاحتمال موت التكليف المنتزعه، وهو غير جائز عقلاً.

فصل في شرائط وجوب الحج

مسألة ١: «يستحب للصبي... إلح».

معنى رحمانه عليه، وفي لتعير مسامحة كما لا يخفى

قوله «وإن العمومات... إلح».

في كون الإطلاقات الواردة في الصبي المميز لبيان مثل هذه الصورة نظر، بل الأقوى حيث لا يشترط؛ لأصالة عدم المشروعية ندوه.

مسألة ٢: «وإن أشتكل... إلح».

لاختصاص النصوص بالصبي^(١)، فالعمدة حيث تنقيح المناط وليس بعيد.

قوله «لا يخلو عن إشكال... إلح».

في غير المتصل جنونه بصغره؛ لعدم وجه له إلا دعوى الملازمة القالبية بيه وبين الصغير في الأحكام، نعم، في المتصل به أمكن دعوى جريد إستمعاب حكم صغره بعد البناء على المسامحة في موضوعه ولا محال لتوهم التعدي منه إلى غيره بعدم القول بالفصل إذ ذلك إنما يتم على فرض الملازمة بين الأحكام الظاهرية أيضاً، وإلا فصرف الملازمة الواقعية غير محدي في المقام؛ لعدم حجية الأصول المشتقة كما لا يخفى.

مسألة ٤: «فإنه يشمل غير الولي ... إلخ».

ذلك كذلك لولا إشتغال ذيله على قوله. يصوم عنه وليه (١)، الطاهر في الولي الشرعي، فإن هذه الفقرة يضرب بإطلاق صدره؛ إذ لا أقل من إحتتماله؛ لأنه من باب إتصالة بما يصلح للقربينة.

مسألة ٦: «بل هو الأقوى ... إلخ».

في قوته تأمل؛ لعدم تمامية وجه التعدي من المنصوص (٢) إلى غيره. ولو قيل: بعدم شمول عمده خطأ، للمقام، فصلاً عن القول به، كما أن قاعدة التسبب لا يحد في المقام أيضاً بعد عدم قوة السبب على الماشق في المورد.

مسألة ٧: «فالقول بالإجزاء مشكل ... إلخ».

الأقوى المصير إلى الإجزاء؛ لإطلاق الطائفة الأخيرة بلا إحتصاص لمورد بعضها من لم يحرم، بل بالمناط يمكن أن يتعدى إلى من أحرم مستحاً، بل فيمن أحرمه الولي من الحائض صورة داخلية في من لم يحرم حقيقة، فيشملة الاحد (٣)، فيتعدى منه إلى غيره. من المجنون المتمكن من الإحرام الحقيقي، وكذا الصبي المتميز بعدم القول بالفصل، مؤيداً ذلك كله بورود مثل هذا اللفظ في العبد الذي هو بمنزلة التعليل الموجب للتعدي بمناط كونه منصوص العلة، وإلى ما ذكرنا أيضاً نظر المشهور، والله العالم.

مسألة ٩: «ببينة الندب ... إلخ».

لأنه يمكن على وجه يحل بقربنته كما هو الغالب.

الثاني من الشروط: الحرية ... إلخ.

قوله «بملكه ... إلخ».

ولو في ما ملكه مولاه على ما يستفاد من مجموع الأحكام المذكورة في كتاب

(١) الوسائل ج ٨ ص ٢٠٧ ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ج ٣

(٢) الوسائل ج ١٩ ص ٦٦ باب ٣٦ من أبواب قصاص النصب ج ٢.

(٣) انظر الوسائل ج ٨ ص ٢٩ ب ١٣ من أبواب وجوب الحج.

الركاة من الخواهر (١)، وهو المختار أيضاً؛ فراجع.

قوله «الأحوط... إلخ».

لقوة أخباره سنداً ودلالة (٢).

قوله «كما أن الأحوط... إلخ».

بل الأقوى؛ لقوة وجهه.

قوله «قبل المشعر... إلخ».

بل يكفي الإعتاق مقارناً للوقوف؛ لكونه شرطاً مقارناً، لا متقدماً زمناً كما لا يخفى.

مسألة ١: «ليس له أن يرجع... إلخ».

على الطاهر، بحسب تنمهم إتياء، وإلا فعموم لا يعذر على شيء حاكم على وجوب إتمامه، وفي لكونه معصية للخالف، كما لا يخفى.

مسألة ٤: «أطهرها... إلخ».

بل الأطهر مقتضى الجمع بين الخبرين بعد عدم لقول بالفصل بين الصيد وغيره في نفيه على الموتى، كون الجباية على رقة العبد غاية الأمر يستحب على المولى إعطاؤه عنه، نعم، الأحوط كونه على السيد؛ لشبهة ضعف سند الأخبار انافية (٣)، والله العالم.

مسألة ٥: «والقضاء... إلخ».

مع تمكنه من قضائه كما لا يخفى.

قوله «والظاهر (٤)... إلخ».

لا يعد الالتزام بتخير المولى بين الذبح عنه، وبين أمره بالصوم؛ لشمول أحبار

(١) خروجر ج ١٥ ص ٣٠.

(٢) الوسائل ج ٨ ص ٢٠٧ ما ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ج ١ ص ٢.

(٣) الوسائل ج ٩ ص ٢٥١ ب ٥٦ من أبواب كفارات الصيد.

(٤) في نسخة مطبوعه «ظاهر».

التحجير له بمضمونها، أو نقحوها من كون الهدى الواجب عن قبل حجه باده على مولاه مختيراً (١)، وأما آخر تحرير (٢) وعبره فلا يشمل المقام، لأنها في الكفارة غير المرتبطة بالمقام.

قوله «أقواهما: الأول... إلخ».

بل انشائي أقوى؛ لعدم تمامية القاعدة المبرورة.

قوله «حاله حال الحرية (٣)... إلخ».

لما تقدم من أن الاستفادة من النصوص أن كل ما يجب من قبل الحج، فعلى الحاج، لا أن في صورة بقاء العبد على الرقة يتحمل عنه مولاه مختيراً بيه وبين أمره بالصوم، ولكنه مختص بصورة بقاءه على الرقة للتالي دون ما يعتق، ولو قبل المشعر أو بعده؛ لعدم وفاء دليل التحمل لمثله كما لا يخفى.

قوله «وجهان... إلخ».

ولا يعد التحجير سبباً لاحتمال التعيين في كل منهما لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

مسألة ٦: «جميع آثار الحرية... إلخ».

وللمسألة بعد مجال انتقل؛ لعدم الوثوق بمدرك المسألة بعد من إقتضاء المهايأة أي مقدار من الأثر، فلا بد من المراجعة إلى المسألة ثانياً عند الفرصة.

الثالث: الاستطاعة...

مسألة ٦: «كما هو الحال... إلخ».

في التطير إشكال؛ لقام النص (٤) فيه على خلاف القاعدة فيقتصر فيه عليه، اللهم [لا] أن يدعى بأن استعيل في دليل نفسه يقتضي ذلك بصراً، يستفادة من ط كلفي من ن المصالح الاخرية جابرة للمصائر الدنيوية، وحديث لا يكون عموم نفي

(١) و(٢) ح ٩ ص ٢٥١ باب ٥٦ من أبواب كدورت نصد.

(٣) في السحرة لمفهومه «حاله حاله حر».

(٤) نوسائل ج ٢ ص ٩٩٧ باب ٢٦ من أبواب التيمم.

المصرر لما في محذرا في التكاليف كلفة، بل يحتاج إلى حرياء قاعدة الحرج لمختصة بالمحصف، ولكن الإنصاف أن في استعادة هذه الكلفة في اساب بظراً لإحتمال الاهتمام بمصلحة اظهر على وجه لا يبرحه انصر المالى، وذلك لا يقتضي أهمية كل مصلحة منه، فتدبر؛ فإن المسألة لا تخو عن إشكال، ولا تترك فيه الإحتياط.

مسألة ٨: «نفقة الذهاب ... إلخ».

مع إرادة اعود إلى مكان خاص، وإن لم يكن وصه في كفاية نفقة محرد الذهاب إشكال؛ للتشكك في إطلاقه، وإن كان أحوط

قوله «فالظاهر ... إلخ».

المنصرف إلى وحدانه أنه نفقة عوده إلى مقر يریده فهما لا يكون له مهر كذلك، فكفه نفقة من سد استطاعته ذهباً محصاً.

مسألة ١١: «الأحوط التبديل ... إلخ».

بل لا يترك إذا وفقى براند باتمدم لإستطاعة.

مسألة ١٢: «عدم الحاجة ... إلخ».

المفضية قوتها إلى الحرج، كما لا يخفى وجهه.

قوله «لم يجب ... إلخ».

مع قيام الحرج بصرفه.

مسألة ١٤: «لو لم تكن واثقاً ... إلخ».

بل مع إحتمال امتناعه يحتمل عدم الإستطاعة لشرعية، فلا يجدي الوثوق محصوماً بعد عدم حचितه في الموضوعات إلا دعوى إيجاب الإحتياط في هذه الشبهة البدوية نظير الشبهة في بلوغ التصاب بقرينة الأمر بسك الدراهم المعشوشة، ولكن إتمام الدليل عليه مشكل في المقام، فلا وجه للتعدي من باب الركاة إلى المقام أيضاً.

مسألة ١٥: «فالظاهر وجوبه ... إلخ».

فيه تأمل؛ لعدم الإستطاعة له في زمان لا يكون قادراً على تحصيل ماله من

المقترض، فلا وجه حينئذٍ لوجوب قرصه، ولأولى عدم ترك الإحتياط فيه.

مسألة ١٦: «والأقوى كونه مانعاً... إلح».

في غير صورة حلول الدين والمطالبة، لا يعد وجوب حقه مع رجوعه ككفاية صعبته، إلا إذا علم وقوعه في حرج أدته عند المصحة، فان عموم لا حرج يرفع الوجوب من الآن كما لا يخفى.

مسألة ٢٢: «نعم، لو كان قصده... إلح».

فيه إشكال؛ لعدم إصرار القصد المربور بصحة عقده؛ إذ غاية الأمر عصبه بعمله كسبته، ومثله لا يقتضي بطلان المعاملة.

مسألة ٢٣: «بقي وجوب الحج... إلح».

هذا إذا كان تنه مستنداً إلى نقصيره في عدم تحصيله، وإلا فلو تلف قبل مصتي موسم الحج، أو تلف قبل تحصيله بعده فلا تقصير منه في تحصيله، فيكشف ذلك عن عدم وجوب الحج من الأول.

مسألة ٢٤: «بعد ان تلف... إلح».

بعد مصتي موسم الحج لأقله، والوجه ظاهر.

مسألة ٢٥: «حجه صحيحاً... إلح».

في صحته إشكال؛ لشبهة استناده من رواية سعد، وصحيفة سعيد (١)؛ فراجع وتأمل فيه.

مسألة ٢٦: «أقواهما العدم... إلح».

مع عدم نداء ما يبي مؤونه عند رجوعه على القول به في فرض فسحه ورجوعه بـ بدل، وإلا فالأقوى وجوبه؛ لصحة مكتة براد والراحنة، ودعوى بصرافه بـ للملكية اللازمة لمجموعة.

مسألة ٢٨: «الاجترأ (١)... إلخ»

من لأقوى عدمه - بإقتصار في النص (٢) على مورده.

مسألة ٣٠: «بعد موت الموصي... إلخ».

في لاكتفاء بمخرد ديك مع فرص، عند انقضاء إشكالك، فلا يجب حسب فبوه
يستطيع كما هو ظاهر

قوله «ليس له الرد... إلخ».

على انقول بالمر، وإلا فعلى لكشف فله رده كما هو ظاهر.

مسألة ٣١: «إذا نذر قبل... إلخ».

من أريد في غاية المتانة ساء على كون القدرة في طرف العمل شرطاً عمدة في
صحة انذر، ولا فساء على كونها شرطاً شرعياً، كما هو لمستفاد من بعض
النصوص لذي تعرضه الجواهر (٣) في آخر كتاب لندر؛ في تقديم لندر لسابق في
هذه العروض، لجمعها إشكالك لأن تطبيق كل واحد من الخطاس يرفع موضوع
الآخر فلا وجه لترجيح احدهما على الآخر كما هو ظاهر.

قوله «لم يجب عليه الحج... إلخ».

نعم، لو خاف في هذه لسة، لا يبعد الإحتراء به عن حجة الاسلام؛ لخصوص
القدرة فعلاً مع فرص قدرته على الوفاء بذر في لسة الآتية كما لا يخفى.

قوله «فيقدم الأهم... إلخ».

ديك كديك في صورة حصول لواحد الفورى؛ بعد التمكن من الخروج إلى
الحج أو حيه على وجه ليس به تلاف إستطاعته وحيث يستقر عبه، فوجب عليه
الحج في القابل، وإن لم يسق الإستطاعة، نعم، لو حصل الوجه الآخر قبل

(١) في نسخة المطبوعة «الاجترأ»

(٢) الوسائل - ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ج ١ ص ٢٢١

(٣) الجواهر: ج ٣٥ ص ٤٢٩.

التكس، فلا يكون ذلك من باب انتراحهم، بل يجب الإتيان بالوحد الآخر، وإن لم يكن مهماً؛ لأن ما ضلّاق دليله يرفع موضوع الآخر، فيكون بالنسبة إلى دليل وجوب الحج من باب التحصيل لا التخصيص، بخلاف ما لو أخذ بطلاق دليل الحج؛ إذ تطبيق إطلاقه على المورد دورى، كما هو الشأن في كل مورد دار الأمرين تخصيص دليل و تخصيص آخر، كما لا يخفى

مسألة ٣٢: «فعل الأول ... إلخ».

بعد ما عرفت أنّ القدرة في طرف العمل بالنذر شرط شرعي لا يكاد يتصور فرق بين الصورتين؛ للحرم بأن ما هو شرط في طرف العمل على فرض تقديم الآخر مفقود، فلا يبقى المجال لتقديم دليل النذر حينئذٍ، مع فرض مقارنة زمان عمه مع زمان تسخر وجوب الحج، أو بعد تسخره، نعم لو كان قبل زمان تسخر وجوب الحج بأن يكون قبل الاستطاعة، أو قبل خروج لفظة تقدّم نذر؛ لأن حفظ القدرة حينئذٍ شرط عقلي في طرف النذر، فإطلاق دليله يرفع موضوع دليل وجوب الحج، كما أن الأمر بالعكس في طرف العكس كما لا يخفى.

مسألة ٣٤: «وجهان ... إلخ».

لأقوى تقديم أداء دينه؛ لأن القدرة فيه شرط عقلي بخلافه في طرف حجه، فيستهي فيها لأمر إلى الدوران في تطبيق حطاب أيها إلى التخصيص والتخصيص، ولقد عرفت أنّ يتخصص أولى كما هو ظاهر وجهه.

مسألة ٣٦: «وجب عليه القول ... إلخ».

من الأقوى خلافه؛ لعدم وجوب تحصيل مقدمات الاستطاعة نعم، لو قصد بذله باعطائه كيما اتفق، يجب عليه أخذه، وإن لم يقل إيجاهه العقدي.

مسألة ٣٧: «لو وقف شخص ... إلخ».

في وجوب الحج حتى في ندره الغير محتاج إلى القول نطر، فصلاً من وقفه، أو وصيته على القول بالاحتياج إلى القول، لأن موضوع النذر المقدم بالحج في رتبة سابقة، فيستحيل أن يكون هذا البذل منشأ وجوبه، لانه من قبيل الأمر بالحاصل، وهو محذور.

مسألة ٣٨: «ووجوب الحج ... إلخ».

بوكان شرطه سحواً تنقييداً ووحدة المطلوب في وجوب حجة بطن، لاستنزاف ذلك أخذ نفس وجود العمل في موضوع وجوبه، وبعد مرع عدم إمكانه.

مسألة ٤٠: «وجهان ... إلخ».

أقوامها الحوار؛ للأصل، وقاعدة السطوة بعد عدم تمامية قاعدة إستفراغ الإذن في الشيء، الإذن في لوارمه.

مسألة ٤١: «وجهان ... إلخ».

أقوامها عدم خلافاً من إستم بقاعدة الملازمة بين الإذن في المتلارمين.

مسألة ٤٣: «وجهان ... إلخ».

أقوامها عدم الوجوب على إساد؛ لأن هذه عقوبات مترتبة على فعله الواجب عليه، فلا يرتب بادل، وتوهم الملازمة بين الإذنين في المتلارمين ممنوع جداً كما عرفت، كتوهم كون انسب في إساد العمل، في غيره أقوى، فيترتب عليه عقوبته؛ إذ هو كما ترى.

مسألة ٤٩: «لا يجوز له ... إلخ».

وكس عمدة الكلام في تصور مورد عدم حوار رجوعه بعد عموم سبطنة، وعدم تمامية قاعدة الملازمة بين الالتزام بالشيء، والانسام بموارمه على وجه يجب عليه شرعاً سحواً لا يقدر على رجوعه؛ لعدم مدرك هذه القاعدة كما لا يخفى.

مسألة ٥٠: «وجب مع وجود ... إلخ».

في وجوبه حبس؛ بطن؛ لأن بذله على تقدير غير حاصل بعد، ولا يجب عليه أيضاً تخصيص مقدميته؛ لعدم مقتضي لوجوبه.

مسألة ٥١: «وقرار الضمان ... إلخ».

لكونه عاراً وابعرور يرجع إلى من عرّ.

مسألة ٥٣: «صدق الإسقاطعة ... إلخ».

لعدم مالكة الحر؛ بعمل نفسه، وإن كان عمله ما لا يبدل بأرائه المان، ولد

لا يكون حبه موحياً لقسمان الحاس، ولا يقاس مثله بمنفعة العبد، أو الأجير المملوك عمله لغيره بعقد الإجارة.

مسألة ٥٦: «على الأقوى ... إلح».

في القوة نظر؛ للشك في إندراج غير من يجب بفقته شرعاً في لدليل، فلا يُترك لاحتياط فيه باتيان، بل بإعادة حجه أيضاً عند لجزم بالاستطاعة انشعية بوجودان جميع قيوده.

مسألة ٥٧: «ولا يبعد ... إلح».

فيه تأمل، وإن كان الأحوط الجمع به وبين عادته عند احرم باستطاعته لمزبورة.

مسألة ٥٩: «عصباً ... إلح».

نعم لأنس في شرائه بالدقة، وإن يعصي في وفاء ذمته من المفصوب، ووجهه ظاهر.

مسألة ٦٣: «مع كونه أهم ... إلح».

في صورة طرود واجب فوري بلا إختيار من قبله، الأقوى تقديمه على الحج، وإن لم يكن أهم من جهة أن بقاء القدرة من غير جهته بعد حصول الإستطاعة إلى آخر العمل شرط شرعي، وفي الواجب لآخر عقلي، فتكون المسألة حينئذ من صغريات الكبرى السابقة، نعم، ليس له بعد حصول الإستطاعة ولتمكن من المسير لمكان حروح الرفقة تعويت قدرته، ولو بإحداث سبب وجوب لآخر، وحينئذ فلو كان الآخر أيضاً مشروطاً بالقدرة شرعاً كان الحج مقدماً، وإلا فبدل في مسألة تراحم الواجبين، فيؤخذ بأهمتهما، ومع احتمال أهمية كل يتحيز كما لا يخفى.

مسألة ٦٤: «مع تحقق سائر ... إلح».

حتى البلوغ، والحرية واقعاً بضميمة قصد القرية كما هو واضح.

قوله «إلى ذي الحجة ... إلح».

ين إلى تمام زمان حجته؛ لظهور أدلة شرائط وجوبه في ذلك كما هو ظاهر.

قوله «وجهان لم فقد الشرط ... إلخ».

أقوامهم الشدي؛ بتمتة وجهه، وعدم تمامة الوجه الأول؛ إذ على فرض عدم مساعدة الدبس على بي الإجراء في مثله، لكن هذا لمقدار غير كاف ما لم يكن في الدبس دليل على لإجراء، وهو مضمود في المقام بعد الحزم بعدم صدق الحج عن استطاعة في المقام كما لا يخفى.

قوله «في الصرر بالخوف ... إلخ».

الظاهر من جميع موارد تعلق الحكم بالخوف، إنما هو من باب طريقة إلى الوقع، وحينئذ فإن كان له خوف صرر لنفسه، أو العرص فلا شبهة في وجوب مراعاته، إلا إذا كان عن احتمال غير عملي كعص الخوفين المستثنى خوفهم إن طرد الوسواس فإن الأدلة منصرفة عن مثله، وحينئذ لا يجب الحج على خائف المتعارف واقعاً، وإن لم يكن له في الواقع صرر، يكون مخالفة خوفه، وبقي طريق تجريباً ملوماً عقلاً، فلا يستطيع واقعاً، وكذا لو كان له خوف صرر مبيح مع ي حد انتضييع والإسراف، فإنه حرام أيضاً، وتحريره موحب للمعصية، فلا يكون حينئذ قادراً على إتيانه واقعاً؛ لإلزام عقبه تركه، وإذ ان صرف خوف صرر مالم ي غير بالغ في هذا الحد مع كشف الخلاف يستقر عليه الحج واقعاً، وإن لم يجب الإقدام به طاهر؛ إذ مجرد ذلك لا يكشف عن عدم استطاعته بواقعة

قوله «إلى ذي الحجة ... إلخ».

وسيحيى إن شاء الله في كلامه، بأنه يتحقق لإستمرار من حيث تمام الشرائط، وأشرنا أيضاً بأن المباط بقاؤها إلى زمان تمام الحج.

قوله «إلا الإجماع ... إلخ».

من يكي دليلاً ما دلّ على شرطية لإستطاعة شرعاً، نظير شرطية الوقت في صلاة الظهر، الظاهر في دخله في أصل المصلحة، ومجرد بدبيته لا يقتضي وفائه بالعرض الوجوبي، ولومع وحدة حقيقة حجة الإسلام مع غيره، وما أفيد من التنظير عبادة الصبي إنما يتم على فرض كون السوع شرط فعلية الوجوب، لامصاحته، كما

هو مقتضى بعض الوجوه في شرعية عبادة الصبي، ولا يقتضي بعض الوجوه الأخرى فلا سلّم كفاية عمل الصبي في وقته، وإحرامه عن الوجب كما لا يخفى.

مسألة ٦٥: «بعدم المانع... إلح».

وذلك السبب في غاية الجودة، بناءً على اشتراط وجوب الحج بالقدرة المطلقة كما هو ظاهر دليله، وإلا كفى فيه مطلق القدرة، والمسألة مبنية على مسألة الترتب المعروف، فعلى القول باصلاح الترتب القدرة على المهم في طرف عصيان الأهم، فلا بأس بالاحتراء بمثل هذا الخج كما هو ظاهر، نعم، لو كان مقدمة لمخزم كان أمر احزانه اشكل، وإن قبل بكفاية مطلق القدرة، إذ الترتب المعروف إنما يصلح أمر استكليفه لا يطاق، لاشبهة اجتماع الصديق، وإن صرب في مقاتلتنا أيضاً، في تصحيح الترتب في باب الصلح حتى على المول بالمقدمة أيضاً، لامن جهة كفاية اختلاف المرتبة في تصحيح الجمع بين الصديق، بل من جهة الالتزام بالتفكيك بين جهات الوجود الواحد بحسب حدوده الموجب بعضها لطرد وجود غيره، وبعضها بطرد اعداد غيره، وإن ما هو معصوم هي الجهة الأولى دون سائر الجهات، فلا بأس حينئذ بتأثير المصلحة وجوب حفظه من سائر الجهات في طرف إحصافه نفسه، أو سوء اختياره من تلك الجهة، ولكن هذا الكلام في صورة كون الوجود مقدمة عدم، يحتاج إلى مزيد تأمل.

وقد يتوهم: عدم إبقاء العقل في المقام أيضاً، بأن يترجم بصحة الأمر هذا الوجود في رتبة متأخرة عن عدم ارادة ذبها فان من الواضح سقوط وجوب ترك ذبها في هذه المرتبة، فلا يمنع حينئذ وجوب مقدمته، اللهم [إلا] أن يدعى بأن هذه المرتبة مسقطه لوجوبه العقلي، لا لاصل محبوبيته، وهذا كاف في المنع عن إتصاف مقدمته بالوجوب، نعم، لو تصوّر الترتب على نفس العصيان في ذبها لا يلزم دعوى سقوط محبوبيتها في هذه المرتبة أيضاً، ولكن لازمه الالتزام بوجود المقدمة في هذه المرتبة أيضاً وهو محال؛ إذ المقدمة بذاتها مقدمة رتبة عن ذبها، فلا يتصور لها رتبة متأخرة عن ذبها؛ كي يصلح هذه المرتبة لتحمل حكم آخر، كما أنه في طرف مقدمة الوجود

للحرام أيضاً لا يتصور التمكيد بين جهات المقومة، إذ هي بجمع جهاتها مقدمة لوجوده؛ لأن ما فتح باب عدم من أنحاء عدمه، يترتب عدم معوصيته وطرده مثل هذا لمعي يقتضي سد جميعها، وحسب لا يتصور فيه جهة فنية لضرورة الوجوب عليه، فتدترفاته دقيق رقيق.

مسألة ٦٦: «أقوال: ثالثها ... إلح».

بأن على كون تخلية لسرب من الشرائط الشرعة كما هو طاهر ديبه، لا يجب تحصيله بدفع ماله، ولو لم يكن مصرراً بحاله، نعم، لو كان من لشرائط العقبة أمكن إجراء التعديل في المقام أيضاً، فيكون المدر أيضاً على الضرر الموجب تحمسه الخرج عليه لامتناعاً، وإن كتاباً سابقاً في تشكيث في عموم مثل هذا استعمل لغير باب انوضوء، ولد لا يترك الاحتياط في مثل هذه الموارد.

مسألة ٦٩: «على نحو الكلبي ... إلح».

بمجرد كونه من هذا الباب لا يجدي، إلا إذا كان من باب بيع الصاع من الصبرة، ولا فلو كان من باب إستشاء الأبطال في بيع الصبرة، فلا ينتج مثل هذا السحوم من الكلثة، إختصاص تلفه بذلك، من مقتضى سقاعة كون التلف وانذاء عبيها، ولقد فصلنا الكلام في شرح باب الفرق بين المقامين في بيعها، ومن أراد فليراجع هناك.

مسألة ٧١: «لا تخلوا أولها عن قوة ... إلح».

من الأقوى: ثانیها، لماصرة المطبقات المربورة بأصرح منها في كتب، فراجع الحواهر (١) وغيره في مدرك المسألة (٢).

قوله «ولكن الأقوى ... إلح».

في نقوة تأمن؛ لأن الكلام بعد في شريع الينة في مثل هذه الصورة بالنسبة

(١) حواهر الكلام: ج ١٧ ص ٣٩٤.

(٢) خلاف ج ١ ص ٣٧٢ م ٦ - من كتاب الحج

إلى فريضته، ومجرد مشروعية الإستهابة في أصل الحج. ولو الاستحبابي منه. غير كافٍ في الإجزاء، ومنه يظهر ما في كلامه في قوله: ولو قلنا باستحباب الإستهابة للتحج؛ إذ ذلك تمام على ما تقدم منه سابقاً من إجزاء المندوب عن الواجب بحيال وحدة حقيقتها، ولقد عرفت ما فيه فراجع، وحسبُ فلا يبقى مجال لما أفاده بعد ذلك أيضاً من بوارم متعاه، فلك الطرح حسبُ في موقع من كلامه (قدس سره).

مسألة ٧٢: «معارض بمفهوم... إلح».

ين في أمثل هذه القضايا المدار على مفهوم المصدر، وحل الدليل على بيان أحد المصاديق، كما هو الشأن في موثقة اس بكير في غير ما كؤل (١) كما لا يخفى. قوله «إطلافاً... إلح».

والأولى أن يقال أن الإحصاء (٢) المبررة في مقام كيمية الاحتراء بحته عقا في دقته، فلا نظر إلى كون اشتغال دقته بحوال الروم أو الاستحباب، وحسبُ فقضية عدم استقرار وجوه إذا كان اشتغال دقته بالحج بدياً فلا يقتضي ذلك الاحتراء به فريضه، ولازمه كون الأمر بقضائه أيضاً تبع هذه انقصية، مع عدم استقرار الحج لا يجدي مثل هذا الأمر في وجوب قضائه، كما هو ظاهر، والله العالم. مسألة ٧٣: «لكه مشكل... إلح».

بل مقطوع الفساد؛ لأدائه إلى التكليف بما لا يطاق.

قوله «على نحو الوجوب... إلح».

ساء على حكم العقل بحرمة تفويت المقدمات الوجودية لمفوتة، ولو قبل شرط الوجوب لا يحتاج إلى إرجاع التكليف المشروطة بظاهر دليها إلى المعلقة، وإن قلنا بملازمتها في عالم من العلوم، نعم، على أي حال يُستل المحيبت تصحيح مسألة الترتب كما هو ظاهر.

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٣١١ باب ١ من أبواب محرم المستقوانم ح ٢.

(٢) الوسائل ج ٨ ص ٤٧ باب ٢٦ من أبواب وجوب الحج.

قوله «وإن خالف ... إلح».

لا يفهم له معنى محصلاً فتدبر فيه.

مسألة ٧٥: «بحكم التبادر ... إلح».

ولو لاطلاق انقيدية بحسب أجزاء رمانه.

مسألة ٧٦: «في أثناء الغسل ... إلح».

أي في حلال أفعاله لخروجها عن حقيقته، فلا يصرُّه الإرتداد إذا رجع في بقية أفعاله.

قوله «من عدم كون الهبة ... إلح».

أي لهبة الإتصالية في سلامه، وإلا فلا محال لمنع حرثية أهبة المروءة في لصلاة شهادة إطلاق القاطع على بعض الأمور، نعم، لا يكون الردة من لقواطع فلا يصرُّها.

مسألة ٧٩: «وجهان ... إلح».

أقروها بعدم؛ لعدم وجوب تحصيل الاستعانة.

قوله «وإلا ففي الصلحة إشكال ... إلح».

بل الأقوى بطلانه إن ينطبق تجزيه على فعل من إفعاله، وإلا فلا بأس بمخه بدناً، ولا يجزي عن حجة الاسلام؛ لعدم استطاعته حينئذ؛ لما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ٨٠: «للمشك في تحقق الوجوب ... إلح».

ولا يتوهم في المقام حريان أصل حاكم على الأصل لمربور، وهو استصحاب بقاء القدرة إلى زمان يحتاج إليها؛ لأن ذلك صحيح لو كان الشرط القدرة الباقية إلى زمان كداء، وأما لو كان الشرط هو القدرة على تمام العمل الذي هو معنى حدوثي لا بقاء فيه، فالاستصحاب المذكور لا يحدى في إثبات هذا المعنى؛ لكونه مثبتاً، نعم، القدرة على حفظ القدرة لما كانت عين القدرة على الشيء، فمحذوف حصونها كافٍ في الشرط، وهذه الجهة هي المكتة في شرطية معنى يلازم بقائه إلى آخر العمل، ومع ذلك لا يجوز للمكلف تموتته من حين التمكن على الخروج مع

الرفقة

قوله «على الأقوى ... إلخ».

بل الأقوى عدم الكفاية إلا إذا كان العقدان بإتلافه؛ لما أشرنا إليه في الحاشية الآتفة.

مسألة ٨٢: «والأقوى ما ذكر ... إلخ».

بل الأقوى خلافه؛ لعدم حجية خبر المحض مع إعراس الأصحاب عنه باعترافه.

مسألة ٨٣: «إلا إذا كانت واسعة ... إلخ».

في التفصيل بطرحاً؛ لعدم مساعدة دليل عليه. نعم، الذي يسهل الخطب حواز التصرف في الرائد عن الدين في غير المستغرق؛ لأن تعلق حقهم بالتركة من قبيل تعلق الكلّي بالمعيّن لاس باب الإشاعة، كما هو ظاهر لمن راجع مدركه من آية البعديّة.

مسألة ٨٤: «نظير مسألة الإقرار ... إلخ».

في اتعدي عن مورد النص (١) بحال التأمل، لو لم يقدّم إجماع على التعدي، وهو غير معلوم.

مسألة ٨٥: «وجب إبقاؤها ... إلخ».

لا محال لاستصحاب عدم المترع لدفع البقية، أوبقائه على عدم الكفاية؛ لأنّ مثل هذه المساوين ملازمات لعدم القدرة على صرف المال في حجه، ولارمه حينئذٍ حكم العقل بوجوب الإنشاء كما هو الشأن في كلفة القدرة العقلية على إمتثال التكليف.

مسألة ٨٦: «والأحوط صرفها ... إلخ».

لا يترك في الثاني؛ لوجود النص و لقاعدة تعبد المطلب في باب الوقف

(١) انوس، ج ١٣ ص ٤٠٢ باب ٢٦ من أبواب الوصايا ٢

والوصية (١).

مسألة ٨٨: «وجب وكان ... إلخ».

مع عدم إمكان العمل بالوصية إلا به، وإلا فيؤخر إلى زمان يتمكن من الاستيجار من الميقات، بل لا يجوز المبادرة مع وجود الصغار في الورثة؛ بناءً على عدم العورية في أهل الإيجار وإن لم يحرم تسويبه والمساعدة في أدائه.

مسألة ٩٠: «والأقوى ما ذكرنا ... إلخ».

و يحتمل كون المدار على أقرب الأماكن والبلدان إلى الميقات لأنه التيقن من صرف المال في الوصية بعد الجرم بعدم وجوب الاحتياط في المقام؛ لمكان الضرر، بل الحرج خصوصاً مع وجود الصغار في الورثة الموجب لمراعاة حقوقهم مهما أمكن في التركة.

مسألة ٩١: «نعتين ... إلخ».

على المختار من عدم وجوب الخبز لبلدي بأصل الشريعة، وإلا في تعينه في غيره بالوصية نظراً لأنها لا تكون مشرعة كما لا يخفى.

مسألة ٩٢: «وجوب المبادرة ... إلخ».

مع عدم إنصاف كلام الموصي إلى لفورية في وجوب المبادرة بطر، ووجوب أداء الدين الجامع بين الأقرب والأكثر لا يقتضي لزوم المبادرة إلى الأكثر وإلى هذه الجهة أشرنا في الحاشية السابقة. نعم، لو قلنا بعورية الخبز على الميت بطريق زمان حياته أمكن المصير إلى ما أميد، لكن في ثبوت العورية في زمان حياته فضلاً عن بعد ممته بطر حداً كما أشرنا إليه في الحاشية السابقة.

مسألة ٩٣: «فالمدار على تقليد الميت ... إلخ».

بل الأقوى كون المدار على تقليد الوارث؛ لأنه بتحيده يعتد بإشتغال دقة الميت بما اعتقده ويرى خطأ الميت في معتقده، وليس لتقليده موضوعية من هذه الجهة

قطعاً، نعم، لو كان الوصي مقنناً لم يعتد خلاف إعتقاد الوارث كان هو في الإحراج أيضاً مكلماً على طس تقليده، وإن كان للوارث أيضاً منع الوصي بحسب اعتقاده حفظه، ومع التشاخ يفصل حصومتها الحاكم على طس رأيه. كما هو الشأن في كلبّة الترفع في الأحكام الكنبّة الالهية.

قوله «فالمدار على تقليد الميت ... إلخ».

قد تقدم الكلام فيه مفصلاً (١).

مسألة ١٠١: «وإن كان لا يبعد ... إلخ».

لا يترك الاحتياط الزمور مع وجود الصغار؛ لوجوب ملاحظة عبطتهم مهما أمكن.

مسألة ١٠٣: «أو المدار على ... إلخ».

قد تقدم الكلام في هذه الجهة، راجع وتأمل فيه.

مسألة ١٠٤: «ولا يجب القضاء ... إلخ».

مع عدم سق وجود سائر الشرائط، وإلا فسنصحاح نقاء الجميع إلى حين الموت محكمة.

مسألة ١٠٥: «عملاً بظاهر الحال ... إلخ».

لا إعتبار بهذا لظاهر، ولا سحراء قاعدة التناور عند مصبي رمان أدائه فيما يجب فوراً - ولولم يكس مؤقتاً - إذ في تطبيق هذه القاعدة على بواحيات انفورقة نظر جدّاً؛ لعدم مساعدة دليله.

مسألة ١٠٩: «لأنه نهي تعمي ... إلخ».

قد تقدم الكلام فيه في بعض الحواشي المتقدمة (١).

قوله «فإن قلت: ما الفرق ... إلخ».

هذا الاستشكال مع حوانه إنما يتم وله الحال على فرض عدم إقتضاء الشرط في

ضمن العقد أريد من التكليف بوفائه فلا يحدث وضع فيه من قصور سلطة المشروط عليه عن صده وتقبضه، ولا مساءً على لتحقيق من إحداث الشرط كالنذر محققاً حتصاص للمشروط له في العمل المشروط به فثمة موجب لقصور سلطنة لمشروط عليه على الأمور المترتبة، وبعد ذلك لا ينهي الوفاء إلى مخالفته لهذا لشرط في بيعه، وبطير هذا الكلام حار في نذر الأفعال، وفدهر حلهم في نذر الصدقة، عدم صحة بيعه حتى في نذر فعله، وذلك أيضاً مؤيد لما ذكرناه؛ لكونها من وادي واحد، بل القائل بصرف التكليف في النذر، يقول: يوضع في الشرط ولا عكس، وثبت الوضع في النذر يوجب ثبوته في لشرط؛ لعدم القائل بالتعكك بينهما من هذا الطرف كما لا يخفى.

قوله «هو الاتيان بقصد ... إلخ».

ذلك كذلك إذا كان إتيانه بداعي شخص أمره بحوالتقيد، وإلا فلا تصور في وقوعه عن حجة لاسلام مع عدم قصدية حقيقية، وإلا فيكشف ذلك عن اختلاف الحقيقة، وهو خلاف مفروضة، وحيداً فاعن الشيخ (قدس سره) هو الأقوى في فرض عدم الإحلال بالقرنة، لولا قيام الإجماع على عدم قصدية حجة الاسلام (١).

قوله «فعاله ما ذكرناه ... إلخ».

بل ولولم نقل قصدية حجة الاسلام ربما نقول بقصدية الوفاء بالنذر وغيره من سائر الديون الوضعية.

فصل في الحج الواجب بالنذر

قوله «وثالثاً أنه يمكن قصد القرية ... إلخ».

في كفاية محردة قصده، على فرض العبادية بطر؛ لعدم صلاحية عمله لمقرية

فاعله، كما هو الشأن في الجاهل بحرمة العصب مضرراً، والمعتري لعبادة ذلك؛ لظهور فتاوهم على بطلان عبادة الجاهل بحرمة العصب عن تقصير، وإن قصد انتقرب بعمله.

قوله «لأنصرافها ... إلخ».

فكانَّ لمقام من جهة، أحداث الاختصاص في عمله لله - تعالى - كان نظير الذين واحقوق غير الشامة له قاعدة الحث؛ لأنَّ الوجوب حسنٌ من آثار الاختصاص به - تعالى - الباقى بعد الاسلام، لأمس باب آثار حدوث المسبب حال الكفر، وبه يمتار المقام عن الكرامة كما لا يخفى.

مسألة ١: «إذا قلنا أن المصطفى ... إلخ».

بل الأقوى عدم حريان المصطفى في المقام كما سيتضح وجهه في الحاشية الآتية.

قوله «قوة هذا القول ... إلخ».

بل الأقوى ما هو المشهور خصوصاً في الملوك الذي لا يقدر على شيء، و سيتضح وجهه في الحاشية الآتية.

قوله «مع أن المقدور ... إلخ».

لا يخفى ما في هذا الاستدلال، ويظهر وجه نظره من الحاشية الآتية.

قوله «كان مما يجب فيه طاعة الوالد ... إلخ».

ولو من جهة إقتضاء مخالفة إيدائه؛ لأنَّ الثابت من الآية حرمة إيذاء الوالدين، لأوجب طاعتها كما اعترف به في الخواهر أيضاً (١)، ومنه يظهر ما في كلامه الآتي من قوله: مما لا يجب طاعتهم، انتهى.

قوله «لا يبعد الإلحاق ... إلخ».

بل في الملوك إلحاقه بمقتضى القاعدة الحاربية في المقامين، بل خبر السرد طهر

في كون الإذن شرطاً (١)، فع عدم انفصل بينهما يشكل ما أفاده في النعم، بل الظاهر من رواية النعم (٢)، مع حدوث يمين مع انروح الحكي عن وجوده بلا تقدير، فهو بهذا الاطلاق لا يكون مراداً، فانقدر الخارج بمسه مع إدنه السابق فيبقى باقي تحته، ومنه يظهر عدم صحة الفصولي فيه أيضاً كما لا يخفى (هذا).

قوله «وجهان ... إلخ».

الأقوى عدم وجوبه عليه، لعدم لزوم تسببه، وإدنه لتحصيل شرط لوجوب خصوصاً لو قسماً: بأن القدرة في ظرف العمل بالنذر وأمثاله من الشرط الشرعية فتأمل.

قوله «أم لا؟ وجهان ... إلخ».

أقواه حوازي؛ لأنه من قبيل السعي في تعويت شرائط الوجوب، ولا يصير فيه كتحصيل السلامة؛ لئلا يجب عليه شرب لمسهل.

مسألة ٣: «خصوصاً إذا كان ... إلخ».

مع كون النذر في نية المولى يحتاج إلى الإذن مطلقاً؛ لأنه لا يقدر على شيء، نعم، مع كون النذر في نيته، ولعمل في نية المولى لأناس بانفعاده مع عدم المزاومة حق المولى، وإلا فبعبه إشكال، بل مع؛ لتقدم مقتضي حق المولى، فيسمع عن انعقاد ندره، نعم، مع تقدم النذر على مقتضي حق المولى كان الأمر بالعكس؛ لأن مقتضي كل منهما في طرف سبقه على الآخر تحيزي والمانع تعليلي؛ لأن أصل إقتضائه للمنع في طرف سلطته المبوطة بعدم تأثير مقتضي السابق ثره، فيؤثر قهره، لا يقال: أن القدرة في زمان العمل إذا كان شرطاً شرعياً بالنذر ولا استعفاء الحقوق، ولو من جهة دخلها في قابلية المحل للاستعفاء، فكل واحد من الأمرين يرفع مقتضي الآخر فيتراحان؛ لأنه يقال: أن ما هو شرط هو القدرة عليه، ولو بالقدرة على إبقائها

(١) الوصل ج ١٦ ص ٢٣٧ باب ١٥ من أبواب النذر

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ١٥٥ باب ١٠ من أبواب يمين

فمع سبق أي واحد منها كان الشرط حاصلاً ولو من جهة قدرته على إبقاء القدرة بأن لا يوجد لسبب الثاني، وبصير المقتضي لسابق تحجيراً وإلاحق تعليقاً، ولا أثر حسنة سبق كما لا يخفى.

مسألة ٤: «لا يلحق الأم... إلخ».

ذلك في دخل ادسها في صحة الدر، وإلا في إعتار عدم تأديها من المخالعة، مباحق به حرماً لحرمة إيدئها بمحوى الآية الشريفة

مسألة ٥: «نبي على لرومه... إلخ».

وإن أبول لسابق بمفسر أدبه صار قصر السلطة عن الأمة، والمثل يستقل إلى غير محو كان مستقل منه كما هو واضح.

مسألة ٨: «قلت التحقيق... إلخ».

في هذا تعميم نظر، وإن كان ما أفاده في الدر في غاية لمناسبة؛ بناءً على التحقيق من أن لام الاحتصاص يحدث وصعاً، لأنه من قبيل العاية غير الموحية لأريد من التكميف المحض، وبعد جمعها في كتب الوصية من غير الحج من سائر مواضع سنية لا يخرج من الأصل، بل في صحيحة ندر لاحجاج لغيره كون الحج على لأب داماب يؤدي عنه ولده من ثلث ماله (١)، ومن ذلك يتعدى إلى ندر حقه بنفسه لوحدة الماط، وقد عمل بالصحيحة شرح بطائفة (٢)، ولكن مشهور أعرضو عنه؛ لأن طاهرها كونه في ثلث ماله ملاء وصية، وهو لا ياسب المالية ولا البدنية كما هو ظاهر، فلا بد حسنة، أقام من تقييدها بعد الوصية، أو طرحها.

مسألة ١٠: «مسبة على... إلخ».

لا عمل لعرق من انقضيين بعد كون القدرة شرطاً شرعياً، للندرة مقتضى بعض

(١) بهدب ج ١ ص ٣٠٦ ح ١١٤٣ والبرهان ج ١ ص ١٢٠ ب ٤ من ثواب سنية في الحج ح ٢

(٢) سوط ج ٤ ص ٢٥.

المصوص المذكورة في خواهر (١) في دين مسألة سقوط القضاء بعدم القدرة، و حيث
فالحق عدم وجوب القضاء في الفرض.

قوله «فاستقر عليه ... إلح».

ولو محصّي عامه عليه فادراً على إثباته فيترك .

مسألة ١٢: «وذلك لأنه واجب مالي ... إلح».

ما لم يكن الاححاح الذي هو متعلق الدر معدور لا يكاد يعقد الدر؛ كي
يصير واجباً مائاً، وهكذا في بذره إعطاء مال لريد، ولم يتمكن منه، وما هو معد
بلا إحتياج إلى القدرة هو سدر المتعلق بمقدار من المال في دقة يكون للحج أو
لريد، و ذلك غير سدر الفعل الذي ليس له تعالى. إلى فعه على فرض قدره بلا
تعلق وضع فيه بهس ما أنصلاً، عاية الأمر بجرح أصدد هذا الفعل عن تحت
سلطته.

مسألة ١٣: «كما تحيله سيد الرياض ... إلح».

ولعم ما أماد بصافاً ساء على ما عرف من شرطية القدرة في طرف العمل في
لنذر شرعاً.

مسألة ١٤: «الحج بعد الاستطاعة ... إلح».

وذلك بنحو الواجب المشروط لا السخر.

مسألة ١٦: «ويحتمل الصحة ... إلح».

بل هو الأقوى؛ لكشف لروال عن صحتها من الأول

مسألة ١٧: «قدمه ... إلح».

قد تقدم الكلام ولاشكال في تقدم الدراسة على المختار من كون القدرة شرطاً
شرعياً في كل مورد يكون زمان العمل به مقارباً أو متأخراً عن زمان التنجز للأمر
بحجة الاسلام، نعم، على شرطية القدرة عملاً كون لتقدم سدر السبق على

لاستطاعة مطلقاً وجه، ولكنه معزل عن التحقيق.

قوله «سأء على أن الدين ... إلح».

في معناه عن الاستصعدة تأمن، لا مع إستلزام أدائه في أحله عدم بقاء ما به الكفاية في عوده، تاء على شرطته في وجوب الحق شرعاً.

مسألة ١٩: «أقواها الثاني ... إلح».

لا أرى فرقاً بين تصريحه بأي حجة، أو إطلاقه في التداخل في الأول دون الثاني، والأقرب هو القول بالتداخل. وليس المقام من صعوبات مسألة عدم تداخل الأساب؛ لأنه ليس سبباً، لا لوجوبه، بل لتعلق المنذر به، وبسبب تعلق الدر عن طريق الحق، أو بغيره كسبب الحكم الذي لموضوعه، لا كسبب شرط في مشروطه، وما هو تحت مسألة التداخل هو ما كان من قبل الأول لا الثاني، فكأنه من قبيل توجه الخطيب بطسعة واحدة وسأهم في مثله عن التداخل، لعدم معارض لإطلاق الموضوع في الخطابين.

مسألة ٢٠: «ويحتمل تقديم ... إلح».

من هو المتعين لتحقيق سبب الوجوب بعد استمرار وجوب اندس، ولقد أشرنا إلى وجهه كما أن الأمر بالعكس في عكسه. نعم، الإشكال في صورة تقاربهما فإنه حسنة لأنه من تقديم أهمها ماضياً كونهما من المتراجحين، ومن المحتمل كونهما من سبب لتكادب في أصل المقتضي، المرجع فيه تساقط لعاقين، ولرجوع إلى مقتضى الأصول فتدبر.

قوله «بل هو المتعين ... إلح».

لا محل عرق بين الصورتين من تلك الجهة، أو كن وجه تعييني بالطرائق مرحلة البعث المعلي، يرجع إلى المشروط، وإن كان سببها العرق في لب الإرادة، ولكنه غير محدد فيها هو المهم من عرض.

مسألة ٢١: «أحوطها الأخير ... إلح».

ولا يترك، ولو لإحتمال منه، لولم تدع الحزم كما لا يخفى.

مسألة ٢٥: «ولا تَدْ من الإحتياط ... إلح».

ويمكن إرجاع المسألة إلى لأقل ولأكثر، فلاحظ لآ الأقل في طرف الأصغر.

مسألة ٢٦: «روال الوجهان ... إلح».

ما لم يكن المشي موجهاً لصعفه الموجب لترك ما هو أرجح منه، فإن منه حينئذ مرجوح كما لا يخفى.

قوله «في الإنعقاد ... إلح».

عزّد رحجان الحج لا يستنع رحجان الحامع بين مشى وسركوب ولا يكون خصوص المشى راحياً، ولا يعقد أندر المتعلق بخصوصه.

قوله «ولا معنى لفائه ... إلح».

في كون أمثال انقم نحو وحدة المطلوب نظر، فيعقد الدرهم يعقد في المطلوب الأقصى وهو المقيد.

مسألة ٢٧: «راكباً يعقد ... إلح».

إذا فرض الرحجان في خصوص ركوبه، وإلا فمعه إشكال، وما فاد من كفاية رحجان المتعلق في لحظة صحيح لو كان المتعلق بعنوانه الخاص راحياً وبعده لا يحتاج إلى رحجان الجهات الرائدة، وإلا لزم يكن المتعلق بنفس عنوانه الخاص راحياً، فلا يكاد يعقد الدرهم بخصوص عنوانه، وفي انعقاده إلى عنوان آخر أوسع منه على فرض رحجانه فرع وحدة المطلوب في متعلق بذره وبعده، والله لعالم.

قوله «من كفاية رحجان المتعلق ... إلح».

في لتعليل نظر واضح؛ لظهور ما دلّ على رحجان المتعلق في رحجان بعدم ما تعلق به التذرع لضعفه.

مسألة ٣٠: «والأقوى عدم وجوبه ... إلح».

وذلك أبصاً في صورة إنصراف بذره إلى مشى عسره في هذه المواقع، وإلا في أصل انعقاد التدر بطر، وحينئذ لا يبقى مجال إخراج قاعدة الميسور. بهتم [إلا] أن يحسن

هذه المراتب مأخوذة في متعلق بذرة سحوتعدّد لطلوب، وسحوالأقرب إلى مصوب
الأقصى فالأقرب كما لا يخفى.

مسألة ٣١: «وقد قصده ... إلح».

محرّد القصد لصمي عبر كـ، ما لم يكن سحوتعدّد المصوب وهكذا في
نظائره. نعم، سدي يستهل الخطب بإصراف سدر في هذه مصمات إلى تعدّد
لطلوب.

قوله «ومع إستلزامه ... إلح».

فيه مع حتى على القوب بالمقدمة الموصلة، كما حققناه في مقالنا. نعم، سـ
على إحراء قاعدة لترتب حتى على هذا القوب كان للتصحيح وجه، وقد أشربا إليه
في بعض الحواشي السابقة، فراجع.

مسألة ٣٢: «لاوجه له ... إلح».

وذلك كذلك لو كان قصده في بذرة ماشياً، تأنه مشي مستمر في سحر واحد،
و لو كان قصده طي هذا المقد ر من المسافة عن مشي - ولو مفصلاً - فلا بأس
بالإجترأ به.

مسألة ٣٤: «مطلقاً ... إلح».

خصوصاً لو حمل لأخبار (١) على طبق القاعدة، وإن كان ذلك خلاف
إطلاقها من حيث التمكن عن بعض المشى لولا تقييدها بالحرء لأحبر، والله أعلم.

فصل في النية

مسألة ١: «بل لأصالة ... إلح».

بعد فرض مشروعية عمله ذاتاً، وثبت تشريع النية أيضاً في أصل العمل،
يرجع لثب في المقام على محل البلوع في الإمساة، وفي مثله أمكن ثبات حوره

سواء بعقلاء على إستند منهم أخصه ن مسيرين في مؤورهم انفسه، وهذا بقدر
تصميمه مقدمات عدم الردع كفي لآليات اشروعتة موحدة لفرع دقة سوب
عنه حذاً.

مسألة ٣: «فلا نصح الساب... إلح».

ويكفي فيه ستمهم على عدم صلاحه صدور العادة منهم من جهة عدم
صلاحتهم لتصرف بها، وهذه حرية في سادة عبرهم عنهم.

مسألة ٦: «لا بأس... إلح».

مع عدم تمكنه من حج نفسه، ووجه بقيد طهر.

مسألة ١١: «عدم نفع للمستأجر فيه... إلح».

جهة الإنشراح بعمل أحية عن مرحلة التصمم، والعمدة فيه عدم سبب
من قبل المستأجر، وبوملا حطة كون بياض بالعمل بدعي لئول، بعقده معه، و
حينئذ لفدر المتيقن من صورة لإخاف تعرض الأمر ما إذا كان سائق به نفسه محط
عقد لإحارة لأمس مقدمته، ولا أقل من شك في لإخاف، فلا يشمه معه قد
الإجماعات، ولأصل حسنة براءة دقة المؤخر.

مسألة ١٢: «فلا ينفع... إلح».

في براءة دقة مستأجر لا في إستحقاق المستفي كما لا يخفى.

مسألة ١٤: «وانصراف أدله صحة الفصول... إلح».

والأول أن يقال في وجهه أن صحة الإحارة فرع سلطته على بخار نفسه في زمان
العس لا في زمان لعقد؛ لأن لإحارة من شؤون سلطته على المال وصحة الإحارة
الأول يرفع هذه بسطة فلس له لإحارة؛ كي يكشف عن بطلان إحارة نفسه
سابقاً على الإجارة.

مسألة ١٥: «ووجهان من أن العمورية... إلح».

الأقوى ثبوته؛ لارتكار تعدد المطلوب في مثل المورد في لأدهان.

مسألة ١٦: «أو للكتانة لعمره... إلح».

في صورة كونه مالكا لمافعه لشاملة له، وإلا فلا وجه لإحاربه له محض كونه مالكا لمفعته الخاصة لمطلق الثوب، ولولم يكن معينا.

مسألة ٢٠: «ولا دليل بالخصوص... إلح».

ولا بأس بالعمل به رجاء كما لا يخفى.

وفي كونه مصرعا لدقة استدلاله حر، شكنا، مستي على ما يشير إليه من قريب، فراجع.

مسألة ٢١: قوله «في القابل... إلح».

ولم يكن الداعي به مما يجب على نفسه تعديا إلا بعنوان البينة، وإلا فيجب الإتيان به في العام الثالث.

قوله «ولكن الأظهر الثاني... إلح».

فيه نظر؛ لعدم وجه صحيح له، فراجع.

قوله «وإن كان مبرئا للدقة... إلح».

بناء على كون الواجب عليه ذنباً احتج بعنوان البينة، وإلا في كونه مبرئا للدقة مع كما أشرنا إليه.

قوله «تعدتيا... إلح».

مجرد البدلية عن الحج الأول من بعض الجهات لا يقتضي الدلالة دلالة في ما يستحق به المستحق فافاده القائل حسن في غاية الجودة.

قوله «وهو خلاف ظاهر... إلح».

قد تقدم منه (قدس سره) أن ذلك هو لأظهر، وإن كان في لأظهرية نظر جدا كما أشرنا.

قوله «بالسببة إليه... إلح».

فيه نظر؛ لعدم مساعدة الذيل عنه بعد إطلاق وجوب انوفاء بالعقد. نعم، غاية ما في الباب أن له الإمتناع عند إمتناع مؤخر، وربما يختلف ذلك مع ما أقدم

في النتيجة الآتية أيضاً.

مسألة ٢٣: «صورة العلم بالرضا ... إلخ».

على وجه يكشف عن وقوع العقد على المطلق.

مسألة ٢٤: «على تقديره ... إلخ».

على القول بالإطلاق وجوار العدول طاهره كون المأتي به بدلاً عما في دقته من حجج الغير تمثلاً، فلا وجه لعدم مرتبته لدقة الغير، وإن كان في إمتحافه الأجرة حينئذ إشكال تقدم منا على خلاف محتاره في نظره، ولكن الأحوط عدم الإكتفاء به في فراغ دقة لمبوب عنه خروجا عن الخلاف.

مسألة ٢٥: «بالواجب ... إلخ».

لا يبعد، حراء حكم الحقي على الميت في هذه الجهة؛ لوحدة المناط كما لا يخفى.

قوله «في الحق الواجب ... إلخ».

في لعبارة نوع اغتشاش كما لا يخفى، فحق العبارة أن يكون عند وجوبه، ولا ففيه منع لاجتراد إشكال، فراجع.

مسألة ٢٦: «الأقوى فيه الصحة ... إلخ».

في القوة بطر؛ بعدم مساعدة الدليل، والظاهر أن الإستثناء راجع إلى قوله: ولا يجوز، وإن قوله: الأقوى فيه الصحة، حجة معترضة، ويحتمل كون كلمة (إلا) سهواً من الناسخ، فلا إشكال حينئذ أصلاً.

مسألة ٢٧: «بل وكذا مع العلم ... إلخ».

فيكون حينئذ من قبيل إمتثال الطيعة بمردين دفعة.

قوله «سبق أحدهما ... إلخ».

ما دام كان في تحصيل الصراع متقاربين، وإلا فيغزو المتأخر، فتجيء فيه شبهة سفهية المعاملة.

فصل في الوصية بالحج

مسألة ١: «من التلث ... إلخ».

لأن الوصية لا يقتضي الخروج من الأريد، فلا يفي إقتضاء لدية له، بعدم معارضة بين الإقتضاء واللا إقتضاء.

قوله «بل الأقوى الخروج ... إلخ».

قد مر الكلام فيه سابقاً، فراجع.

قوله «الظاهر من قول الموصي ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ لإختلاف الحالات والأشخاص في تلك الجهات.

قوله «الأحوط في هذه الصورة ... إلخ».

بل الأقوى لإقتضاء الأصل ذلك.

مسألة ٣: «وحب إستبحاره ... إلخ».

في وجوبه نظر؛ لأن استحبابه هو الجامع المطلق على لأقل والأكثر، فله إختيار أيهما شاء، ثم على فرض وجوب الأقل، لارمه وجوب المحض لأصالة حرمة الأموال بالنسبة إلى الرائد عن المأذون فيه كما لا يخفى.

قوله «بل هو المتعين ... إلخ».

فيه تأمل يظهر وجهه مما تقدم فتدبر.

قوله «والعمل بمقتضى ... إلخ».

في وجوب المبادرة إلى العمل على طبق الوصية مع عدم كون مضمونها كذلك إشكال كما هو ظاهر وجهه.

مسألة ٦: «لعدم حرابها ... إلخ».

قد تقدم معادوجه عدم حراب القعدة في أمثال عدم في دين مدر الحج ماشية فراجع.

قوله «وجوه ... إلخ».

حبرها أوسطها، لا يرد إقتضاء الأخره لرائدة في حقه لمحاظ لا اشتغال على

مستحاته، فلا يعد حبسُهُ تعسُّ لأحير من الوحوه.

قوله «وإلا تبطل الوصية ... إلح».

و يحتمس بطلان الوصية بالخج، فيُصرف في سائر الوحوه. نعم، لو علم تقييد
وصية بخصوص حقه، كان بطلان الوصية بالخج متحجاً، فبرء المال حبسُهُ
ميراثاً.

مسألة ٧: «وسقط وجوب الخج ... إلح».

في رء المال حبسُهُ إلى الميراث، أو الصرف في سائر وحوه السر، لإشكال
لسبق.

مسألة ١٠: «وفيه أنه ... إلح».

هذا الإشكال في عدية المتبة لو كان مدرك رء الوصية إلى الثبث الأخبار
الخاصة المشتمة على لوصية، فإنه لا يشمل عنوان الشرط الثالث في المقام، وما لو
كان في لبس عمومات أحر مثل قوله: الميت ليس له من ماله إلا الثبث (١)، فبس
هذه العمومات تصبى دائرة الشرط، غاية الأمر خرجت منخراته بالأدلة الخاصة،
بقي باقي تحت المطلقات شرطاً كان أم وصية، و حبسُهُ ما أفاده المحقق القمي
(قدس سره) (٢) لا يخلو عن وجه.

قوله «نعم، له الخيار ... إلح».

في ثبوت الخيار مع تنكس من إلزام المشروط عليه على الوفاء إشكال، ولا
إحتصاص لهذه في المقام، بل يحرى في كلية موارد التخلف عن الشرط الذي في
وفائه يجب إحياره.

مسألة ١٣: «فالظاهر حمل ... إلح».

بل الأولى تشتت بقعدة لتجاورة بء على صدق المصبي على الواحيات

(١) الوسائل: ج ١٣ ص ٣٦٣ باب ١٠ من أبواب أحكام الوصايا.

(٢) جامع الشكوك - ج ١ ص ٣٦٧

المورية، وإن استشكلنا فيه في بعض المقدمات السابقة، وعلى فرض الحريان أنها
يحمدي في براءة دقة الميت لا في صرف ما أخذ فيه، فيبقى الدال الموحود في عهدة
وصي الميت الأخذ للمال.

قوله «وجهان ... إلخ».

أقواهما عدم لضمان مع تلف؛ لأصالة عدم التعريط، نعم، مع احتمال بقاء
العين لا يبعد حور أحد مقداره من تركته، ولو باحتمال كونه بدل الخيلولة.

مسألة ١٥: «وعدمه وجهان ... إلخ».

الأقوى عدم سماعه بلا شبهة، لعدم كونه امناً عن بورثة. نعم، لو كان المال
تحت يده، ودعى سلطته على صرف تمام المال في سماع دعواه وجه قوي؛ لحكم
يده على طبق دعواه.

فصل في الحج المندوب

مسألة ١١: «لوعصى وحج صح ... إلخ».

قد تقدّم لإشكال فيه (١) مع وجود ما يصلح أن يحج به

فصل في أقسام الحج

مسألة ٣: «في المسألة السابقة ... إلخ».

قد عرفت الإحتياط فيه من جهة الدوران بين التعمين والتحرير فتدبره وفي أمثاله.

فصل في صورة حج التمتع

قوله «لكن القدر المتيقن منها هو الحج ... إلخ».

لا وجه للأخذ بالمتيقن مع الإطلاق وتامة البيان في مقام التعاطب.

مسألة ١: «ومقتضى القاعدة ... إلخ».

بل القاعدة تقتضي خلافه؛ بناءً على لتحقيق من عدم إحتلاف في حقيقتها و
أنهما من قيل القصر والإتمام في باب لصلاة، فراجع.
قوله «عليه الإجماع ... إلخ».

وهو الممدة، وإلا في إقامة الدليل عليه إشكال، إذ أدلة ارتباط العمرة بالحج
لا يقتضي وقوعها في سنة واحدة كما لا يخفى على من راجعها، ولا دليل في الين
يوهم ذلك غير هذه الأخبار.

مسألة ٢: «والأقوى عدم حرمة الخروج ... إلخ».

بل الأقوى حرمة، إلا في مورد الحاجة؛ للأخبار الباهية (١)، وعدم صلاحية
لمرسنة لمرحضة لرفع اليد عنها (٢)؛ لصعف سدها مع إعرص المشهور عنها علاوة
عن قابلية تقييدها بصورة الحاجة كما هو الغالب، خصوصاً بفريضة الأحبار السابقة،
و ما م اشتمل على قوله: لا أحب أن تخرج، لا محرمًا، فهو غير متكفل لحكم
الخروج، بل متكفل ببيان كيميته في ظرف لمراع عن حوازه ولولس الحاجة، و ما
لرضوي (٣) فحالته معلوم غير صريح للمعوضة قبل سائر الطواهر، فحينئذ فالمشهور
هو المنصور، والله العالم.

قوله «فيه إشكال وإن كان غير بعيد ... إلخ».

بل هو الأقوى؛ لقوة مدركه، فراجع.

قوله «والعرف لا يفهم التحجير ... إلخ».

يمكن أن يقال في وجه الجمع بأن التعيين بعد ما كان مقتضى الإطلاق في كل
من الأمرين، فلا بأس برفع اليد عن إطلاق كل بنص الآخر في الإجراء بعينه،
ولكن عمدة الكلام في النافية بعد اعراض المشهور عنها.

(١) الوسائل ج ٨ ص ٢١٧ باب ٢٢ من أبواب أقسام الحج ج ١٢

(٢) الوسائل ج ٨ ص ٢١٧ باب ٢٢ من أبواب أقسام الحج ج ٩

(٣) مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٢٠ باب ١٨ من أبواب أقسام الحج ج ١.

فصل في المواقيت

قوله «فالأحوط ... إلح».

لا يُترك ولو من جهة لتشكيك في صدق الإحرام من حارجه الإحرام من المسجد، وحسب يظهر من ذلك الإشكال فيما أود في وجه نصوبه لإحرام من خارج المسجد، فراجع.

مسألة ٤: «في طريقه إلى مكة ... إلح».

على وجه يكون توجهه فيه إلى مكة، لا في الطريق المتوجه إلى غيره ولو كان غرضه عبور مكة، وحسب محادة أهل البحر في موضع يكون أقرب الأمان إلى مكة، ولكن لم يكن في طريقه وعوره متوجهاً إليها غير محذور، بل لا بد من ملاحظة الأقربى في موضع كان متوجهاً فيه إليه.

قوله «في ذلك الطريق ... إلح».

ويعلم من صحيحة ابن مسكان (١) كون مدار المحادة على تساوي نسبة الموقف والميقات بالإضافة إلى المدينة التي هي المخرج، وربما يقتضي ذلك اختلاف نسبتها إلى مكة جزماً كما هو ظاهر.

قوله «أهل الخبرة ... إلح».

مع عدم تحقق شرط النسبة فيه إشكال كما لا يخفى.

قوله «والأحوط ... إلح».

لا يُترك في غير ما ذكرنا من فرض قيام البيّنة العادلة.

قوله «ولا يكون محادياً ... إلح».

بعد إعتبار عدم تعدد حدّ من الميقات في صدق المحادة كان تصوير لمرو على طريق لا يكون فيه ميقات، ولا محادة يمكن من الامكان، فاشكال صاحب

المستند على الأصحاب بعدم فائدة في هذا الفرص بعدم كتب المواقف محيطه بالحرم - أقول: وعمدة الإشكال عليه فيما أواجه من حطة المواقف بالحرم، وليس الأمر كذلك - في غير محله فتأمل في المقدم حداً.

فصل في أحكام المواقف

ولو كان ذلك للنذر... إلخ».

في كفاية ذلك المدار بطر، ولذا لا تحري سدر ما لا يكون راجحاً في غير مورد النص، ولو لم يكن مرجوحاً أيضاً، فلا يحبس من الالتزام بتحصيص ما دلت على رجحان سابق على النذر يمثل لمقام المصوص، ولا يتعدى منه إلى غير مورد النص.

قوله «والأحوط الثاني... إلخ».

ولا يترك؛ لما أشرد إلى وجهه.

قوله «والأحوط خلافه... إلخ».

لا يترك؛ لشبهة إنصرف الرواية عنه (١)، أو عدم إطلاقه، ولو بوجود المتيقن في مقام التحاطب.

مسألة ٢: «بل الأحوط... إلخ».

لا بأس بتركه إذا كان يريد العبور من الميقات الأقرب؛ لبص إوارد (٢) على كفاية كل ميقات لمن يعبر عنه، وإن كان غائراً عن محاذة ميقات تحررية لأمر إثباته في تركه الاحرام منه اختياراً، بل هو الشأن فيما لو عر عن الميقات ووصل إلى ميقات آخر في طريقه فلا مقتضى إطلاق بعض الصحاح كفاية للاحرام منه، وإن عصى في مروره من لميقات الأول بلا احرام.

(١) الوصل ج ٨ ص ٢٣٤ د ١١ من أبواب المواقف ج ٥.

(٢) الوصل ج ٨ ص ٢٣٧ د ١٤ من أبواب المواقف ج ١٠.

مسألة ٣: «وفيه أن الدلية... إلح».

يكرر إثبات سدية فيه باطلاً في رواية الخبي (١) اشتمل سائر عمد أجمعائه وبين مطلقاً، اعتبار لمقتد في الإحرام بالحمل على مراتب المطبوعة التي لا يجوز التحاور عن الأعلى منه، بل لا أقصى منها أمكن، لكن مع التحاور عنه ولو تمصيراً - يحتراً به، نعم، الذي يسهل الخطب إعرص المشهور عنه، ومن دلت لا يحل لترك الاحتياط باتمام إحرامه من مكانه مع عدم تنكس على العود إلى الأول، وبفضاء من قبل لو كان مستطيعاً، والله العالم.

مسألة ٥: «لو كان مريضاً... إلح».

قوله «مشكل لإرسال الخبر... إلح».

خصوصاً مع كون طاهرها البيانة عنه، لا إحجاجة، ولا اظن التزامهم حينئذ بمثله.

فصل في كيفية الإحرام

مسألة ٣: «نعيين كون الإحرام... إلح».

على وجه يسهي إلى امتثال شخص أمره بلا احتياح حصة إلى قصد عبوانه المخصوص؛ بحرم بعدم قصديته هذه حقيقة؛ إذ هو حقيقة واحدة مأخوذة في الحج تارة وفي العمرة أخرى مفردة كانت، أم متمتع بها.

مسألة ٤: «إلا إذا توقف... إلح».

في إعتداف قصد التعيين رائداً عن قصد استعرب لشخص أمره بطر، بل مع كما عرفت آنفاً.

مسألة ٦: «عليه التحدث... إلح».

مع عدم الإحلال لمربته في وجوب التحديد بطر، وهكذا في حرج الآتي

لحصول الامتنان هذا المعدر من المقصد لإحتمال.

مسألة ٧: «فلو نوى كذلك... إلح».

في صورة تشريعه في فصل الحكم، لا في التطبيق كما أن في صورة المقصد
بصحته مثل هذه الآية إنما يجب لتحديد لو كان في شبه مقصد بخصوصه، ولا
فلا بأس بالإحتراء به حرماً

مسألة ٨: «فالظاهر... إلح».

قد مر وجه الإشكال فيه.

مسألة ٩: «بطل... إلح».

إدام يكن تشريعه في مرحلة تطبيق

مسألة ١٥: «إلا بالتلبية... إلح».

معنى عدم فعلية المحرمات عنه، والأفصل الإحرام متى هو من بعد
إحتذرية غير موط بالتلبية، بل التلبية من وحياته، وهوليس إلا نفس بوجوب
على تحريم المحرمات على نفسه لا انشوطين على تركه، وبه يتعارض بوجه، وبمثل
ذلك يجمع بين مصامين لأخبار الواردة في انقام (١)، وينتج أن للإحرام مرتبة
قصدي يحتاج إلى انقصد لمرور في محل مخصوص، ويكون من لأشياء
الإحتيارية وحكمه يرتب قهراً بصدور التلبية بغير إحرام الصلاة أمرت به
بركة تكسرة الإحرام، فتدبر في أحذر من ذلك، فذكره خصفاً بوجوب فنه
غاية المأمول.

مسألة ٢١: «وقد يقال بكونه مستحجاً... إلح».

والأوجه أن يدعى حمل لأمر بالسرك في هذه المشامات، دفع توهم ترك
الاستحباب وعلى أتى حال إحتمال الحرمة الذاتية بعد في مهنة

كتاب الإحارة

قوله «التسليط ... إلح».

وهذا المعنى لا يفسد بعض مواردها التي لا يكون استأخر مسلطاً على العبد
تبدأ خصوصاً في الأعمال الكلية في دمة لأحرار.

فصل في أركانها

قوله «ولا يصح ... إلح».

مع قيام تسمية حقيقة بالكلام على وجه يصير ظهراً في عهد الإحارة لأبأس
نصحتها، بل يرومها أيضاً كما لا يخفى من جهة الأصل والعمومات.

مسألة ٥: «نعم، بلزم تعيين الزمان ... إلح».

مع عدم دخل الزمان في مائة العمل لأوجه لرومه مثل حيطة ثوب معي،
ونماها.

قوله «وإن علم ... إلح».

إلا بد كذا سحر الإشرط وتعدد المطلوب، لا التقييد وحدثه، فإنه يسطر
الشرط حينئذٍ ويصح العقد.

قوله «ففيه قولان ... إلح».

ولأقوى فيه كونه لصحة حينئذٍ مراعى لواقعه، وعلى فرص السعة واقعاً كان
عمل مفذور التسمية فصيح، وإلا فلا.

مسألة ١٠: «أقواهما الثاني ... إلح».

أي من الاحيرين كما لا يخفى

مسألة ١٢: «فالإجارة باطلة ... إلح».

على ما هو ظاهر العيون من النقص، ولا فقد تقدم أنه في صورة لا شرط يصح العقد، وبطل شرط كما لا يخفى وجهه.

قوله «وبشرط عليه أن نفص ... إلح».

إن كان مرجعه إلى تمتك حديد من الأجرة شيئاً معيأ على تقدير كذا، ولا فلو كان الطرف على عدم استحقاقه مقدار الأقصى من لأول في صحة عقد شرط نظر، بل مع، بل ربما شكك أمر صحة العقد أيضاً كما هو الشأن في كلفة الشروط المحالة لمقتضى العقد من جهة تصاد قصديهما مع إلتهاب، فشكك حينئذ في تمشي القصد إلى حقيقة العقد من الأول.

قوله «هو الإيصال ... إلح».

وذلك أيضاً على فرض كون العقد المأجود في الإيصال سحو لتقيد، ولا فيجوز فيه تفصيل إشارته في حاشية لسعة، ومنه يظهر الطرفين أفاده في الشق الثاني؛ إذ هو أيضاً باطلاً غير تام.

فصل الإجارة من العقود اللازمة

مسألة ٩: «لو شرطاً ... إلح».

ولو نحو شرط انصبي غير المذكور في متن العقد على ما حققناه من صحته ووجوب الوفاء به ولو من جهة وجوب انواء بالعقود بأي نحو تحقق مطلقاً أم مقيداً فلا إحتياج في مثله إلى عموم في الشرط؛ كمن يدعى إنصراؤه إلى ما كان إيقاعياً مستقلاً في صمن إنشاء آخر، والشروط الصمنية ليس كحدث، بل شأنها ليس إلا تصديق دائرة العقود فلا كونه أيضاً إيقاعياً في عرص إيقاع عقده إلا في ظرف انصراف لفظ للعقد إليه، وأنه أيضاً معني إنشاء في صمن إنشاء عقود. وهذا

بحلاف ما لم يكن من هذا العليل، ولعله لهذه السكّة إلترّم شبحنا العلامة (١) بصحة مثل هذه القيود لمنصرف إليّ لاطلاق مع عدم إلترامه بصحة الشروط الصمية كما لا يخفى على من راجع كلماته، ولقد حقق الكلام فيه في كتاب البيع مرجع.

قوله «إذا وجب ... إلخ».

بل في خصوصه كما لا يخفى وجهه.

مسألة ٢: «وهي متأخرة عن الإحارة ... إلخ».

والاوى أن يقال: ان قاعدة التسعية مقتضية قلة لمع المانع ولو مقارناً.

مسألة ٦: «ولا بعد قوة الوجه ... إلخ».

بل ثاني الوجه وجه: لأنّ مجرد إمتفاء مفاعله لا يقتضي إحراء احكام بقائه في ملكه حتّى بالنسبة إلى مثل هذا الأثر؛ لعدم مساعدة دليله عليه، كما أن ثالث الوجه أيضاً مخدوش باقتضاء ملكية مفاعله بالإجارة لعبه منع سلطته على صرفها لنفسه، كما أن الانتقال إلى دقة العد أيضاً ممّا لا وجه له؛ لأنّ العقد وقع على منفعه انشخصية، فلا وجه لانتقال ملك المستأجر إلى الدقة كما أنه ليس من المصالح النوعية اراحة إلى نوع المسلمين المعدّ له بيت المال، فلا جرم يصير بواسطة مثل هذه الجهات لعبه لمرور عملة غير القادر ذاتاً على نفقته، فيحب على المسلمين كفاية، وإن لم يف ما زاد عن مقدار إستحقاق الغير من مفاعله واقعاً بمخارجه، وهو بوجه الثاني من الوجه الخمسة، والله العالم.

مسألة ٨: «لا بعد ذلك ... إلخ».

فيه كمال البعد؛ لعدم تنقيح مناط الثم في المقام ومجرد إشتراك برب الإحارة مع البيع في غالب الاحكام بتدليل خاص لا يقتضي التسوية في جميع الاحكام كما لا يخفى.

مسألة ٩: «للمؤجر الخيار... إلخ».

والص مصروف إلى خصوص ملك العين ولكن اظاهر من كلامهم تعديهم إلى المسعة أيضاً كما يشهد له ظاهر عواهم في المسألة بان صاحب الما أحقّ الشامل للمنافع جزئاً، فتدبر.

مسألة ١٢: «إذا أحر عده... إلخ».

قد مرت المسألة فلا وحه لاعادتها، ولعمه سهوم من قيم الناسج.

فصل بملك المستأجر... إلخ

قوله «ملكية متزلزلة... إلخ».

في كن مورد يملك المستأجر المسعة أو لعمل واقعاً كانت ملكية المؤجر، فإن الاجارة ملكية مستقرة فلا تزلزل فيها.

قوله «لا يستحق... إلخ».

فيه نظر حدّ، كيف وهو خلاف إطلاق وحب وفاء كن منها بمعه، غاية الأمر من الاحكام العرفية في كنة المعاوضات أن لكل منها حق امتناع اداء عوضه في طرف امتناع الآخر، ويمكن حبس هذه الجهة بمقتضى الإرتكابات العرفية من الشروط الضمنية لمبية عليها عقود المعاوضة.

مسألة ١٠: «فالظاهر عدم استقراره... إلخ».

عصي مقدار العمل أو المسعة بعد قبض العين للكني؛ لصدق عدم نفع المنفعة حينئذ وقابلية العين للاستيفاء منه، فيصح العقد حينئذ واقعاً الموجب لاستقرار الأجرة كما لا يخفى.

مسألة ٣: «بالتقويت... إلخ».

في صماته نظراً لعدم اصدقة مسافع الأحرار بالاصافة للملكة إلى أنفسهم، فلا يشملها إتلاف مال عبر وكن كان مثل هذه المسافع والاموال أيضاً من الاموال، ولكن بمجرد ذلك لا يجدي في التصمين ما لم يكن ملك أحد، وبذلك يفرق حبس

الآخر غير المستأجر عنه من حصة المستأجرة أو المملوك لغيره من العبد والاماء بالتضمنين في الاخيرتين دون الأول.

مسألة ٥: «ويحتمل قريباً ... إلخ».

من هو الأقوى ان قلنا بعدم لتبعية في فسخ العقد، وإلا فاعني عن المشهور أقرب بقصد ولو بحكم الارتكار فسخ من بقي من العقد لا مطلق.

قوله «لكنه بعيد ... إلخ».

من مجموع حد: لا خلاف لعقد إلى العمود.

مسألة ٧: «وهو مشكل ... إلخ».

من مجموع، لعدم وجه الرجوع تمام الاخره في هذه لصورة بعد تأثر العقد لصحي في الاتصال بسنة إلى المقدار الموجود.

قوله «كما مر سابقاً ... إلخ».

قد مر التصيل فيه، فراجع.

مسألة ١٠: «أثناء المدة ... إلخ».

في ثبوت الخيار بالامساع لعصب حدد إشكال: بعدم حريه قاعدة بصر في اعم لانه مستند إلى جهة خارجة من العقد، وفي مثله ليس ساؤهم على العمل به، واما الالتزام باخيره في صورة الامتساع عن القبض من لأول: فلأن القبض بظهورهم بما كان من متممات لعقد، لانه بحسب الارتكار مبني على القبض بدأ بيد، فكان بصر الناشيء من الامساع لم يورث شي من قبل متممات العقد، فيجوز بالخيار، ومن هذه الجهة أيضاً يقرى من صورة عصب انعين المستأجرة قبل قبض فبوجوب الخيار لاعدته، ولكن لما في جعل لتقاضي الخارج من متممات بعقد يهد لمعنى بصره من هو من حكمه ولكن لدي يسهل الخطب إمكان حرم عملهم بعموم بني الضرر في الخارج عن العقد بمقدار قبل قصه وإن كان حرجاً من لعقد: لانه لمشهور.

وعلى أي حال لا محال لتوقفه حرم قاعدة انتلف قبل القبض في طرف

المسعة؛ لأنه مع صدق تلاف العير أيها كانت موحودة في عهدة العير لا تالفة، و نظيره ما بونتفت في يد غير المضمن لها وإن كان تالفاً بلا صمد فيكشف ذلك عن بطلان الإحارة من الأول؛ لكشف التلف عن عدم بدء العير المصحح لاعتبار وجود المسعة في علم الله.

قوله «تمام الأجرة ... إلح».

لو كان قصده مسح تمام العقد، ولا فهو كان قصده مسح العقد بالنسبة إلى ما بقي، وقلنا أيضاً بصلاحية مسح لتعويض بالنسبة إلى العقود التحليلية، فلا يخص من المصير إلى ما هو المشهور كما لا يخفى.

مسألة ١١: «ويحمل قوياً ... إلح».

في قوته تأمل؛ إذ لا حارس لصرره الشئ من تعلق عرصه بحصوص المسعة إلا حيزه.

قوله «مشارك بينهما ... إلح».

ولقد تقدم بأنه لا بأس بالالتزام على هذا الشئ في مسح عقود وهو المشهور أيضاً.

مسألة ١٢: «وإتلاف المؤخر ... إلح».

في كون إتلاف المؤخر سبباً لتجبر حتى بعد لفص إشكالي، نعم، لا بأس بالالتزام به قبله كما أشرنا إلى وجهه.

قوله «أنه يوجب المظان ... إلح».

في إطلاق هذه الفروض شاملة لصوره مصى رداً يمكن لإسداء فيه نصر حذاً، وقد أشرنا إلى وجهه في بعض الخواشي السابقة، فراجع.

مسألة ١٣: «لا يجب التسليم ... إلح».

قد تقدم الكلام فيه سابقاً، وهو يظهر حال الفروع لأنه

مسألة ١٤: «فهو حاصل ... إلح».

مجرد عطائه المال يعول الملكية التشريعية بمقتضى لا يقتضي أدبه بنصره في

ماله ما هو ماله فلا عوض فمثل هذا الادن لا يوجب اد حنه، ولا يرفع صمناً؛ بعدم كونه قصده هتك ماله ما هو ماله كما لا يحق.

قوله «أولاً، فيحب ... إلخ».

ذلك كذلك سولم يكر د عليه على لعمل الوفاء سماعقدا عليه، وإلا فهو بمنزلة بعض مداعي أمر غيره كما هو الشأن أيضاً في صورة جهلها، فلا رمة الحكم بالضمنان في المقام أيضاً.

مسألة ١٧: «مقصدة له ... إلخ».

في غير النقص المالى الراجع إلى لعن في المعاملة ثبوت الخبر مسطور فيه؛ إذ هو حينئذ من قبل تحلف الداعي، اللهم [إلا] ان يجعل مثل هذه الخصوصيات نظير لأوصاف من الشرائط الصمبة الارتكارية، وفيه نظر بعد عدم ظهور في تعلق العقد بالخصوصية، كي به يستكشف تعلق عرضه الأقصى بمقتضى نفس عقده به، ومثل هذه الجهة ربما يفرق بين الأوصاف للأخوذة في لمسع، وعبرها كما هو ظاهر.

مسألة ١٧: «الشركة ... إلخ».

في مان لإحارة.

فصل العبن المستأجرة

قوله «لكن الأقوى ... إلخ».

لولا قرب احتمال جريان مناه الحكم في العارية ماسة إلى المقام في القوة بطر؛ لظهور الأدلة في كون الامانة ماسة عن لضمان الفاتت دقتضاء طمع اليد فيزوم ان يكون انشراط مقتضياً على خلاف إقتضاء لامانة فيكون مخالفاً لمقتضى انسة، فبطل، اللهم [إلا] أن يقال: أن ذلك كذلك لو كانت الامانة مداتها ماسة، وإلا فلو كان ذلك من لزوم إطلاقها فلا يرد مثل هذا الإشكك، لا يُقال: إنه كذلك لو كان وجه الجمع بين أدلة الشروط، وأدلة الاحكام بني إطلاقها بالنسة إلى العنوان الشاسوي، وهو معمر من التحقيق، بل مرجع الجمع بينهما إلى عدم

فقتضاء الشرط في حال إقتضاء غيره لولاه شيئاً، وفي مثل هذا معنى لآية من ملاحظة إقتضاء معاوين الأولية في قول الشرط شيئاً على خلاف مقتضاه، وفي هذه الجهة لا يكاد يتم هذه الجهة من الفرق بين إقتضاء ذاته أو إطلافه؛ لأنه بفعل: أن تساوي الشرط في الاقتضاء لما طرأ عليه من العقود فرع إقتضاء المشروط حتى في ظرف طرؤاً لشرط، ولو عمده من العوان لا أولى لامطعاً.

قوله «إذا طلبها ... إلخ».

في طرف كان له المطالبة بملاحظة عدم المراحة لحق إبتداع المستأجر، وإلا في الصمان مع معه في هذه الصورة إشكال.

قوله «أفواهما العدم ... إلخ».

إذا كان داؤه العين المستأجرة عوان ستحقاقه القبض مقدمة لاستيفائه المنفعة في بي الصمان نظر، بل مع، نعم، لو قصد باعطائه لآمانة مصقلاً لا إشكال في نفي ضمانه.

مسألة ١: «أو اشتراط ضمانها ... إلخ».

حكم الصمان في المقام بسبب الإشتراط أشكال؛ لا مكان التشكيك في حريان مدط لعارية في المقام ولو قبل بحريانه في المقدم لسابق.

قوله «ففرق بين أن يكون ... إلخ».

وانكثت عارقة أنه في الصورة الأولى لما كان مالكا للكلية في دمة الأجير، واتلاف اثوب موحب لعدم القدرة على تسليم الكلية بئلاف محبة فيبطل بخلافه في الثاني فانه مالكا لعمله الشخصي الموحب اتلاف اثوب لصديق اتلاف المنفعة الشخصية، فيكون بحكم الاستيفاء، ولا ربه في هذه الصورة ان يلتزم بعدم اقتضاء اتلاف الاحبي أيضاً بطلان العقد، بل كان ضامناً للمنفعة، ولا يبعد حيث تدعى ثوب الخيار للمستأجر؛ لأنه بحكم الاتلاف قبل القبض؛ لأن القبض في الاحرار يعين استيفاء منافعتها.

قوله «قيمة يوم الاداء ... إلخ».

في انقوة تأمل، والمسألة على نظر ولو من جهة معارضة صدر عموم على اليد مع ديله، خصوصاً مع فهم المشهور ترجيح لدليل، فتدبر.

مسألة ٦: «على الأقوى ... إلخ».

في القوة تأمل؛ لرجوعه إلى إسقاط ما لم يجب.

مسألة ٨: «الإذن حاصل ... إلخ».

وفيه ن الإذن الموقوف على غير حاصل لا يكون مصححاً لرفع ائتمان، ولا لتكليف، كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ١٤: «مع المالك ... إلخ».

مع توقف استيفاء المصلحة على النحو المتعارف على خصوص صرته، وفي سلطة المالك على المنع بغيره، نعم، في ضمانه بالتألف وجه.

فصل يكي في صحة الإجارة ... إلخ

مسألة ١: قوله «أو كانت الأجرة من غير جنس ... إلخ».

في كفاية ذلك في الصحة بغيره؛ لعدم مساعدة دليل على تنحوي به، عدا توهم لزوم الربوي في الجنس، وهو كما ترى.

مسألة ٢: «بل يكي أن يشتري ... إلخ».

في كفايته ما لم يعمل فيه بغيره، كما هو ظاهر.

مسألة ٣: «لا يقصد التسرع ... إلخ».

المدار على كونه قاصداً لإتيان العمل عن قبل لأخيراً لا خصوصية لقصد تبرعه.

مسألة ٤: «أن يفسح ... إلخ».

لأنه من باب إتلاف المنفعة على المستأجر قبل انقضاء؛ لما أشرنا من أن قصص المتاع في الإحراز باستيفائها؛ لعدم كونهم تحت اليد.

قوله «في ذمة المؤجر... إلخ».

بمباشرة كما لا يخفى.

قوله «يمكن أن يقال... إلخ».

وهذا هو المختار، ولو من جهة أحداث الشرط كاسد رقصور لسلطة على صد ما شرط وتقيصه ولو من جهة أحداث حق للعير في المشروط به.

مسألة ٦: «على وجه التقييد... إلخ».

مع تعيين الزمان في الكلّي كما لا يخفى.

قوله «له منفعة أخرى... إلخ».

مع امكان أن يقل: أنه لا بأس باعتد العلاء ملكية كلّ واحد من المتصادين محص قابلية العين لكلّ منهما ولو على السدل، غاية الأمر لا يعقل السلطة سعية التعسية عليها ولكن يكفي في إعتبار الملكية لها مجرد ترتب اثر لضمان أحبّ باستيلاء غير ما ملكه بالعقد، وبذلك يفرق بين ضمان كغير باتلاف لمفعة غير المملوكة وبين إجارته للعير في هذه المنفعة، إذ ليس للمؤجر السلطة على هذه المنفعة بعد تملكه المنفعة الأخرى كما هو ظاهر.

مسألة ٧: «يستحق شيئاً... إلخ».

على فرض مسح المستأجر، وإلا فنفعه مشعولة بقيمة العمل واقعاً، ومستحق على المستأجر بالمستقى ما لم يلزم تهازق قهري.

مسألة ٨: «لم يستحق الاجرة... إلخ».

على فرض المسخ وكونه قبل قبض الدائنة، وإلا فعلى تقدير الامضاء كان حكمه حكم المسألة السابقة كما أنه لو كان بعد قبض العين، كان الأمر كحدث بلا احتياح إلى الامضاء أيضاً بصحة الاجارة، ولزومه.

مسألة ٩: «ويحتمل التخيير... إلخ».

بل هو الأقوى كما أشرنا إليه سابقاً.

مسألة ١٢: «ولو أجازها ثانياً ... إلخ».

بعد فرص كون الأجير مالكا لعمله بشهادة ضمان من استوفاه ولو بأمره، عايته لا يكون سلطاناً عليه مادام وجود العقد الأول. فلا بأس بتصحيح الإجازة الكاشفة للاجارة الثابتة كما هو الشأن في نظيره من مسألة من باع شيئاً ثم ملك، بل الأمر في المقام أهون، لا اشكال؛ لأن العقد وقع في محته، عاية لأمر من غير أهله بخلاف المسألة المربورة فإنه لم يقع العقد في محته أيضاً.

فصل لايجور اجارة الارض

قوله «لما قيل ... إلخ».

الأولى في وجه الإشكال على مثل هذه الإجارة أن يقال: أن ما يحصل من الأرض وإن كان موحوداً إعتباراً بشع وجود منشأها من قابلية الأرض لها كما هو الشأن في وجه اعتبار وجود المنافع التدريجية المندومة إلا أن ملكية المستأجر إنما جاء بنفس هذه الإجارة، فكيف يصح حمله عوضاً في هذه الإجارة من دون فرق من تلك الجهة بين الحظنة والشعير، وبين غيرها من سائر ما يحصل من الأرض من الحبوب وغيرها كما يرمى إليه بعض المتخصص أيضاً؟ (١) فلا عرق حينئذٍ من جعل هذه النصوص على القاعدة، ولا يكاد يستمد منها الهمي عما لا تقتضي القعدة فسادها من زرع أرض أخرى، والكلبي في القعدة ولو مع شرط أدائه من حاصل هذه الأرض، فضلاً عما لو لم يشترط، والله العالم.

مسألة ٢: «إذا كان ... إلخ».

مع احتمال كون عنوان المسجدية كعنوان الوقفية من الاعتبارات القائمة بإعين المصادرة مع ملكيتها في صحة قصدها نظر جذاً.

(١) الوسائل ح ١٣ من ٢٠٩ باب ١٦ من أبواب الزراعة والمساقاة

مسألة ٦: «والمسألة مبنية ... إلح».

أقول: لا إشكال ظاهراً، ان حقيقة الحياة ليست إلا عبارة عن جعل الشيء تحت استيلائه خارجاً، وهذا المعنى ليس من الأمور القصدية، ولكن مثل هذا العمل لما كان في حيلة سلطة لائن شرعاً، وسعلاء يعتسرون استتبع هذا لعمل للملكية المحور من الأغنياء ولازمه مالكة الخائن ولو قصد ملكية المحور لغيره، أو قصد ان حيازته من قبل غيره، إلا في مورد كان وكيلاً عن قبل الغير على وحد يرون المال تحت حيرة الغير، وكان المباشر للحياة ضعفاً في نسبة لاستيلاء انه، بل يرون الموكل مستولياً على المال، وهكذا في مورد آخر منه في هذا العمل: فان عمده أيضاً ملك لغيره، وتحت سلطته شرعاً، المستتبع ملكية ما يحوزه، في مثل هذه الصور لو قصد لنفسه لا يكون موحاً لملكته له، بل هو ملك لمن يكون سلطاناً على هذا العمل شرعاً كما لا يخفى، والله اعلم.

مسألة ١٠: «بمحور للمولى ... إلح».

لأنه مالت لنتها؛ لأنه نماء ملكه.

مسألة ١٢: «وعندهم يعت ... إلح».

والتحقيق أن يقال؛ أن هذه الأغنياء اعناران؛ أحدهما: اعتبار كونهما من تبعات قاسية الغير ومن شؤونها ولو ملحاط إنقلاب القاسية إلى لعية، ووصولها إلى هذه الدرجة.

وثانيهما: كونها شيئاً في خيال ذاتها وكونها من الموحودات المستتفة في قنار لارض ومنافعها، فهي هذا الاعتار لا تعد من منافع الارض و تبعات الغير، بل كانت موحودات في قنارها وهذا بخلاف ملاحظتها بالاعتار الاول؛ إذ هي من تبعات قاسية عن كمنس المنافع التدريجية وهي هذا لاعتبار تعد من منافعها ومن تبعات وعودها، ومثل دين الاعتارين حائيل في الاعمان أيضاً خصوصاً في لعيادات، فكان وريها ورن المعاهيم القابضة لاعتبارها نحو الاستقلال والاسمية، وبحو التبعية والحرية، وهذا اليان ترتفع شبه ابي حيفة

في إحارة مكد للصلاه أو لفصاء، فرجع الجوهر (١)، ولقد أحاد فيما أفاد في حلّ الشبهة في مقام الردّ على الإيليس.

وعلى أيّ حل يقول: إن من نتائج كلّ اعتبار صحته، بحوس عقد اجارة، أو مع ثمار فدترة، والله اعلم.

مسألة ٢٦: «للروم الصرر... إلخ».

في حريان قاعدة صرر سى الاحكام الإلزامية الموحدة لحلاف الإمتنان في حقّ الغير من مثل سلطة المالك على ملكه بطرحه، بل مع.

فصل في التنازع

مسألة ١: «إلى صاحبه... إلخ».

مع حريح فصل الخصومة، في تبيين عدم البينة

مسألة ٥: «قدّم قولهم... إلخ».

مع سبق بدهم بعدم التصريط، وإلا مع احتمال مقارنته لحدوثها، ولأقوى تقديم قول المالك كما لا يخفى.

مسألة ٧: «التحالف... إلخ».

مع عدم البينة من الطرفين كما هو ظاهر

مسألة ١٢: «فالمرجع التحالف... إلخ».

في مقام فصل الخصومة مع عدم ائبنة أيضاً للطرفين.

خاتمة فيها مسائل

مسألة ٣: «حواره لبانة الصلاه... إلخ».

فيه بطر، بل مع: بعدم إقتضاء شرعيه، عما لهم، صلاحها للوفاء بالمصلحة

المبرمة، اللهم [إلا] أن يدعى أن عموم دليل النية (١) بعد شرعية عملهم وافية بدلت،
إلا أن يقال: أن دليل لينة لا يحرر قابلية محل لتحمل المصلحة الملزمة ولوع
لغيره، فلا بد من احراز هذه من الخارج، ومع عدمه فالأصل عدم صحة النية
المزبورة.

مسألة ٤: «وإن اعرض ... إلخ».

في صحة الاعراض بالنسبة إلى الأمور الخطيرة بطر، بل انقدر المتيقن من سيرة
معرية الإعراض في الأمور السيرة كقافة بقل، أو حطب، أو حنة حيوان وأمثاله.

مسألة ١٣: «صحت له ... إلخ».

إذا كان مالكا لجميع مساقمها، أو كانت الاجرة الثدية وفعه على مورد
الأولى.

قوله «لا تنفع ... إلخ».

والأقوى كفاية حازة العقد السابق من حين الفسخ، ويصح من حين انتقاله
إليه بالفسخ كما لا يخفى وجهه.

مسألة ١٥: «فالظاهر الصحة ... إلخ».

في صحة هذا الشرط مع جهاته حين العقد نظر، بل به يبطل عقد الإحارة
أيضاً؛ لكونه غررياً.

قوله «لأوله إلى الجهل ... إلخ».

إذا كان مضمون الشرط عدم اشتعال ذمته بالرند من الأول، ولا فهو رجوع
إلى إسقاط ما وجب من حين العقد نحو تبرق العلة على معلوب، فلا يدرم ولا محذور
الجهل السابق.

مسألة ١٦: «بتعميرها ... إلخ».

مع معنوية حدودها نحو لا يدرم عرري عقدها.

مسألة ١٧: «مظنوناً... إلخ».

عقدار لا يلزم معه الفرر عرفاً.

مسألة ١٨: «لا يجب أن يقرأه... إلخ».

إلا مع إنصاف عقد الإحارة إليه كما هو الغالب وإن أمكن مع ذلك دعوى كفاية ما نسي من آية أو آيتين - مثلاً - بعد تذكره؛ لعدم إضراره بالترتيب العرفي المنصرف إليه لفظ، ومنه طهر حال ما لو شرط لترتيب صريحاً في متن العقد، ولكن الأحوط مع ذلك وحوب لاعددة.

مسألة ١٩: «كفايته... إلخ».

الملازمة لموعة جداً، كما أن ما أفيد في وجه عدم الإحتزاء بالمتعدد أيضاً نظر واضح.

كتاب المضاربة

قوله «من الشاميات والقمرى ... إلخ».

ولا على وجه يكون الذهب أو الفضة فيه مستهلكاً لا يصدق عليها كونهما من حسنها، وحينئذ في القمرى المتعارف في عصرنا إشكال، وقد قيل إن فيها شيئاً من الغش؛ إذ هذا المقدار لا يوجب صدق معاهد الاحتمالات عليه الذي هو تمام المدرك. في المسألة بصيغة عدم تمامية العمومات لشاملة لجميع أبواب العقود والتجارة مثله؛ لتشكيك في صدق الحقيقة من تلك الجهة عرواً الموحدة للتشكيك في شمولها للمقام بملاحظة انصرافها إلى الأنواع المتعارفة كما لا يخفى.

قوله «متعلق بالتجارة ... إلخ».

مع ضبط عمله على وجه يرتفع معه القرار.

قوله «صحة غيرها ... إلخ».

إذا كان من المعاملات المتعارفة في أيدي الناس، وإلا ففي شمول العمومات لثلثها إشكال كما أشرنا إليه آنفاً.

قوله «ولا يصح ... إلخ».

إذا كان ذلك نحو وحدة المطلوب، وإلا فيصح في المقدار المقدر مباشرة، أو في تمامه تسبيهاً.

قوله «إلا مع علم المالك ... إلخ».

بل مطلقاً إذا كان إعطاؤه المال بعنوان المضاربة الفاسدة، فإن التحقيق فيه صمانه كما هو الشأن في كلية المقوض بمقتضى الوفاء بالعقود الفاسدة، ولعد

تعرضاً بطوره في الاحارة فرجع.

قوله «أقوال ... إلح».

مع فرض بطلان المعاملة رأساً لأوجه هذا التفصيل في صمائه، بل لا بد من ضمان جميعه مطلقاً.

مسألة ١: «كما ترى ... إلح».

ولا أرى وجهاً لرفع الضمان إلا دعوى اقتضاء عمدة المصارعة، كون يده يد المالك كالكوكالة والوديعة. وفيه نظر ظاهر؛ لأن مجرد كونه يد امانة ومأدوة لا يقتضي مثل هذا التبريل، وحيث من أين حصلت اعباء للعموم على اليد؟.

قوله «قد قصي ... إلح».

مع ظهور كلامه في كون الشراء بالغين كيف يكون من باب قضاء ديته؟ بل الأولى في بوجه أن يقال، أنه من باب تملكه الغير الذي هو عملة اتلاف المالك إتياء الرفع لصمائه قهراً، مماط كون قرار الضمان على من يسب ابيه الإلتلاف.

مسألة ٣: «دعوى صحته ... إلح».

في صحته نظر بعد عدم كونها من المعاملات المتعارفة من جهة إصراف العمومات عنها.

مسألة ٥: «من بعضها الآخر ... إلح».

لا بعد إتمام ما أُفيد أيضاً على القاعدة في صورة انفصال لأوامر ولواهي عن عقد المصارعة بدعوى كون مفاد عقد المصارعة التسليط المطلق لغير المناهي لصمائه من جهة مخالفته لأمر المالك، تكليفاً مماط صدق التعدي في مانه نفس هذه المخالفة. نعم، مع اتصال هذه الاوامر بالعقد، كان المورد من قبيل اتصال الكلام بما يصلح لتقرية فلا يبقى حيث لا يطلق لعقده يستكشف التسيط المطلق المزبور، وحيث فلا محض من طرح هذه الاحبار (١)، أو حملها على صورة انفصال النواهي،

وإلا فمع مخالفة المشهور لمصوبها باصلا فله لاسقى بحول الاحد هـ على خلاف القاعدة في خصوص المورد، فضلاً عن أن يعتدى بها إلى بطايرها كما لا يخفى.

مسألة ٨: «قبل اطلاع المالك ... إلح».

حكم طلاءه قبل الاستعفاء، وبعده واحد كما لا يخفى.

مسألة ٩: «لارغبة للناس ... إلخ».

وكان على وجه يصرف الاطلاق في عقده عنه كما لا يخفى.

مسألة ١٢: «في الاستقراض ... إلح».

أو كان مأدوون في وفاء دينه من ما عيره وعيه صمدية لاحترام مال غيره.

قوله «لظاهر الحال ... إلخ».

مع سماع دعوى لا يعنى إلا من قبله عند قيام ظهور حو على خلافه.

مسألة ١٤: «كونها على نفسه ... إلح».

وذلك لانه حو الوفاء بالشرط في ضمن العقد اخائز؛ كي يكون محال توهم

الاشكال عليه، بل من جهة كونه على قاعدة عدم السلطة على ما سيعر بعد

إنصراف مورد النص الآتي (١) عن هذه الصورة.

قوله «إلا إذا اشترط ... إلخ».

لأنه منزلة الادن في اتلاف ماله عاناً، لامن جهة وحو الوفاء بالشرط.

مسألة ١٧: «فالظاهر حوار اخذ ... إلح».

ولو للاستصحاب كما لا يخفى.

مسألة ٢٣: «مع علمه بالفساد ... إلخ».

بل مطلقاً إذا علمه بداعي الوفاء بعقده مع غيره.

مسألة ٢٤: «ففتضى القاعدة ... إلح».

لا يبعد ترجيح قول العامل في كونه قرصاً؛ لأن يده على اربح مرجحة لمكية

(١) كوسائل ج ١٣ ص ١٨٧ د ب ٦ من أبواب أحكام المضاربة

تمامها و هكذا . نعم، لو كان العامل مدّعيّاً للمضاربة الفاسدة ولو من جهة تعلّق غرضه برفع صمائه عن العين، كان القول قول المالك في تضمينه .
و على أيّ حال لا ينتهى التوبة في أمثال المقدم إلى التحالف، بقاءً على التحقيق من كفاية قيام الظاهر، أو الأصل في نتيجة الدعوى في مقام الترحيح بلا احتياج إلى قيامها على محطّ الدعوى كما ربما يستعاد مثل هذه التوسعة في مجرى الأصول من بعض النصوص، ومن هنا طهر حال الدعوى الأخرى؛ فإنّ الغرض من هذه الدعوى فساد المعاملات المترتبة على هذه المعاملة، فإزالة انصحة فيها يقدم قول مدعي الصّاعة كما لا يخفى .

مسألة ٣١: «ومعه يرجع إلى التشريك ... إلخ» .

و مع قصده نكوه عامر نفسه بنحو التقييد، و وحدة المطلوب في الحكم بالشركة إشكال، بل يشكل أصل هذه المضاربة الثانية؛ لاحتمال اعتبار ملكية الموجب لعقد المضاربة لنفسه .

قوله «كأنه هو العامل ... إلخ» .

هذا إذا كان عقد المضاربة، حتى على فرض الفساد مستلزماً لسحو وكالة لطرفه على التصرفات، وإلا كما هو التحقيق فلا مجال لاحتساب عمله عملاً للعامل الأوّل، فمر اين يستحق شيئاً من الربح؟ فلا يكون مثل هذه المضاربة «فاسدة» مبيحاً لشيء . نعم، عليه أحره المثل لعمل الثاني حتى مع علمه بالفساد فضلاً عن جهده بعد كون عمله بداعي الوفاء بعقد المضاربة الفاسدة .

مسألة ٣٣: «بأنّي من قبل ... إلخ» .

هذا أنّما يتمّ لو كان المراد من فسخ العقود الحائزة خصوص إرتجاع العين مع بقاء العقد بحاله، و أمّا لو كان الجواز بمعنى استبطنة على فسخها أيضاً، فلا يبقى مجال لهذا الفرق أصلاً .

مسألة ٣٥: «ان قلنا بوجوب الانصاض ... إلخ» .

لا يخفى أنّ المول بوجوب الانصاض مع توقّفه على صحة معاوضته بالنقدين

لا يجمع تأثير الفسخ في عقد المضاربة إلا على احتمال بعيد من كونه سلطاناً على المان من قبل الشارع المالك للمعك ، ولا فلا يبقى سلطة من قبل المالك بعد فسخه ، وحينئذ فلا بد من حمله عند هذا القائل من شرائط تأثير الفسخ ، وحيث أنه لا إطلاق في البين يقتضي الأصل دخله فيه ، وإن لم نقل بوجوبه للحزم بعدم دخل وحوبه في مؤثرية الفسخ ، وإنما الاحتمال في تأثير المسح مع عدم الانضاض ، وحينئذ فرما يشكل ما أفاده من التفصيل بين وجوب الانضاض علاوة عن الفسخ والقسمة وحينئذ يبقى الكلام في دخل القسمة علاوة عن الفسخ المؤثر في استقرار ملك الربح ، وفيه وجهان ميان على صدق عنوان مال للمضاربة على الموحود قبل القسمة بعد الفسخ ، أم لا ، والظاهر أن مثل هذا العنوان كسائر العناوين المضافة إلى عنوان آخر يكون نقوده تابع بقاء العنوان ، ومع عدم بقاء العنوان لمضاف إليه باسح حسب الفرض لا يصدق العنوان المضاف لمزبور ، فلا وجه حينئذ لبقاء لوفاءه ، اللهم [إلا] أن يقال أن مجرد الشك في بقائه يكفي في استصحابه ، ولكن مع ذلك أمكن دعوى أن عموم السلطة على الملك يقتضي عدم الاحتساب إلا ما خرج ، وهو قبل الفسخ ، بل وقبل إثارته فيكشف مثل هذا العموم عن التأثير حتى مع عدم الانضاض ، ولارمه كون الفسخ نفسه مؤثراً في استقلال الملك ، بل وإن قلنا بكفاية الانضاض فيه كما عن شهيد ، أو كفاية القسمة فقط ، لقلنا : بحصول الاستقلال باحدهما لا مجموعهما ، اللهم [إلا] أن يدعى الإجماع على خلافه ، فبحرح العام المزبور حينئذ عن الحجة ، فيشك في دخل أي واحد فيرجع إلى الأصل المقتضي لدخل المجموع فيه ، والمسألة بعد في محل الضر ومجمله ، والله العالم بحقيقة الحال .

مسألة ٣٦ : «لم يجز عليها ... إلخ» .

لا يخفى أن مجرد الحاجة إليه لا يسافي مع سلطة المالك على حرمان رأس ماله بمال المضاربة من قسمة ربحه ؛ إذ ما لم يحصل الفسخ كان مثل هذه السلطة باقية ، وحينئذ فلا قصور في عموم السلطنة المعتصية لإجبار المالك أيضاً على القسمة .

قوله «وفيه مضافاً... إلخ».

أقول: عمدة ما يرد فساد استقرار الملك بالقسمة محصاً، وإلا فمع تسليم هذه المقدمة ما أُميد في غاية المتانة وما أفاده المصنف من الوجوه ليست إلا كالمصادرة، فتدبر.

مسألة ٣٨: «لا إشكال في أن... إلخ».

لا يخفى أن حبران الخسارة، أو تلف رأس المال بالربح بعد ما كان على خلاف القاعدة؛ لأنه خلاف ملطبة المالك للربح، فلا بد وأن يقتصر فيه على المقدّر لمجمع عليه، حيث أنه لم يرد نصّ دالٌّ على ميزان في جبران الخسارة والتلف، وأنها هون من جهة كونه من مقتضيات تشريع عقد المضاربة، وعيه يمكن أن يدعى بأنّ القدر المتيقن من الجبران في صورة الخسارة قبل القسمة، أو المسح بضم الانضاض، وكذا جبران التلف، أو الإلتلاف من العاص قبلهما، وأما في غير هذه الصورة فلا دليل عليه، فيرجع إلى عموم السلطنة في إثبات استقرار الملك كما لا يخفى، ولقد أشرنا إلى هذه الجهة في بعض الحواشي، وحسبنا لو لم يكن في الين اجماع أمكن الفرق في جبران تلف المال بالربح بين ائتلاف لاجنسي أو المالك، وبين غيرهما بدعوى عدم الجبران إلا في الأخير دون الأولين لاعتبار وجود المال في عهدة الأجسبي المتلف أو بمنزلة الاستيلاء من المالك باتلافه، فيستقر ملك الربح لها أيضاً؛ لعموم السلطنة، فتدبر.

مسألة ٣٩: «لا يخلو عن إشكال... إلخ».

قد تقدم أن الأقوى بقاء الصمان في مثل الفرض؛ لعدم تحقق العاية.

قوله «ويمكن الفرق... إلخ».

الظاهر عدم الفرق بينهما في صيرورة يده يد ضمان؛ لأن المتفق الخارج من عموم على اليد غيره بعد التشكيك في بقاء عنوان الأمانة.

مسألة ٤٣: «ليسبدها لا لها... إلخ».

إلا مع تملكه إياها؛ بناءً على أنها تملك ما ملكها مولاهما كما هو لمختار

المبرهن في عمله.

قوله «مصرف ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ لاختلاف لأوقات والحالات في ذلك.

مسألة ٤٤: «إمالك المصروض ... إلخ».

ثمة على كون معاد عقد مصاربة تنفي العمل ملك يربح من الملك، وفيه إشكال، وسيشير إليه المصنف أيضاً، ولقد أشار إليه سابقاً.

قوله «نعم، لوقلنا: أن العامل ... إلخ».

وذلك هو لعدم، وإلا فممكن ستعدة اقوانة العتق عن سبب الملك من موارد حكمهم بالسرية والتقوم على المعتق.

مسألة ٤٥: «فإنها موضوعة - كما مر ... إلخ».

بجرد ذلك لا يبي الصحة في المعام؛ لأنه أيضاً مقتضي لاسترباح ملك من ماله، ولو بهد ما أعتق على العامل مع يسره، بل ومع استرباح بعمل أنصاً، وإن ستبغ الانعتاق عليه، وبجرد ذلك لا يبي وضع باب المصاربة، وحسنه فلا بأس بالمصير إلى الصحة مطلقاً لولا قيام الإجماع، أو مفهوم بروية (١) على خلافه.

مسائل ... إلخ

مسألة ١: «لا وجه له أصلاً ... إلخ».

ذلك تمام في الفسخ بمعنى إبطال المصاربة من الحي برحوعه عن عدمه واذنه؛ وإن مقتضاه ليس رجوع الاعمال السابقة فتبقى غير مضمونة، وإن حين انطائها فلا مستحقاق الأجرة على أعماله السابقة، وإن بكون المرد الفسخ في المقام معنى الفسخ في باب لاحارة من حل العقد، وإن كان متعلفاً بالنسبة إلى الأعمال الآتية، ساء على تصور التبعص في الفسخ، كما نُشِرَ إليه في باب الاحارة، فالأمر

(١) الوسائل: ج ١٣ ص ١٨٨ باب من أبيع حبك - المصاربة ج ١

كما تقدّم واما لولم نقل بالتعويض فيه، وقلنا: بان مرجع فسحه إلى حلّ تمام العقد، ولو من الحين، فيلزم في الحين من الحكم بانعدام تمام العقد، ولازمه رجوع كلّ عوض إلى صاحبه حتى الاعمال السابقة، و مرجعه حينئذٍ إلى قلب الاعمال السابقة المضمونة بالربح إلى كونها مضمونة بغيره من العوض الواقعي، و مجرد إقدامه على العمل في قال الربح التقديري، وفاءً بعقد المصاربة لا يوجب هتك عمده بقول مطلق كما لا يخفى.

مسألة ٨: «لا يدل ... إلخ».

الأولى أن يقال: إن عموم على اليد لا تدل على أزيد من لصمان، ولا يدل على حكم الرد تكليفاً، نعم، في رفع الصمان يحتاج إلى الايصال المساق معوان الاداء، ولا يكفي فيه التخلية، وحينئذٍ فلا يكون موضوع الحكم التكليفي إلّا إخراج المال عن حيلة استيلائه ومن تحت سلطته، وفي هذا المقداريكي محرّد انتخلية و رفع اليد كما لا يخفى.

مسألة ٤٨: «نعم، لو كان ... إلخ».

كما هو الظاهر في كلّ إذن حصل بتوسيط إنشاء عقد من العقود.

قوله «لاقدامه على العمل ... إلخ».

قد مرّ مراراً أن الاقدام على العمل بعنوان الوفاء بعقد المصاربة ولو فاسدة بحكم اقدامه من قبل أمر غيره الموجب لتضمينه كما هو الشأن في الاحارة الفاسدة بالنسبة إلى أعمال الاجير.

قوله «ومراعاة الإحتياط ... إلخ».

بل لا يترك ؛ لما أشرنا في مطلق الصور التي أقدم على العمل بعنوان الوفاء بعقد المصاربة، ومثل ذلك لا يقتضي هتك عمله الموجب لخروجه عن كونه مضموناً على غيره.

مسألة ٥٠: «ومقتضى الأصل ... إلخ».

ولكن مقتضى يد العامل على المال كون ما يحتمل كونه ماله، وهو مقدّم على

الأصل المزبور

مسألة ٥٢: «وجهان ... إلخ».

مبنيان على تقييد أمانته بخصوص بقاء المضاربة، أو إطلاقه، ولقد تقدم أن التحقيق هو الأول.

قوله «وقال: اني ... إلخ».

لا تخلو العبارة من إغتشاش صدرأ و ذيلأ، فراجع.

مسألة ٥٨: «أدى الثمن من مال المضاربة ... إلخ».

بشرط عدم ظهور حال يقتضي كون شرائه بمساواة المضاربة وبوفى ذمته لالنفسه، فإنه حينئذ يقدم الظهور على دعواه لنفسه.

مسألة ٥٩: «يتحالفان ... إلخ».

بل يقدم قول مدعي القرض في الحكم بملكية تمام الربح له لمدة على ما احتمل ملكيته له.

قوله «للقابض أكثر الأمرين ... إلخ».

على فرص تسليم ذلك لا يستحق القابض باقراره احره أصلاً، كما أنه يجب على المالك دمن مقدار حصة العامل من الربح في ماله؛ لعدم إعترافه بزيادة من ذلك بعد اقتضاء التحالف انفساخ العقدين المحتملين طاهراً.

مسألة ٦٠: «قدم قول المالك ... إلخ».

بعد جزم التصحيلي بعدم وجود يد مصممة في العين، مرجع السرع المربور إلى التضمين بالعقد، والأصل حينئذ مع مدعي المضاربة.

مسألة ٦١: «يتحالفان ... إلخ».

والأقوى تقديم قول المضارب في الحكم بملكية سهمه من لربح ليده على المال المحتمل.

مسألة ٦٢: «قطعاً وان ... إلخ».

لولا امارية الدعي العين المحتمل كونها مقدار منها الذي البد، وإلا فهو حاكم

على أصالة عدم الجعل في المقدار المشكوك .

مسائل

مسألة ١: «بعض الوحود ... إلح». و
وسيتصح صعبه بالمراجعة إلى الحاشية الآتية.

قوله «ولم يعلم ... إلح».

بعد ما كانت يده الأخرى مما يحتمل خروجه عن مورد ابتلاء الوارث أو علم بحروجه عنه كما في الفرص الثاني كست يده الأخرى ماسسة إلى لما المحتل كونه به بلا معارض فيحكم بكونه للورثة، نعم، لسماث بدن الخيلولة من ماله الموحد، فيكون اسوة العرماء في احد بدل ماله من الموحد، ومن ها طهر حان صورة الشك في بقاءه في بده مع الحرم بعدم كونه في الموحد ' والشك فيه من الأول، واما بوعلم سابقاً كونه في الموحد وشك في بقاءه فيه، فاستصحاب بقاء يده سابقة على مال الغير في الاعيان الموحدة بوجوب سقوط يده على تمام لموحد عن الحتمية، بل يقتضي احقية مالك العين بأخذ ماله الموحد في انيس سحو الاحمال ولا يكون حينئذ اسوة للermاء كما لا يخفى.

قوله «لعموم قوله ... إلح».

بيست المسألة مسية على شمول العام لأبدي الأمية، كيف ويد الميت باقية على الأمانة الخارجة عن العموم إلى حين الموت، وإثبات الضمان من جهة اعتبار المعروف بقاء حكم يده بعد موته وانعلاؤه من جهة سيطرة المالك بالسد المصنعة الموجبة لرجوع المالك إلى بدن الخيلولة، ولولا هذا الاعتبار لما كان به وجه : يعلم اقتضاء يده حال حياته، ضماناً في الموحد ولا يثبت لوارث على ماله أيضاً، لأن المروص أن الموحد بمقتضى يد المت محكوم بالملكية بعد فرص حروح المحتل الآخر عن محل ابتلائه كما أشربا اليه في الحاشية السابقة، فراجع.

قوله «واشتعال دعته ... إلخ».

الأولى المصير إلى ما ذكر من الوجه، وإلا فاشتغال دعته بالرد عند المطالبة تكليف قائم به حال حياته غير مرتبط بالورث بعد فرض كون اليد انقضية على المال الموحود حاكية عن الملكية بلا معارض. نعم، لو كان ما هو مشكوك في الموحود يقيناً يستصحب عنوان يده على مال الغير في الموحود فيكون المالك أحق به من الغرماء، والله العالم.

قوله «إذا كانت محتصة ... إلخ».

هذا القيد محل منع بشهادة أمارية يد الاثنين على الإشاعة بينها.

قوله «مشكل ... إلخ».

لا اظن إشكال أحد من الاعاظم فيه.

مسألة ٢: «إلا ان يكون ... إلخ».

لا يحتاج إلى القيد لمربور، بل يكفي عدم طلاقه.

مسألة ٤: «أو العامل ... إلخ».

ما أُفيد من اقتضاء لقاعدة صحة العقد الأول بعد روال الاعفاء أو الجحون الدوري في غاية المتانة لو كان مفاد العقد السلطنة اسارية في ضمن الارمنة المتعدية مع إطلاق وجوب لواء مضمونه من تلك الجهة بناء على شموله للعقود الجائرة بنحو من لتقريب، ولو سحر شموله للعقود الخيارية قل فسختها، غاية الأمر سحر الاشتراط ببقاء المدة وعدم حلها، ولا الرجوع عن مضمونها، وأما لو قلنا أن مفاد العقد مجرد حدوث تسلط لشخصي الباقي باستعداد ذاته ما لم يجمع عنه مبيع، وكان مفاد دليل امضائه، امضاء هذه السلطة لشخصية لباقية لولا المانع، فلا شبهة حينئذ أن محدث أحد الاحداث لمربورة، يرتفع مضمون العقد مع دليل بموده فلا يبقى بعد ذلك آخر على موده، بل ولا يبقى محل لمضمون العقد، كي يبعد، بل لازم بطلان التعليق في العقود بمعنى عدم انصاف اثر العقد به، بطلان العقد محدث، المحداثات في الزمان الأول فلا يبقى حينئذ محل فرق بين مقطوع لأقرب

والوسط في المقام وإن قلنا: بإمكان التمكنك سبها في لروم العقود؛ إذ هي جهة زائدة عن مضمون العقد فلا بأس بتقييد مضمون دليله على وجه يشمل لمقطع الأول؛ لعدم منافاته لشخصيته، بخلاف الوسط لمنافاته له، ولكن ذلك أيضاً بناءً على منافات نفس وجوب الوفاء لزمان الخبر، وإلا كما هو المختار لا مجال للتمكنك المزبور في باب الخيارات أيضاً، لعدم منافاة انقطاع الوسط شخصية الحكم، لأنه ما يمسح باق شخصه على حاله، ولقد أوضحنا هذه المقامة في خيارات بيعها، فراجع (١).

وبالحمة نقول: أنه على المشرع الأول لا يحصى من عدم صحة العقد بعد طرؤ أحد الحوادث المزبورة، ومقتضاه حينئذ جريان الإشكال في صورة الحجر بسببه أو العكس في الاثناء أيضاً؛ لوحدة مناط الشبهة، ثم لئن شككنا في كيفية مضمون العقد التاسع به دليل امضائه أمكن المصير إلى استصحاب الحكم الثابت على عنوان الكامل المختار المقتضي لثبوته مهما ارتفع المخذور، وذلك حاكم على استصحاب حكم المخصص كما هو ظاهر، نعم، في المقطع الأول لا يجري لهذا الأصل، فيرجع إلى استصحاب فساد العقد، فتدبر؛ فانه دقيق.

مسألة ٥: «ليس مهوياً... إلح».

ولكن بعض العمومات شاملة للمقام أيضاً، فباءً على هذا القول يشكل أمره.

مسألة ٦: «لأنه أقدم... إلح».

فيه أيضاً اشكال قد مرّ منا نظيره مراراً، وهكذا في صورة علمه مع كون عمده بداعي الوفاء بعقده مع غيره؛ فاته بحكم أمر الغير اجماعاً.

مسألة ٨: «المشروطة... إلح».

مع كون المشروط ما يساوق مضمونها، وإلا فينفسها يشكل حصولها بغير انشاء صبيها المخصوص كما لا يخفى.

مسألة ١٠: «ودعوى عدم الصحة ... إلخ».

بعد تصريحه في كلامه بنى لوصيه بعقد المضاربة من يكون من رب ابوصة،
بالنتيجة لا يبقى محال لهذه الدعوى كما لا يخفى على من لاحظ صدر الكلام ودينه.

مسألة ١٢: «أقرها الانساح ... إلخ».

في إطلاقه منع؛ إذ لا وجه له مع عدم وكالة الشريك الفاسح في فسح حق
شريكه، فلم يصاب حينئذ تقسيم ما بيده من المال مع الفاسح واشتغاله بعمه.

مسألة ١٧: «مقتضى المعاملة ... إلخ».

ومرجع هذا لوجه في الحقيقة إلى أن مجرد كون المعاملة في دقة المضارب،
يقتضي لوفاء من ماله إلا إذا اشترط - ولو صماً - لوفاء من غيره، ومع عدم وفائه،
طبع اللعة المزبورة يقتضي الوفاء من ماله بلا احتياح في ذلك إلى اقتضاء عقد
المضاربة شرطاً ضمنياً متحققاً بالوفاء من ماله في طرف عدم وفاء المثلث، وبما
يشهد بمثل هذه الجهة أيضاً لسيرة العطية في الرجوع إلى العامل في طرف عدم وفاء
غيره.

مسألة ١٩: «في الصحة العمومات ... إلخ».

مع حتمال دخل العين في حقيقة المضاربة عرفاً لا يثمر العمومات، ومع اختم
بعلمه لا يحتاج إلى التشبث بها، بل يكفيه فيه ساؤهم على عدم اعتباره بصيغة
عدم الردع من الشارع الكافي في أمصائده، ومثل هذا لبيان ربما لا يحتاج في أبواب
المعاملات إلى التشبث بالعمومات ولو لدفع احتمال القيود الرائدة عما يعتبره
العرف، إذ يكفي في ذلك عدم وصول الردع من الشارع، نظير باب ظواهر الألفاظ،
وسائر ما قامت على اعتبارها بناء العقلاء. نعم، لو لم يكف عدم ثبوت الردع في
الامضاء - ولو بصيغة مقدمات نقض الغرض - يحتاج في الأمضاء إلى عمومات
الباب؛ لنوع احتمال مثل هذه القيود الرائدة عما يعتبر العرف في حقيقتها، فتدتر،

فصل في أحكام الشركة

قوله «إمترج ما لها ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ إذ في خلط المائعات من جنس واحد ربما يحكم العرف بالشركة الواقعية، وكذا في المحتملات المحدثنة خلطها - ولو بصوراته - طبيعة ثلاثة كالسكنجيين.

قوله «إما بنحو الكلي ... إلخ».

جمل الكلي في العين من أقسام الشركة المعروفة محل مع، وإن يترتب في بعض الأحيان بعض آثارها من كون التلف والنماء لها وعليها.

مسألة ٣: «فإن ملك كل منها ... إلخ».

بمصالحة أو شرط في ضمن عقد.

مسألة ٤: «لكن الأحوط ... إلخ».

لا يترك؛ للتشكيك في قابلية المحل للشركة، فلا يكفيه العمومات حينئذ.

مسألة ٥: «المقتضى إطلاقه ... إلخ».

ولو من جهة اقتضاء العقد، أو قاعدة التسعة، ملكه في ظرف عدم سلطة الغير على استيمائه فالشرط حينئذ رافع للاقتضاء، لا أنه مابع من تأثير المقتضي؛ كما يقال: بأن المشروط لا يقتضي شيئاً في قتال المقتضيات فلا يصلح لما نمتها لها، و إليه يرجع معنى عدم مخالفتها لستة كما لا يخفى، ونوصحه بأريد من ذلك موكول إلى محله.

قوله «لأنه خلاف ... إلخ».

فيه أيضاً تأمل، واشكل منه التشكيك بين الربح والخسارة في ذلك، ووجه الكل ظاهر لا يحتاج إلى بيان، والله العالم.

كتاب المزارعة

قوله «مجازاً مع القرينة ... إلخ».

شرط كونه حائلاً بالكلام على وجه يحدث به ظهور في عمده كما هو الشأن في جميع لعقود اللزمة، ولقد فصل الكلام فيه في كتاب البيع، فرجع.

قوله «بل يكفي قبول الفعلي ... إلخ».

في كفاية ذلك في لرومه نظر.

قوله «إدالم يستلزم غرراً ... إلخ».

من يكون بحسب المتعارف أمد الررع معسوماً، وإلا فيشكل الخافها له باب الإحارة المستتر فيها العلم في لرائد عمه كان جهله لاره طبع عمد المررعه، وهو الشأن أيضاً في بطاثرها من عقد المصاراة والمساقاة.

مسألة ١: «لمنعها بالاجارة ... إلخ».

مع فرض التعميم من حيث مباشرة الغير أيضاً، وكذا في الفرع الآتي.

مسألة ٢: «بل لا يبعد ... إلخ».

فيه تأمل لولا ظهور لفظه فيه نصم قول عمره، ولو لمفع.

قوله «إد هو نوع ... إلخ».

ويمكن ادراج جميع ذلك في الادن بالانلاف بالصمان عقد ومخصوص، وإلا

فاعقد انقائم بأمر مردد أو بشخص مردد غير معهود عنده.

مسألة ٣: «لروم إبقائه ... إلخ».

فيه نظر حدّاً؛ لعدم تمامة الملازمة المرسومة مع أن لزوم الملووم أيضاً أوّل الكلام، فراجع عن الأدل في اللوزم كالملووم، وتوقّف مع عموم بي الصرر عن الرجوع ساطل؛ إذ ليس شأن مثل هذا لعموم بي سطه الانسان اندي من الاحكام الاروية لمجوعة في حقهم.

مسألة ٥: «شيئاً ... إلخ».

مع العلم بمقداره كما لا يخفى وجهه.

قوله «وجهان ... إلخ».

أوجهها اثني في غير إشتاء حصته من الحاصل؛ وذلك لأن إشتاء غير الحصّة من قبل اشتراط شيء في الدمة، فلا وجه بورود التدف عيها بخلاف إشتاء حصته من الحاصل؛ فانه من باب الكلي في العين كإشتاء الأبطال في ثمرة، وحكم مثل هذا الكلي كون الخسارة ورداً عليها كما لا يخفى

مسألة ٦: «لا بعد صحته ... إلخ».

بولا شبة غررية هذا الشرط؛ للجهل بزمانه.

مسألة ٧: «أحره المثل ... إلخ».

وهو الأقوى؛ لأن المالك تبا ملك لراع انصاع أرضه المتقوم بعمله فيها، فع عدمه - ولو تنقصير منه - يكشف عن بطلان المعامدة في المقدار التالف؛ لانه بحكم المعدوم المحص العير الصالح لورود عقد عليه، وحيث يد على هذه العين بقليتها لها كان موجباً لضممان مفاعها العير المستوفاة، وبهذه الجهة يمتاز المقام عن الاجارة التي لا يكون عدم استيعائه إلا موجباً لضممان مسماه؛ لانه من باب ملك المسعة العير المتقوم بالاعمال، والغير الموحب انعدامه عن بطلان المعامدة، لامن باب ملك الانتصاع المتقوم بعمله، فبدونه يكون تألفاً على صماته بقيته الواقعية.

قوله «فيكشف عن بطلان المعاملة ... إلخ».

بلا ضمان ولو بملاحظة أنّ العين المزبورة من جهة هذا العذر العام غير قابل

للانتفاع بها، فبده عليه ليست يبدأ على القلبية المبرورة كي يكون تلمها تحب يده موجباً لصمانه إياها.

قوله «وحوه... إلخ».

لأقوى بالقواعد هو الآخر لعدم تعويت المالك عليه مكأ فعلاً بعد لحرم بات الزارع لا يكون ملك المفعة، بل هو سلطان على الانتفاع حصته من الحاصل على فرص الوجود.

مسألة ٨: «تخبر بن الصبح وعدمه... إلخ».

يمكن منع دعوى الخباري لمقام، لا مكان دعوى إنفاخ المعاملة من جهة عدم القدرة على الاستيفاء والانتفاع الذي هو محظ انعقد، وليس المقام من قبل ملك المفعة، فيحي، حياره من جهة فوت خصوصية المفعة الملوكة، وحينئذ قياس المقام باب الإحارة منظور فيه جداً وعمدة السكتة لفارقة فيها هو الذي أشربا إليه في الحاشية السابقة من أن عقد لاحارة يملك للمفعة تمنشها من القابلية للعين الموجودة بعين وجودها، فاما دم كانت العين على قابليتها حين المفعة لكذائية كان انعقد صحيحاً موجباً لصمان المستى، غاية الأمر تلف الخصوصية قبل القبض - ولو ينصبب العاصب - منشأ للحيار، واما في المقام ما هو طرف للمعاملة ليس إلا نفس الانتفاع، ونتيجة المعاملة ليست أيضاً إلا محرد تسليطه عليه بضمان المستى من حصة الحاصل، فمع نعدام الانتفاع المبرور لا يبقى مجال نقاء المعاملة على صحتها؛ لعدم وجود ما يصلح لسلطة عليه الذي هو نتيجة هذه المعاملة، وحينئذ فان كان انعدام الانتفاع لمزور بتقصير منه، فيكون يده على العين بما لها من القلبية المزورة يد ضمان لمنافعها الغير المستوعاة واقعاً، فبال الاجارة الموحب في هذا لفرض لصمان المستى لعدم بطلان المعاملة بهذا الممدار، واما ان لم يكن بتقصير منه، فان لم يكن العين على يده، بما لها من القابلية رأساً، بأن غصبها غاصب، فلا ضمان عليه أيضاً، واما الضمان على الغاصب للمالكها بالقيمة الواقعية - وان كانت لعين على يده - بأن كان مانع من الاعذار العامة المانعة عن الانتفاع بها رأساً فربما يكشف

ذلك عرفاً عن عدم قائلتها للانتفاع مع وجود الاعتذار المزبورة في علم الله فلا يكون صامعاً سماع غير المستوفاة أيضاً، وإنما ان لم يكشف عن قصور العين في القابلية، وإنما تمام لقصور في عدم قدرته على الانتفاع بها من جهة مع طام عنه، في الصمان حيث وجه؛ ساء على المختار في ضمان الدفع غير المستوفاة، ولو لقصور منه على وجه لا يكشف عن عدم قاسية لعين لمصلحة شهادة عدم بطلان عقد لإحارة في مثله، والله لعالم.

قوله «وهل يصمن العاصب ... إلخ».

الأقوى ضمان العاصب للمالك بلا وجه لضمانه للعامل على المختار من بطلان المعاملة بنفس ترك العمل.

وبعارة أخرى: استحقاق العامل للحصة، إنما هو في قبالة عمله بطير باب الجعنة، وبدون العمل لا يستحق شيئاً، فكيف يتصور حينئذ ضمان العاصب للعامل، ولا نعي من بطلان المعاملة ترك العمل إلا هذا المعنى.

مسألة ٩: «ولكن التحقيق ... إلخ».

بعد كون التعيين من باب تعدد المطلوب لا وجه للمصير إلى خلافه، بل ما أُعيد حينئذ في غاية المتانة.

قوله «الوجه الستة ... إلخ».

قد عرفت ان اخبار استحقاق المالك اجرة مثل تمام منافع الارض.

مسألة ١٣: «لعل منفعة الارض ... إلخ».

بل بسطة على الانتفاع منه، بشهادة صحة المصارعة مع المستعير كما اعترف به سابقاً.

مسألة ١٤: «فليس للعالم ... إلخ».

إذا كان اعطاء الارض بيد الرّاع بعنوان بقاء للمعاملة، لا نوجب ذلك هتئ ماله - ولو في عقود المعامدة كما مرّ مراراً.

مسألة ١٥: «ملكه العامل ... إلخ».

بل للماء الارض تبعاً لسلطنته على الانتفاع بها.

قوله «ومنها في مسألة ... إلخ».

فيه نظر كما يظهر مما ذكرنا.

مسألة ١٦: «ويحتمل بعيداً ... إلخ».

والثاني أظهر عرفاً.

مسألة ١٧: «ولا مطالبة الأرض ... إلخ».

فيه نظر؛ لأن الررع مالك سزرع هذه الخصوصية بوجه صحيح، فأتلافها بلا أرض ضرر عليه فلا بد وأن يجبر خصوصاً مع كون المصحح هو مالك لأن رجوع العين إليه مشغولاً سزرع أيضاً من قبل رجوعه إليه معيوماً موجباً لاعتدال ضمانه على من بهذه التلف، فيستحق المالك أيضاً أجرة أرضه إلى زمان حصده، كما أن له قنعه بعد فسحه مع التزامه بإرضه؛ لعموم سلطته على تخليص ماله كما لا يخفى.

مسألة ١٨: «بالإزالة ... إلخ».

بلا أرض هب، وهكذا في بعض لآتي من جهة عدم استحقاق الررع خصوصية قيام ررع؛ كي لا يستحق أرض فعه.

مسألة ٢٠: «إتلاف متلف ... إلخ».

ولا يعدل لالتزام بقاء المعاملة في هذه الصورة بملاحظة بقاء الررع في عهدة الضامن، وإن لم يكن في ثمره ساء على شمول خرصهم جميع موانب الررع ولا يختص بخصوص الخاص وثمره نعيمها، وإلا فلا يبقى موضوع لحرص، فيرجع سهمهم إلى ما كان قبل الحرص في عهدة الضامن.

مسألة ٢٤: «فالمرجع التحالف ... إلخ».

في كل مورد يرجع سزرع إلى تصميم غيره في إتلاف لعامل، أو المالك، فالأصل مع منكره بلا تحالف.

مسألة ٢٥: «فالمرجع التحالف ... إلخ».

مع كون البدر سزرع كما هو ظاهر هذا الفرع، فالقول بكون منكر لمزارعة لمحكم ملكيته لتسلم الررع بمقتضى يده عنه.

قوله «أحره المثل للأرض... إلح».

مع الحرم يكون الحصة أقل من الأجرة المبرورة، في استحقاقه مع، لأن الحكم ببطالان المراجعة أو بفسخه ظاهر لا يوجب انطال إقراره بعدم استحقاقه جرة المثل، وأحرار حكم انهاد الواقعى الموجب لدلت محل مع حدّ.

مسائل متفرقة

التاسعة: «ثم يكون... إلح».

على وجه لا يلزم تعييق في مهاد عقد المراجعة بان يشيء.. فعلاً المزرعة في السنين الآتية معى كون نسيطة على الانتفاعات لآتية بعينه لامعققة على معى السنين الآتية، وإلا فسطن؛ بلاحاع على بطلان العقود لمعققة.

كتاب المساقاة

قوله «ولا غرر فيها ... إلخ».

والأولى أن يقال: إن الهبة المربور إلى المقر غير المأخوذ في قوام المعاملة، وإنما المأخوذ فيه كما في أمثال هذه العقود فلا يشتمل الهبة المربور فكأنه من تلك الجهة نظير عمومات بني الصرر والخرج كما لا يخفى.

التاسع: قوله «جواز أن يجعل ... إلخ».

إن يجعل حصته المشاعة في السجلات المعلومة التي مرجعها إلى قرارها بعد اشاعتها، لا أن يجعل أصل سهمه من الأول في السجلات تمام ثمرها، نعم، للأسس أيضاً يجعل حصته في ضمن ثمرات الأشجار في خصوصها؛ كي يصير حصته مشاعة ولو في الجملة.

مسألة ١٠: «فإن كان مقابو حجب ... إلخ».

يعني بمامل.

مسألة ١١: «فله الفسخ ... إلخ».

و يحتمل في المقام - أيضاً - التحجير بين الفسخ أو استئجار أحد يقوم بما فات من ماله ولو باذن الحاكم؛ لا مكان دفع الصرر بذلك أيضاً.

قوله «والمسألة سيالة ... إلخ».

يمكن في المقام أن يدعى بأن شرط العمل في باب المساقاة وامثالها ليس من

باب اشتراط امر حتي عن مضمون العقد، والالتزام بأمر حارحي في ضمن الالتزام بعقدي كاشتراط احيطة في عقد بيع الدار مثلاً، بل كانت من مقومات حقيقة العقد وتعضل لإخذه وتقبيد لإطلاق ما شرع عليه عقد المساقاة بغير عمال العامل المصرب، وأعمال بررع - أيضاً - على وجه.

مسألة ١٢: «الصفة في صورة ... إلح».

لا من شك في صحة احارة العامل المالك للعلاحة فانه حينئذ يختص عمل ذلك عمل عامل فاذا كان ذلك صحيحاً فلا بأس بعمل المالك به ترفعاً أو مع شرطه كذلك.

مسألة ١٣: «والأقوى الأول ... إلح».

مع خرم بعدم مودته وضع حقيقة المساقاة، ولا فيشكل أمره؛ لعدم ووء العمومات لاثبات مشروعيتها كما هو الشأن في كل خصوصية يحسن دخله في قوم ائمة عرفاً، فوله «حصة مشاعة ... إلح».

من ثبت أو ربح، وإن كان سحو خفة أو خفتين أو لصيع و بصعين وإن لم يرم غرر من جهة مقدروكن فيه غرر وحدى لولا ظهور حال كاشف عن انوحود على وجه يتكفل انعقلاء عنه في رفع الغرر.

مسألة ١٤: «لأنه حينئذ مصرع ... إلح».

مسألة حينئذ من صغريات ما لا يصح بصحيحه لا يصح بمسده كلاحارة بلا حرة، فان قلنا بتمامة القاعدة فهو في غاية نسبة، ولا في حكم بعدم بصمد حتى مع العبد المصاد إذا كان العمل بدعي الوفاء بعقده بغير، وتمة الكلام في محله.

مسألة ١٥: «إلا إذا كان ... إلح».

شرط كونه رتداً عما هو متعارف لدى عليه وضع امثال هذه المعاملات.

مسألة ١٦: «في الإجارة ... إلح».

قد تقدم الاشكك فيها ولكن لا تلام من الناس.

مسألة ١٨: «الأمر سهل ... إلح».

بذل أناس تركها، رجاء

مسألة ١٩: «بأننا مع كون المساقاة ... إلح».

بل على فرض تبينه - أيضاً - لا يباي ذلك صحة لمعاملة؛ إذ في مقاب العمل في أمثال هذه المعاملات الثمرة أو الربح المحتمل - لا يوجد هو وفعل - فكأن هذه معاملات من تلك الجهة نظير أصبح عن الحقوق الخمسة شيء، فانه لا يبرعى وجوده واقعاً في ملكية عوض كما هو صهر.

قوله «للاحره إذا كان جاهلاً ... إلح».

بل ويؤكد على هذا؛ سواء عن لتصميم حتى في فعل لاحرة بلا احرة، والعمدة فيه أن المعروض في مثل هذه المعاملات كونها مستطاً للعمل على ماله ومعامس مستطاً للمالك على نفسه مقصدة لاستدعائها من المان بمرور أحد الوجوه من الانشاع بحاصل لأرض أو ثمرة لشجرة، أو ربح من الاحرة، مع فساد هذه المعاملات من لأول فكل منها صام من عبه ولو في الخمسة، ومع ضرر الفساد في الاثاء لا يكون كل واحد صاماً للآخر باساسة إلى ما مضى من لاعمان والمافع؛ لأنه وضع مقصضى وضع مثل هذه العقود.

مسألة ٢٠: «أول الدعوى ... إلح».

مجرد ذلك لا يشرى التصحيح ما لم يخرج عدم دحه في حقيقة بقوة عرف كما أشرنا اليه مراراً.

مسألة ٢٢: «موجوده في عهدة الشجر ... إلح».

ولا يحتاج إلى اعسار عهدة الشجر، بل نفس فاسيتها كفية في اعتبار وجود لثاء كما هو الشأن في عسار وجود لمافع محصن قليلة العين له، غاية الأمر يحتاج إلى أصالة بقائها، أو أن الثمرة؛ كي لا يلزم عرر وجودى فيها كما لا يخفى.

مسألة ٢٣: «فلا يستحق أحره ... إلح».

قد مر الأشكال فيه مراراً.

مسألة ٢٦: «مختير بين الفسخ ... إلح».

بل لا جبار مقدم على الفسخ مهما أمكن لعموم الوفاء بالعقد، ومع عدم
الامكان أمكن دعوى التخيير بين الفسخ والتعاضد بأقامة غيره مقامه من ماله.
قوله: «أو المقاضاة ... إلح».

ولو بادن الحاكم، فراراً عن شبهة عدم حوازا بدونه.

مسألة ٢٧: «لا يتخلو عن إشكال ... إلح».

ولو من جهة كون عمله محسوماً عمل المالك فع حصر العمل به لا يصح
لمساقاة؛ لعدم عمل فيه لعمل العامل الذي هو ركن في عقدها ولا أقل من البشك
فيه، فيكفي فيه أصالة الفساد فلا محال حينئذ للتمسك بالعمومات.

مسألة ٢٨: «فبمحتمل أن يكون ... إلح».

فيه مع؛ لأن العقد اقتضى ملكيته فلا وجه للانتقال إلى المالك؛ غاية الأمر
لا يوجب ضمناً على المالك باتلافه؛ لمرض عدم المالية والقيمة، ولكن محمّد ذلك
لا ينافي ملكيته لعبه؛ إذ دائرة الملكية أوسع من المالية من وجه كما أن دائرتها
أيضاً أوسع من الملكية بوجه آخر.

مسألة ٢٩: «لا يتخلو عن إشكال ... إلح».

لا إشكال فيه ظاهراً مقتضى الكلمات.

مسألة ٣٠: «ممنوع ... إلح».

ذلك كذلك في غير المقومات العرفية.

مسألة ٣١: «وفيه مع فرض ... إلح».

لأولى مع المقدمة، والافترطه التمكن من التصرف مطلق لا اختصاص بما اعتر
فيه الخول كما لا يخفى على من راجع بابيه.

مسألة ٣٢: «قول المالك المكر ... إلح».

مع صدق اختصاصه باليد يقدم قوله عمداً لا يكون على خلاف مقتضى يد
حجه أخرى.

مسألة ٣٥: «جاز رفع يد العامل ... إلخ».

لتعارض قاعدتي السلطنة، فيؤخذ بالأهم من الإرفاقين كما هو شأن في دور
الأمريين كسر القدر أو قطع رأس الدابة، فيؤخذ بأقل الصريين هذا لمطاط، هذا
ذهب إليه بعض الاعاظم، ولكن التحقيق في كلية تراحم الحقوق سلطنة كل طرف
على تخليص ماله مع حرّ خسارة مال غيره إن لم يكن ذلك بتخصيصه، والله العالم.

مسألة ٣٦: «وهو في محله ... إلخ».

بن يكفي في بطلانه محرّد الشك في كونه من المعاملات المتعارفة؛ لأصالة
فسادها.

قوله «إن كان جاهلاً ... إلخ».

في القيد نظره لما مرّ مراراً.

كتاب الضمان

قوله «صرراً أو حراً... إلخ».

محرّد حرجيّة تحلّص دمة غيره على صاحب الدمة - ويونقل بضامن ما في دمة
الغير إلى دمة نفسه برضاء المذنب - لا يوجب بى سلطة المائث على استيعاء ماله، ولو
تحمّنه في دمة غيره؛ إذ مثل هذه التعميمات لا يرفع مثل هذه لاروقية، لأن في بعضها
خلاف الإمتناع على الغير، ونسب للمدّيون سلطة على أسماء مال الغير في دتمه، بل
تمام السلطة للمالك وانضمام الخاضع مال غيره في دتمه بدنه.

قوله «على إشكال... إلخ».

عند عدم قيام مصلحة عبيه، ولا فلا إشكال في حوره، لعدم جهة ولايته
عليه.

قوله «وبى القدرة... إلخ».

في الإنصاف المزبور إشكال، بل مننع، وما أفاده من الاستشهاد واضح
ابطالاً في الشهادة؛ لأن ضمان تلف من الاحكام المهرية المترتبة على تلافه
يتبع به بعد عتمه، وهذا بخلاف ضمان تعدي الموط سلطته على لايقاع
المزبور الممنوع بعموم لا يقدر شهادة شموله لطلافه بنص الرواية (١)

(١) الوسائل - ج ١٥ ص ٣٤٣ باب ٤٥ من أبواب مقدمات الصلاة - ح ١

قوله «ولا يعقل التملك (١) ... إلخ».

وهو لا يخفى كى يظهر من ملاحضة الديون الموحدة

قوله «مع كون الوفاء ... إلخ».

معنى جعل ضمان فيه معة معنى تعلل فلا يباقي ما أودده من عدم لتفكك بين ابوء والصمان معنى نقل دمة الغير، أى دتمته.

قوله «لا يقال (٢) بالفرق ... إلخ».

وهو الحق كى أشربا به قلاً فى الحاشية السابعة عنه.

قوله «أو المبيع الشخصي ... إلخ».

فى المبيع الشخصي فسر الضمان، وهكذا فى المهر الشخصي صحة الضمان مسببه على كفاية وجود المقتضى بدين فيه أو لالراء يكون مفرد عقد ضمان محدد تبدل العهدة على وجه يشتمل مثل هذه لورد من التعديلات، ولا فيه شك، بل منع، والمسألة بعد فى محل النظر.

قوله «لم يحل مديونه ... إلخ».

وبن شئت قلب: إن مرجع الحوالة إلى فعل المديون من ادائش من دتمته، أى دمة شخص آخر، وبواجب احتساب المحل ما فى دمة المحال عنه؛ وواء بدينه للمحتسب أو يحو لإعتباص وهذا بخلاف باب الضمان، إذ مرجعه إلى فعل الضامن ما فى دمة المضمون عنه، أى دمة نفسه، عكس الحوالة، وربما يترتب على الاعتراض ثمر عتمة، وعلى أتى حال لا محال لـ أودده لمصنف فى وجه لا متمد كى لا يخفى.

مسألة ٢: «ويمكن الحكم بصحته ... إلخ».

فيه شك؛ إذ لم يكن فى فساد الضمان المعهود معاملة أخرى مجعونة عند عقلاء غاية لأمر حتلفوا فى حقيقة الضمان، فعند ردعهم عما فهموا لا يبنى محار لتثبيت بالعمومات بالنسبة إليها بعد ردعه.

مسألة ٣: «على التقديرين ... إلح».

و يحتمل حينئذٍ - أيضاً - عدم براءة ذمة واحد منهما؛ لعدم استقلال كلٍّ منهما في ذمة؛ كي يبراء ذمته مستقلاً يسقط ذمته، بل لا يسقطان إلا بترائيهما.

مسألة ٤: «مماطلاً مع يساره ... إلح».

الأقوى عدم خياره معها أمكس احساره، ولو بالرجوع إلى الحاكم من جهة سيطته على استقاذ ماله، إلا إذا كان ذلك حرجاً عليه فيحجر بالخيار حينئذٍ.

مسألة ١٣: «مقتضى القاعدة ... إلح».

بل مع احتمال كون منشأ الرجوع وقوع الخسارة في ماله فعلاً مقتضى الأصل عدم الرجوع إلا بعد الاداء؛ إذ مجرد اشتغال الذمة غير موجب لورود الخسارة الفعلية عليه كما لا يخفى.

مسألة ١٤: «فهل هو كالإبراء ... إلح».

بل هو حقيقة إبراء بلفظ «هه»، وإلا فلا تصح «هه» ولا في الأعيان ولو من جهة استفادته من شرطية القبض فيه.

مسألة ١٥: «على خلاف القاعدة ... إلح».

بل في كلٍّ مورد كان من باب انتقال الدين لا يمنع عن الرجوع لأنه ممثلة لوفاء به حرجاً مادامه فلا يبي في ذلك كون الحكم على وفق لاصول

مسألة ٢١: «يجوز الضمان ... إلح».

ولو سبقه إلى ذمة بعض مراتب ما في ذمة غيره من مراتب ماله في ضمن غيره كما هو الشأن في الوفاء بغير الجنس.

مسألة ٢٣: «لا تخلو عن إشكال ... إلح».

لا وجه للإشكال إذا كان وثيقة لدين في ذمة شخصه، نعم، لو كان وثيقة بنفس ما في الذمة - في أي ذمة كان لا وجه لفكها.

مسألة ٢٦: «الأخير وعليه ... إلح».

لو كان قصد كلٍّ منهما ضمان تمام المال، وإلا فإن كان قصد كلٍّ منهما ضمان

حصته من المال، فيرجع إلى كل محاسب ما قصد.

مسألة ٢٧: «التقسيط ... إلخ».

في التقسيط نظر بعد اعتبار العقلاء منقوط أحد الدين بلا عون، نعم، لا يسقط ثره من لره، لأنه تابع شخص الدين مرهون عليه معاً، وهو بعد باقي بحكم الاستصحاب؛ لأن انتهاء أحدهما بلا عوان، لا بد وأن يكون في صم انتهاء أحدي خصوصيتين قهراً، وحسب لا يكون معلوماً، فراجع فيه إلى الاستصحاب.

مسألة ٢٨: «عنه نادائه في الطاهر ... إلخ».

مع عتوف يصمون له بالصمان المربور عن هذ الدين، لا وجه لأبرام للمع طاهر أيضاً.

مسألة ٣١: «يجوز أن يصم له (١) ... إلخ».

بشرط كون الصام ولباً عن كني الفقير الميت لحمس ولركه، ولا في صحته معترد ولايته عن شخص فقير إشكال؛ عدم كونه مالكاً قبل نقص.

قوله «على إشكال ... إلخ».

بل فيه مع طاهر؛ لا اعتبار فعية لا شتعا في صحته، ولا أقل من مقتضيه معدوم في المقام أيضاً، وإن كنا بعد في شك من كفايته في صحة لصمان كما تقدم الاشكال منا في مثله.

مسألة ٣٢: «على إشكال ... إلخ».

باءً على ما ذكره في تصويبه لا مدخل لا شعول دمنه بها أصلاً.

مسألة ٣٥: «وجود المقتضي ... إلخ».

في كنية صحة لصمان بوجود المقتضي إشكال؛ لنشكك في صدق حصته في اعتبار يعرف، اللهم [إلا] أن يقال: أن المقتضي لو حود لشيء مشأاً عتارهم مرته

من الوجود لمشيء على وجه يرتبون عليه بعض الآثار، ومنه الترامهم بكفاية وجود مقتضي حق الخيار لامسقاطه، وحينئذ فمن الممكن أيضاً أن يكون المقام من هذا القبيل، ويتفرع عليه المروع الآتية في كلمات المصنف، فراجع ولقد أشرنا إليه آنفاً وسابقاً.

قوله «لا يخلو عن إشكال ... إلح».

بل منع لعدم المقتضي في المقام أيضاً.

مسألة ٣٦: «كما ترى ... إلح».

إذ مرجع لزوم لضمان إلى عدم قابليته لفسح استح لاستقراره في دمة غيره على دمة سحو كان في الأول مستقراً ومترلاً.

مسألة ٣٧: «رشم (١) ... إلح».

وفي دلالة الآية على انصاف المصطلح إشكال، والتثبت بصحة الحقيقة في أمثال المقام مطور فيه.

مسألة ٣٨: «لعمومات صحته ... إلح».

كيف تجدي العمومات بعد التشكيك في أصل حقيقته العرفية في أمثال المقام.
تتمة

مسألة ٤: «عن إشكال ... إلح».

مع العلم بكون نظر الشاهدين في جهة واحدة، لا إشكال في سماعها بالنسبة إلى تلك الجهة؛ لصدق اليقينة عليه.

كتاب الحوالة

قوله «نوع من وفاء الدين ... إلح».

في كون الحوالة من سح لوفء محل إشكال؛ لقوة احتمال كونه من س
تبدل اسمهم، ولوم يكن اعتباراً كما في لريء، ويرى فيه رضاء لثلاثة من
احتان والحدان عليه والمحل، ولاصل أيضاً بفتصبه.

قوله «لا فرق ... إلح».

في ترتب آثار الوكالة من يعود تصرفاته قبل نوع يعرف على مجرد الادن مطرو
إشكال، وحسب لا يكون ذلك شاهد الإبقاء وإن أمكن دعوى السرة عن عدم
اعتراضه اعتر في سائر المعهود فيها كما لا يخفى، وحسب من الممكن أن يكون هذه
الموارد من قبيل لوصية شبه يعاق مشروطة بقبول ولا يكتفي مجرد برضاء الماطي.

قوله «ولكن الأقوى ... إلح».

فيه إشكال؛ لظهور الإطلاق في معقد كلماتهم على وجه لا يصرف عن مقام.

قوله «ولا يبعد التفصيل ... إلح».

الأقوى اعتبار رضاه أيضاً كما ذكرنا.

قوله «لا يبعد ... إلح».

قد تقدم الإشكال في كفاية ذلك في باب الصمان الحاري وجهه في مقام
أيضاً فالمشهور هو المتصور.

قوله «ان يقال بصحته ... إلخ».

في صحة ما أفاده من هذه المروغ إشكال؛ لعموم نبي الضرر لولا دعوى ضعف سنده، وعدم جبره بالعمل؛ ولذا اشتهر بينهم عدم اصراره في عقد الصلح بلا نظر منهم إلى دليل محض.

قوله «وهذا هو الأقوى ... إلخ».

بعد الفراغ عن رضا المحال عليه أيضاً بذلك.

مسألة ٤: «في جوار الصسخ ... إلخ».

فيه إشكال؛ للاطلاقات الماسة عن الرجوع إلى الاستصحاب.

مسألة ١٠: «والأقوى حصول ... إلخ».

قد تقدم ما فيه في نظيره في باب لضمان

قوله «ولا خبر ... إلخ».

بل مضافاً إلى مساعدة العرف على شرطية فعلة الأداء علاوة على إمكان تنقيح لمسايط من باب انصاف في المقام أيضاً.

مسألة ١١: «وفيه مع التوقف ... إلخ».

مع تسميم التوقف المرسوم في موارد رجوع المحال عليه على المحيل كما في البريء لا بجمان لدعواه في المقام لأن نفس الحوالة تفرع دمة المحال عليه من محيل وفراغ ذمته عنه عزلة ذاته، فليس للسيد حبس عتقه محرّد حوالة

مسألة ١٤: «لا يكون اماراً ... إلخ».

قد يقال: إن مثل هذا اليد لا يوجب تقديم قون المدعى للحوالة؛ لعدم إثباتها سبب دعواه، ولكن لا يخرج عن الامارية لاصل الملكية بعد كون المدار في مثل المقام على ترجيح يد الحادثة على السابقة وإن كان في مقام استداد الشاهد كان الأمر بالعكس كما يظهر من التعليل في رواية السيد (١) بانه لولا له لما يبق للمسلمين

سوق ؛ إذ نفس هذه العلة يقتضي تقديم اليد اللاحقة على السابقة في غير مورد الشهادة وتقديم السابقة في مقام استناد الشاهد بها ؛ لثلا يحتل أمر قيام اليقة أيضاً ، هذا.

ولكن نقول : إن ما أفيد في وجه تقديم اللاحقة على السابقة في غير باب الشهادة وعكسه فيها ؛ لعللة المربورة في غاية المثانة ، وإما الكلام في إمارية اليد على أصل للملكية في المقام بعد سقوطها عن اثبات النسب بدعوى ان قضية سقوطها تقتضي إجراء أحكام لمدعى عليه كما هو ظاهر كلماتهم بلا خلاف فيه ، ومن المعلوم أن لازمه إجراء أصالة عدم الانتقذ في حق قائله ، كي يصير مكرراً ومن المعلوم أن مثل هذا لأصل مع فرض إمارية اليد على أصل الملكية لا يتمتع ؛ لأنّ تبيحة مثل هذا لأصل وما هو المصحح حريانه بسس إلا ترتيب اثره من عدم الملكية ، إذ بولاه لا يتصور لمثل هذا الأصل اثر على فو كانت اليد حسيئذ مرة على ملكية لا يتصور محل خريد الأصل المربور فلا يبقى حسيئذ محال جعل القائل بعدم الانتقال مكرراً فإطافهم على حمله مكرراً مدوق إجماعهم على خريد الأصل المربور في حقه وهو مساوق اصطافهم على عدم إمارية مثل هذه يد على أصل للملكية أيضاً ، ولا على ستحقاق كون مال تحت يده من جهة حرى لاعترافه على نصها ، ولارمه حسيئذ انتراع الحاكم المال من يده ، ولعمه إن هذه السككة بطر شحها العلامة من دعوى الإجماع على نترع مال من يده ، فلا يبقى حسيئذ محال إشكال لمحشيش بأنه لا وجه لاستناعه مع بقاء اليد على إماريتها في أصل الملكية فتأمل وتدتر.

قوله «مع الظهور ... إلح».

خلاف الوجدان انصافاً

مسألة ١٥ : «من حيث ثبوت الشئ ... إلح».

إذا لم يكن سحو تخلف الداعي ، وإلا صحت الخوالة ، و سرم ويرجع بعد ادائه

إلى المحلل.

مسألة ١٦: «لا يمتلئ مسح البيع... إلح».

نعم، لأنّ أسّ بالالتزام بكون الماسح له سلطة على مسح التصرف الملزم أنوارد على ماله إن كان في بقائه على الملزوم ضرر عليه، اللهم [إلا] أن يمان: إن الضرر المتصور فيه ليس إلا ضرر نقص الغرض و: لا فائته محويرة بالقيمة حرماً ومن المعلوم أن هـ انصر في غير باب نفس العقود غير محوور كما هو طهر على من راجع ولا حظ

كتاب النكاح

مسألة ٥: «يسنحب ... إلخ».

لابأس بالعمل بجميعها رجاء؛ لعدم لاصطناع بمسند كثيرهم بعدم إشراف مراراً بأن اتكناك المشهور على روية لا يصلح حرم مسده في باب المستحبات لاحتمال بسانهم على إثبات المسحوب بقاعدة التسامح في أدلة المس، وهكذا في المكروهات بملاحظة رجحان بركها كما لا يخفى.

مسألة ٢٦: «وإن كان الأحوط خلافه ... إلخ».

لا يثبت؛ لعدم تمامية المستند في قتال عمومات حرمة النظر إلى الاحسية.

مسألة ٤٣: «لا بدخل الولد ... إلخ».

مع تأديه من ذلك، وإلا فقسام الدليل عليه مشكك؛ لعدم نظره على نصّ دلت عليه بهذا الإطلاق.

مسألة ٥٠: «كونه مماثلاً ... إلخ».

ذلك كذلك لو كان موضوع الحكم مثل هذا العنود كالمهرشة وإلا بأن يكون مثله حاكماً عن المساوين الذاتية فالخافها باعتبار مقتضى أصالة عدم لانصاف منطوره فيه، بل ممنوع.

قوله «من قبيل المقضي والمانع ... إلخ».

فيه نظر جداً كما لا يخفى على من راجع.

مسألة ٥٢: «الأحوط الحرمة... إلخ».
وإن كان الأقوى خلافه؛ لانصراف الدليل.

فصل فيما يتعلق بأحكام الدخول

مسألة ٦: «المتمتع بها... إلخ».
في عدم مرحوحة العرس فيها نظراً لإطلاق دليله، وعدم وجه لتخصيصه
بالدائمة بعد بطلان دعوى الانصراف.
قوله «يجب في كل أربعة أشهر... إلخ».
فيه نظراً للانصراف الآتي قريباً.
مسألة ٧: «والمسافر... إلخ».
في الوحوب على لمسافر نظراً لتقديم لسيرة على خلافه.
مسألة ٩: «لا يجب عليه القضاء... إلخ».
على وجه يجب عليه وطىء لـ سقى، ووطىء آحر من جهة عدم لتأخير عن
زمان وطئه بأربعة أشهر مهما أمكن.
قوله «لأن الظاهر... إلخ».
في كونه حقاً قابلاً بمرصية بعد فوته نظراً، وإن كان أحوط.

فصل مسألة لا يجوز وطىء الروجة

مسألة ٢: «على الأحوط... إلخ».
من الأقوى؛ لإطلاق صحيحة الحبيبي (١).
مسألة ٥: «ولكن الأحوط... إلخ».
من الأقوى؛ لإطلاق الصحيحة المتقدمة.

(١) الوسائل ج ١٤ ص ٧٠-٤٥ من أبواب مفصلات الكاح وآذانه ح ١

مسألة ٨: «قبل التسع ... إلح».

ما أُفيد في غاية المتانة لولم نقل بكونه كناية عن صعره كما يشعر به بعض حارالب (١).

فصل لايجور في العقد الدائم ... إلح

مسألة ٢: «كالابتداء ... إلح».

في خروجه عن الزوجية قهراً.

مسألة ٣: «إشكال ... إلح».

الأقوى حوره؛ للاستصحاب بخاري في حوار أصل التزويج.

فصل لايجور التزويج ... إلح

مسألة ١: «والأحوط الإلحاق ... إلح».

بل الأقوى عدمه؛ لعدم مساعدة دليل بعد كون الحكم على خلاف القاعدة.

مسألة ٣: «بطل ... إلح».

في بطلانه تأمل؛ لعدم شمول عمومات المانعة، نعم، لولا العمومات المخورة مقتضى الاستصحاب بطلانه.

مسألة ١٠: «بل لايجوز قوة ... إلح».

لولا مساعدة الاطلاقات على حوار بركه، ولا فيقدم المضيق على

الاستصحاب تعليق البخاري في المقام؛ لإثبات الحرمة.

مسألة ١٢: «الأول منها ... إلح».

سأء على وقوع البيوتة في الصلح الرحمي نعمه ممكن لفرق بين حكيم

بالاستصحاب بعد عدم اصرار لفصل بينهما في الحكم لظهوري وإن لم يكن

كذلك واقعاً.

قوله «التعدد ... إلخ».

ويؤيده قاعدة عدم تداخل الاسباب.

مسألة ١٤: «من الاخبار ... إلخ».

بل ويساعده الاستصحاب أيضاً.

مسألة ١٥: «من قوة ... إلخ».

في القوة نظراً للتشكيك في عموم لامهربي، بالنسبة إلى لمقام فيبقى إطلاق
حر وليد (١) لاثبات عشر ثمة أو نصفه بلا معارض.

مسألة ١٧: «والأحوط الاولى ... إلخ».

مشأ الاحتياط وحوادث المقييدات الضعيفة الواردة في لمقام مع اعراض المشهور
عنها في قبالات المطلقات.

مسألة ٢٠: «والظاهر الحرمة ... إلخ».

حتى مع حارها بعدم العدة؛ ككوب متهمة لا يسمع دعواها.

مسألة ٢١: «كان الموطوء ... إلخ».

إذا كان في دبرها.

قوله «والأقوى ... إلخ».

بل الأقوى خلافه؛ للأصل بعد عدم حرمان أصالة الصحة في التزويج في أمثال
لمقام الذي يكون الشك في أصل العنوان عرفاً.

قوله «وإن كان الاولى الترك ... إلخ».

للمرسلة الضعيفة؛ فراجع (٢).

(١) الوستل ج ١٤ ص ٥٧٧ ب ٦٧ من أبواب كناح العبد والاماء ح ١.

(٢) الوستل ج ١٤ ص ٣٤٠ ب ١٥ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح ٣.

فصل في المحرمات الأبدية

قوله «بل على الكشف ... إلح».

في استعادة الكشف الحكمي من القواعد ظروفي شكال تعرضه في كتاب البيع، فراجع.

قوله «لا يخلو من قوة ... إلخ».

في القوة نظري لعدم وهاء دليل بها، فراجع.

مسألة ١: «والأحوط ذلك ... إلح».

من الأقوى: لأن عدمه بمرميتها به، ندي هو مصموم الروية (١) المقيدة ملازم مع التفاته بمرميتها له.

مسألة ٣: «فيشملة الاحبار ... إلح».

فيه شكال، لانصرفها إلى ما كان صحيحاً من غير جهة للاحرم (٢).

مسألة ٤: «بني على عدم كونه فيه ... إلح».

بمعنى بسنه على صحة انرويع كما لا يخفى.

قوله «مقتضى الاستصحاب ... إلح».

ولا محال لأصالة لصحة في المقام؛ إذ الأصل لزموري فعل الشخص لا يجري

الافيا مصى منه، نعم، في فعل الغير لا نأس بجردها حتى قلص مصيه، ومدركه انسيرة غير تجارية في المقام، وأنها تجري في فعل الشخص عموم: كل ما شككت فامضه كما هو.

مسألة ٥: «أنه قد فسد ... إلخ».

افساد الاحرام بعد السنة وعقده بالتنبيه غير متصور، لأن بقية المحرمات احكام

(١) الوسائل ج ١٤ ص ٣٧٨ ب ٣١٦ من أبواب محرمات المصاهرة

(٢) الوسائل ج ١٤ ص ٣٩٩ م ٢ من أبواب ما يحرمه الله سبحانه العبد

ثابتة في حاله، وبمثله يتنازع عن الصوم.

فصل في المحرمات بالمصاهرة

مسألة ٢: «إذا كان بشهوة... إلح».

بن الأحوط تركه بالنسب وإن لم يكن عن شهوة، لإطلاق نصه (١) كما أن في إطلاق لبطرولو شهوة لمثل الوحد والكفين أيضاً بطر؛ لعدم مساعدة الدليل عليه كما لا يخفى على من راجع.

مسألة ٧: «لا يعتبر كونه مصلحة... إلح».

في غير لحدّ والست للاقتصار في إطلاق لنص الخاص بغيرهما (٢)
قوله «فيه إشكال... إلح».

كما يوماً إليه في الجوهر، فراجع (٣).

مسألة ١١: «الظاهر أن... إلح».

فيه تأمل؛ لانصراف النص بصورة استق (٤).

مسألة ١٤: «وحهان... إلح».

أوجهها الأول؛ لظهور النص في كفاية الرضا (٥).

مسألة ١٩: «الآذن وحهان... إلح».

مع دحل الرضا الناطقي بحوا حكمية في صحة العقد لا يتصور فيه إحصارهما عليه

قوله «نعم، إذا اشترط... إلح».

في صحة هذا الشرط بطر؛ لأنه إطلاقه خلاف السمة اندالة على اعتبار رضاها

(١) الوسائل: ج ١٤ ص ٣١٧ باب ٣ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ومحوها.

(٢) الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٤ باب ٧٨ من أبواب ما يكتسبه.

(٣) جوهر للكلام: ج ٢٩ ص ٣٥٥.

(٤) الوسائل: ج ١٤ ص ٣٧٥ ب ٣٠ من أبواب ما يحرم بالنسب ومحوها.

(٥) الوسائل: ج ١٤ ص ٣٧٥ ب ٣٠ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ومحوها.

بالتزويج، وتوقعهم انصرفه إلى صورة عدم انشراط فاسد بعد افتضاء العونين دخل
رضاهما في صحة العقد المزبور.

مسألة ٢٨: «بل قبله ... إلح».

فيه إشكال ولا يترك الاحتياط ولوم جهة وجود مقدمات وإن قبل بصحتها سداً.

مسألة ٢٩: «حرمت ... إلح».

للاخبار المقيدة بعموم العدة بأن الحلال لا يحرمه لحرام (١)، وعملهم بها في

لقيام يكشف عن اعتبارها، وهو الفرق بين لقيام ولقيام السابق

مسألة ٣٠: «لاحقاً ... إلح».

لأصالة لصحة لا للاستصحاب كي يشك في إطلاقه.

مسألة ٣١: «فالظاهر ... إلح».

للاستصحاب فيها لا معارض.

مسألة ٣٢: «على إشكال ... إلح».

كل ذلك لشبه الانصراف في الأدلة في غيره ولا يترك الاحتياط فيها.

مسألة ٣٣: «والأحوط النشر».

بل الأقوى لصديق سبقه على العقد الجديد.

مسألة ٣٤: «حرمت على أنه ... إلح».

تقدم الكلام فيه، فراجع (٢).

مسألة ٣٥: «فالأظهر ... إلح».

ولو للأصل بعد حرمة الجمع بينهما.

قوله «وقد يقال ... إلح».

لوجوه صعبة لا تصح رفع اندسا عن الأصل المتبع.

(١) لو سئل ج ١٤ ص ٣١٩ ب ٤ من أبواب ما يحرم من نفهه ونحوها ج ٣.

(٢) المسألة الثانية من هذا الفصل.

مسألة ٤٢: «بل قبل ... إلخ».

وإقائل الشيخ (قدس سره) (١) ولكن حمه جماعة على لكرهه؛ لضعف سدهاء والمسألة مخالفة الشيخ وانتصوص (٢) لا تخلو عن اشكوك لا يُترك الاحتياط فيه.

مسألة ٤٣: «نصف المهر ... إلخ».

ولكن يحرم على كلّ منها التصرف فيه، فطريق الاحتياط أنّها هو وتمكبه إياه على تقدير عدم الاستحقاق.

قوله «وشك في السبق ... إلخ».

في إطلاقه تأمل؛ لأنه بعد تعارض أصالتي الصحة يرجع إلى الاستصحاب، ويجري فيه التفصيل في السبق وللحق.

مسألة ٤٥: «ولا يكنى على الأقوى ... إلخ».

لصّ أن سائر المعنى فيه حوار بالخروج عن المكينة (٣).

مسألة ٤٦: «حرمتا ... إلخ».

لعموم حرمة الجمع بين الاحتين المخصوص في إماء بوطنها وعدم الجمع يقتضي تحريم اشائية بعد وطء الاولى ومع وطنها يسطق وطء كل واحدة مع وطء الاخرى ولا كذلك في عقد؛ فإن العقد على شابه لا يكون صحيحاً، نعم، لو عقدا مرة واحدة بطل العقدان، لبطلان الترحيح بلا مرجح.

مسألة ٥٧: «والأحوط في الجميع ... إلخ».

لشبهة جريان العنة في باب الوضوء في امثال المقام، فيكون تمام سد رهيا على عموم نفي الحرج، ومن هذه ربما مال المصنف (رحمه الله) في باب الاستطاعة على كون المدار على الصرر المجحف بحاله، فراجع ولكن في عموم العنة بطر، والمسألة

(١) نهاية الشيخ ٤٥٤.

(٢) لوسائل ج ١٤ ص ٣٦٨ باب ٢٦ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة.

(٣) الوسائل: ج ١٤ ص ٣٧١ باب ٢٩ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح ١.

حيث يُدعى على الطر ولا يُترك الاحتياط في مثل المقام.

فصل الأقوى جوار نكاح الامة... إلح

قوله «ولكن الأحوط... إلح».

لا يُترك حذراً لشبهة طلاقات لرب وعدم الانصراف فيها كما في خواهر،
مراجع (١).

مسألة ٤: «يجوز له نكاح الامة... إلح».

مع اشترط احتياطاً، وهكذا في الصروع لآتية المسألة على صحة نكاح لامة
سابقة على الحرية.

مسألة ٧: «ما إذا شرط... إلح».

فيه إشكال كما تقدم بصيره في لعنة وخلة بعد لثت في كون ذلك من
الحقوق بقلة للاسقاط، وحتماً كونه من الاحكام ملاحظة قنصاء حرية
لزوجة ذلك مطلقاً.

فصل في نكاح العبيد والإماء

مسألة ١: «حراماً... إلح».

تشريعاً كما لا يخفى.

قوله «لانصراف... إلح».

قد تعرضنا في كتاب البيع بطلان الانصراف المربور في امثال لمقام فراجع
محلّه.

مسألة ٣: «فيه إشكال... إلح».

لعدم مالكية السيد لمدة العبد التام له بعد عتقه.

قوله «في كسب العبد ... إلخ».

أو في دمة العبد يتبع به بعد عتقه، فلا تعهد للمولى في أدائه ولو من ماله الخاص.

قوله «لأن الأدب في الشيء ... إلخ».

في هذه الكنية نظر، فالعمدة في المسألة بخصوص الخاصة (١)، ولا فالأقوى ما ذكر من الاحتكام؛ لعدم اقتضاء دن السيد تعهده في ماله في دمه أو في غيرها فمهرًا يستمر المهر في دمة لروح يتبع به بعد عتقه للعمومات، نعم، لا يبعد الالتزام في سعة ما ذكر من كونه على السيد بلا خصوصية في كسبه، لاحتساب انحراف كونه من عيال السيد وإن أمكن النظر في ملازمة العيلولة عرفية مع وجوب البعق، فمن المحتمل كونه مقتضى القواعد من لا يدر على سعة عياله ولا على طلاقها، فحب على الناس - كفاية القيام بأمرها - ولكن لأصل التزام هذا المعنى أيضاً من أحد، بل هو أيضاً خلاف السيرة، بل السيرة قائمة على قيام السيد بأمرها في بعق، ومنها يستكشف كون بعقتها عنه وكونها من عيالاته الواجب بعقتها عليه.

مسألة ٤: «والأقوى العكس ... إلخ».

بعد تراحم مقتضى ملكية والزوجة، وقصور شمول الدليل من كل طرف صورة قصور المحل عن القابلية؛ لعدم كون إطلاقتها في مقام البيان من تلك الجهة، فالمرجح في الترجيح هو لأصل الجاري في طرف المالك بعد مع الكنية من اقتضاء الالتزام بالشيء الالتزام بالوزم.

مسألة ٥: «بل الأقوى ... إلخ».

بل لأقوى كون المهر لمولاه المالك لضعفها، وأنها لا تملك إلا ما ملكها مولاه، وأن المهر المزبور ليس منها.

مسألة ٧: «بطلان أو انفساخ ... إلخ».

ولأقوى ترتيب آثار البطلان عليه، ويظهر من الجواهر (قدس سره) (١) تسليم الانفساخ ولكن لا يساعده أخاره، والأصل أيضاً يقتضي عدم سقوط تمام المهر عنه لولا قيام إجماع عليه.

قوله «وهو مبني ... إلخ».

أقول: على فرص عدم الصحة إنما السقوط مترتب على الانتقال، وما هو لازم هو الثبوت في رتبة سابقة أو مقارنة كما لا يخفى.

قوله «حين انتقال ... إلخ».

فكان لعبد مشغول، الذمة لمولاه السابق يتبع به بعد العتق

مسألة ٩: «على الأقوى ... إلخ».

وبذا كان المشهور على خلافه؛ لعدم الشرط غير الشامل لما حالف الكتاب، و
ما المطبقات المشتملة على الرقية من النصوص الخاصة (٢) فهي محمولة على انتقيد،
فحملها على صورة شرط لاشاهد فيها، فحيث والأقوى ما أفاده المصنف
(رحمه الله) خلاف المشهور.

قوله «لا يجري خيار ... إلخ».

في مسألة محال لتأمن ولقد أجاد في جواهر حيث قال: «إن مقتضى القاعدة
حريان خيار تخلف الشرط في باب لنكاح أيضاً» (٣)، فراجع.

مسألة ١٠: «عدم الحرمة ... إلخ».

بل الظاهر ثبوتها حتى على الكشف على المختار المشهور لا الكشف لمرصي لدى
المصنوع.

(١) جواهر الكلام ج ٣٠ ص ٢١٠ احرازاً له لأول من نكح لاء.

(٢) الوسائل ج ١٥ ص ٣٠ باب ٢٠ من أبواب المهور ج ٤.

(٣) جواهر الكلام ج ٣٠ ص ٢١٦ مسألة الثانية.

مسألة ١١: «ولا يمكن الكشف ... إلخ»..

في عدم امكان الكشف في المقام نظراً بناءً على المختار في معنى الكشف،
والفارق بين المقام وبين بيع ما ليس عنده النص المخصوص ببيع دول المقام
فتأمل.

مسألة ١٢: «لا استصحاب ... إلخ».

سأء على عدم حجية الدعوى بلا معترض، وإلا فهو حاكم على الأصل المزبور.
مسألة ١٤: «حيث قلنا ... إلخ».

كما تقدم سابقاً.

مسألة ١٦: «كفاية أن يقول ... إلخ».

في الاكتفاء بصرف الإيجاب في هذه الموارد بطر جذاً، والتعيلان عليان
فيشمه إطلاق معاهد الإجماعات من أن لنكاح يحتاج إلى العقد ولو من شخص
واحد فتدبر.

فصل في الطوارئ ... إلخ

قوله «على الأقوى ... إلخ»

خلافاً للشيخ في مبسوطه (١).

مسألة ١: «أقواهما الأخير ... إلخ».

كما تقدم بطبره أيضاً في فرض تملك الروحة زوجها قبل الدخول، وبكى
الانصاف أن المستفاد من التعبير بالتخير في اخبار المقام كون المقام من باب
المسح المتعارف مثل هذا لتعبيره في ابواب المعاملات، من هو مقتضى لأصل أيضاً.

مسألة ٩: «يمكن دعوى ... إلخ».

لولا إلجائها في اختبارها مثل هذا الشخص ولو من جهة عدم اقدام الشرفاء

للكاح الإماء، ومن المعلوم أن هذا المقدر من الاختيار لا يباقي بقاء حارها؛ روى لها لتحصيل لا شرف سبياً وحساً ولا وجه لانصراف لا حار عن مثنها بصاً.

مسألة ١٢: «وحهاك... إلح».

ويومس جهة دعوى انصراف لا حار في صورة مكان بقائها على حاله بعد احتيار بقاء، وفي انقام لس كذلك ويومس جهة حشار الروح عبره، فضلاً عما لو قفل: بطلان بكحها، ثم على فرض ثبوت الخيار لها ولو بطلاق لا حار لمثل المورد لا وجه لالزام بطلان بكح غيرها فلا يسعد حسب اجراء حكم بغير نزوح لثابت في اسلام لروحيات في المقدم أيضاً؛ بوحدة لمسط ورن كان لأحوط عدم احتيارها.

فصل في العقد وأحكامه

مسألة ١: «مع الانباء بما يدل... إلح».

على وجه يوجب ظهور لفظه فيه عرفاً.

قوله «على الأحوط... إلح».

لا يترك الاحتياط بالنصر إلى أن يتمكن من التوكيل كما لا يخفى، والله أعلم.

قوله «والأحوط... إلح».

لا يترك هذا الاحتياط في باب الصيغة وإن كانت لقواعد غير موجبة له لكن شدة الاهتمام بامر الكاح وحيث انهي عن تركه جمع.

قوله «الأقوى... إلح».

في القوة تأمل، بل مع، ولقد شرحنا وجهه في كتاب البيع، فراجع.

مسألة ٢: «على الأقوى... إلح».

الأولى والأحوط بوكيه خصوصاً إذا كان احد طرفي العقد، بل لا يترك الاحتياط فيه؛ لا مكان التشكيك في شمول الدليل لمثل ذلك.

مسألة ٥: «يكفي في الإيجاب ... إلخ».

فيه نظروا إن كان يشعر به بعض الروايات (١) لكن لا وثوق في اعتنائهم بسندها ومضمونها.

مسألة ٨: «لكن الأحوط العلم بالتخصيل ... إلخ».

هذا أيضاً من زمرة الاحتياطات السابقة التي يمكن دعوى القاعدة عن حلاله وبكر شدة الاحتياط بأمر النكاح أوجه.

مسألة ١٢: «وإن كان يمكن التمسك ... إلخ».

لو لم يكن وجه احتياطه نزل له في جهاده وبوم حجة عدم اضمثانه بمحصه أو استطهارة من اندسل ولو لشوب دهبه و تمامه في حدمه كما أن كثيراً من احتذاتنا من هذا العمل مع وضوح كون موارد محاري العمومات أو الأصول ساقية لي لا بد من المعتقد أن ينهى اليها بعد قصور يده عن اشتات بتكليف، ولقد أشرنا أنه أيضاً إلى وجه عدم ترك الاحتياط المذكورة من مصنف في باب السكح، فبئها طراً من هذا نصير، ولا شأن المعتقد بعد تمامية محصه المشي على طبق لقواعد ولاصول، عصما الله عن خطأ وزلزل.

مسألة ١٣: «لعدم الدليل ... إلخ».

يكفي فيه إطلاق معقد الاحكامات وبعض وجوه حر تعرضاه في كتاب البيع. قوله «لا يترك ... إلخ».

بل الأقوى بطلانه؛ لعدم الاعتناء بالرواية (٢) لصعفه وعدم صحة إطلاق العقد على ما صدر من السكران.

مسألة ١٦: «لكن لم يكن ... إلخ».

مع دحل اللفظ في ارتز لمعاهدة في باب السكاح، لأقوى اعتبره كما لا يخفى.

(١) الوسائل: ج ١٤ ص ٤٦٦ باب ١٨ من أبواب المتعة

(٢) الوسائل: ج ١٤ ص ٢٢١ باب ١٤ من أبواب عقد نكاح ج ١.

قوله «والأقوى السطالان ... إلح».
 بل الأقوى جراء حكم الشبهة المحصورة عندها.

فصل في مسائل متفرقة ... إلح

مسألة ١: «مشكل ... إلح».

و حكم مفسديتها كما تقدم منه.

مسألة ٢: «ولقاعدة الاقرار ... إلح».

وفي كفاية قاعدة لاقرار في أمثال المقام بصره، إذ ليس شأنها إلا أن ترتب ما كان ضرراً على المقر لا مطلقاً.

قوله «والأقوى السماع ... إلح».

في سماع اقراره على نفسه سورم نكاهه نظر حذراً.

قوله «نعم، يشكل السماع ... إلح».

لولا معدومته باقراره سابق كان اقراره مفيداً على النية، بعموم أصدقية الانسان على نفسه على ما هو مضمون النص (١).

مسألة ٣: «إشكال خصوصاً ... إلح».

ولكن يجب على روح مقتضى اقراره دسه في ما لها.

مسألة ٥: «اليمين المردودة ... إلح».

سأء على الاكتفاء بطوارم اليمين على اثبات مدعاه في وطيفة لمسكر في مقام اسقاط دعوى العبر عنه، ولا فيتساقط، فتى الدعوى بلا ميرد، فيستطر إلى رمان وجود لينة، ولا معنى جئيل لمقوط المدعويين، نهمة [لأ] أن يحسن استعوط على السكوت وعدم الحكم بوحده من المدعويين إلى رمان انتمكس من المبرن لفصل، وهو بعيد عن صوف العبارة، فرجع.

(١) الوسائل ج ١٤ ص ٢٢٦ ر ٢٣٣ من أبواب عقد الكاخ.

قوله «الاحرى ... إلح».

مجرد استلزام اليقظة عدم روحية الاحرى لا يقتضي فصل الخصومة فيها، بل
يحتاج إلى فصل آخر حديد ولو من لسكر فيها، نهية [لأ] نبال. أنسطة مدعي في
الاحرى على دعواء، بما هو في طرف امكن اثنائه و تنصاد حقه وهو في طرف
الفصل في الاولى غير ممكن فتأمل.

قوله «أحديها أسبق ... إلح».

سأ على مرحلة لاسقة من الرواية الآتية مضمنا، وإلا في إصلافة تأمل كم
لا يحق.

قوله «لخالفتها للقواعد ... إلح».

مجرد انجاعة للقواعد لا يوهن الرواية المعمول بها - وولدى جمع من لاعظم.

مسألة ٧: «حالها ... إلح».

إن أن يعلم حالها ولا يكون لخصر عدم، لأنه لا يعني من حق شئ.

قوله «من الامارات ... إلح».

م م يكن حدسية محضة، وإلا فعبه إشكال، ووجهه واضح

فصل في أولياء العقد

مسألة ١: «والمسألة مشكله ... إلح».

بل لأقوى استقلالها مطلقاً؛ حملاً لداهية المظلمة أو المصصة على الكرهة
الشبهة من لاستفجحات العرفية، ولا أطل - حسب - إشكالا في المسألة بعد وضح
الجمع برور والله لعالم.

مسألة ٥: «ويحتمل عدم الصحة ... إلح».

وهو ضعيف جداً.

قوله «بل يشكل الصحة ... إلح».

ولعله في مثل هذا الموضع يصدق على مثل هذا الترويح حجة على لصغير،

وأدلة الولاية متصرفة عن هذه الحالة.

مسألة ٦: «ويجمل البطلان ... إلح».

وهو ضعيف جداً، ووجهه واضح.

مسألة ١٠: «بل يمكن ... إلح».

بن لا يحصى عنه كما هو ظاهر.

مسألة ١٢: «لكن بشرط ... إلح».

في تقديم لأب على وصي الحدة قبل؛ لأنه يموت مدي الحدة.

مسألة ١٣: «شرط الحاجة ... إلح».

على وجه يدح في الحساب، ولا فيه إشكال.

مسألة ٢١: «فيجب تريب الآثار ... إلح».

في زمان الأخيرة من رمد العقد لا في رمده حتى مع العدم محي، الاحارة.

مسألة ٢٣: «من إشكال ... إلح».

لا إشكال في صحتها إن شاء الله تعالى.

مسألة ٢٥: «يشكل صحته ... إلح».

مع جعل هذا عنوان مرآة في دتها، لا إشكال في الصحة، كما أنه مع جمعه
عرباً سمعقود عليه الأقوى بطلانه إلا مع تشريعه في نطقه عنه فإنه حسن يمكن
المصير إلى تصحيح اجازته.

مسألة ٢٧: «على إشكال فيه ... إلح».

بل الأقوى فيه الصحة، وقياسه بعزله قبل سماع الخبر إليه يكون نصه نصاً
منوطاً بالبلوغ واضح البطلان.

قوله «عليه إشكال ... إلح».

مبني على لداعي والتقييد، وهكذا الأمر في الفرع الآتي، ويلزمه على الثانية
قابليته للاحازة، وما وجه به عدم صحته رأساً على وجه يخرج عن قابلية لحوق
الاجارة أيضاً مذكور فيه كما لا يخفى، والله العالم.

مسألة ٣٢: «الامع فرض العلم ... إلح».

بل مع فرض العلم بمصوده أيضاً وإن كان يجب من حين الاحارة ترتيب آثار لصحة من حين العقد كما أشرنا إليه سابقاً، وهو الذي يقتضيه القواعد في باب مصولي من كل عقد، والترم به المشهور لعنكس دلكتشف.

مسألة ٣٤: «كما ترى ... إلح».

إذ كشف الاحارة فرع سلطة محير، وهو فرع بطلان نكاحه، فكيف يؤثر في بطلانه؟^١

مسألة ٣٥: «هو الوجه الأخير ... إلح».

على فرض ثبوت خبر الرواية (١) بمسئهم، وإلا فالأول أولى.

كتاب الوصية

مسألة ١: «عدم اعتبار... إلخ».

بل الأقوى ممقتضى الأصل لاحتياج إلى القول مصدقاً، غاية الأمر سحوا الشرطية بلا محاب لا سحوا الحرية بعقد على حد سائر العقود.

مسألة ٤: «بعد القبول... إلخ».

في مبطله الرد بعد لقبول إشكـ؛ للأصل بعد الفرق في تأثيره في الرفع والدفع، فلا يتوهم حيث يستصحب آخر في مانعية لرد منه كما لا يخفى قوله «في سائر العقود... إلخ».

لا محال لالتزم به فيما يحىء الشك في أصل المعقدية بعده سحلاف المقام، وهكذا أيضاً يشكـ في المصوب؛ لنشك معه في صفة لعقد إلى المحير بعد رده.

مسألة ٧: «وجوه، الثالث... إلخ».

أقوى أوجوهه ثلثه؛ لشمول الإطلاق له، وعدم اقتصائه أيضاً صحة أريد من ذلك له ولغيره من غير فرق بين كون موته قبل موت الموصي أم بعده بعد كون القول شرطاً لا لرد فاسحاً بسفل الثابت بعد موته.

قوله «وجوه، الخامس... إلخ».

أقواها أولها؛ لظهور فتضاء استناد الوارث إلى شخص كونه وارثاً حتى موت مورثه لا موت غيره.

قوله «إلا إذا كان ... إلح».

في ارثه؛ لقول الوصية حتى في هذه الصورة نظر؛ لأنّ المنسوق من الأدلة كون لوارث ورثاً مع قطع النظر عن الحقوق الموروثة، ولا يشمل ما كان أصل وراثته من جهة هذا الحق.

مسألة ١٠: «من ملكه لعموم ... إلح».

ولو فيها ملكه مولاه كما هو المختار.

قوله «على إشكال ... إلح».

إلا إذا أجازها جديداً كما لا يخفى.

قوله «فالأقوى صحتها ... إلح».

في «قوة نظر؛ لعدم ثبوت صحة التعليق بغير الموت لولا دعوى عدم شمول معقد الإحصاءات لثبته إلا بدعوى إطلاقه في مطلق الأساس، عمداً كان أم إيقاعاً، مطلقاً أم مشروطاً، وليس الأخير بعيد.

قوله «ولو أوصى ... إلح».

هذه المروعة مبنية على انصرف لا يقدر على التصرفات المالية، وفيه نظر واضح.

فصل في الموصى به

قوله «نعم، لو أوصى فصولاً ... إلح».

بل يمكن تصحيح لاول أيضاً مع إلقاء قيد لنفسه، ولو كانت فائدتها رجعة إلى الأول؛ بدلالة إجازة لاشائه السابق يصدق اصافة الوصية اليه، إلا أن يشكل في المصوي في مطلق الإيقاعات ولكن في المقام يمكن جعل الإحارة وصية اجمالية بما ذكره بعد التوسعة في أمرها.

مسألة ٢: «لأن الوصية ... إلح».

ما لم يكن ذلك سحوا للتشريع في التطبيق، وإلا فهو صحيح.

قوله «في واجب... إلخ».

في خصوص الذي، ويلحق به الخ، وأما في غيره ففيه إشكال تقدم وجهه.

مسألة ٤: «للاخبار (١)... إلخ».

وهي العملة، وإلا فالمؤيدات موهونة.

مسألة ٥: «وثالث الفية... إلخ».

إذ كان نصف تمام ماله رائد عن الثلث، ولا قسم الثلث على هذا الفرص
أيضاً مسطور فيه، ولكن ما أودعه ديبلاً هو الأقوى كما لا يخفى، والله اعلم.

حرره الأستاذ ضياء الدين بن محمد عماد عراقي عني

في ٢٨ شهر ذي القعدة الحرام سنة: ١٣٣٨

وقد فرغت من استساحه ليلة سبع عشرة من جمادى الأولى سنة: ١٣٧٧

محمد تقي بن عبد الكريم البروجردي

فهرس المطالب في التقليد

٩	عمل اعمى بلا تقليد ولا احتياط
٩	البقاء على تقيد الميت
١٠	حول مسألة العدول وشرائط التقليد
١٠	فمن م نعه ان اعمه سبعة كتب عن نفسه صحيح م لا
١١	ثبوت العدالة بشهادة عدلين وغيرها
١٢	فمن قد نعه ان قد احرا يعني بحلله
١٢	حول وطمة وكس في مسألة التمسك
١٣	تعيين الحاكم في المرافعات
١٣	فمن قد شئ متى بالقاء فهل يسى على لأون أو اثاني؟
١٤	صوره تسوي لمختدين
١٤	تعيين موارد الاحساند بعد مي وحذ مرجعية نعهد مستند
١٥	و تبذا رأي لمختد

كتاب الطهارة

فصل في المياه

١٦	لا يتجس العالي من الماء المضاف اذا لاقى نجساً
١٦	حول تنقش الماء المطلق اذا تغير بالنجاسة
١٧	حكم الماء المحمر بالدم ونشئ ظاهر

فصل في الماء الجاري

- ١٧ لأمور اعتبرت في عدة نسخ ماء الخارب

فصل في الماء الراكد

- ١٨ مساحة الكثر
١٨ الماء المشكوك كثرته
١٨ لكثرة يسوق نعمة إذ عده ملاوثة بحسنه وقد يعبر — عن من ١٥١٦ كثرته
١٨ قد حدث لكثرة وبلاؤه في آحاد
١٨ إذا كان كثر ولم يعلم أنه مطلق أو مضاف

فصل في ماء المطر

- ١٩ حكم ماء المطر حال تقاطره من السماء
١٩ حكم لثوب ولعشر من جنس والإماء الخروس ماء حسن لا يضر عندهم مطر
١٩ تطهير التراب النجس بزول المطر عليه

فصل في ماء البئر

- ١٩ حكم روال معتزمه أن يترسفه
٢٠ شرط تطهير بكون الممتوم أداء الحس لمعص في الخوص
٢٠ إذا حذر دوايد بحسنه ماء وقامت أسنة على صهره وشهده لأشمن رخدم
٢٠ والأربعة بالآخر
٢٠ طرق إثبات نكزية
٢٠ حكم أداء الحس شرعاً وبيعاً

فصل في الماء المستعمل في رفع الخبث

- ٢٠ الماء المستعمل في رفع الخبث في الغسلة الغير المرولة

٢١ شرط طهارة ماء الاستسحاء

فصل في الماء المشكوك نجاسته

٢٢ حكم التمس والمصبوب المشتبه في غير المحصور

٢٢ ماء المصبوب لمشتبه في غير المحصور

٢٢ في الملاقاة للشبهة المحصورة وفي الماءين المشتبهين

فصل في النجاسات

٢٣ لأقوى نجاسة بول الطيور محرمة وعائظته وكذا السمك المحرم لحمه

٢٣ في الحيوان المشكوك كونه من مأكول يحكم ثم لا

٢٤ في أمرية بد اسم طهاره ما يؤخذ منه

٢٤ حكم ما يؤخذ من يد الكافر

٢٤ حكم بيع المتة

حكم دم الجنين المخرج من بطن المذبوح

٢٥ حكم لمحتمة ومحبرة وقائين بوحده الوجود

٢٥ في نجاسة عرق الخنزير من الحرام والنظر فيها

٢٥ الإشكال في رفعة عسل لصبي للحدادة

فصل في طرق ثبوت النجاسة

اعلم لإحدى نجاسة أحد شئ موجب للاحسان عنها، إلا إذا حرج

٢٦ أحدهما عن لا ابتلاء، أو قمت أمانة أو أصل على تعيين النجاسة في أحدهما العتس

٢٦ حول مسائل الشهادة على النجاسة

فصل في كيفية تنجس المتنجسات

٢٩ حكم المتنجس الملاقاة لنجاسة أخرى

٢٩ حكم المنجس بالدم المشكوك ملاقاته مع البول أيضاً

فصل بشرط في صحة الصلاة

- ٢٩ حول مدار لساس المصلي متى يجب إزالة للحاجة عنه
 ٢٩ إذا كان عالماً بنجاسة المسجد ثم غفل وصلى
 ٣٠ إذا علم الحاجة أو التفت إليها في أثناء الصلاة

فصل إذا صلى في النجس

- ٣١ حكم المصلي المحصر ثوبه في محس في صورتي عدمه بمكانه وسرع وإمكانه
 ٣١ من كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما
 ٣١ من كان عنده ثوبان مشتهان وثوب طاهر
 ٣١ فمن صلى مع أحدهما اضطراراً وسكن من التمهيز
 ٣٢ في حكم من سجد على الموضع النجس

فصل فيما يعي عنه في الصلاة

- ٣٢ حول دم الخروح والقروح من جهة سحيبه وشذ محله
 ٣٢ الأقوى عدم يعموي دم المشكوك أنه من الخروح والقروح أم لا؟
 ٣٣ إذا وقعت نجاسة أخرى كقطرة من السوب على الدم الأقل
 ٣٣ مانعيه من المتشخص للصلاة وإن المدار في المانع صدق لصلاة فيه
 ٣٣ في أنه الاضطراب لموجب للمعوق عن نجاسة الثوب وانبدن هو لا اضطراب ان الطبيعة

فصل في المطهرات

- ٣٣ حكم تطهير الثوب أو لادن من سوب الرصيع بعد التعدي
 ٣٤ تطهير الإساء بالماء الكثير
 ٣٤ تطهير المتشخص لمشكوك أنه من الظروف أو من غيره
 ٣٥ حكم انذهب مذاب إذا صب في الماء النجس أو كان متخسراً ودبيب
 ٣٥ وجوه تطهير الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها

- ٣٦ حكم تطهير البطل من النعل والقدم إذا كان وجود عين حساسه مشكوكاً
 ٣٦ من التأمل في مظهرة الشمس لمحصر
 ٣٧ اشترط مظهره خمر بالاملاب عدم وضوء بحاسه خارجة إليه ولطرفه
 ٣٧ في قنبه تفهيم لعصير سدي لم يعن يد صت على لذي على
 ٣٧ حو مطهرة بسلام الكهر في الحاسه الخارجة اني رالت عبيها
 ٣٨ في تبعية مايجعل مع العيب أو التمر للتحليل

فصل في حكم الأواني

- ٣٨ حكم أو في المشركين إذا كانت من الجلود
 ٣٨ حوار لتوصي من أو ي لذهب ولعصه مع الاصطرر

فصل في احكام التحلي

- ٣٩ محب ستر امورة حو التحلي عن لمحو والصعل اذا كان بمترين
 ٣٩ المرأة تمام بدنها عورة إلا الوجه والكفين

فصل في الاستنجاء

- ٤٠ في حوار لاستجاء بكر قالع ولو من الاصابع
 حكم ما إذا خرج مع يعظ بحاسة أخرى أو وصل إلى محل بحاسة من خارج
 ٤٠ من حيث التطهر

فصل في الاستبراء

- ٤١ فيما لو علم أنه استبراء وشك بعد ذلك أنه كان على بوجه لصحح أم لا؟

فصل في غايات الوضوء

- ٤١ إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوء رافعاً

فصل في الوضوءات المستحبة

- ٤٢ في صفة انصاف الوضوء والوجوب والاستحباب من جهين وعدم صحته
 ٤٢ ولو شك في وجود ما يشك في مانعته في الوضوء
 ٤٣ في وضوء من كانت له يد زائدة
 ٤٣ الأقوى بطلان الوضوء لو ترك انتقية في مقام وجوبها
 ٤٤ في وجوب اسادة وعدم حوار انظر الوضوء بعد دخول وقت الصلاة من بصر

فصل في شرائط الوضوء

- ٤٥ لو انقضت بعد الغسلات وقبل المسح الى العصبية
 ٤٥ في وضوء انصب في حال الخروج إن لم ينس ولم يكن الخروج بمصد انتخلص
 ٤٦ في حد مانعية لعطش للوضوء
 ٤٧ الإشكال في وضوء برقة في مكان براها لأحيي
 في حرمان قاعدة الفراغ إذا توضأ وضوءين وصلى دفعة بعد أحدهما وواحدة
 بعد أخرى وعلم بجلوث حدث بعد أحدهما
 ٤٧ إذا علم بعد الوضوء أنه مسح على الخنثى وبكر شك في أنه هل كان حدث
 مسوغ أم لا؟
 ٤٨

فصل في أحكام الجائز

- ٤٨ الأخطى الجمع بين الوضوء وانتيم لم مسح على الخرفه في موضع المسح
 ٤٩ الأخطى الجمع بين الوضوء وانتيم في صورة احلاط لدواء مع ادم ولم يستحل اندم

فصل في الخنثة

- في وجوب لاحت ربهصات وعنده في خارج مشكوك أنه من انبي وثان بعد حصول
 الاطمئنان
 ٥٠ في عدم لاحباح الى التحريك لو كان تمام يده تحت الماء سوى لقل

- ٥٢ الأقوى صحة العمل إذا كان نابياً على عدم إعطاء الأجرة أو إعطاء العنوس لحرم
 ٥٢ لو أحدث بالأصغر في أثناء العمل
 ٥٣ في كفاية قصد عمل واجب غير عمل الجدية عن سائر الأعمال

فصل في الحيض

- ٥٣ في مشيئة أصابة عدم القرشية مع الساء على أن الحيضة من الأمور بوقعية
 ٥٣ إذا حرج من شك في بلوغها دم وكان بصمات الحيض
 ٥٤ في بدم الخارج لمشتبه بدم اسكرة إذا تعدد الاحتياط
 ٥٥ حول تحقق عادة المركبة وبيان النظر فيه
 ٥٦ في ذات العادة لعددية والمبتدئة والمضطربة لو رأت الدم ثلاثة أو أربع
 ٥٦ في من رأت اندم في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشر
 في من رأت الدم ثلاثة أيام متوليات وبعدها ثم رأت ثلاثة أيام أو أربع مع
 ٥٧ لتجاوز العشرة وعدمه
 في وجوب الاستطهار بترك انصادة لمن انقطع دمه قبل العشرة طاهراً وكانت عادتها
 ٥٨ أقل من عشرة مع احتمال تجاوز عن العشرة

فصل في حكم تجاوز الدم

- ٥٩ في حكم صور تجاوز ادم عن العشرة

فصل في أحكام الحائض

- ٦٠ في استحباب الكفارة بوطء الحائض
 ٦٠ في التأمل في وجوب الوضوء مع الأعمال حتى الدية بها
 ٦١ الإشكوك في صحة الأعمال الواحدة في حال الحيض

فصل في الاستحاضة

- ٦٢ إذا حدثت بالأصغر في أثناء الغسل

فصل في النقاس

- ٦٢ التأمل في صدق دم النقاس إذا كان الولد مصحاً أو علقه
 ٦٣ في انصماء التي تجاور دمها انصره ولم تكن ذات عادة
 ٦٣ الأحمود جمع في ثمانية عشر دامت مدتها إلى شهر أو أريد وم تكن ذات عادة

فصل في غسل من الميت

- ٦٤ التأمل في كفاية التيمم في سقوط غسل من الميت
 ٦٤ في كفاية غسل المدبر عن من المات مع قصد كبها إذا حرج الطفل ميتاً
 ٦٥ في قوة احتمال وجوب غسل من الميت نفسياً

فصل في آداب المريض

- ٦٥ الإشكال في مشروعية آداب المريض والعمل بها رجاء وعدم تمامية قاعدة انسامح

فصل في مراتب الأولياء

- ٦٦ الاشكال في نفوذ وصية الميت في تجهيزه الى غير الولي

فصل في تغسيل الميت

- ٦٦ في أن العالي والناصي واختارحي من لكفر والاشكال فيه
 ٦٧ في حكم الطفل لأسير وتقيط دار الفكر إن كان في مسم
 ٦٧ فيما إذا انحصر المائل في الكافر أو الكافرة

فصل في كيفية غسل الميت

- ٦٨ في وجوب لغس من مت معتل بالقراح أو المتيمم لفقد الماء

فصل في شرائط الغسل

- ٦٨ في شرطية إباحة القضاء في صحة الغسل

فصل في تكفيل الميت

٦٩ الإشكال في شرطية عدم محورية الزوج قبل موتها بالعس

فصل في الخنوط

٦٠ الأخوط أن يبدأ في التحنيط بالحبة

فصل في الصلاة على الميت

٦٠ الأخوط في تعدد لأوباء الاستئذان من الجمع وإن كان انصفي بعضهم

فصل في كيفية صلاة الميت

٧١ إذا شئت في التكبير بين لأفمن ولاكثر

فصل في شرائط صلاة الميت

٧١ لأفمن عدم انفس ميتة صلاة ميتة في أثناء مرضه

فصل في مكروهات الدفن

٧٢ في من رجع عن إذهبه بعد دفن الميت في ملكه

فصل في التيقم

٧٣ في حوار اجاز الوضوء قبل يوف مع العنة بعدم وحدان بدء بعد الوقت

٧٤ لأقوى صفة الوضوء بقصد الأمر لتوجه من الصلاة بكون جاهلاً بصلى الوقت

فصل فيما يصح التيقم به

٧٥ في حوار انيقم على الحنط مع لا مستعد تمام الكف

فصل يشترط في ما يتيقم به

٧٥ إذا كان عنده ماء وتراب وعلم تنجاسة أحدهما

فصل في كيفية التيمم

الأحوط لقطع السدين مع الامك د الجمع من مسح حبه على الارض و من صرت ذراعاه ٧٦

فصل في أحكام التيمم

في عدم حور اسدري اعضاء بالتيمم مع اعنه بوجد نه بعد ديت ٧٧

في من وحدلاء في أثناء الصلاة ثم بعد في أثناء أو بعد الصرع وكون

رمائ الوجدان واهياً للوضوء والعمل ٧٨

جريان حكم استداخل في التيمم والنظر فيه ٧٩

كتاب الصلاة

فصل في أعداد الصلاة

في حوار لآل ن سافه حلساً في حل الاخر ٨٠

فصل في أوقات البوصة ووافلها

حول لمراد باحتصاص أول بوقت الصهر وخره د عصر وهكـ المعرب وانعشاء ٨١

فصل في أوقات الرواتب

في حوار سدار بلميتيم مع عدم لآس من روال العدر بصر ٨٢

فصل في أحكام الأوقات

في من شت بعد بدحول في الصلاة أنه راعي وأحرر دحوو لوقت وكون حين شكه

ع د بالدهول ٨٣

لأحوط الاعادة في من عكس التريب عملة في الوقت المختص وقد كربعه المراع ٨٤

في من عتقدي أثناء لعصر أنه برث الصهر بعد إليها تبين أنه كان تياً ٨٥

فصل في القبلة

- ٨٦ في بيان انداري صدق لاستفد لمن كان بعد عن امة
٨٦ الإشكال في حوار الافداء لأحد لمحدين المحتفين في الاحياء بالآخر

فصل فيما يستقل له

- ٨٨ الإشكال في عدم شرط لاستقبال لسانه في حال اشي واركوب

فصل في أحكام الخلل في القبلة

- ٨٨ في وجوب الإعادة لمن صنى معروفاً ي يمين أو يساراً أو لا استدبار
جاهلاً أو ناسياً أو عافلاً

فصل في الستروالساتر

- ٨٩ ساط في باب الصلاة على محبوبة المعورة في نفسها ولولم يتعارف لطرلها

فصل في شرائط لباس المصلي

- ٩٠ حول شرطية طهارة المحمول وإباحته
٩١ في من جهل أوسى لعصية وعلم أو تدكر في أثناء الصلاة
٩٢ في عدم حرمة لبس نذهب للصبى وحوار لصلاة به
٩٣ في من يحصر ثوبه في النحر أو الميتة أو الذهب أو غير المأكول

فصل في مكان المصلي

- ٩٤ حول مسألة حق السبق في المجد وغيره
٩٥ في حكم الصلاة في مكان مباح وكان مفعه عصياً
٩٦ في اشتغال الفاضل بالصلاة حال الخروح في ضيق الوقت

فصل في بعض أحكام المسجد

٩٧ في من لوعسم بالحاسة أوتنخس في أثناء الصلاة مع سعة الوقت

فصل في الأذان والإقامة

٩٨ التأقل في سقوط أذان عصر الجمعة

فصل يستحب فيها أمور

٩٩ التأقل في اعتبار لطهارة في الإقامة

فصل في النية

١٠٠ الإشكال في مطقة المتعلق بخصوصيات العمل لانهسه

في من شك فيما في يده أنه عتيب ظهراً أو عصرأ ومن رأى معه في صلاة معنة وشك

١٠١ أنه من الأول نواها أوتوى غيرها؟

فصل في تكبيرة الإحرام

١٠٢ الاقوى صحة الصلاة لمن نسي في أثناء الصلاة وكبر لصلاة أخرى

١٠٣ في الباء على الصحة لمن شك في تكبيرة الإحرام وكان شك قبل لدخول فمابعد

فصل في القيام

١٠٤ لو تجدد لمحروفي أثناء الصلاة تنقل إلى الخلوس مع حتمال نداء لإصطررى حر بوقت

فصل في القراءة

١٠٥ لظري صدق الرادة لوقراً السورة عمد قبل الحمد وقرأها ثانياً

١٠٦ التأقل في عدم حور أحد الأجرة لتعلم حمد والسورة

فصل في الركوع

١٠٧ في من كاد على أقصى مراتب لركوع حلقة أولعارض

١٠٨ في انصراف أدله الريادة عن بعض الذكر لما في به مقصد الريادة

فصل في السجود

١٠٩ في من تعدله سجدة على الحبة وعلى المراتب بعدها

١١٠ في من سجد سجدة في الركعة الأخيرة وتذكر بعد السلام بطلت الصلاة

فصل في سائر أقسام السجود

١١١ من سمع أو قرأ آية السجدة في أثناء الصلاة يقطع الصلاة ويأتي بسجدة

فصل في التسليم

من سجد عن تسليم وتذكر بعد آيات شيء من المباحيات عمدًا أو سهوًا فالأقوى بطلان

١١٢ الصلاة

فصل في مبطلات الصلاة

١١٣ في أن الإلتفات بالوجه أو خلف مبطل للصلاة عمدًا فقد شرط الاستقبال لاعتقاد القاطع

١١٤ من رأى في أثناء الصلاة نكاسة في المسجد وكنت الإزالة موقوفة على قطع الصلاة

فصل في صلاة الآيات

١١٥ وقت صلاة الآيات في تكسوفين

١١٦ الأقوى عدم إعرار تعيبي لو بعد ما عليه مع تعدد السبب

فصل في صلاة القضاء

١١٦ الأقوى في قضاء لعائنة من كان حاصرًا ومساهمًا إحتبر من كان واجبًا حر الوقت

فصل في صلاة الاستنجار

١١٧ الإشكال في إحراج لوجبات البدنة من أصل التركة

١١٨ لا بأس بالإقتداء بمن يصلي صلاة الاستبحار

فصل في قضاء الولي

١١٩ الإشكال في وجوب القضاء على نوى إن كان المتب امرأة

فصل في الجماعة

١٢٠ في وجوب الجماعة بأمر أحد الولدين إذا كانت المحنة موحداً تأديها

١٢١ حوز نعل النية من إمام إلى إمام آخر احضراً، وعدول المرددين الإنضمام في الأثناء

١٢٢ حكم العدول من الإنضمام إلى الإفراد

فصل فيما يشترط في الجماعة

١٢٣ مع بطلان الصلاة تنعدم المأموم على الإمام في الموقف

فصل في أحكام الجماعة

التأمل في عدم حوار انتقذ للمأموم على الإمام وعدم مساعدة الدليل

١٢٥ على وجوب المتابعة

في من كان مشتتاً بالنافية أو انزعاضاً وقبعت الجماعة وحاف من انضمامها

١٢٧ عدم إدراك الجماعة

١٢٨ ذاتين بعد لصلاة كون الإمام فاسداً أو كافراً أو غير متطهر أو باركاً لركن

فصل في شرائط الجماعة

١٣٠ في حوار إمامة غير لبالغ لغير البالغ بناء على ما يعينه الصق

فصل في الخلل الواقع في الصلاة

١٣١ في أن الإحلال بالآخر والشرايط انغير الركبة جهلاً بالحكم ملحق بعدم في البطلان

فصل في الشك

- ١٣٢ إذا شك في فعل الصلاة وقد بقي من الوقت أقل من مقدار ركعة
إذا شك في الشك في بعض أعماله المتقدمة أو شك في السهو وعنه وهو في محل
١٣٣ يتلافى فيه المشكوك

فصل في الشك في الركعات

- التفصيل بين الصحة والبطال في الشكوك الباطلة إذا غفل عن شكه وأنه
١٣٤ الصلاة ثم تبين له الموافقة

فصل في كيفية صلاة الإحتياط

- لو شك في إثبات صلاة الإحتياط بعد أن دحر في فعل آخر أو أتى بالمافي
١٣٦ أو حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت

فصل في حكم قضاء الأجراء المنسية

- الترديد في صلاة الإحتياط وسجدة السهو من حيث أنها حابران مستقلان
١٣٧ أو يجري عليها أحكام الجزء؟

فصل في موجبات سجود السهو

- ١٣٩ لو علم بالريادة أو النقيصة في الراحيات تحب السجدة وأقام مع الشك فلا

فصل في الشكوك التي لا إعتبار بها

- ١٤٠ إذا كان لإمام شاكاً والمأمومون محتلمين بعضهم شاكاً وبعضهم متقناً

ختام فيه مسائل:

إذا علم بعد الصلاتين وقبل الاتيان بالمافي بنقصان ركعة أو ركعتين من إحداها

- ١٤٢ يكفيه إتيان ركعة بقصد ما في النعمة
في من علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدة ولم يدركها من ركعة أو من
١٤٢ ركعتين الأقوى الإكتفاء بقضاء السجدة وسجدة، لسهولة كل منهما بإعادة
إذا صلى الظهرين وعلم قبل التسليم لعصرهما ترك ركعة من الظهر أو أن ظهره
١٤٤ تامة وهذه الركعة تالفة العصر
إذا شك بين الثلاث والأربع وعلم أنه على فرض الثلاث ترك ركناً أو ما يوجب
١٤٦ القضاء أو ما يوجب سجود السهو
لوشك في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع في غير محله، كمن شك في السجدة من الركعة
١٤٧ الثانية وقد قام قل التشهد يجب التدارك فلا إعادة

فصل في صلاة المسافر

- ١٤٩ لنظري وجوب الاحتياط عند لشك في المسافة
إذا علم التبع في الأثناء أن متبوعه قاصد للمسافة ولم يكن اباق مسافة
١٥٠ فالظاهر عدم وجوب القصر
حول مسألة وجوب انقصر وعلمه على من ألقى في القصة من دون حبره ولم يكن
١٥٠ له حركة سيرة مع لعدم ما يصل المسافة

فصل في قواطع السفر

- ١٥٤ الإشكال في رواد حكم الوطن عن الوطن لأصلي مادام باق فيه وإن عزم على لعدم
حكم الروحة والعبد إذا قصد للمقام بمقدار ما قصد الروح والسيّد ومن كان قصده
١٥٥ في المقام قصد رفائه وكان مقصدهم العشرة

كتاب الصوم

فصل في البية

عدم الإحتياج إلى قصد النوع في عرصوم رمضان من الكثرة والقضاء والتندر وغيره بل

١٥٧ يكنفي قصد شخص أمره

فصل فيما يجب الإمساك

١٥٩ الإشكال في عدم معتبره الكذب على الله ورسوله في مقام انفة
١٦٠ في إحقاق الحجر العنط ودحان التناك بالعبارة العنط نظر حذاً
١٦١ الإشكال في إعتبار غسل المتوتطة في صحة الصوم

فصل المفطرات المذكورة

الطر في بطلان صوم من ذهب إلى مكان وصار مصطراً للإفطار والإبحار
وهو يعلم بضطراره فيه
١٦٢ من أفطر عمداً ثم عرض عارض قهري مثل الخس والفاص أو غيرها
١٦٣

فصل يجب القضاء

١٦٤ لأقوى عدم وجوب لقضاء في صوم رمضان مع الظن والقصد بالليل بعد الفحص

فصل في شرائط صحة الصوم

١٦٥ حول شرطية أن لا يكون عليه صوم وحب بصحة صوم السدوب

فصل في طريق ثبوت الهلال

١٦٧ حول وطعة لأسيرو المحسوس دالم يتمك من تحصيل العلم وعدم الظن أيضاً

فصل في صوم الكفارة

١٦٨ الإشكال في صحة صوم الأيام السابقة إذا نطل لتتابع في لأثناء

كتاب الإعتكاف

١٧٠ في عدم مساعدة الدليل لمساه عن الحي في الإعتكاف

- ١٧١ في أن شرطية إيدن الروح بلروحة في صحة اعتكافها تكون في اليومين الأولين
 ١٧٣ النظري مبطلية حتى السبق للإعتكاف إذا زال انسابق وحس في مكانه

فصل في أحكام الاعتكاف

- ١٧٤ في مبطلية لمبطلات للإعتكاف من غير جهة إضرارها بالصوم نظر

كتاب الزكاة

- ١٧٥ إذا شك في التمسك من اعتراف في المال مع عدم العلم بالخالفة سامعة
 ١٧٧ لإشكال في شمول قاعدة الحب لإسقاط الزكاة عن الكافر بعد ما أسلم

فصل في زكاة الأنعام

- ١٧٩ بان تفصيلي حول ما أصدق زوجته بصداً وطلقها بعد الخول وقبل الدخول وتلف الصنف

فصل في زكاة النقدين

- في من كان له عده مصاب من الدراهم لمغشوشة بالذهب والدينير المغشوشة
 ١٨٠ بالفضة ولم يعلم الحال

فصل في زكاة الغلات

- ١٨٢ في أن اخراج داخل في حكم المؤن وخارج عن المقاسمة
 في أن الزكاة متعلقة بالعين على وجه الكلّي في المعين نكر يكون من قبل
 ١٨٣ استثناء الأبطال في كون التلف عليهما

فصل في أصناف المستحقين

- ١٨٥ الإشكال في شرط الرائد عن عدم الهاشمة والحرة في استحقاق العاملين
 ١٨٦ فيها إذا ادعى العبد أنه مكاتب أو أنه عاجز وصنقه المولى

فصل في أوصاف المستحقين

- الإشكال في جریان قاعدة الإلحاق بالأشرف في الإيمان ١٨٨
في أن وجوب الإنفاق على الغير لا يوجب الخروج عن المقر ١٨٩

فصل في بقية أحكام الزكاة

- في ولاية العقبة بلاد في مقر الزكاة إلى مد آخر لعدم الصمان في صورة
لثلم، وانظر فيها ١٩١

فصل الزكاة من العبادات

- حول أخذ الحاكم زكاة عن الكافر، ونولي لته عنه ١٩٣

حتمام فيه مسائل

- الإشكال في جریان قاعدة الشك بعد الوقت أو المحن بوشك في إخراج
الزكاة في السنين الماضية ١٩٣
إذا علم أن مؤتمه كان مكلفاً بإخراج الزكاة وشك في أنه أذاها أم لا؟ ١٩٤
في من كان عليه زكاة السنة السابقة والحاضرة فأعطى زكاة ملا تميمين ١٩٥
من اشترى حائماً أو سناناً من زكاته من سهم سبيل لله ووقفه على من تحب بفقته عليه.
يصرف بمائه عليه فهو جائز ١٩٦

فصل في زكاة الفطرة

- الإشكال في شرطية الحرية لوجوب زكاة الفطرة ١٩٨

فصل في من تجب عنه

- لو كان للممل فقيراً ولعبد غنياً لا تجب الفطرة على العيال لأن العيلة
مانع عن توجه خطاب الغير إليه ١٩٩

٢٠٠ من وجب عليه فطرة غيره لوتبرع العربيا عنه لايجرى على الأحوط

كتاب الخمس

فصل في ماغيب فيه الخمس

- ٢٠٣ حول وجوب الخمس في لعدء يعول بعينة وبيان انصور امتصوره فيه
تعلقة مفصلة حول مسألة سقوط الخمس مما أخرج لكاظم من اعدن بعد
٢٠٤ إسلامه وعدم بقاء عينه
لوتبرع للملك في الكرم فهو من باب الدعوى لشمطين كل منها على مدعي
ومنكر لامن باب انتدعي
٢٠٦ بوعلم و حد الكرم أنه كان ملكاً لمسم قديم يجرى عليه حكم الكرم
٢٠٦ لايبعد الاقتصار على إحراج النقص من الخمس في صورة لعلم بكون حرم المحلوط
مع الحلال أنقص من الخمس
٢٠٩ في جبر تلف رأس المال من تجارة أو خسران منها برجع تجارة أخرى وعدمه
٢١١

فصل في قسمة الخمس

- ٢١٣ الأحوط عدم حوار دفع الخمس الى من يحب عليه بعبته محتسباً متاعيه من الخمس
٢١٣ في حوارزة المستحق الخمس على المالك اذا كان عن طيب نفسه

كتاب الحج

فصل

- ٢١٤ في نَّ ماط لكرم في انكار الضروريات تكذيب النبي (ص) لأن له موضوعية

فصل في شرائط وجوب الحج

- ٢١٦ في حراء حج الصبي مالوبيع وأدرك اشعر والمحو اداكمل قبله عن حجة الإسلام
٢١٧ اذا اتى المملوك المأدود في إحرامه بما يوجب الكفارة، فهل هي عليه أو على مولاه؟

- ٢١٨ الإشكال في تطر مدل المال في الحج لعص معدمانه بشرء اداء نلوصوء
 ٢٢١ في أن القدرة في ظرف لعمل هل هي شرط علفي أو شرعي؟
 في أن القدرة شرط شرعي وعلى هذا الملى لا يتصور الفرق بين الصورتين من الدر
 ٢٢٢ ولا مجال لتقديم دليل النذر
 لأقوى عدم الكفراب على الدل لو أنق لمسلول له إصطراراً ومع الخهل
 ٢٢٣ أو النسيان ما يوجبها
 ٢٢٥ من اعتقد المدع من اعدو أو انصرر أو لخرج فترك حجج، فان الخلاف
 في نشاء الإحراء عن حجة الاسلام على الترتب، في من حجج مسطرماً ترك واحب
 أو ارتكاب حرام
 حول المرء من انبدي حجج عن الميت واحتمل كون المدار أقرب
 ٢٣١ البندن الى الميقات
 ٢٣٢ في بطلان الإحارة على فرض صحة الحجج عن الغير لم استطاع وتمكن من أدائه بعمه

فصل في الحجج الواجب بالتذر

- ٢٣٥ حول مسألة نذر المملوك المهيأة وبين الصور من حيث رمان المتعلق والنذر
 في أن حجج المنذور الواجب قصدؤه عن الميت هل هو من الوحيات المأللة لتي
 نخرج من أصل المان أم لا؟
 ٢٣٦ لو نذر الإحجاج بأحد الوحوه ولم يتمكن منه حتى مات في وحبوب القضاء وعدمه وحبها
 ٢٣٧ في حكم التداخل في الحجج في من نذر الحجج مطلقاً وكان مستطيعاً أو استطاع بعد ذلك
 ٢٣٨

فصل في النيابة

- في تصحيح نيابة الصبي المميز بعد فرض مشروعية عمله وثبوت تشريع النيابة
 ٢٤٠ في أصل العمل
 من أجر بعمه من شخص ثم علم أنه آخره فضولي من شخص آخر سابقاً على عقده ليس
 له إجازة ذلك ألعقد
 ٢٤١ في عدم حوزر نيابة واحد عن اثنين أو أريد في عام واحد
 ٢٤٣

فصل في الوصية بالفتح

- ٢٤٥ لومات الوصي بعد قبض أجرة الاستئجار وشك أنه استأجر أجمع قبل موته أم لا؟
 من أوصى بما عده من المال للفتح بدأً واذعى أن عبد الورثة ضعف هذا أو أن
 الورثة أجازوا هل يسمع دعوته!

فصل في صورة حق التمتع

- ٢٤٧ الأقوى حرمة الخروج من مكة لستمتمتع بعد الإحلال من عمرته وقبل الإتيان بالفتح

فصل في أحكام المواقف

- حوال الإحرام قبل الميقات باسدر وتصحيح رجحانه بشرط الذروء للارم رجحانه
 حين العمل

فصل في كيفية الإحرام

- ٢٥١ في أن الإحرام غير موط بالتلبية بل التلبس من واحسانه ودحية في فعلية المحرمات

كتاب الإجارة

فصل في أركانها

- ٢٥٢ في صحة الإيجاب بلفظ «اعتك» مع القرينة الحقة بالكلام

فصل الإجارة من العقود اللازمة

- ٢٥٤ إذا أجرة عبده أو أمته للخدمة ثم أعتقه هل تبطل الإجارة أم لا؟

فصل

- العرق بين امتناع المؤجر من تسليم العين أولاً وبين أخذها ثانياً في ثبوت
 الخيار في الأول وعدمه في الثاني

النظر في ثبوت الخيار لمن إستأجر نصف الدار وكان معتقداً أن تمام الدار للمؤجر
متبين أنه للغير

٢٥٨

فصل

في أن شرط لضمان في البيع لمستأجرة هل هو مخالف للسنة فيبطل أم لا ؟
الفرق بين ما كان المستأجر مالكا للكلي في دمة الأحيويين ما كان مالكا
لنفته الشخصية
في من مستأجرة أو عبداً أو حرّاً العمل مخصوص فاستعمله أو حمله على غير ذلك العمل

٢٥٨

٢٥٩

٢٦١

فصل

في بيان وجه عدم حوار حارة الأرض لزرع الحنطة أو لشعير مما يحصل مبه
من استأجر شخصاً لمحيرة وقصد المؤجر كون المحوز لنفسه لا يكون موجهاً لمكة

٢٦٢

٢٦٣

حائمة فيها مسائل :

في بيان وجه مع بية نصي عن الميت في الصلاة

٢٦٤

كتاب المضاربة

في الآثار المترتبة على مخالفة العامل لما اشترط المالك من الضمان عند التلف

٢٦

أو الخسارة وغيره

٢٦٩

بواجب العامل والمالك في أنها مضاربة فاسدة أو قرص ، أو مضاربة فاسدة أو بصاعة
في أن خبران الخسارة أو تلف رأس المال بالربح بعد ما كان على خلاف القاعدة يقتصر
على المقدار المجموع عليه

٢٧٢

مسائل :

إذا مات العامل وعلم ببقاء مال المضاربة في يده الى بعد الموت ولم يعصم
أنه موجود في تركته الموحدة أولاً

٢٧٦

- ٢٧٧ فيما يوجب بطلان المضاربة من الموت والحيون والاعفاء والسفه والحجر للمسلم
في صحة المضاربة في الكتي خصوصاً الكلي في العتي ويكي في الصحة بماؤهم
٢٧٩ على عدم إعتبار العين بضميمة عدم الروح

كتاب المزارعة

- في التفصيل بين موارد الإستهاء من جهة إشتراطها بالسلامة في الحاصل وعدمه
لو ترك الزارع الزرع بعد العقد وتسليم الأرض حتى ينقص المدة في صماته وحوه
أقواها أجرة المثل
٢٨٢ إذا غصب غاصب الأرض قبل تسليمها إلى العامل ولم يمكن الإسترداد
٢٨٣ لو حصل المسح في الأثناء وأمر المالك العامل بالقلع
٢٨٥

كتاب المساقاة

- ٢٨٨ لو شرط أن مراد المالك بالثمر مستحقاق العامل وعدمه مبني على قاعدة ما لا يفسد
لو تبين عدم قابلية الأصول للثمر كشف عن بطلان تعامله من الأول ويستحق العامل
الأجرة ولو كان عالماً بالحد
٢٨٩ يوفى المالك بعدد بعد إمتناع العامل عن إتمام العمل وكان بعد ظهور الثمر
٢٩٠ فلعامل حصته وإن لم يكن له مائة

كتاب الضمان

- في عدم اعتداد رضا المضمون به ولو كان المضمون به حرراً عليه بسطة المالك
على استيفاء ماله ولو يجعله على ذمة الغير
٢٩٢ من كان مديوناً ومضمناً لآخر أيضاً فكأنما متماثلين وذى البعض وأطلق ولم يعقد
أحدهما سقط أحد الدينين بلا عنوان
٢٩٥

كتاب الحوالة

لو اختلفا فيما وقع كانت حوالة أو وكاله في صورة القبض هل يقدم قوب محتان ويكون

مقتضى لدملكته فكون المحبل مدعاً والمحتال مكرراً ٢٩٨

كتاب النكاح

إشكان مشهور على روية في المستحبات لا يجبر سبدها لاحتمال ما نهم على قاعدة التامع ٣٠١
لأقوى عدم حرمة النظر في مورد لم يتمكّن من التغير ٣٠٢

فصل في اغرمات الأندبة

عدم تصور إفساد لإحرم بعدالة وعمده بالتلبية ٣٠٥

فصل في نكاح العبد والإماء

الإشكال في كلفة «الإدب في الشيء» إدب في لوازمه ٣١٠

فصل في العقد وأحكامه

الأوى والأحوط نوكل لأخرس في لإيجاب والعون ٣١٣
في أن الاحتياط يعرف المحرم معنى لصيغة مفصلاً لا يكون على القاعدة، ولكن
شدة الإهتمام في سكر أوجه ٣١٤
قد ادعى رجل زوجة امرأة فسكر واذهب روحه امرأة أخرى ٣١٦

فصل في أولياء العقد

لأقوى إستقلال البكر الرشيدة في النكاح
فيما يوقع لعقد يعون انقصوت شت كونه وكلاً أو صدر التوكيل من به
العقد ولكن لم يطلع الآخر ٣١٧

كتاب الوصية

لأقوى في الوصية اتقليكية احساحها الى القول بحواشطة للإيجاب ٣١٩
فيما لو قبل بعض الورثة الوصية وردّها بعضهم ٣١٩

٣٢٠ حول شروط الموصي ومنها الحرية

فصل في الموصى به

٣٢٠ فيها يرأوصى مال الغير لعمه أو عن الغير قصوداً

٣٢١ حول إحصارة نوارث نوصية في حياة الموصى





Princeton University Library



32101 100254828

کتابخانه